مركز الدراسات والوثائق
الاقتصادية والقانونية والاجتماعية

مصر والعالم العربي

رقم ٢

قانون اقتصاد مجتمع

يونيو ١٩٩٤
مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية

مصر والعالم العربى
رقم ٢

يونيو ١٩٩٤

مصر والعالم العربى

رقم ٢

يونيو ١٩٩٤

مصر والعالم العربي

تصدر عن مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والإجتماعية

CEDEJ ، القاهرة

الاشتراكات والمراسلات

مصر والعالم العربى

مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والإجتماعية CEDEJ

١٤ شارع جمعية النسر - صندوق بريد ٤٩٤ - الدقى - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٦١١٩٣٢ - ٣٦١٣١٤٧ تلكس : ٩٣٠٨٨ CEFEC UN

فهرس

افتتاحية

مع صدور العدد الثانى من مجلة **مصر والعالم العربى** ، يهم لجنة التحرير أن تشكر كل من ساهم بالنقد و التعليق فى إثراء وتطوير هذه المجلة. وقد حرصنا على الأخذ فى الاعتبار بالمقترحات التى قدمها عدد من الباحثين والاساتذة والمهتمين.

وكان أولها يتعلق بصعوبة وصول الكتابات الفرنسية عن العالم العربى إلى مصر. وقد بدا لنا أن **مصر والعالم العربى** ، يمكن أن تقوم جزئيا على الأقل ، بدور فى هذا المجال. وقد حرصنا فى هذا العدد على فتح ابواب المجلة ، لنشر عدد من المقالات المترجمة عن بعض الدوريات الفرنسية.

ونظرا لأن بعض هذه الدراسات قد يكون موضع اهتمام القارىء ، وإن لم يتعلق بمصر ، فقد رأينا أن يتضمن هذا العدد ، إضافة إلى الكتابات عن مصر ، بعض الدراسات الهامة التى تناقش قضايا الساعة فى العالم العربى ، وهذا ، دونما إخلال بالمهمة الرئيسية لهذه المجلة ، وهى تعريف القارىء المصرى خاصة و العربى عامة ، بالمطبوعات والانشطة العلمية لمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية. ويأتى ذلك فى إطار حرص المركز على التفاعل مع الجماعة العلمية المصرية ، وإطلاع جمهور المهتمين على ما يقوم به المركز من انشطة.

وحرصا منا على استكمال هذه المهمة على الوجه الأكمل ، فقد رأينا أن تصدر **مصر والعالم العربى** مرتين سنوياً ، بحيث تتيح لنا الفرصة لتعريف القارىء بالمزيد حول الكتابات الفرنسية عن مصر.

وفى عددها القادم ، الصادر مع نهاية عام ١٩٩٤ ، تنشر **مصر والعالم العربى** ، عدداً من الدراسات التى قدمت فى إطار ندوة "حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر".

ولجنة التحرير ، إذ تشكر للقراء والباحثين اهتمامهم ، تأمل فى أن يجد هذا العدد قبولا لدى القارىء ، وأن يكون كسابقه ، مثار تعليقات و اقتراحات ، بما يسمح بتطوير هذه المجلة وتحقيق الاهداف المرجوة منها.

رئاسة التحرير

العرب فى إسرائيل

تحول حضرى ام تناثر مكانى *

يوسف كرباج
المعهد القومى للدراسات الديموغرافية
باريس - INED
ترجمة سامية رزق

"أقلية قومية" وفقا لما يطلقه عرب إسرائيل على انفسهم أم "أقلية ثقافية-دينية" ، وفقا لما تطلقه عليهم سلطات الدولة اليهودية ؟ على أية حال فهم يعيشون فى عزلة عن المجتمع اليهودى (١) ، حيث أنه منذ حرب ١٩٤٨ والحواجز السياسية بل والاقتصادية والديموغرافية ، طبيعية كانت أو بسبب الهجرة ، قائمة بين الأغلبية اليهودية (٤,٢ مليون نسمة) والأقلية العربية (٧٥٠٠٠٠ نسمة) (٢). وقد اظهرت كثير من الدراسات الاسباب العديدة للفروقات بين هاتين المجموعتين المتعايشتين داخل إسرائيل حيث يسمح الكم الهائل من البيانات المتوفرة فى هذا المجال بتحديد الخصائص الاساسية لكل منهما.

جدول ١

الفروقات الاجتماعية - الديموغرافية بين السكان اليهود و السكان العرب فى إسرائيل (حوالى ١٩٩٠)

المؤشرات	يهود	عرب
معدل النمو الطبيعى (٪)	١٣,٠	٣١,٨
صافى الهجرة السنوية	١٩٥٦٠٠	لا يذكر
نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) (٪)	٢٩,٠	٤١,٥
إناث متزوجات فى فئة العمر ٢٠-٢٤ سنة (٪)	٣٨,٠	٦٣,٨
حجم الأسرة	٣,٣٨	٥,٦٤
معدل وفيات الأطفال الرضع (٪)	٨,٢	١٤,٧
معدل وفيات الأطفال (٪)	١,٤	٤,١
وفيات الأطفال من الإناث بالنسبة للذكور	١,٨٥	١,٠١
دليل الخصوبة	٢,٦٩	٤,٣٦
صافى الدخل الشهرى للأسرة فى الحضر ×	٣٧١٧	٢٥٤٦
إجمالى الدخل الشهرى للفرد فى الحضر ×	١١٠٠	٤٥١
نسبة الإناث فى القوى العاملة (٪)	٤٣,٦	١٥,٨
نسبة البطالة بين الذكور (٪)	٨,٤	١١,٢
نسبة الأمية بين الإناث سنة ١٩٨٣ (٪)	١١,٣	٣٦,٥
نسبة الإناث الجامعيات ٢٥-٢٩ سنة فى ١٩٨٣ (٪)	٣٧,٤	١٠,٥
نسبة سكان الحضر (٪)	٩٠,٤	٩٠,٨

× شيكل جديد

واذا كانت المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والمجتمعية تظهر بوضوح خصائص كل من هاتين المجموعتين ، إلا أنها تبين ايضا وجود سمة مشتركة بينهما وهى ارتفاع معدل النمو الحضرى. فالاتجاه العالمى المتمثل فى تركز السكان المتزايد فى المدن - حيث تبلغ نسبة سكان المدن إلى إجمالى السكان ٩ إلى ١٠ - تكاد تكون قد وصلت هنا إلى المرحلة الاخيرة وذلك بالنسبة لليهود والعرب على السواء ، بما يفترضه ذلك من أن "الحق فى المدينة" (٣) وما يستتبعه من تحديث إنما يتساوى فيه الجانبان. بل إن نسبة

النمو الحضرى فى المجتمع اليهودى التى كانت تبلغ ٩٠,٤ ٪ عام ١٩٩٠ قد انخفضت إلى أدنى مما هى عليه لدى العرب وهى ٩٠,٨ ٪. وهذا التحول الحضرى أكثر وضوحا لدى العرب حيث أن تعداد السكان العرب فى المدينة بالنسبة لاجمالى السكان العرب لم يكن يتعدى عند قيام الدولة الجديدة ١ إلى ٤.

ومع ذلك فإن قراءة اخرى للارقام تبين أن العرب فى إسرائيل، بدلا من التمركز فى المدن، قد اتجهوا إلى التناثر إلى حد ما. إن وفرة الاحصاءات الإسرائيلية ونوعيتها تسمح بما لاتسمح به الاحصاءات الأخرى وهو الاخذ بالوحدات الجغرافية المتجانسة فى الاعتبار، بدلا من الاستناد إلى الوحدات الاحصائية المصطنعة (٤).

الواقع الديموغرافى

تتعلق هذه المسألة أساسا باشكالية التعريف. فبينما يقوم المحاسبون القوميون فى تعاملهم مع التضخم الزاحف أو السريع والمستمر منذ عدة عقود بحساب نمو الناتج القومى، أى ثروات الدول، على أساس السعر السائد والسعر المستقر فى آن واحد، ففى مجال النمو الحضرى غالبا ما ينتهج الاحصائيون اسلوبا واحدا وهو :

١) التصنيف الدورى، بل السنوى، للتجمعات الريفية والحضرية وفقا لمعيار مسبق للتعداد السكانى،

٢) الالتزام بحجم معين لسكان المدن يتم تحديده مرة واحدة وفقا لمعايير الحجم أو المعايير الادارية،

٣) القيام من حين لآخر، عند إجراء التعداد مثلا، بإعادة تقييم الخرائط الموضوعة للمحليات. وإعادة تصنيف بعضها وفقا لمعايير مركبة تأخذ فى الاعتبار الحجم والكثافة وتوافر المرافق العامة.

وبالنسبة لإسرائيل، فيعاد تحديد المحليات الحضرية سنويا، بمعنى أن المحليات التى يبلغ تعداد سكانها ٢٠٠٠ نسمة تصنف ضمن الحضر (٥). وبناء عليه فإن المحليات الريفية العربية، حيث معدل النمو الطبيعى مرتفع، يعاد تصنيفها بانتظام فى فئة الحضر مما يترتب عليه معاملتها من ناحية الضريبة العقارية ليس بنظام ضريبى بسيط وإنما بنظام ضريبى أكثر تعقيدا (٦).

غير أن هذا التطور ليس إلا نتيجة للإعمال الميكانيكى للمعايير ، فالقرية التى كان عدد سكانها يتراوح فى عام ١٩٤٨ بين ٤٠٠-٤٥٠ نسمة ، تعتبر الآن داخلة فى إطار الحضر بمجرد أن يصل عدد سكانها إلى ٢٠٠٠ نسمة بحساب المواليد والوفيات فقط (٧) ، على حين أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المرافق العامة التى تختص بها الحضر ، قد لا تتطور بنفس سرعة الزيادة السكانية ، مما يترتب عليه أن بعض المحليات تحتفظ لفترات طويلة بطابعها الريفى رغم تصنيفها فى فئة الحضر (٨).

ومع ذلك فإن علماء الاجتماع (٩) يدركون تماما أن الاحصائيات الرسمية لا تعكس الواقع ، ولذا فالمقياس الذى يتخذونه لتصنيف الحضر والريف بعيد كل البعد عن الرقم السابق ذكره ، إذ لا يدخلون فى نطاق الحضر سوى المدن التى لا يقل تعدادها عن ٢٠٠٠٠ نسمة. وبذلك ، فإذا تركنا جانبا المدن المختلطة التى يسكنها العرب واليهود معا ، لا يتعدى عدد المدن العربية ٤ وهى : الناصرة وشفرام وام الفهم وطيبة ، مما يجعل الصورة المكانية معاكسة تماما ، فبينما تصبح نسبة سكان الحضر الفعلية لإجمالى اليهود ٨ من ١٠ ، لا تزيد هذه النسبة لدى العرب عن ١ من ٤ (٢٦ ٪).

وحيث أن التحضر عملية ديناميكية فلابد من تناولها من الناحية الزمنية والتحرر من المعايير المطروحة سواء على المستوى "الرسمى" او السوسيولوجى ، حيث أن التبسيط النمطى لا يعبر عن الواقع.

إن نواحى النقص الكامنة فى التعريف الرسمى الذى يعيد تصنيف المحليات الريفية ميكانيكيا ويدرجها فى اطار الحضر ، مضخما بذلك بصورة غير واقعية تعداد سكان المدن ، إن نواحى النقص هذه قد جعلت الديموغرافى الإسرائيلى روبرتو باشى Roberto Bachi يتناول فى السبعينات (١٠) موضوع ديناميكية السكان اليهود والعرب على أساس الفئات الثابتة بدلا من الفئات الجارية. غير أن هذا المنهج لم يتبع منذ ذلك الوقت (١١). وترتكز الرؤية هنا على منطق مطابق تماما لهذا المنهج مع الاعتماد على البيانات الحديثة (١٩٨٩) (١٢) ، وعلى تقسيمات متوافقة مع بعض الحقائق التاريخية والاجتماعية وذلك على النحو التالى :

– الناصرة وهى أكبر مدينة لا يقطنها إلا العرب.
– سبع مدن عربية – يهودية : تل ابيب/يافا والقدس الغربية وحيفا والرملة و اللد وعكا والناصرة الليت.
– ١٢ محلية عربية أخرى يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠٠ و٢٥٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٩.
– ٢٥ محلية تتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ نسمة.
– واخيرا بعض التجمعات الاخرى والتى لا يتعدى تعدادها الـ ٥٠٠٠ نسمة (١٣).

ويوضح الجدول رقم ٢ تطور التوزيع السكانى للعرب وعملية اعادة التشكيل المكانى لهم.

ومن الجدير بالذكر أن تعداد السكان العرب لأكبر المدن العربية الإسرائيلية وهى الناصرة ، قد انخفض بطريقة ملحوظة حيث كان يسكنها ١٢ ٪ من عرب إسرائيل عام ١٩٥٠ ، فى مقابل ٧,٦ ٪ عام ١٩٨٩. كما هبطت نسبة السكان العرب المقيمين مع اليهود فى المدن السبع المختلطة إلى ٢,٩ ٪ عام ١٩٨٩ فى حين كانت تصل إلى ١ إلى ٥ (١٩,٧ ٪ عام ١٩٥٠). ومن إجمالى عرب إسرائيل الـ ٦٣٠٠٠ المقيمين فى تلك المدن المختلطة ، لا يزيد عدد الذين يعيشون فى المدن الكبيرة مثل تل ابيب أو حيفا على ٣٠٠٠٠ عربى ، أى أن هذا العدد فقط يمكنه الاستفادة من المجالات الثقافية ومن الخدمات المتوفرة فى هذه البقع الحضرية.

أما الفئة الوسيطة (أى التى يتراوح عدد سكانها ما بين ١٠٠٠٠ و٢٥٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٩) والتى تشمل ١٢ من المحليات الأقرب إلى الحضر ، فلا تزال نسبة العرب الإسرائيليين على نفس المستوى تقريبا حيث يشكل هؤلاء ٢٤,٩ ٪ فى عام ١٩٥٥ مقابل ٢٦,١ ٪ عام ١٩٨٩. والوضع كذلك أيضا فى الـ ٢٥ محلية الأصغر حجما (٥٠٠٠–١٠٠٠٠ نسمة) والتى لا تزال حتى الآن تميل إلى الطابع الريفى ، مما يعنى أنها كانت بدون أدنى شك على نفس هذا الطابع منذ ٤٠ عاما ، حيث كانت نسبة العرب الإسرائيليين ٢٣,٩ ٪ ثم أصبحوا يشكلون ٢٥٪ من السكان.

أما المحليات الصغرى ، حيث لا يزيد عدد السكان عن ٥٠٠٠ نسمة ، فهى الوحيدة التى طرأ عليها تغييرا ملحوظا ، حيث ارتفعت نسبة

الفئة محل الدراسة من ١ ,٢٧ ٪ عام ١٩٥٥ إلى ١ ,٣٢ ٪ عام ١٩٨٩، وبهـ‍ـ الزيادة النسبية التى تمثل ٥ ٪ تكون هذه المحليات هى المستفيد الوحيد من تدهور الوضع فى الناصرة وفى التجمعات العربية المقيمة فى المدن المختلطة.

التحول نحو المحليات الصغيرة :

هل هو اثر للنمو الطبيعى ؟

ربما كان النمو الطبيعى هو مصدر هذا التحول وإنقلاب الهرم الحضرى. حيث يؤدى الإنتقال الديموغرافى بما يعنيه من زيادة التحكم فى المواليد والوفيات - وخاصة الخصوبة - فى مرحلته الاولى ، إلى توسيع الفجوة بين المدن الكبيرة والصغيرة من ناحية وبين العالم الريفى من ناحية أخرى من حيث النمو الطبيعى. ويؤكد الجدول رقم ٣ أن الديناميكية الطبيعية للسكان أقل فى قمة الهرم المكانى مما هى عليه فى قاعدته (١٤). فالفئات الوسيطة لم تتميز عن الريف إلا منذ ١٩٨٣ ، ومعدل الخصوبة فى المجتمعات البدوية مرتفع أصلا ولا يزال فى زيادة مطردة (١٥).

غيرأن النمو الطبيعى ليس السبب الوحيد لهذا التحول ، ومما لا شك فيه أن حركات الهجرة التى تنعكس فى الفرق بين معدل الزيادة الكلية ومعدل الزيادة الطبيعية قد اثرت فى التشكيل العمرانى. فما يحدث فى الناصرة وفى المدن المختلطة (فيما عدا الفترة بين ١٩٨٣ - ١٩٨٩) هو أن معدل الزيادة الكلية دائما أقل من معدل الزيادة الطبيعية. ففى الفترة بين ١٩٤٨ و١٩٨٩ غادر الناصرة (متوسط عدد سكانها ٣٦٠٠٠ نسمة) حوالى ١٠٠٠٠ عربى ، كما بلغ عدد العرب الذين غادروا المدن المختلطة ، (ويبلغ متوسط عدد السكان فيها ٤٣٠٠٠ نسمة) حوالى ٥٤٠٠ فردا. وبذلك يمكن القول أن الهجرة قد قللت من تعداد المدن.

جدول ٢: عدد ونسبة عرب إسرائيل في مختلف أنواع المحليات (١٩٤٨-١٩٨٩) بالآلاف

المحليات	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦١	١٩٧٢	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩
الناصرة	—	٢٠,٠	٢٣,٠	٢٦,٢	٣٥,٣	٤٤,١	٤٤,٨	٤٧,١	٥٠,٦	٥٢,٠
المدن المختلطة	٢٣,٧	٣٢,٩	٢٤,٩	٢٧,٤	٣٧,٣	٤٩,٥	٥٢,٣	٥٦,٦	٦١,٣	٦٣,٢
١٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ نسمة	—	—	٤٩,٤	٦١,١	٩٨,٩	١٣٧,٩	١٤٧,٧	١٦٠,٥	١٧٤,١	١٧٩,٣
٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ نسمة	—	—	٤٧,٤	٥٧,٢	٩٣,٧	١٣١,١	١٣٩,٧	١٥٢,٥	١٦٦,٨	١٧١,٩
أقل من ٥٠٠٠ نسمة	—	—	٥٣,٩	٨٠,٦	١٢٥,٩	١٦٣,٩	١٨٨,٧	١٩١,٠	٢١٣,٠	٢٢٠,٩
العدد الكلي للسكان	١٥٦,٠	١٦٧,١	١٩٨,٦	٢٥٢,٥	٣٩١,١	٥٢٦,٩	٥٧٣,٢	٦٠٧,٧	٦٦٥,٨	٦٨٧,٣

المحليات	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦١	١٩٧٢	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩
الناصرة	—	١٢,٠	١١,٦	١٠,٤	٩,٠	٨,٤	٧,٨	٧,٨	٧,٦	٧,٦
المدن المختلطة	١٥,٢	١٩,٧	١٢,٥	١٠,٩	٩,٥	٩,٤	٩,١	٩,٣	٩,٢	٩,٢
١٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ نسمة	—	—	٢٤,٩	٢٤,٢	٢٥,٣	٢٦,٢	٢٥,٨	٢٦,٤	٢٦,١	٢٦,١
٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ نسمة	—	—	٢٣,٩	٢٢,٧	٢٤,٠	٢٤,٩	٢٤,٤	٢٥,١	٢٥,١	٢٥,٠
أقل من ٥٠٠٠ نسمة	—	—	٢٧,١	٣١,٩	٣٢,٢	٣١,١	٣٢,٩	٣١,٤	٣٢,٠	٣٢,١
العدد الكلي للسكان	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول ٣ : معدل المواليد والوفيات
والنمو الطبيعي لعرب إسرائيل

المحليات	٥٦-٦١	٦٢-٧٢	٧٣-٨٢		٨٣-٨٩
معدل المواليد الأولى (٪)				تل أبيب / حيفا	٢٥,٢
الناصرة ×	٤٢,٦	٤١,٣	٣٤,٢	٢٠٠٠٠-٢٠٠٠٠٠	٣١,١
المدن المختلطة	٣٨,٤	٤٠,٠	٣٦,٠	نسمة	٣١,٤
مناطق حضرية	-	٥٢,٣	٤١,٥	١٠٠٠٠-٢٠٠٠٠ نسمة	٣٣,١
أخرى				٢٠٠٠-١٠٠٠٠ نسمة	
الريف	٥٠,٨	٤٩,٤	٤٠,٠	الريف	٤٢,٥
البدو	-	٥١,٥	٥٣,٥	البدو	٥٥,٢
معدل الوفيات الأولى (٪)				تل أبيب / حيفا	
الناصرة ×	٨,٢	٦,٠	٥,٦	٢٠٠٠٠-٢٠٠٠٠٠	٤,٥
المدن المختلطة	٩,٣	٨,١	٦,٣	نسمة	٤,١
مناطق حضرية	-	٥,٩	٤,٤	١٠٠٠٠-٢٠٠٠٠ نسمة	٣,٦
أخرى			٤,٤	٢٠٠٠-١٠٠٠٠ نسمة	٣,٣٠
الريف	٧,٨	٥,٨	٤,٧	الريف	٤,٠
البدو	-	٤,٦		البدو	٤,١
معدل النمو الطبيعي (٪)				تل أبيب / حيفا	٢٠,٧
الناصرة ×	٣٤,٤	٣٥,٣	٢٨,٦	٢٠٠٠٠-٢٠٠٠٠٠	٢٧,٠
المدن المختلطة	٢٩,١	٣١,٩	٢٩,٧	نسمة	٢٧,٨
مناطق حضرية	-	٤٦,٤	٣٧,١	١٠٠٠٠-٢٠٠٠٠ نسمة	٢٩,٨
أخرى				٢٠٠٠-١٠٠٠٠ نسمة	
الريف	٤٣,٠	٤٣,٦	٣٥,٦	الريف	٣٨,٥
البدو	-	٤٦,٩	٤٨,٦	البدو	٥١,٥

× و شفرام

جدول ٤ : هجرة السكان العرب من الناصرة والمدن المختلطة

الفترة	معدل النمو		
	الطبيعى ٪	الإجمالى ٪	معدل الهجرة ٪
الناصرة			
١٩٥٠-١٩٥٥	٣٤,٤	٢٧,٩	-٦,٥
١٩٥٥-١٩٦١	٣٤,٤	٢٤,١	-١٠,٣
١٩٦١-١٩٧٢	٣٥,٣	٢٦,٩	-٨,٤
١٩٧٢-١٩٨٣	٢٨,٦	٢١,٥	-٧,١
١٩٨٣-١٩٨٩	٢٧,٠	٢٢,٦	-٤,٤
المدن المختلطة			
١٩٤٨-١٩٥٥	٢٩,١	١,٣	-٢٧,٨
١٩٥٥-١٩٦١	٢٩,١	١٧,٧	-١١,٤
١٩٦١-١٩٧٢	٣١,٩	٢٨,٥	-٣,٤
١٩٧٢-١٩٨٣	٢٩,٧	٢٩,٣	-٠,٤
١٩٨٣-١٩٨٩	٢٣,٥	٢٨,٧	-٥,٢

هجرة دولية أم هجرة داخلية

إن قلة حركات الهجرة الخارجية للعرب المقيمين فى إسرائيل واضحة (١٦) : "لا اثر ملموس لأى نوع من انواع الهجرة الخارجية لعرب إسرائيل منذ إنشاء الدولة" (١٧). و يؤكد الجدول رقم ٥ هذا الواقع حيث أن تحركات المقيمين فى إسرائيل من غير اليهود ، بما فى ذلك الرعايا من أصل أوروبى وأمريكى ، تعد نادرة جدا وتكاد تكون معدومة فيما يخص العرب.

ويتعلق حوالى ٧٠ ٪ من الأرقام الواردة فى هذا المجال بالأوروبيين والأمريكيين المصنفين تحت بند "مسيحيين" (١٨) وهم عادة من أقرباء المهاجرين اليهود. ويدل عدم وجود هجرة عربية إلى خارج البلاد (١٩) على أن الاعداد التى هجرت الناصرة والمدن المختلطة قد استقرت فى أماكن أخرى داخل إسرائيل فى محليات ذات تعداد سكانى أقل.

جدول ٥ : هجرات غير اليهود (عرب وغير عرب) خارج إسرائيل

الفترة	مهاجرين إلى إسرائيل	مهاجرين من إسرائيل	الصافى
١٩٤٨-١٩٥٤	١٣٠٠	صفر	١٣٠٠
١٩٥٥-١٩٦٠	٢٠٠٠	١٦٠٠	٤٠٠
١٩٦١-١٩٦٦	١٣٠٠	١٩٠٠	-٦٠٠
١٩٦٧-١٩٧٠	١٦٠٠	٥٠٠٠	-٣٤٠٠
١٩٧١-١٩٧٥	٥٣٠٠	٩٩٠٠	-٤٦٠٠
١٩٧٦-١٩٨٢	١٣٠٠٠	١١٨٠٠	-١٢٠٠
١٩٧٣-١٩٨٩	٥١٠٠	٢٠٠	٤٩٠٠

فما هى هذه المحليات ؟ لقد تم النمو الديموغرافى فى المحليات التى يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ و٢٥٠٠٠ نسمة على نحو معاكس لحجمها الاصلى بشكل طفيف. إذ أن تعداد هذه المحليات الوسيطة قد زاد بمعدل أقل من معدل الزيادة السكانية فى المحليات التى بها أقل من ٥٠٠٠ نسمة. وبذلك تتأكد العلاقة بين معدل المواليد والنمو الطبيعى من جهة وحجم المحليات من جهة اخرى. غير أنه قد يكون هناك عامل اخر ، الا وهو أن التناثر حول المدن قد أثر على النمو السريع للمحليات الصغيرة مثل يافى وكفر قانا ورهينا ، وذلك بالنسبة للمهاجرين من الناصرة.

المسافة المقطوعة : مشكلة مغلوطة

عادة ما يكون النمو الحضرى مصحوبا بانتقال سكانى من قلب المدن إلى أطرافها. غير أن هذه العملية لا تتم فى أغلب الاحيان إلا عندما يتخطى عدد السكان حدا معّينا ، وتكون زيادة الكثافة فى قلب النسيج الحضرى قد بلغت الحالة القصوى ولا يمكنها تحمل المزيد. ففى إسرائيل على سبيل المثال لم يتم انسحاب فائض السكان من قلب مجموعتى المدن المحيطة بتل ابيب وحيفا ، إلا عندما قارب عدد سكان المدينة الاولى ٤٠٠٠٠٠ نسمة والثانية ٢٠٠٠٠٠ نسمة. أما فى الناصرة فقد حدث عكس ذلك ، حيث بدأت المدينة تلفظ جزءا من سكانها فى الوقت الذى كانت لا تزال بعيدة تماما عن الحد الاقصى ،

وذلك فى اعقاب حرب ١٩٤٨ حينما كان تعدادها لايزيد عن ٢٠٠٠٠ نسمة.

هل يعتبر هذا تحركا نحو أطراف التجمعات الحضرية أم امتداد للنسيج الحضرى فى اتجاه الضواحى على مساحات ملتحمة بوسط المدينة ؟ على أية حال فهذا النوع من التحرك لم يكن ممكنا فى الناصرة وغيرها من المدن لاسباب شتى سوف نتناولها فيما بعد. ففى هذه الحالات حدثت هجرة حقيقية بما ترتب عليها من قطيعة مكانية بين الموقع الاصلى والموقع الجديد. وعلى خلاف الوضع فى الدول ذات المساحات الشاسعة والتى يمكن التمييز فيها بين الهجرة لاماكن قريبة ، التى تتيح للمهاجر مواصلة الاتصال المستمر مع أهله وأقاربه فى موطنه الاصلى ، والهجرة للاماكن البعيدة ، حيث يكون الانعزال أكثر وضوحا وأوثق صلة بالهجرة ، فهجرة العرب فى حالة إسرائيل دائما ما تكون من نوع الهجرة لاماكن قريبة وذلك نظرا ، لضيق المساحة التى يتجمع فيها السكان. فالناصرة مثلا تقع فى وسط مركز عمرانى لا يزيد قطره عن ٣٠ كيلومترا ، حيث يتجه أغلب المهاجرين.

وتتسم الهجرة من الناصرة (جدول رقم ٦) بأن الجهات المقصودة تقع على مسافات قريبة ولكن غير متلاحمة من حيث المكان مع الموقع الاصلى. فثلثى المهاجرين يستقرون فى القطاع الشمالى (٣٣٢٥ كم^2) حول المدينة ، فى محليات لا يفصلها عن ابواب المدينة سوى بضعة كيلومترات (يافى ، الناصرة الليت). أما منطقة حيفا التى تستقطب ايضا أعدادا من النازحين من الناصرة ، فهى على بعد ٣٠ كيلومترا ، وعندما يغادر عرب عكا وسط المدينة فغالبا ما يتجهون إلى مجتمعات سكانية على مسافة عشرة كيلومترات من المدينة (مكر ، جديدة).

جدول ٦ : الهجرات من الناصرة ١٩٧٨ - ١٩٨٣

الجهة	دخول	خروج	صافى الهجرة
الناصرة			
تيران	٥٥	٤٠	١٥
يافى	٤٥	٥٠٠	٤٥٥-
كفر قانا	١٠	٧٥	٦٥-
الناصرة الليت	١٨٠	٣٢٠	١٤٠-
رهينة	١٤٥	٢١٥	٧٠-
شفرام	٧٠	٧٥	٥-
محليات أخرى	٢٦٠	٣٩٥	١٣٥-
المنطقة الشمالية	٧٦٥	١٦٢٠	٨٥٥-
حيفا	٢٠٠	٤٢٠	٢٢٠-
المركز	٢٥	٢٠	٥
تل أبيب	١٥	١٤٥	١٣٠-
الجنوب	صفر	٦٥	٦٥-
القدس	٤٥	٢٥	٢٠
مناطق أخرى	٢٨٥	٣٧٥	٣٩٠-
الإجمالى	١٠٥٠	٢٢٩٥	١٢٤٥-
المدن المختلطة			
حيفا	١٢٨٥	٧٦٠	٥٢٥
تل أبيب	٥٢٥	٣٧٠	١٥٥
اللد	٣٠٥	١٩٥	١١٠
عكا	٢٥٠	١٥٨٠	١٣٣٠-
الرمله	٨٠	١٤٠	٦٠-
الناصره الليت	٥٣٠	١٩٠	٣٤٠
القدس	٤١٥	٣٧٥	٤٠
الإجمالى	٣٣٩٠	٣٦١٠	٢٢٠-

إتجاهات التحضر المقارنة بين عرب إسرائيل

يبدو إذن أن عرب إسرائيل قد تحولوا منذ عام ١٩٤٨ عن المدن وضواحيها المباشرة وفضلوا عليها المحليات التابعة المحيطة بها والمعزولة تماما عن المراكز العمرانية المعروفة. وهذا فى حد ذاته يعتبر حالة فريدة فى المنطقة بل فى العالم أجمع. وتبدو هذه

الظاهرة واضحة إذا ما قورنت بأقرب المناطق قوميا أو جغرافيا. فالتوزيع الجغرافى ليهود إسرائيل أو للبلاد العربية على السواء يتسم بالتناقص السكانى فى المحليات الصغيرة واتساع حجم التكتلات السكانية ، وهى ظاهرة معاكسة لتلك التى تحدث عند عرب إسرائيل الذين يعيشون فى محليات يتراجع حجمها المتوسط حيث تناقص عدد السكان فيها من ١٥٠٠٠ سنة ١٩٤٨ الى ١١٦٠٠ نسمة (٢٠) حاليا.

اسباب التناثر المكانى

يعتبر التناثر المكانى عنصرا من عناصر سياسة عمرانية أوسع نطاقا هدفها الحد من زيادة الكثافة السكانية. ففى المناطق الريفية التى يكثر فيها السكان العرب مثل الجليل (٢١) أو "منطقة المثلث" تتخلل المستعمرات اليهودية التى أنشئت منذ ١٩٤٨ أو قبلها ، النسيج السكانى العربى. وكذلك الوضع فى المدن ، حيث أقيمت مستوطنات مماثلة فى الاطراف للحد من النمو الحضرى وتجمعات السكان واحتمالات ظهور مراكز حضرية عملاقة (٢٢). ويشير آلان دييكوف Alain Dieckhoff ، صاحب النظرية الشاملة للمكان فى إسرائيل ، إلى وجود نوعين من الاستراتيجيات : استراتيجية "الاحتواء" "containement" وهى التى لا تهدف إلى زيادة السكان اليهود بل إلى الحد من إنتشار السكان العرب عن طريق تضييق المساحة المتوفرة. وترمى هذه الاستراتيجية إلى عزل المناطق السكانية العربية بعضها عن بعض باقامة مناطق يهودية تعد بمثابة مصدا للتوسع المساحى الفلسطينى. أما الاستراتيجية الاخرى فهى استراتيجية "التجزئة" ، وتعتمد على تشتيت السكان العرب بقدر المستطاع ، باحاطة مدنهم بساتر من المستوطنات (٢٣).

الناصرة

لم تكن الناصرة تحت الانتداب البريطانى سوى بلدة عادية ، إلا أنه كان من الممكن أن تصبح فعليا عاصمة لعرب إسرائيل ، حيث أنه ، على عكس ما حدث فى المدن الفلسطينية ، لم ينزح الاهالى عن هذه المنطقة عام ١٩٤٨. كان من الممكن عند عودة السلام إلى المنطقة أن تمثل الناصرة ، رغم تأثير سنوات الاحتلال ، مركزا للنمو ، لما فيها

من تضافر بين العوامل الاقتصادية والديموغرافية وكذلك العوامل الفكرية والروحية. ولولا أن هذه المنطقة قد جردت من الثروات والسكان على حد سواء ، ولولا إعاقة العملية الطبيعية للتحضر ، ولو أن عدد سكان الناصرة كان قد زاد بمعدل الزيادة الذى شهدته كل المدن العربية المماثلة من العراق إلى المغرب ، لكان تعدادها قد بلغ الآن ، بل تعدى ، الـ ١٠٠٠٠٠ نسمة ، أى ضعف ما هو عليه. ويرجع ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى عدة عوامل سياسية وأمنية وجغرافية واقتصادية واجتماعية الخ... حدت من امكانية التوسع.

فلقد عاش عرب إسرائيل طوال عقدين ، من ١٩٤٨ الى ١٩٦٦ ، تحت قانون الطوارىء وما يفرضه من قيود على تنقلات السكان فى المناطق المزدحمة بالعرب. "كل من يدخل الأراضى (التى تعلنها القيادة العسكرية منطقة مغلقة) أو يخرج منها... دون تصريح مكتوب من القيادة العسكرية... يتهم بمخالفة القوانين" وفقا لإحدى مواد هذا القانون (٢٤). وحتى سنة ١٩٥٧ ساهم قانون الطوارىء هذا فى تثبيت السكان العرب فى أماكنهم ومنع هجرتهم إلى المدن وخاصة الناصرة. أما بعد هذا التاريخ ، فمن المؤكد أن تخفيف الرقابة العسكرية وإلغاء تصريح التنقل بالنسبة لعرب الجليل الراغبين فى الذهاب إلى الناصرة (أو عكا) ، وإن كان قد خفف من معاناتهم ، إلا أنه لم يؤد إلى زيادة حركات الهجرة.

ولذا يمكن القول بأن تاثير الاجراءات الامنية على التوزيع الديموغرافى لا يزال واضحا ، إذ أن منع التنقل كان من شأنه وقف الهجرة ، وبالتالى منع زيادة سكان الحضر المتولدة عن الهجرة من الريف (٢٥) ، فجاءت الزيادة السكانية للعرب موزعة على أكثر من ١٢٠ قرية ، مما قلل من خطورة عدم التوازن بين العرب واليهود ، من حيث النمو الطبيعى.

هذا وتسعى كثير من حكومات دول العالم الثالث إلى تجنب تكوين تجمعات سكانية كثيفة فى المدن والاحياء التى يصعب السيطرة عليها ، وذلك تحت ستار خطط التعمير ، التى تهدف إلى تثبيت السكان فى الريف أو تنمية المراكز الحضرية الثانوية. وفى إسرائيل ، يرجع التشتت المكانى للعرب إلى نظرة مشابهة ، ومعادلة تربط بين الخطر السياسى والتمركز الحضرى ، حيث أنه "كانت

هناك نيه واضحة لدى مختلف الحكومات الإسرائيلية للحد من إمكانية التمركز السكانى العربى. فالمدن تشكل بالفعل بؤر للعنف كامنا كان أو صريحا... فدائما ما تكون المعارضة السياسية أقوى فى هذه المناطق" (٢٦).

وتتوقف ديموغرافية أى مركز حضرى على مدى نموه اقتصاديا. فالاستثمارات الخاصة والعامة وكذلك المرافق العامة من شأنها توفير فرص العمل وموارد الدخل وايجاد الخدمات ، التى تفتح المجال لاقامة العاملين ، ومن ثم لأعداد إضافية من السكان. ومن خلال تضاعف فرص العمل يصبح أثر كل ذلك على الاقتصاد المحلى أكثر بكثير مما كان الاستثمار الاصلى وحده يسمح بتوقعه.

غير أن هذه الآليات لم يكن لها فى الناصرة الدور المعروف لها فى جميع المدن الاخرى ، حيث لم تتمكن هذه المدينة من أن تصبح مركز جذب لسكان المناطق الريفية المجاورة ، التى جاء نموها على علاقة عكسية مع امكانيتها الذاتية لخلق فرص العمل. فمع التناقص المتزايد للقوى العاملة فى مجال الزراعة بين عرب إسرائيل ، أدمجت الايدى العاملة الريفية تدريجيا فى الاقتصاد الإسرائيلى ، حيث أن صغر مساحة الدولة قد مكن الريفيين المقيمين فى أى قرية عربية من العمل بأجر فى أى من التجمعات اليهودية. وترتب على هذه التبعية أن تحولت الطاقة العاملة العربية عن الناصرة ، وبدلا من أن تصبح هذه المدينة مركز جذب عربى ، انجذب أهلها الاصليون إلى امكانيات العمل المتوفرة خارجها.

من جهة اخرى ، فالقطاع الاقتصادى العربى فى البلاد وخاصة فى الناصرة ، قد تأثر سلبيا من جراء عملية الفصل بين الادخار والاستثمار ، حيث أن مدخرات عرب إسرائيل يعاد تشغيلها فى البنوك الإسرائيلية وتستثمر أساسا فى القطاع الاقتصادى اليهودى ولا تساهم فى تنمية المحليات العربية إلا فى اضيق الحدود (٢٧).

وعلى أفضل الاحوال ، فإن محدودية الاراضى المتاحة للبناء ، تشكل فى ذاتها العائق الاساسى أمام النمو الحضرى. فمنذ عام ١٩٤٨ تعرض المحيط الدائرى للناصرة لعدة استقطاعات ، حيث أصدرت الادارة الحاكمة بين ١٩٤٨ - ١٩٥٣ أوامرا باخلاء ١٢٠ هكتارا من الممتلكات العربية الواقعة حول المدينة. وفى ١٩٥٣ تم نزع ٢٥٠

هكتار اخرى من حيازة العرب ، مما جعل المساحة المتبقية للمدينة لا تزيد عن ٨٠٠ هكتارا فقط. واستغلت الحكومة الأراضى المنزوعة لاقامة مستوطنات يهودية : يافا ، رهينة ، وكفر قانا ، المجدل الليت والناصرة الليت. والسبب الوحيد وراء إنشاء هذه المستوطنة الاخيرة هو خشية الحكومة من نمو أو حتى مجرد وجود مركز حضارى لايسكنه غير العرب (٢٨). وكان من المخطط أن يقيم فى مستوطنة الناصرة الليت التى تقع على مشارف مرتفعات الناصرة ١٠٠٠٠٠ مهاجر يهودى غير أن ما تم تنفيذه بالفعل ليس إلا ١/٥ مما يرمى اليه المشروع. فعلى الرغم من اتساع مساحة الاراضى المقسمة (ثلاثة اضعاف المدن المجاورة) ورؤوس الاموال العامة المستثمرة وبالرغم من المرافق العامة الهائلة المقامة فيها ، إلا أن تعداد السكان اليهود لا يزداد : ٢١٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٠ مقابل ٢١٨٠٠ نسمة سنة ١٩٨٩.

وفى نفس الوقت فان ارتفاع سعر المتر المربع فى مدينة الناصرة - الذى تضاعف عشرة أضعاف فى حوالى عشرة أعوام - ربما استفاد منه المضاربون ولكنه بلاشك اضر بالاستثمار الصناعى وخلق فرص العمل التى يولدها هذا النوع من الاستثمار ، ولم تكن هناك أية إستجابة لمطالبة النواب المحليين بتخفيف الحصار على المدينة وإنشاء منطقة صناعية بالقرب منها.

وهناك قطاع آخر قد تأثر من ندرة الاراضى العقارية رغم أنه يعتبر المصدر الرئيسى لفرص العمل فى الدول النامية وهو قطاع البناء. وبما أن التجمعات اليهودية تحيط بالمدينة وتحد من إمكانية الامتداد الافقى ، فقد اتجهت المبانى إلى التوسع الرأسى وزاد عدد الطوابق لتلبية الحاجة وإسكان الاسر الجديدة. ومع ذلك فإن الحدود الطبيعية لاشغال الارض يتم استنفادها سريعا وتقدم السلطات على هدم المبانى المخالفة للقانون. وقد أدت قلة فرص العمل المتاحة فى مجالى الصناعة والبناء إلى زيادة نسبة البطالة وبلوغها ضعف ما هى عليه فى المناطق الاخرى من الدولة أى ١/٥ من السكان العاملين.

وبذلك تكون الدواعى الأمنية والعقارية - وهى مرتبطة على أية حال - قد ادت إلى عدم تمكن الناصرة من النمو عن طريق إنشاء

ضواحي لها ، وكل من اختار مغادرة وسط المدينة المكتظ بالسكان لم يجد مكانا مجاورا يستقر فيه ، فاضطر إلى الاقامة فى إحدى قرى الخليل الكبيرة أو الصغيرة ، مسهلا بذلك عملية تفتيت الارض. بل إن مركز المدينة ذاته قد أصبح فى الواقع وبطريقة تدريجية عبارة عن ضاحية أو "مدينة للمبيت" ، تأوى القوى العاملة العربية التى تبحث عن العمل لدى التجمعات اليهودية. ومع مرور الزمن أصبح اشتغال هذه القوى العاملة فى المدن اليهودية وفى منشآت حيفا وعكا وطبرية وحتى تل ابيب ، أحد الموارد الرئيسية لمدينة الناصرة. ومن الجدير بالذكر أن المساحة المحدودة للدولة تسمح بمثل هذه الهجرات من أجل العمل ، وهى وإن كانت تؤمن بقاء اهل الناصرة على قيد الحياة ، الا أن لها اضرارها. إذ أنه مع الترسخ المتزايد فى اقتصاد المدن الإسرائيلية الكبيرة ، تفقد المدينة العربية الوحيدة تدريجيا استقلالها الاقتصادى ، كما أن طاقتها العاملة تجتذبها مناطق اخرى. غير أن هذا النزوح عن المركز لا يقتصر على المجال الاقتصادى دون غيره.

فالقطاعات الاجتماعية قد تأثرت هى الاخرى. فلا يوجد بالناصره جامعة أو مستشفى عام ، (٢٩) إذ أن الحكومة لم تصرح حتى الان بإنشاء جامعة لكون هذا النوع من المنشآت مصدرا محتملا للتوتر ، والحل المتبع حاليا هو إلحاق الـ ٤٠٠٠ طالب عربى بمختلف الجامعات القومية. ولكن السبب الرئيسى هو النواحى المالية ، فالميزانية المخصصة للمدينة أقل بثلاث أو أربع مرات عن تلك المخصصة للمدن اليهودية المماثلة فى الحجم ، وهى إذن غير كافية لتجهيز المستشفيات والجامعات. وبصفة عامة ، فإن المرافق العامة والخدمات الأخرى الأكثر انتشارا تعانى من اعباء تخفيض ميزانيتها : فبينما يصل عدد تلاميذ الفصل الواحد فى التعليم الابتدائى إلى ٤٥ تلميذا ، فعددهم فى الانحاء الاخرى من إسرائيل أقل من ٣٠ تلميذ. بالاضافة إلى أنه بسبب عدم توافر المساحات ، تضطر المدارس إلى اللجؤ لاستئجار الشقق بدلا من المبانى المدرسية.

المدن المختلطة :

بصفة عامة يمكن القول بأن المجموعات العربية التى تعيش فى المدن التى اصبحت غالبية سكانها من اليهود بعد حرب ١٩٤٨ ، تعانى من التآكل. فلقد حدثت هجرة فجائية من المناطق التى كان تعداد العرب فيها كبيرا (حيفا : ١٨٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٠) أو التى كانوا يمثلون فيها نسبة عالية من السكان (عكا : ٣٣ ٪ سنة ١٩٥٠) ، إذ فقدت حيفا أكثر من نصف السكان العرب فى الفترة بين ١٩٥٠ و١٩٥٥ ، بينما هاجر من عكا ٢٠ ٪ من العرب بين ١٩٨٠ و١٩٨٣. ومقابل ذلك يلاحظ عدم تأثر النمو الديموغرافى للعرب فى المناطق التى لم يكن عددهم فيها كبيرا أو التى لم يشكلوا فيها نسبة عالية من السكان ، وينطبق ذلك على مدينة يافا التابعة لتل ابيب ، حيث تضاعف عدد السكان العرب فى المناطق الحضرية (بما فى ذلك اللد والرملة) أربعة امثال (٢٨٠٠٠ عربى سنة ١٩٨٩) علما بأن عددهم كان صغيرا سنة ١٩٤٨.

ويبدو أن الاختلاط الطائفى مقبول فى الأماكن التى لا يعتبر العدد فيها تهديدا ، كمدينة تل ابيب على سبيل المثال. أما فى الاماكن الاخرى فالعدد طالما مثل مشكلة ، وخير مثال على هذا ، هو ذلك التوتر الذى حدث فى كل من عكا والناصرة الليث على اختلاف وضعهما : فالأولى لها ماض عريق والثانية مدينة جديدة انشئت من فراغ ex nihilo. فمدينة عكا التى كانت تضم ١٥٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٨ لم يتبق فيها بعد العمليات الحربية سوى ٣١٠٠ نسمة ، أغلبهم متجمعين فى المدينة القديمة التى تدهورت حالتها بسبب الزيادة السكانية ، وكان سكانها يريدون الاقامة خارج اسوار المدينة ولكن فى احياء متاخمة لها ، غير أن التخطيط الموضوع للمدينة كان ينص صراحة على وجوب عدم تمركز السكان العرب الذين يعيشون فى المدينة القديمة – وهى تعتبر معقلا قوميا محتملا – وتناثرهم ليس فى احياء متاخمة ، وإنما خارج حدود المدينة. وبذلك اتجهت الأعداد الفائضة من سكان مدينة عكا العرب – والذين تناقص عددهم من ٩١٠٠ نسمة سنة ١٩٨٠ إلى ٧٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٣ – إلى اثنتين من المحليات الواقعة خارج حدود المدينة وخارج محيطها (جديدة ومكر على بعد ٨ كيلومترات). من جهة اخرى ، فان استقرار ٤٠ اسرة

عربية فى الاحياء الجديدة بالمدينة بعد استخراج تصريح بهذا الشأن ، قد أدى إلى انسحاب عدد كبير من العائلات اليهودية التى فضلت الهجرة إلى مدن أخرى أكثر تجانسا من الناحية الدينية. ومن ناحية أخرى أثار استقرار نحو ٢٠٠ أسرة قادمة من المدينة العربية المجاورة لهم قلق سكان الناصرة الليت ، الذين خشوا من أن يشكل هؤلاء المهاجرون ضغطا زائدا على مدينتهم ، وأن تتحول هذه إلى مجرد ضاحية لمدينة المهاجرين الأصلية ذات التعداد الاكبر.

الاثار السياسية للتناثر المكانى

لم ينتظر العرب الحصول على الجنسية الإسرائيلية سنة ١٩٥٢ للمشاركة فى الحياة القومية ، فاشتراكهم فى انتخابات ١٩٤٨ وخاصة ١٩٤٩ بنسبة عالية (٨٦٪) إنما يدل على اهتمامهم الاكيد بالوضع السياسى الجديد - حيث فضلوا الاحزاب السياسية الكبيرة - حزب العمل أو قوائم العرب التابعين له (٦٦٪) والاحزاب الصهيونية الاخرى (١٨٪) - على الحزب الشيوعى راكاح (١٦ ٪) الذى اصبح فيما بعد ، ولايزال ، ولاسباب عديدة ومعقدة ، الناطق باسم الاقلية العربية.

ويتميز تصويت عرب إسرائيل فى الانتخابات ما بين ١٩٤٨ و١٩٨٨ بما يلى (٣٠) :

- لم تتضاءل المشاركة العربية قط ، فقد تراوحت بين ٦٨ ٪ (١٩٨١) و٩٠٪ (١٩٥٣) وتكون بذلك أعلى من نسبة مشاركة اليهود فى الانتخابات.
- قلة عدد النواب العرب بالنسبة إلى تعدادهم (١٥٪) أو بالنسبة لعدد الناخبين العرب (١٢٪) (٣١) وذلك فى ظل جميع الانتخابات ، فإذا كان عدد المقاعد المخصصة للعرب يبلغ من الناحية النظرية ١٥ مقعدا ، إلا أنه فى الواقع يتراوح بين ٦ و٨ مقاعد (٣٢). ففى الكنيست الثالث عشر سنة ١٩٩٢ وصل العدد الإجمالى للنواب العرب إلى ٧ (٣٣) ، ٤ منهم من القوائم الخاصة بالعرب والـ ٣ الاخرون موزعون بين العمل والليكود والمعراخ.
- اتجاه التصويت : يلاحظ أنه على المدى الطويل لم يدل العرب كثيرا باصواتهم للاحزاب المسماه بالعربية (٣٤) ، حيث أنه حتى عام

١٩٨٤ لم يحدث أن تساوى عدد الاصوات المعطاة لهذه الاحزاب وللاحزاب القومية. والرقم القياسي الذى حققته الاحزاب العربية سنة ١٩٨٨وهو ٥٩ ٪ لم يتكرر فى انتخابات ١٩٩٢ ، بل على عكس ذلك ، فقد تراجع هذا الرقم لما كان عليه فى السبعينات وهو ٣٩.٣ ٪ (٣٥). وفى المقابل جاء عدد اصوات العرب للاحزاب الصهيونية ، والذى كان فى تراجع مستمر حتى ١٩٨٨ ، مرتفعا عام ١٩٩٢ حيث بلغ ٦٠.٧ ٪.

- واخيرا ، تعتبر البيئة المكانية من المعطيات الاساسية لتوجيه الاصوات العربية فى الانتخابات ، إذ توجد علاقة وثيقة بين إدلاء العرب باصواتهم للاحزاب المسماه بالعربية وبين نوعية المسكن. فعدد هذه الاصوات مرتفع جدا فى مدينة الناصرة (يصل إلى ٧٠ ٪) لكنه يكاد لا يذكر فى التجمعات الريفية المتناثرة وبين البدو (٥٪) ، ويمكن اذن القول بأن تصويت العرب للاحزاب العربية - على علاقة عكسية بتصويتهم للاحزاب الصهيونية - يتراجع تدريجياً كلما ابتعدنا عن الناصرة فى إتجاه التجمعات الحضرية الاخرى (٥٠ ٪) ثم إلى القرى الكبيرة (٣٢ ٪) فالقرى الصغيرة (١٣ ٪) (٣٦).

فتشتت عرب إسرائيل فى اماكن متناثرة وعدم وجود نخبة حضرية متماسكة إلا نادرا ، لهما تاثيرهما على الصورة العامة للانتخابات ، التى تظل ثابتة نسبيا رغم تقلبات اوضاع السياسة الإسرائيلية والمنطقة. ذلك ولا تعتبر الفروقات بين اليهود والعرب من حيث مستوى المعيشة ، والعمل والبطالة ، والتعليم والمستوى الاجتماعى والفروقات المترتبة على الجنسية ، من المعالم الاساسية فيما يتعلق بالتصويت فى الانتخابات. فاستقرار جغرافية السكان العرب التى تتسم بضعف النمو الحضرى والزيادة السكانية فى المحليات الصغيرة ، قد أدى إلى التفتت المتزايد للسكان العرب وتمييز القرى على المدن.

فى العصر العثمانى وفى السنوات الأولى للانتداب البريطانى ، كانت القرى الفلسطينية تضم غالبية السكان وتعبر عن ولائها للسلطات التركية أو البريطانية عن طريق رؤساء القرى ، وكان أعيان هذه القرى ورؤوس الاسر الكبيرة - الحمولة - ينالون مقابل ذلك ضمان استمرار نفوذهم على نسلهم وعلى الأسر الأخرى الأقل

شأنا. غير أن تشكيل الاحزاب العربية على المستوى القومى فى الثلاثينيات والذى ساعد عليه نمو المدن قد أثر على هذا الوضع القبلى.

وعند وصول حزب العمل الإسرائيلى إلى الحكم سنة ١٩٤٨ حدث تغير غير متوقع فى النظام التقليدى الذى تدعم ثانية. جاءت حرب ١٩٤٨ وما ترتب عليها من هجرات عربية بآثار أكبر على المدن منها على المناطق الريفية ، حيث تدعم وضع وتماسك القرى بطريقة شبه آلية. وقد عاد حزب العمل إلى اتباع الخطوط الرئيسية للنظام العثمانى عندما قرر الاعتماد على السلطات التقليدية المحلية فى ادارة شئون القرى. فكانت الحمولة الكبيرة تؤيد حزب العمل فى الانتخابات البرلمانية ، وذلك إما بطريقة مباشرة أو من خلال قوائم العرب التابعين لحزب العمل. وفى المقابل حظى رؤساء الحمولة المتحالفين مع هذا الحزب بمساندة هذا الاخير حتى تمكنوا من فرض نفوذهم على المستوى المحلى. أما الاحزاب الاخرى اليسارية أو اليمينية أو حتى الاحزاب الدينية فلم تنجح فى الوصول لنفس المكانة على المستوى المحلى.

ونظرا لأن المجموعات الهامشية لها ثقلها فى الانتخابات الإسرائيلية ، (٣٧) فالاحزاب المختلفة تحاول دائما كسب أصوات العرب ، مما يدفعها إلى الحفاظ على العلاقات الودية بين السلطة المركزية والرؤساء التقليديين ، حيث تعليماتهم مسموعة (فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية) - فيما يتعلق بتصويت سلالتهم ونسائهم واولادهم بل والحامولات الصغيرة المتحالفة معها.

ومن ناحية أخرى فان تزايد عدد حالات الزواج من داخل السلالة أو القرية قد عزز من مركز الاعيان (٣٨).

إن التناثر المكانى المتزايد وتواجد عرب إسرائيل فى المناطق الريفية المصحوب بتقهقر ثقل تعدادهم ومجتمعهم فى المدن ، قد ساعد على الحفاظ على الهياكل الاجتماعية التقليدية وعلى خصائص العلاقة بين السلطة المركزية والسطة المحلية. فهل يمكن القول إذن بأن الوحدة الاجتماعية الاساسية التى تمثلها الحمولة استطاعت أن تنال من التفكك الاسرى الناشىء عن الهجرة الريفية - الحضرية

ومن نمط الحياة فى المدينة ؟ وهل الحياة السياسية لعرب إسرائيل لها طابع الاقليمية إلى هذا الحد ، وهل تتسم باستقطاب الاصوات التى لا يزال نصفها يدلى به لصالح الاحزاب الحكومية او المعارضة "لدولة ليس من مصلحتها الاهتمام بمشكلات العرب ولا تكترث بهذه المشكلات (٣٩)" ؟

× نشرت هذه الدراسة فى مجلة Maghreb-Machrek (المغرب والمشرق). عدد ١٤٠ ، ابريل/يونيو ١٩٩٣ ، باريس.

الهوامش

١- انظر على سبيل المثال

Jan Lustick, *Arabs in the Jewish, Israel's control of a national minority*, Austin, 1980.

(العرب فى الدولة اليهودية - الرقابة الإسرائيلية على الأقليات القومية). والمقالات الحديثة عن عرب إسرائيل.

Sammy Smooha, "A typology of Jewish orientations towards the Arab minority in Israel", *Asian and african studies*, 23, Haifa, 1989.

(نماذج الاتجاهات اليهودية حيال الأقلية العربية فى إسرائيل).

Joseph Ginat, "Israeli Arabs, some recent social and political trends", *Asian and african studies*, 23, Haifa, 1989.

(عرب إسرائيل : بعض الاتجاهات الاجتماعية والسياسية الحديثة)

Henri Rosenfeld, Majid Al-Haj, "The emergence of an indigenous political framework in Israel", *Asian and african studies*, 23, Haifa, 1989.

(ظهور اطار سياسى لسكان إسرائيل الاصليين).

٢- بيانات منتصف عام ٩٢ مستمدة من المكتب المركزى للاحصاء ، ملخصات احصائية لإسرائيل سنة ١٩٩١ ، القدس ١٩٩١. المقصود هنا هو السكان العرب داخل الحدود المعترف بها دوليا لدولة إسرائيل أى بدون الاراضى المحتلة بالضفة الغربية وغزة وبدون الاراضى المحتلة وتلك التى تم ضمها فى القدس الشرقية والجولان.

٣- طبقا لتعبير Henri Lefebvre.

٤- فى احصاءات كثير من البلدان العربية على سبيل المثال حيث يصعب الكشف عن النمو الحضرى المتجانس.

٥- منذ عام ١٩٨٣.

٦- Ian Lustick ، مصدر سبق ذكره.

يقول المؤلف أن قانون ١٩٧٢ الذى كان يطبق على المدن والقرى الغير يهودية التى يزيد تعدادها عن ٥٠٠٠ نسمة والتى يقل عدد العاملين غير المزارعين فيها عن ٥٠ ٪ ، كان له تأثير كبير على المزارعين العرب ، مما اضطر عدد كبير من الملاك لبيع اراضيهم. وعلى عكس ذلك فإن هذا القانون لم يؤثر كثيرا على التجمعات اليهودية (حيث يزيد تعداد السكان عن ٢٠٠٠ نسمة ويقل عدد المزارعين عن ٥٠ ٪ من العاملين).

٧- على أساس زيادة عدد عرب إسرائيل من ١٥٦٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٨ الى ٧١٣٠٠٠ نسمة سنة ١٩٩٠.

٨- النمو الديموغرافى تصاحبه احيانا ، إذا توافرت بعض الشروط المتعلقة بالكثافة والمرافق الجماعية العامة والخاصة الخ... ، عملية تحضر فعلية. والخرائط الموضوعة قبل التعداد عادة ما توضح التحول الفعلى للقرية إلى مركز حضرى ، غير أن الاحصائيات الإسرائيلية لا تأخذ فى الاعتبار التغيرات التى تحدث على ارض الواقع.

٩- Eglal Errera, Doris Bensimon, *Israëliens, des Juifs et des Arabes*, Editions Complexe, Bruxelles,1989.

(الإسرائيليون ، يهود وعرب)

١٠- Roberto Bachi, *The population of Israel*, CICRED, 1974.

(سكان إسرائيل).

١١- Eitan Sabatello, "Aspects de l'évolution démographique des minorités arabes en Israel", *Démographie et destin des sous-populations*, Colloque de Liège, AIDELF, Paris, 1983.

(مظاهر التطور الديموغرافى للاقليات العربية فى إسرائيل) ، لم يتطرق لموضوع تحضر العرب.

١٢- بدلا من ١٩٩٠ وذلك بسبب حجم الهجرة الضخمة لإسرائيل فى ١٩٩٠ وما جلبته معها من غير اليهود ، من اصل أوروبى ، مما قد يعطى صورة غير دقيقة للتطور الزمنى حيث إنه حتى سنة ١٩٩٠ كان يكاد لايوجد فى تعداد غير اليهود سوى السكان العرب.

١٣- المحليات التى يتراوح تعدادها بين ٢٠٠٠ و٥٠٠٠ نسمة (التى تُعتبر رسميا كمناطق حضرية) وتلك التى يقل تعدادها عن ٢٠٠٠ نسمة (وتعتبر مناطق ريفية).

١٤- تنشر الاحصائيات الخاصة بمواليد ووفيات عرب إسرائيل حسب محل الاقامة منذ ١٩٥٦ ، ويصعب حساب المعدلات نظرا لتعديل الفئات فى الاحصائيات على مر السنين : الظهور المتأخر لمفهوم"الحضر" (فيما عدا الناصرة والمدن المختلطة فى ١٩٦٦وكان قبل ذلك لا يميز عن المناطق الريفية) ، وكذلك ضمت شفرام للناصرة (وتعداد الاولى يقل ثلاث مرات عن الثانيه) وتطبيق نظام جديد للتقسيم حسب حجم المحليات اعتبارا من ١٩٨٣ (جدول

"المواليد الاحياء ، الوفيات ووفيات الرضع حسب نوع محل الاقامة وفئة وديانة السكان).

١٥- ربما لأن الاكثر تمسكا بالتقاليد هم وحدهم الذين لم يمك توطينهم.

١٦- قبل هجرة ١٩٤٨ كان الفلسطينيون قليلى الهجرة على عكس جيرانهم اللبنانيين والسوريين. وحسب تقديرات Bachi فانه تحت الانتداب البريطانى ، كانت نسبة هجرة المسلمين إلى داخل البلاد (١,١ ٪) تعادل تقريبا نسبة هجرتهم إلى خارج البلاد (١,٤ ٪). أما فيما يخص المسيحيين فكانت حركة الهجرة إلى داخل البلاد (٢٠٪) ، تفوق الهجرة إلى الخارج (١٢ ٪). أما بعد سنة ١٩٤٨ فقد انعدمت هجرة عرب إسرائيل. ويفسر Bachi هذه الظاهرة على عكس عرب "غزة ويهوذا والسامرة" (الضفة الغربية) بالتحسن الكبير فى مستوى المعيشة وتوقف هجرة العمل والزواج من البلاد المجاورة بسبب الحرب ، *The population of Israel* , Roberto Bachi *(سكان إسرائيل)* ، مرجع سبق ذكره.

١٧- مكتب رئيس الوزراء ، مستشار الشئون العربية ، الاقليات فى إسرائيل ، القدس ، ١٩٧٠. مرجع ذكره Ian Lustick فى *(العرب فى الدولة اليهودية)* مرجع سبق ذكره. فالاحصائيات الاولية والنهائية مضللة حيث أنها تخص تحركات الفلسطينيين فى الجزء الذى ضمته إسرائيل من القدس.

١٨- يمثل المسيحيون من غير العرب أقلية صغيرة جدا.

١٩- تبلغ الهجرة اليهودية من إسرائيل فى الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٨٥ ما بين ٢٦٢٠٠٠ و ٣٤٠٠٠٠ وفقا لتقديرات Eitan Sabatello "Evaluation de l'émigration d'Israël : mesures actuelles et perspectives", *Les migrations internationales*, séminaire de Calabre, AIDELF, 1988.

(تقدير الهجرة إلى خارج إسرائيل : المقاييس الحالية والتوقعات) ، وهذه الهجرة تضم غير اليهود من الازواج والاطفال. ويمكن عن طريق احصائيات الدول المضيفة مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا تحديد الديانة وليس الاصل ، مما يعنى عدم امكانية التمييز فى الهجرة الإسرائيلية غير اليهودية بين العرب والاوروبيين. انظر :

Central reau of statistics, *Migration of Israelis abroad*, supplement monthly Bulletin of statistics, Jerusalem, juin 1986

(هجرة الإسرائيليين الى الخارج ، ملحق النشرة الشهرية للاحصائيات).

٢٠- متوسط للنسب في عامي ١٩٤٨ و١٩٨٩ حسب عدد السكان في ١٩٨٩. حتى في حالة اخذ معايير مانعة وبحساب تعداد كل مدينة على حدة وليس التجمعات الحضرية ، فإن اليهود يعيشون في محليات يمثل متوسط تعدادها خمسة اضعاف تعداد المحليات العربية.

٢١- وبذلك فالمنطقة الشمالية التي يقع بها الجليل ، تشمل ٢٩٣ محلية يهودية ، قليلة السكان في أغلب الاحيان ، مقابل ٧٣ محلية عربية ، في حين أن العدد الاجمالي للسكان متقارب : ٣٨٣ الف يهودي مقابل ٣٩٥ الف عربي.

٢٢- Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State*, *op. cit.*

(العرب في الدولة اليهودية ، مرجع سبق ذكره).

٢٣- Alain Dieckhoff, *Les espaces d'Israel.Essais sur la stratégie territoriale israelienne*, Fondation pour les études de défense nationale, Paris, 1989.

(مساحة إسرائيل. دراسة عن استراتيجية إسرائيل في حيازة الارض). ومع التركيز على استراتيجية اكتساب الارض في الاراضي المحتلة يؤكد المؤلف على اوجه الشبه بين هذه الاستراتيجية والطريقة التي تم بها احتلال الارض قبل حرب ١٩٦٧.

٢٤- انظر الاجراءات الاستثنائية :

Sabri Geries. *Les Arabes en Israel, précédé de Eli Lobel, Les Juifs et la Palestine*. Paris, Maspero, 1969.

(العرب في إسرائيل ، اليهود وفلسطين).

٢٥- بلغ معدل المواليد ٥٢ ٪ في ١٩٦٠-١٩٦٤.

٢٦- Eglal Errera و Doris Bensimon , Israeliens...

("*الإسرائيليون...*" مرجع سبق ذكره). "من أهم آثار التفرقة المطبقة ضد العرب هو حبسهم داخل قراهم" ، هذا ما قاله Nathan Weinstock منذ ٢٥ عاما في كتابة

Le sionisme contre Israël, Paris, Maspero, 1969.

(الصهيونية ضد إسرائيل).

٢٧- نظرا للوضع في الشرق الاوسط لا توجد أية استثمارات مباشرة أو معونة من الدول العربية الغنية وعوائد للمهاجرين ، كان من الممكن أن تسد العجز في المدخرات المحلية.

Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State* -٢٨

(العرب فى الدولة اليهودية) ، مرجع سبق ذكره.

٢٩- حول المسائل المتعلقة بالناحية الصحية لعرب إسرائيل ، انظر Nira Reiss. "Processes affecting the distribution of public health services to the Arabs in Israel", *Asian and African studies*, 23, Haifa, 1989 *(العمليات المؤثرة فى توزيع خدمات الصحة العامة على عرب إسرائيل)*

٣٠- حول المشاركة السياسية لعرب إسرائيل انظر Joseph Ginat "Israeli Arabs : Some recent ..." (*عرب إسرائيل : ...*) مرجع سبق ذكره ، و Magid el Haj، و Henry Rosenfeld : "The emergence of an indigenous political framework..."

(ظهور اطار سياسى...) مرجع سبق ذكره.

٣١- يرجع هذا الفرق إلى زيادة عدد صغار السن بين السكان العرب مما يؤدى إلى تراجع نسبتهم فى مجموع الناخبين.

٣٢- فاز النواب العرب بمقعد أو بمقعدين فى ظل الاحزاب الصهيونية : العمل والمابام والليكود احيانا.

٣٣- تم انتخاب نائب يهودى واحد على قوائم الحزب الشيوعى (سفارة إسرائيل ، نشرة اعلامية ، يونيو ١٩٩٢).

٣٤- أو ذو اغلبية عربية ساحقة : الحزب الشيوعى ، القائمة التقدمية من أجل السلام ، الحزب الديموقراطى العربى ، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

٣٥- Jerusalem Report, 16 Juillet 92, "Dossier - La nouvelle donne politique en Israël après les élections", *Revue d'Etudes Palestiniennes*, no 45, Automne 1992.

(تقرير القدس ، ملف : المعطيات السياسية الجديدة فى إسرائيل بعد الانتخابات).

٣٦- نسبة الاصوات الشيوعية فى عامى ١٩٦٥ و١٩٦٩ :

محليات حضرية	٤١,٣	٥٠,٥
قرى كبيرة	٢٣,١	٣١,٧
قرى صغيرة	١٣,١	١٣,١
بدو	٤,٥	٥,١

Jacob Landau. "The elections in Israel. 1969", in Alan Arian (ed.). *The elections in Israel*, Tel Aviv, 1970.

(*الانتخابات فى إسرائيل*). نتائج الناصرة ، ١٩٧٣.

٣٧- فوز العمل فى انتخابات يونيو ١٩٩٢ يرجع جزئيا إلى اصوات المهاجرين اليهود السوفييت واصوات العرب الذين تحولوا فى هذه الانتخابات من الاحزاب القومية/التقدمية لحزب العمل.

٣٨- فى بداية الخمسينيات كان معدل زواج العرب من داخل السلالة أو القرية فى القرى العربية فى إسرائيل يبلغ ٣١,٥ ٪ لدى المسلمين و٢١,٣ لدى المسيحيين. وقد بلغت هذه النسب فى نهاية الستينات ٥٦,٣ ٪ لدى المسلمين و٣٨,٢ لدى المسيحيين. وبذلك لم تتعدى نسبة الزواج من خارج القرية تزيد عن ١٥,٦٪ لدى المسلمين (٤٧,١ ٪ المسيحيين).

Henry Rosenfeld, "Social and economic factors in explanation of the increased rate of patrilineal endogamy in the Arab village in Israel", in J. G. Perisstiany, *Mediterranean Family Structures*, Cambridge U.P., Cambridge, 1976.

(*العوامل الاجتماعية و الاقتصادية المفسرة لتزايد الزواج من داخل السلالة فى القرى العربية بإسرائيل*).

٣٩- Sammy Smooha, "Existing and alternative policy towards the Arabs in Israel", *Ethnic and Racial Studies*, London, January 1982.

(*السياسات الحالية والبديلة تجاه عرب إسرائيل*) ،

الحرب والسلام والمسالة السكانية في الشرق الأدنى

فيليب فارج
مركز الدراسات والوثائق CEDEJ
المعهد القومي للدراسات السكانية
INED - باريس
ترجمة سامية رزق

هاجر نحو ثلاثة ملايين يهودى إلى إسرائيل و قد وصل تعدادهم الآن - بين مهاجرين مازالوا على قيد الحياة وذريتهم - إلى أربعة ملايين نسمة ، وذلك مقابل مليون فلسطينى هاجروا إلى خارج البلاد وبلغ عددهم الآن أربعة ملايين نسمة هم فلسطينيى الشتات. وعلى هذا ، يمكن القول بأن هذه الأرقام الأربعة (١) تشكل أبلغ تعبير عن البعد الديموغرافى للصراع العربى الإسرائيلى حيث إنها توضح حجم "مقايضة" السكان التى تمت على مر بضعة عقود من جهة ، والديناميكيات المتباينة التى حدثت فيما بعد من جهة أخرى. غير أن السلم قد يحل الآن مكان الحرب ومن المفروض أن يؤثر ذلك على الناحية الديموغرافية كما يحدث عادة بعد أى صراع كبير.

الحدود الديموغرافية

رغم أن العلاقة التى تربط بين الحرب و الديموغرافية علاقة قديمة ومعروفة إلا أنه لا يمكن القول بأن هناك قاعدة عامة تجعل من العامل الديموغرافى سببا للحرب ومن تجاور المساحات الحيوية المكتظة بالسكان والمناطق الخالية نسبيا سببا للهجوم (٢).

وعلى عكس ذلك ، تعتبر آثار الحروب على التطور الديموغرافى أمرا لا شك فيه. فزيادة الوفيات المفرطة وإن كانت تحدث فى ظروف محددة وتقتصر على فترات القتال ، وتصيب الذكور أكثر من الإناث إلا أنها قد اتخذت حجما هائلا عدة مرات فى القرن العشرين : فقد بلغ عدد وفيات الشعب السوفيتى ٣٠ مليون قتيلا فيما بين ١٩٤٠-١٩٤٥ ، وبلغ عدد ضحايا حرب كمبوديا فى السبعينات مليون قتيلا ، مما أدى إلى انهيار النمو السكانى لشعوب باكملها. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن نقص المواليد الذى عادة ما يحدث فى فترات الحرب له تأثير مضاعف على هذا الانهيار وعلى الهرم العمرى لعدة عقود. أما "طفرة المواليد" التى تحدث فى أعقاب الحروب ، فمن شأنها أن تعيد التوازن فى التعداد الكلى ولكنها ايضا تزيد من الاختلالات الهيكلية. فالحرب باختصار من شأنها أن تحدث تغيرات ملموسة وعميقة فى مسار الديموغرافية ، وبالرغم من أنها تترك آثاراً دائمة إلا أن كل هذه الآثار تحدث وقت الحرب ذاتها أو فى اعقابها مباشرة.

ويمكن القول أن الصراع العربى الإسرائيلى يختلف فى هذا الشأن عن أى صراع آخر وذلك لعدة اسباب : أولا لأنه على عكس أى نظام ديموغرافى محلى ، لم ينشأ نتيجة لضغط داخلى يؤدى إلى تخطى الحدود بل نتج عن عملية جلب أعداد كبيرة من السكان من مناطق بعيدة ، كما أن هذا الصراع ، رغم أنه اطول الصراعات التى شهدها هذا القرن وأكثرها عالمية منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أن عدد الذين لقوا مصرعهم بطريقة مباشرة فى القتال لا يزيد عن بضعة آلاف من الأشخاص (٣). وهذا العدد من الضحايا وإن كان له ثقله فى المنظور الوطنى إلا أنه يكاد لا يذكر إذا أخذنا فى الاعتبار حجم الديناميكية السكانية فى المنطقة. وأخيرا لم يحدث النقص المعتاد فى المواليد والذى بسببه يهتز الهرم العمرى. ويبدو إذن للوهلة الأولى أن التركيب والنمو السكانى لم يتأثرا بالحرب.

غير أنه فى الواقع هناك بصمات اخرى تركتها حالة الحرب لطولها - وليس المقصود هنا الحرب بمعناها الحرفى حيث أن العمليات العسكرية كانت كلها خاطفة - على ديموغرافية المنطقة أكثر من كونها قد أحدثت تغيرات عارضة.

وحيث أن أهداف هذا الصراع لها أكثر من زاوية ديموغرافية ، فلقد ترتب عليه ظهور استراتيجيات ديموغرافية مختلفة ، فتغيرت معدلات التعمير وأشكاله فى منطقة الشرق الأوسط وذلك لمدة طويلة ، ويمكن تلخيص سبب هذا التغيير فى وجود نوعين من الموانع : موانع مرتبطة بطبيعة الجماعة وموانع سياسية.

هذا وقد أدىّ وجود الحواجز الفاصلة بين اليهود من جهة والفلسطينيين ، مسلمين ومسيحيين ، من جهة أخرى إلى انتشار نمطين معاكسين ومنفصلين من التكاثر السكانى داخل المساحة التى كانت تشكل فلسطين تحت الانتداب البريطانى ثم إسرائيل وأخيرا إسرائيل والأراضى المحتلة. فبينما يشهد المجتمع اليهودى نموا طبيعيا معتدلا وفى تناقص مستمر ويدعمه المهاجرون الجدد ، نجد أن معدل النمو الطبيعى للفلسطينيين مرتفع جدا ولا تخف من حدته إلا افواج الهجرة إلى خارج البلاد. ويأتى الصراع العربى الإسرائيلى فى مرحلة محددة من تاريخ البشرية بدأت فيها الشعوب الاتجاه إلى التحكم فى النسل وقد انتهت بعضها من مرحلة انخفاض الخصوبة بينما البعض الآخر لم يبدأ هذه المرحلة بعد. وبذلك يتسم هذا الصراع بخاصية نادرا ما تحدث ، فهو ليس صراعا بين الجيوش بقدر ما هو صراع بين مجموعتين بشريتين على أرض واحدة : إحداهما فى المرحلة الاخيرة من انخفاض الخصوبة والأخرى لا تزال فى بدايتها (٤). ولا يوجد بينهما أى نوع من الاختلاط الذى يمكن أن يبشر بتخفيف حدة التعارض أو بالتلاحم تدريجيا بينهما : فحالات التزاوج بينهما نادرة لدرجة أن الاحصاءات السنوية الإسرائيلية لاتأخذها فى الاعتبار ويتم حصر الزيجات حسب ديانه الأسرة الجديدة وليس حسب ديانة الزوج والزوجة.

أما الحواجز السياسية بين إسرائيل وجيرانها فتجسمها الاسلاك الشائكة الموضوعة على الحدود. كما أنها قد فرضت وميزت نوعية

معينة من الهجرة ، تلك الوافدة من أماكن بعيدة ، حيث أن كل الأفواج الكبيرة من المهاجرين اليهود قد أتت من بلاد بعيدة وذلك باستثناء الفترات القصيرة التى تمكن فيها يهود مصر وسوريا (٥) من الاستيطان فى إسرائيل ، أما فيما عدا ذلك ، فقد ظلت الحدود مغلقة فى وجه جيرانها من الدول المتاخمة (٦) والذين كان من الممكن - فى ظروف أخرى - أن تجذبهم الهجرة إلى إسرائيل عند أول بادرة للتطور والنمو الاقتصادى. وفى المقابل ، نجد أن دول الخليج قد استمدت كل قيمتها من حالة الحرب هذه. وبذلك تكون الحرب قد كسرت القواعد الاقتصادية للهجرة الدولية والتى بمقتضاها يبحث المهاجر عن البلد الذى يمكنّه من تحقيق أكبر ربح ، أى البلد الذى يوفر له أعلى دخل (٧) مع أقل تكلفة من ناحية الانتقال ، أى الأقرب إلى موطنه الأصلى (٨).

تباين انماط التكاثر لدى الشعبين

لقد كان للطريقة التى تم بها استيطان المنطقة المخصصة لإنشاء دولة إسرائيل و لطبيعة الصراع الذى نشأ آنذاك أثرين متضادين على المرحلة الانتقالية التى مرت بها ديموغرافية الشرق الأوسط : التعجيل بانخفاض معدل المواليد لدى السكان اليهود وتجميده لدى العرب الفلسطينيين. وحيث أن الآليات الديموغرافية قد انطلقت فى مسارين متباينين تماما ، فإن الآثار المترتبة عليها طويلة المدى. ومن المعروف أن تفاوت المواليد فى الماضى القريب وفى الحاضر يكفى لكى تنشأ بين لحظة توقيع اتفاقية السلام ولحظة استقرار المنطقة ، نسب جديدة بين التكتلات السكانية.

فى أعقاب الحرب العالمية الأولى كان لا يزال فى فلسطين نواة من السكان اليهود. و كان معدل المواليد لدى هذه المجموعة السكانية البالغ عددها ٦٠,٠٠٠ نسمة (١٩١٨) مرتفعا (٤٠ فى الألف) كما فى بقية شعوب المنطقة. ومع ذلك ، فإن اندماجها فى البيئة المحيطة لم يدم طويلا حيث أن تعداد السكان اليهود الذى كان يصل إلى ٦٥٠,٠٠٠ نسمة عند إعلان دولة إسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨ قد أخذ فى الارتفاع نتيجة وفود المهاجرين اليهود من دول أوروبية (٩)

قليلة المواليد ، وترتب على ذلك انهيار حاد للمواليد اليهود فى فلسطين (رسم بيانى "١") وحدث ذلك بصورة أكبر مما كان سيحدث لو إن الامر اقتصر على التطور الطبيعى للسكان اليهود ، دون تأثير من الهجرة إلى فلسطين. فمن المفارقات ، أن النمو السكانى السريع قد أدى إلى نتيجة عكسية وانهيار الديناميكية الطبيعية للسكان. وفى ١٩٣٩ ، انخفض معدل المواليد إلى ٢٣ فى الالف وقد أتت الحرب العالمية الثانية بآثار مماثلة لما حدث فى أوروبا ، غير أن هذه الآثار جاءت مبكرة حيث أنهار عدد المواليد فيما بين ١٩٤٠-١٩٤٢ ، ثم حدثت "طفرة المواليد" (١٩٤٤-١٩٤٧) وانتهت سنة ١٩٤٨.

ثم جاءت حرب ١٩٤٨ عند انشاء الدولة الإسرائيلية وما تبعها من عمليات عسكرية وصدام بين الدول والشعوب العربية وإسرائيل ، لتنهى كما نعلم الوجود اليهودى فى هذه البلدان. وكان "اليهود العرب" لا يختلفون كثيرا عن الشعوب العربية والبربرية التى اختلطوا بها وخاصة فيما يتعلق بارتفاع معدل الخصوبة : ٦,٥ إلى ٧ ليهود آسيا ، و٥,٧ ليهود شمال أفريقيا مقابل ٢ إلى ٢,٥ ليهود أوربا (١٠) أى أن هجرة أعداد كبيرة من يهود الشرق الأوسط والمغرب العربى إلى إسرائيل قد اعطت دفعة جديدة للنمو الطبيعى لسكان إسرائيل (١١) وذلك منذ ١٩٥٠. ورغم أنهم كانوا لا يشكلون سوى ثلث العدد الإجمالى للمهاجرين ، إلا أن تعدادهم قد وصل الآن إلى نصف يهود إسرائيل (١٢). هل حاول اليهود "الشرقيون" إلا يختلفوا عن الأغلبية الوافدة من اوروبا بأنماط أسرية مختلفة عن تلك التى أتوا بها هم من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ؟ أم أنهم وجدوا فى إسرائيل الظروف الثقافية والاجتماعية الملائمة للتحول إلى الاسرة محدودة العدد ؟ على أى حال فإن التناقص السريع لمواليد اليهود الشرقيين صاحبه بطبيعة الحال تناقص فى العدد الكلى لليهود الإسرائيليين. وأياً كان السبب - تبدل الأهداف أو تغير الظروف الاجتماعية - فلقد عجلت هجرة اليهود المنتمين إلى أصل عربى بعملية الانتقال الديموغرافى (١٣). وإن كان لازالت هناك تباينات كبيرة فيما يتعلق بمعدلات الخصوبة فى إسرائيل ، فهذه التباينات لم تعد مرتبطة بالاختلافات العرقية الجغرافية أو بالمستوى

الاجتماعى والاقتصادى بل باختلاف القيم الدينية : فهناك مثلا تفاوت كبير فى معدلات الخصوبة حيث هى مرتفعة للغاية بين اليهود الأصوليين الذين يمثلون ١٥٪ من التعداد الكلى لليهود الإسرائيليين، بينما ينخفض هذا المعدل لدى هؤلاء لدرجة أنه يعوض بالكاد التناقص السكانى (١٤).

ولقد حدث العكس تماما لاجزاء كبيرة من السكان الفلسطينيين حيث أن ضيق الآفاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد حال دون الانتقال الديموغرافى. إن تقسيم هذا الشعب نتيجة الحربين - حرب ١٩٤٨ التى فصلت الذين أصبحوا فى ١٩٥٢ "عرب إسرائيل"، ثم حرب ١٩٦٧ التى عزلت سكان غزة والضفة الغربية - قد أدى إلى أكبر تفاوت سكانى شهده التاريخ بين مجموعات إقليمية لشعب واحد.

وقبل أن نتناول بالوصف هذا التفاوت ، علينا أن نشير إلى عدم دقة البيانات الخاصة بالسكان الفلسطينيين ، حيث أنه على إختلاف الاتجاه العام فى هذا المجال ، يلاحظ تدهور مستوى هذه البيانات سواء بالنسبة للأراضى المحتلة أو لفلسطينيى الشتات. ففى الضفة الغربية وقطاع غزة ، يرجع آخر تعداد قامت به الإدارة الإسرائيلية لأواخر ١٩٦٧ ، أى بضعة شهور بعد الاحتلال ولم يتم تعدادهم بعد ذلك. أما الأرقام التى تنشر بطريقة منتظمة منذ هذا التاريخ ، فيتم تحديدها عن طريق إضافة ناتج النمو الطبيعى (المواليد والوفيات من واقع تسجيلها فى السجل المدنى الإسرائيلى) وناتج الهجرة (من واقع ما تسجله أجهزة الشرطة من دخول وخروج). غير أنه وفقا لرجال السياسة والاحصاء الفلسطينيين ، فتعداد ١٩٦٧ يعطى أرقاما أقل من الواقع ، وأثر هذا الحصر الناقص - حوالى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة لم يتم حصرهم - لا يزال يتراكم حتى الان (١٥). أما فى الخارج فتعداد الفلسطينيين غير معروف بل وعلى عكس ما يحدث فى الأراضى المحتلة ، لا توجد بيانات عن تحركاتهم الطبيعية. ويلاحظ أن الدول المضيفة (١٦) لا تدخل الفلسطينيين المقيمين فيها فى احصاءاتها العادية وذلك لاسباب مختلفة : إما لأنهم حصلوا على جنسية البلد المضيف (الأردن) ، وإما لسوء مستوى الإحصاء وعدم دقتها (لبنان والمملكة العربية السعودية) وإما لأن قلة عددهم لايستدعى اجراء

احصاءات خاصة بهم. وبالإضافة إلى ذلك ، ترجع قلة البيانات ايضا إلى أسباب سياسية حيث أن حصر الفلسطينيين يعتبر فى نظر بعض الدول اعترافا منها بوضع وحقوق لا تريد أن تمنحها لهم. هذا هو على الأقل رأى الفيلسوف إدوارد سعيد الذى يندد بما يمكن تسميته "بمؤامرة الصمت" قائلا : "يعتبر تعداد الفلسطينيين من الأولويات التى يجدر الاهتمام بها ليس كمجرد إجراء بيروقراطى ولكن كوسيلة لأعداد قائمة الناخبين الفلسطينيين أينما وجدوا. ومما يثير الدهشة أن كل من إسرائيل والولايات المتحدة والدول العربية - جمعاء - طالما عارضوا مثل هذه الإحصاءات وكأنها تعير الفلسطينيين قدرا كبيرا من الأهمية فى بلاد يطلب منهم فيها ألا يبرزوا (...) وفوق كل ذلك ، فإن مجرد اجراء تعداد عام ، رغم تشتتهم ونزع الحيازة عنهم ،قد يبدوا بمثابة بناء أمة بدلا من مجرد مجموعة من الأفراد" (١٧).

بعد هذه التحفظات التى تفرضها عدم دقة واكتمال البيانات هذا هو ما يمكن قوله بخصوص التفاوتات الديموغرافية للفلسطينيين. فى إسرائيل وصل الفلسطينيون إلى مرحلة متقدمة من الانتقال الديموغرافى (المواليد : ٣٤ فى الالف ، الخصوبة : ٤,٣ مولودا للمرأة الواحدة حسب أرقام سنة ١٩٩١ (١٨)) علما بأن المسيحيين منهم أوشكوا على الانتهاء من هذا الانتقال (المواليد : ٢٠,٠ ، الخصوبة : ٢,٢٦). أما على الجانب الآخر من الحدود فالوضع مختلف تماما ، حيث لم يبدأ الفلسطينيون فى الضفة الغربية وغزة هذا الانتقال الديموغرافى بل يبدو أنهم قد حققوا الرقم القياسى على مستوى العالم إذ بلغ معدل المواليد وفقا للإحصاءات الإسرائيلية (١٩) ٤٦,٥ فى الالف فى الضفة الغربية و ٥٦,١ فى الالف فى قطاع غزة (١٩٩١) أى أن نسبة الخصوبة قد بلغت ٨,١ و٩,٨ للمرأة الواحدة. وحيث أن فئة الشباب المتعلم الذى يحظى بالخدمات الصحية فى الأراضى المحتلة تتميز بانخفاض عدد الوفيات (٢٠) ، فإن الثقل السكانى الكامن فى هذه الأراضى غير عادى : إذا استمر معدل النمو على ما تم تسجيله سنة ١٩٩١ (٤,١٪ و ٥,٠٪) فهذا يعنى أن عدد سكان الضفة الغربية سوف يتضاعف خلال ١٧ عاما وفى غزة خلال ١٤ عاما.

وبين المسيحيين الإسرائيليين ذوى الأسر المحدودة العدد من جانب وأسر الأراضى المحتلة التى وصل عدد افرادها إلى أرقام لم تحدث من قبل من جانب آخر ، بين هذين الطرفين ، نجد أن الفلسطينيين فى الخارج قد احتفظوا بمعدلات خصوبة مرتفعة مماثلة للدول العربية (٢١).

المواليدالفلسطينيين :
سلاح للحرب ام تحد لاقتصاديات السلام ؟

يطرح النمو الطبيعى للسكان الفلسطينيين داخل وخارج الأراضى التى من المنتظر أن يطبق فيها الحكم الذاتى ، يطرح تساؤلات حول عودة الفلسطينيين من المهجر إلى دولة ترتفع فيها الكثافة السكانية بل وستزداد هذه الكثافة (٢٢). ولنحاول قبل التعرض لهذه المسألة أن نتصور ما ستكون عليه معدلات الخصوبة لدى الفلسطينيين. هل هناك علاقة بين المعدلات الحالية والحرب وهل ستنخفض هذه المعدلات بعد إقرار السلام ؟

تشير التجارب التقليدية المتعلقة بالانتقال الديموغرافى إلى أن تنظيم النسل قد ظهر فى بادىء الأمر بين قسم من السكان من ذوى الموارد المادية (الدخل) أو الرمزية (رأسمال ثقافى) بهدف عدم تشتيت الميراث بين عدد كبير من الورثة. وإن كان الفلسطينيون لا يمتلكون الموارد المادية فهم اغنياء برأسمالهم الثقافى. وحيث أن التعليم منتشر جدا حتى بين النساء فى سن الإنجاب (٢٣) فقد كان من المفترض أن يؤثر ذلك على وضع المرأة فى الاسرة وإن يؤدى بالتالى إلى خفض عدد المواليد. وجدير بالذكر أنه بقياس سنوات الدراسة المدرسية ، نجد أن متوسط مستوى تعليم الإناث يبلغ حوالى ضعف ما هو عليه لدى المصريات. ومع ذلك فإن المرأة الفلسطينية تنجب ضعف ما تنجبه المرأة المصرية. ويتخذ الانتقال الديموغرافى صورة جديدة حاليا خاصة فى المدن العربية الخاضعة للإصلاح الهيكلى ، حيث لم يعد ضبط النسل مرتبطا بالثراء بقدر ما هو مرتبط بالظروف المعيشية القاسية وانخفاض مستوى الدخل. ورغم أنه كان من المتوقع أيضا أن يؤدى سوء الحالة الاقتصادية الناتجة عن طول أزمة الإنتاج والعمل (٢٤) ، وما ترتب على ذلك من

صعوبة إطعام عدد كبير من الاولاد إلى انخفاض عدد افراد الأسرة ، فالواقع أن لا تعليم البنات ولا الازمة الاقتصادية قد أتى بثمار.

إنه لمن المؤكد أن الوضع الخاص للأراضى المحتلة قد حال جزئيا دون فعالية هذين العاملين. فالتعليم وحده لا يؤدى إلى رفع مستوى المرأة خارج المحيط الأسرى ، حيث أنه نظرا لعدم توافر فرص العمل التى قد تبعدها عن حصر دورها فى كونها أم وزوجة فقط ، تواجه المرأة بعد سنوات الدراسة مشكلة البطالة. وتعكس الأرقام المطلقة هذا الوضع إذ لا يتجاوز عدد النساء العاملات فى قطاع غزة ٣٥٠٠ امرأة (٤ . ٢٪ من الإناث فوق ١٥ سنة) وفى الضفة الغربية ٢٤٠٠٠ (٤ . ١٠٪) حيث يعمل ثلثى هذا العدد بالزراعة (٢٥). أما آثار الازمة الاقتصادية على الأسر فتقوم عدة جهات مسئولة عن إعادة توزيع الموارد بتخفيفها ، فبفضل أنشطة هيئات ومنظمات كمفوضية الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين ومنظمة التحرير الفلسطينية وحماس ، لا تقع مصاريف تربية الاطفال بأكملها على عاتق الاسر بطريقة مباشرة ، مما يؤدى إلى إعفاء الخصوبة من جزء من الاعباء المالية المترتبة عليها (٢٦).

غير أن هذا التفسير غير كاف ولابد أن ثمة أسسا سياسية جعلت الخصوبة فى الأراضى المحتلة لا تتأثر بالعوامل الاجتماعية (التعليم) والاقتصادية (الفقر الحضرى) التى عادة ما تؤدى إلى خفض معدلاتها. وكثيرا ما قيل أن الديموغرافيا هى أخطر الأسلحة الفلسطينية ولا يمكن مقاومتها. ومن الأسباب التى دفعت إسرائيل إلى عدم ضم الأراضى المحتلة هو تأكدها من أن العرب سوف يشكلون بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ الأغلبية العددية لسكان المناطق الخاضعة سياسيا لإسرائيل وفقا لتوقعات تطورات الهجرة اليهودية الوافدة والمواليد العرب. وقد نوقش هذا الموضوع عدة مرات فى الكنيست الإسرائيلى ، وفى تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب وفى إطار عرض أحد السناريوهات الممكنة مستقبلا وهو ضم الأراضى المحتلة لإسرائيل جاء ما يلى : "حيث أن عدد الفلسطينيين المقيمين فى الأراضى المحتلة يزيد عن مليون ونصف نسمة ، فسوف يتحتم على إسرائيل – إذا تمسكت بكونها دولة

يهودية إسرائيلية - إما أن تحرمهم نهائيا من أى حقوق سياسية أو أن تنقل اغلبيتهم إلى الدول العربية المجاورة (٢٧)" . ومع ذلك فمن الصعب إثبات أن ارتفاع معدل الخصوبة لدى الفلسطينيين يرجع لوعيهم بأن زيادة عددهم بالنسبة لليهود يعد فى صالحهم : هل كانت الأسر على علم بما كان يعلمه القادة السياسيون ؟ وكيف أمكن لهدف جماعى مثل هذا أن يصل إلى المحيط الأسرى ويخترقه بل ويؤثر على أكثر التصرفات خصوصية ؟ يتحتم علينا هنا أن نذكر التوافق الزمنى المذهل الذى حدث ثلاث مرات على الاقل بين زيادة النسل رغم ارتفاع معدلها عن العادى وبين التعبئة السياسية الكبرى التى تمت فى ثلاث فترات : الاولى خلال الثلاثينات وهى فترة الثورة الكبرى ، والثانية فى منتصف الستينات عندما انتظمت حركة المقاومة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وأخيرا ، وفى إتجاه معاكس لكل معدلات الخصوبة المرتفعة فى عالمنا الحاضر (٢٨) ، خلال فترة الانتفاضة (٢٩) أى من ١٩٨٨ إلى ١٩٩١ (رسم بيانى "٢") ، حيث جاء تصاعد الخصوبة أكبر مما حدث فى الفترتين السابقتين وكأن "سلاح المواليد" قد استخدم على نطاق أوسع فى أول حرب تدور فى القلب من ساحة "المباراة" الديموغرافية ذاتها.

هذا وقد استخدمت زيادة النسل كسلاح فى هذه الحرب التى كان عدد المواليد خلالها مرتفعا عن عدد الوفيات. غير أن الاستراتيجية التى كان يمكن بالأمس اعتبارها وسيلة نجاح من الممكن أن تتحول قريبا إلى عبء كبير يعرقل اقتصاديات مرحلة ما بعد إقرار السلام. ففى بلد يحتاج إلى إعادة البناء ، تهدد السرعة الفائقة فى معدل المواليد ، أى النمو السكانى فى أسفل الهرم العمرى ، تهدد هذه الزيادة باستحواذ جزء كبير من عائد السلام (٣٠) وإن كانت الحرب قد ساعدت على النمو السكانى السريع فهل يمكن القول بأن إحلال السلام سيؤدى إلى قلب تسلسل العوامل وخلق مناخ ملائم للسيطرة على الديموغرافيا ؟ إن حالات التناقص السريع فى المواليد تعتبر نادرة جدا ومرتبطة غالبا إما بحركة انتعاش اقتصادى أو بتغيير سوسيولوجى ، فى حين أنه لا يوجد ما يشير إلى أن أحد هذين العاملين سيتوفر فى الدولة الفلسطينية المرتقبة. بل وعلى عكس

ذلك ، فإن العامل الرئيسى فى تناقص المواليد بطريقة متزنة ودائمة – وهو مستوى التعليم المرتفع بين النساء – إنما هو متوفر بالفعل. ومن جهة أخرى ، فإن عملية السلام قد يكون من شأنها التخفيف من حدة التعبئة السياسية التى حالت حتى الآن دون مفعول هذا العامل.

حدود الهجرة اليهودية الوافدة

على الرغم من عدد المواليد الفلسطينيين الهائل إلا أن تماثل هجرة اليهود إلى البلاد وهجرة العرب منها قد أدى إلى الاحتفاظ بنفس العلاقة الكمية بينهما. ومع ذلك ، فإن هذا النظام غير مستقر بطبيعته حيث أن حسابات النمو الطبيعى وحسابات الهجرة لا تخضع لنفس القوانين.

هذا ويأتى ٩٥٪ من السكان اليهود فى إسرائيل من ناتج الهجرات التى حدثت خلال الخمسة وسبعين سنة الماضية حيث أن تعداد المتبقين من الجالية اليهودية التى كانت تعيش فى فلسطين غداة الحرب العالمية الاولى وزريتهم لا يتعدى الـ ٢٠٠,٠٠٠ نسمة ، مما يدل على حجم الهجرة الوافدة. فبين ١٩١٨ و١٩٩٢ ، هاجر إلى إسرائيل نحو ثلاثة ملايين يهودى ، منهم ٨٠٪ قد وصلوا اليها بعد إنشاء دولة إسرائيل تطبيقا لـ "قانون العودة" الصادر فى ١٩٥٠ والذى ينص على حق كل يهودى فى الهجرة إلى إسرائيل (٣١). غير أن هذا النمط من النمو السكانى المبنى على الهجرة الوافدة يحدده عاملان :

العامل الاول هو قدرة بلد الاستيطان على الاحتفاظ بعوامل الجذب. فالأزمة – الاقتصادية والسياسية والمعنوية – التى تعانى منها إسرائيل منذ بداية الثمانينات قد حدت من قدرة إسرائيل على استقطاب الجاليات اليهودية من أوروبا. وقد ظل ميزان الهجرة فى تناقص شبه مستمر منذ أوائل الخمسينات وهبط صافى الهجرة فيما بين ١٩٨٥ و١٩٨٨ إلى حد أدنى من الصفر. ولأول مرة أصبحت "هجرة الإياب" – التى كانت منتشرة فيما بين الحربين العظميين وجعلت من إسرائيل مرحلة انتقالية للهجرة من أوروبا إلى أمريكا – لا يعوضها عدد المهاجرين الجدد إلى إسرائيل. وفى السنوات التالية ،

ارتفع معدل هجرة اليهود الوافدين من الاتحاد السوفيتى سابقا ، ثم ما لبث أن انخفض هذا المعدل. وعندما صرحت الدولة المفككة بهجرة اليهود ، بلغ عدد المهاجرين من هذه الدولة إلى إسرائيل فى سنة واحدة (١٩٩٠) ٢٠٠,٠٠٠ شخصا ، مما أزعج الفلسطينيين وجعل الكثيرين يتوقعون أن وصول مئات الالوف ، بل مليونا ، من المهاجرين سوف يؤدى إلى انقلاب المنحنى (٣٢) ، غير أن حركة الوصول هذه قد بدت مستقرة بعد ثلاثة أعوام فقط من تاريخ بدايتها ، فى حين استمرت هجرة الإياب.

هذا وسوف يؤدى السلام ، اذا ما تحقق ، وإذا ما صاحبه الانتعاش الاقتصادى ، إلى زيادة قوة الجذب لإسرائيل ، غير أن هذا الجذب سيكون محصورا فى نطاق الأراضى الإسرائيلية إذ أن الضفة الغربية ستكون مغلقة أمام اليهود لوضعها تحت الحكم الذاتى وربما فيما بعد تحت السيادة الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن إستبدال الأهداف السياسية تدريجيا بالأهداف الاقتصادية لتشجيع الهجرة من شأنه أن يخلق المنافسة بين هجرة اليهود إلى إسرائيل وتنقلات العرب ذات الطابع المتذبذب ، فهناك على بعد بضعة كيلومترات من مناطق العمل فى إسرائيل أيدى عاملة ماهرة – فى الدولة الفلسطينية المرتقبة وكذلك فى مصر ولبنان وسوريا – من شأنها أن تساعد على حركة العمل ، أى على تردد العمال إليها دون الإقامة بها.

وليست ظروف البلد المضيف هى وحدها التى تحكم الهجرة فهناك عامل آخر يحد من هذه الحركة بالإضافة إلى الطابع الوقتى العارض للنظام الديموغرافى الإسرائيلى : فمصادر الهجرة اليهودية إلى إسرائيل محدودة خاصة وأنها تتسم بمعدل مواليد منخفض جدا كما هو الحال بالنسبة ليهود الاتحاد السوفيتى السابق. وكلما ازدادت الهجرة كلما نضب هذا المنبع ، ويستهلك بذلك نمط النمو السكانى اليهودى المبنى على الهجرة الوافدة كما يستنفذ تدريجيا كمون النمو ، فى حين أن النمو السكانى عن طريق زيادة النسل فى الجانب الفلسطينى يجعل كمون النمو فى تزايد مستمر.

تكوين فلسطينيي الشتات :

ظلت الهجرة لأمد طويل هي منظم النمو الفلسطيني وقد اتخذت شكلين مختلفين : الشكل الأول وقد حدث مرتين (١٩٤٨ و١٩٦٧) ، وهو الانتقال المفاجيء لأعداد كبيرة من السكان ولجوءهم إلى أقرب المناطق : الضفة الغربية وغزة (١٩٤٨) وإلى الضفة الشرقية لنهر الاردن ولبنان وسوريا. وحيث أن هذا اللجوء لم يأت نتيجة احتياج اقتصاد هذه الدول لمزيد من الايدي العاملة - وإن كان قد أثر فيما بعد إيجابيا على اقتصادها - فقد ظل السكان المنقولين ("اللاجئين") في وضع الاحتياط. أما حركة الهجرة الثانية ، فقد شدت جزءا من هؤلاء حيث بدأ النزيف المستمر من الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ ومن المخيمات الموجودة في البلاد المجاورة إلى أسواق العمل بدول الخليج بحثا عن الوظيفة أو سعيا وراء الثراء. ومع ذلك ، فلم تكن هذه الحركة مطابقة تماما لأنماط الهجرات الاقتصادية المعاصرة إذ أنها شملت مجموعة سكانية بأكملها بنسائها وأطفالها (٣٣).

ونتيجة لحالة الحرب في المشرق فقد سنحت فرصة اللقاء بين رأس المال البترولي و القوة العاملة العربية الشرق أوسطية ، هذا وقد أدت الحرب فعلا إلى إطلاق قوة العمل في فلسطين أولا ثم إلى تكدس كم هائل من رأس المال في دول الخليج بفضل استخدام البترول كسلاح سياسي (١٩٧٣). وتكون الحرب قد لعبت بذلك دورا في ديناميكية ثالث الأسواق العالمية للعمالة الدولية أمام المهاجرين ، وكذلك في البناء الاقتصادي والإداري والفكري للأنظمة الملكية البترولية في دول الخليج. وفي المقابل ، فقد كانت أموال الخليج المرسلة عبر قناتي التحويلات الخاصة للعاملين وتضامن الأمراء العرب ومساندتهم للقضية الفلسطينية بمثابة تعويض لانهيار اقتصاديات الحرب ومساهمة في الاحتفاظ بالديموغرافيا الفلسطينية فوق معدلها. ويكون بذلك قد حدث توطيد متبادل بطيء بين نظام التكاثر الطبيعي من ناحية ونظام الهجرة من ناحية أخرى وذلك في وقت الحرب (رسم بياني " ٣"). أما حالة السلم ، فإن تاثيرها على نظام النمو الطبيعي بطيء كما سبق أن ذكرنا ولكن ماذا سيحدث بالنسبة للهجرة ؟

تعتبر مسألة عودة الفلسطينيين من أهم وأصعب المسائل التى سيتم طرحها على مائدة مفاوضات السلام بالإضافة إلى وضع مدينة القدس القديمة. وفى هذا الشأن ، ومن أجل الحفاظ على الأغلبية اليهودية (٨٢٪ من حاملى الجنسية الإسرائيلية) ، أى عدم السماح بتطورها إلا فى اطار التباينات العرقية للديموغرافيا الطبيعية ، قصرت إسرائيل حتى يومنا هذا (اكتوبر ١٩٩٣) حق العودة على مهاجرى ١٩٦٧ دون غيرهم ، على أن يعودوا إلى المناطق التى كانوا يقيمون فيها فى هذه الفترة أى إلى الضفة الغربية وغزة. وفى تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية (١٩٩٣/٩/٥) اعلن شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل أن هذا الحق قد يمنح "للـ ٢٠٠٫٠٠٠ فلسطينى الذين هاجروا فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ولكن لن يمنح ، أيا كانت الظروف ، إلى هؤلاء الذين هاجروا فى ١٩٤٨". أما نظيره السورى فاروق الشرع ، فنظرته مختلفة إذ يصرح أن الاتفاق على الحكم الذاتى "سينشأ عنه مشاكل عديدة لأنه لاياخذ فى الاعتبار مصالح ٥٠٪ من الفلسطينيين (أى نحو ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف نسمة) ، من لاجئى ١٩٤٨ المنتشرين فى أنحاء مختلفة ، فى لبنان وسوريا والأردن وأوروبا" (تصريح أدلى به إلى الصحافة فى القاهرة فى ١٩٩٣/٩/٣٠). هذا والمعركة المتوقعة ستدور أولا حول حق العودة : مَن من المهاجرين الذين غادروا البلاد فى افواج متعاقبة سيكون له حق العودة وهل ستتمتع ذريتهم بهذا الحق ؟ غير أن هذا الصراع القانونى سيحتدم بسبب الصراع على الأرقام ، حيث أنه بعد تقسيم الجالية الفلسطينية فى الشتات إلى فئات مختلفة وتحديد حقوق كل فئة ستبقى مسألة تحديد الأعداد المنتمية لها.

والجدير بالذكر أن الجالية الفلسطينية فى الشتات قد تكونت على أربع مراحل : هجرة جماعية كثيفة حدثت مرتين على أثر حربى ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، ثم هجرات أقل كثافة وانتظاما قبل وبعد ١٩٦٧. وإن كانت حرب ١٩٤٨ قد أدت إلى هجرة أعداد لم تحص بالتحديد إلا أن هذه الأفواج قد شملت ، وفقا لغالبية المصادر ، نحو ٧٢٥٫٠٠٠ شخص (٣٤) تركوا إسرائيل وانقسموا إلى ثلاث مجموعات : مجموعة مكونة من ٢٨٠٫٠٠٠ لاجىء فى الاردن ،

ومجموعة من ١٩٠٫٠٠٠ لاجىء اتجهوا إلى غزة ، وأخيرا ٢٥٥٫٠٠٠ لاجىء موزعين على البلاد العربية المجاورة [٣٥] (جدول ١) وتعد هذه الهجرة العربية الوحيدة من إسرائيل بمعنى أن العرب الذين لم يغادروا البلاد فى هذا الوقت ما زالوا مقيمين فيها حتى الآن. وفى فترة ما بين ١٩٤٩ و١٩٦٧ لم يشهد قطاع غزة أية هجرات فى حين سجلت الضفة الغربية ، ابتداء من ١٩٦٠ على الأخص ، تدفقا منتظما إلى الخارج. ويقدر عدد الذين تركوا الضفة الغربية فى هذه الفترة بنحو ١٤٠٫٠٠٠ شخص ، اتجه ٢٥٫٠٠٠ منهم إلى الضفة الشرقية لنهر الاردن و١١٥٫٠٠٠ إلى بلاد عربية اخرى [٣٦]. جزء من هؤلاء المهاجرين كان موطنه الأصلى الضفة الغربية ، والجزء الآخر مكون من اللاجئين الذين وفدوا إلى الضفة الغربية بسبب حرب ١٩٤٨ وذريتهم والذين تعتبر الضفة الغربية بالنسبة لهم مجرد مرحلة من مراحل هجرتهم من إسرائيل إلى خارج فلسطين. ولا شك فى أن تحديد الموطن الأصلى لكل أسرة أمر له أهميته عند التفاوض على حق العودة. غير أنه ليس هناك إحصاءات تسمح بتصنيف المهاجرين حسب موطنهم الأصلى : فكلهم غادروا البلاد حاملين الجنسية الاردنية التى منحت لكافة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فى المملكة الهاشمية بموجب قانون صدر سنة ١٩٤٩ [٣٧]. علينا إذن أن نفترض أن حركة الهجرة قد شملت أعدادا مماثلة من السكان الأصليين ومن المهاجرين حتى نتمكن من عمل إحصاءات تقديرية لمسار فلسطينيى الشتات [٣٨].

وقد أتت حرب ١٩٦٧ بهجرة جماعية ثانية وإن كانت أقل حجما مما حدث عام ١٩٤٨. ويقدر عدد الذين غادروا الضفة الغربية عند دخول الجيش الإسرائيلى بـ ١٥٠٫٠٠٠ شخص فى حين غادر غزة لنفس السبب ١٠٠٫٠٠٠ شخص [٣٩] وقد استمرت الهجرة من الضفة الغربية وغزة بعد وقوعهما تحت الاحتلال ، حتى بلغت فيما بين ١٩٦٧ و١٩٨٩ ، وفقا للإحصائيات الإسرائيلية السنوية ، ١٧١٫٠٠٠ نسمة بالنسبة للضفة الغربية و١١٤٫٠٠٠ نسمة بالنسبة لغزة ثم توقفت هذه الحركة عندما أغلق أمامها أهم أسواق العمالة بسبب نكسة اقتصاديات البترول [٤٠]. وقد اتخذت هذه الهجرة شكل الهجرة الإجبارية بسبب

العراقيل القانونية المختلفة التى تضعها إسرائيل أمام الذين تركوا الأراضى المحتلة بصفة مؤقتة (٤١). هل تعمدت الاحصاءات الإسرائيلية أن تخفى الأعداد الحقيقية حتى لا يثور الرأى العام العالمى ؟ هذا ما يؤكده بعض الكتاب ولكن دون إعطاء أى تقديرات جديدة للأرقام (٤٢). وحتى تتوفر البيانات المخالفة التى قد تستمد من وضع احصاءات اخرى فى المستقبل ، فليس أمامنا سوى الاعتماد على الأرقام الإسرائيلية التى تتمتع على الأقل بقدر كبير من الإتساق الداخلى (٤٣). ولقد ضمت الهجرة الجماعية التى حدثت عام ١٩٦٧ والهجرات المنتظمة التى احتدت فيما بين ١٩٦٨ و١٩٨٩ وكذلك تلك التى حدثت قبيل حرب ١٩٦٧ ، لقد ضمت هذه الهجرات بعض اللاجئين القدامى الوافدين فى ١٩٤٨ وبعض السكان الأصليين للأراضى المحتلة. ونظرا لعدم توفر أية بيانات مباشرة من قبل المهاجرين عن مساراتهم السابقة سنتبع نفس مبدأ التناسب لتوزيعهم إلى مجموعتين : الأولى موطنها الاصلى إسرائيل والثانية موطنها الأصلى الأراضى المحتلة.

العودة إلى فلسطين : أين ولمن ؟

يوضح الرسم البيانى رقم ٤ المراحل المختلفة لتكاثر الفلسطينيين سواء عن طريق الهجرة أو عن طريق النمو الطبيعى. إلا أن هذا الرسم مبسط بمعنى أنه لايأخذ فى الاعتبار وجود هجرة فلسطينية قبل ١٩٤٨ وعودة إلى الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ ، ويفترض فيه أيضا أن الفلسطينيين فى الخارج قد تكاثروا كفلسطينيين أى أنهم قد تزاوجوا فيما بينهم. ومع ذلك ، يمكن من خلاله الحصول على تقديرات كمية لأهم مسارات الهجرة الفلسطينية ، الأمر الذى لن يتاح الحصول عليه من أى مصدر مباشر (٤٤) (جدول ٢). غير أن هذه الأرقام لا يجب أن تُعتبر نهائية وإنما هى تقديرات نسبية. فالمهاجرون و ذريتهم (٤ مليون و٨٦٥ الف نسمة) يشكلون أكثر من ٧٠٪ من الفلسطينيين. ومن بين هؤلاء يوجد أكثر من ٨٠٪ بالخارج - علماً بأن فلسطينيى الشتات وحدهم (٤ مليون نسمة) - وإن كان المقصود "بالعودة" هوعودة وإقامة هؤلاء فى الموطن الأصلى للأسرة ، فهذا يعنى عودة ٤ مليون

و١٧٩ الف نسمة إلى إسرائيل و٦٨٦٠٠٠٠ الف نسمة إلى الضفة الغربية وغزة ، أما إذا كانت العودة مقصورة على الضفة الغربية ، وغزة وهو ماتشير إليه كل الدلائل حتى الآن ، فهذا الأمر لا يخص إلا مليون و٢٥٠ الف نسمة ومن بين هؤلاء ٥٦٤٠٠٠٠ الف لم تمثل الأراضى المحتلة بالنسبة لهم سوى منطقة عبور فى طريق هجرتهم من إسرائيل إلى الخارج (٤٥).

هذا ولن يكون تحديد مكان العودة هو موضع الخلاف الوحيد. فهناك أيضا مشكلة تعريف المستفيدين. هل سيتمتع بقرار العودة بمفهومها الضيق - "الانتقال خلفا إلى موقع المغادرة" - الأشخاص الذين هاجروا (الجيل "١") دون غيرهم ؟ أم إن هذا الحق سيتمتع به ايضا أولادهم (الجيل "٢") ، أم أنه يمتد إلى أحفادهم (الجيل "٣") ؟ إذ أن جيل الهجرة الجماعية فى مرحلة الشيخوخة الآن وسيندثر قريبا. وإن كان ثلثى الذين نُفيوا سنه ١٩٤٨ لا زالوا على قيد الحياة فى اواخر ١٩٩٣ ، حيث أنهم كانوا صغار السن ، إلا أن أغلب هذا الجيل أصبح على حافة الموت. أما الجيل الثانى ، وهو أول جيل يولد فى المنفى ، فقد تقدم به العمر وسيبدأ حتما فى التناقص. والجيل الذى يتزايد اليوم هو جيل الأحفاد وقد بدأ الجيل الرابع فى الظهور. إن عدم توفر التعدادات حال دون دراسة المسارات الأسرية ويحول أيضا دون الحصول على البيانات من مصدرها الاول للقيام باحصاءات عن جيل الهجرة الجماعية. ومع ذلك ، فمن الممكن عمل إحصاءات تقديرية وإن كان هذا النوع من الإحصاءات فيه شئ من الخطورة لأسباب فنية لن نتعرض لها هنا (جدول ٣ ، رسم بيانى "٥"). إذا اخذنا فى الاعتبار الهجرة الجماعية الأكثر كثافة دون غيرها ، أى هجرة ١٩٤٨ ، نجد أن ١٢٪ من الذين هاجروا آنذاك عرفوا بأنفسهم الأماكن التى يمكنهم العودة اليها ، بينمالم يعرفها ٤٠٪ إلا عن طريق آبائهم و٤٨٪ عن طريق أجدادهم. ولهذا الامر علاقة بالديناميكية الهائلة للديموغرافيا الفلسطينية : فالزيادة المستمرة فى عدد الشباب تؤدى إلى فقدان ذاكرة الماضى بسرعة أكبر مما يحدث فى حالة النمو السكانى البطىء حيث تزداد نسبة الكهول فى التركيب العمرى. وهذا كان سيحدث لولا صعوبة ظروف معيشة غالبية الفلسطينيين وتعبئتهم سياسيا مما جعلهم فى حالة تمرد وأبقى على حيوية الذاكرة.

لدى كل فلسطينى فى الخارج حنين إلى وطن الأجداد ، ومع ذلك فهذا لا يعنى أن كل الفلسطينيين سيعودون إلى فلسطين فى حالة اكتسابهم حق العودة ، وربما تتخذ علاقتهم بالوطن المسترد أشكالا أخرى مثل الزيارات العائلية أو الأنشطة التجارية واللقاءات الفكرية الخ... وإذا كان عدد العائدين يمتد من الناحية النظرية إلى كافة فلسطينيى الشتات فإن عددهم الفعلى سيتوقف على طاقة استيعاب الدولة الجديدة من ناحية وعلى الظروف الشخصية والجماعية التى تتعرض لها الجاليات الفلسطينية فى البلاد المختلفة (٤٦). وسيتم الاختيار فى أغلب الاحتمالات ، كما يحدث ذلك عادة ، بالموازنة بين ما يتركه الشخص خلفه وما يأمل أن يستفيده فى حالة العودة. وعلى عكس ما يحدث عادة فى الهجرات الدولية ، فإن تغلب المعايير الاقتصادية على الدوافع السياسية والعاطفية ليس أمرا أكيدا فى هذه الحالة. فليس فى وسع اقتصاد الأراضى المحتلة بما هو عليه اليوم أن يشكل عامل جذب حيث أن الاحتلال الإسرائيلى قد قضى على القطاعات الانتاجية التقليدية دون إعطاء الفرصة لتنمية قطاع حديث ، فاستطاع بذلك أن يوفر الأيدى العاملة اللازمة للزراعة والصناعة الإسرائيلية حيث يعمل بالفعل أكثر من ثلثى السكان العاملين فى الأراضى المحتلة (٤٧). غير أنه من المتوقع أن يؤدى السلام إلى انتعاش النشاط الاقتصادى. فهل من شأن فرص العمل التى سيوفرها إحلال السلام أن تؤدى إلى استقرار الأيدى العاملة المتنقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة أم أنها ستسمح فى الوقت نفسه بعودة جزء من المهاجرين إلى أرض الوطن ؟ هذا هو السؤال الاول.

أما السؤال الثانى فيتعلق بقدرة الاقتصاديات العربية على استبقاء فلسطينيى الشتات أو ردهم (٤٨). لقد أثبتت حرب الخليج مدى تأرجح وضع المهاجرين فى دول البترول. ففى حين أن الهجرات الدولية غالبا ما تكون دون رجعة ، تسببت هذه الحرب فى عودة – أو مغادرة البلاد بالنسبة للذين ولدوا فيها – ١,٥ مليون مهاجر : يمنيين من شبه الجزيرة العربية ومصريين من العراق وفلسطينيين من الكويت (٤٩). وبذلك تكون أكبر جاليتين فلسطينيتين بالمنطقة ، أى فلسطينيى الكويت والمملكة العربية

السعودية ، قد دفعتا ثمن تعاطف منظمة التحرير الفلسطينية مع العراق. وتمكن عدد من الذين وفدوا من الأراضى المحتلة فى السنوات القليلة السابقة من العودة إلى هذه الأراضى إلا أنهم وجدوا البطالة فى انتظارهم : فى عشية حرب الخليج قدرت نسبة البطالة بما يتراوح بين ٤٪ (وفقا للاحصاءات الإسرائيلية) و١٥٪ (وفقا لتقديرات الفلسطينيين) (٥٠) من القوة العاملة علما بأن هذه الأخيرة كانت تمثل نسبة ضئيلة من إجمالى السكان إذا قورنت بأى بلد آخر (٥١). إلا أن عودة ما بين ٤٠ و٥٠ الف طالب عمل فى أواخر ١٩٩١ تسببت فى ارتفاع نسبة البطالة فى الأراضى المحتلة إلى حوالى ٣٠٪ (٥٢). والجدير بالذكر أن الفلسطينيين العائدين من دول الخليج كان لديهم من المؤهلات المهنية ما يستطيع أى اقتصاد ديناميكى الاستفادة منها (٥٣).

وحدث نفس الشىء على نطاق أوسع فى الأردن حيث وصل فى عجلة من امرهم ٢٢٥,٠٠٠ فلسطينياً فى الفترة من أغسطس ١٩٩٠ ويونيو ١٩٩١ ، ٧٧٪ منهم من الكويت و١٣٪ من المملكة العربية السعودية و٣٪ من العراق. ولم يأت هؤلاء الوافدون للاقامة المؤقتة بل كمجموعة سكانية متكاملة بنسائها (٤٨,٣٪ من الاجمالى) وشبابها (٥٣,٧٪ أقل من ٢٠ عاما) ومختلف الحالات الاجتماعية (١٤٪ أرباب أسر ، ١٣٪ زوجات ، ٦٤٪ قصر معولين). وهذه اول مرة لا تتسبب فيها الهجرة فى إبعادهم أكثر عن موطنهم الاصلى ، بل على عكس ذلك ، فقد أعادتهم إلى مشارف فلسطين. وبما أنهم ربما يمثلون صورة مسبقة لما سيكون عليه حال الراغبين فى العودة فإن دراسة خصائصهم تعد ذات أهمية. إن مستواهم التعليمى أقل بكثير من مستوى الفلسطينيين داخل الأراضى المحتلة فـ ٦٣٪ من البالغين (١٥ سنة فأكثر) لم يلتحقوا بالتعليم الثانوى مقابل ٤٧٪ فى غزة و٥٦٪ فى الضفة الغربية. وجدير بالذكر فى هذا الشأن أن مستوى التعليم فى الضفة الغربية وغزة ، وخاصة فى المدارس التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لرعاية اللاجئين (٥٤) متدنى للغاية وأن نتائج التلاميذ فى الامتحانات الموحدة النمط أدنى من المقاييس الدولية (٥٥). ومن بين فلسطينيى الشتات الذين كانوا يزاولون نشاطا فى بلد المهجر ، نجد أن ٥٩٪ من الرجال و٦٨٪ من النساء أصبحوا من المتعطلين فى الاردن سواء كانوا من الأميين (٦٣٪ من المتعطلين) ، أو من الذين

تلقوا التعليم الابتدائى أو الثانوى (٦٤٪) أو من الحاصلين على التعليم العالى (٤٠٪) (٥٦). والواقع أن مؤهلات المهاجرين العائدين من دول الخليج إلى الأردن ليست فى صالحهم فى حالة استقرارهم فى الضفة الغربية أو قطاع غزة. غير أن كثيرا منهم لديه رأس المال وهو ما ينقص غالبية سكان الأراضى المحتلة. وإنه لمن المؤكد أن طول فترة الفرقة قد ساعد على ظهور خصائص اجتماعية واقتصادية مميزة وأن لم شمّل الفلسطينيين مرة أخرى على أرض واحدة يخلق شيئا من التجزئة ولو مؤقتا داخل المجتمع الجديد. هذا ويوجد بين العودة النهائية ودوام الهجرة العديد من الأوضاع الوسيطة. وما يخفف من حدة التوترات التى يجب توقعها عند اللقاء بعد فراق، هو أن الاتصال بين اجزاء المجتمع الفلسطينى لا يحدث إلا بصفة متقطعة.

اليهود : أقلية من أقليات الشرق الأوسط ؟

قامت الصهيونية فى بادىء الأمر على مشروع استيطانى رمزه الكيبوتز أى التغلغل فى الأرض. والواقع أنه مع مرور الوقت أصبحت التجمعات السكانية الكبيرة أكثر جاذبية عن الريف وأن ثلثى اليهود الإسرائيليين يقيمون اليوم فى البقعة الحضرية المكونة من تل أبيب – القدس الواقعة فى المركز الجغرافى على مساحة لا تزيد عن ١٥٪ . فقد تراجع المقصد الأول أمام تضافر وتقارب ديناميكيتين : الأولى اقتصادية واجتماعية تدفع دائما إلى التحضر ، والثانية طائفية تدفع إلى مزيد من التجمع والتكتل. فكلما ابتعدنا عن المركز كلما ازداد الطابع العربى والريفى (٥٧) ، فاقليم الجليل فى الشمال ، حيث يشكل العرب أكثر من نصف السكان ، يعتبر منطقة انتقال بين مركز تصل فيه نسبة اليهود إلى ٩٨٪ ومنطقة خارج الحدود لا يسكنها إلا العرب. وهى فى هذه الحالة لبنان. ولذا ، فإن إغلاق الحدود مع لبنان قد تسبب فى اختلال الأمن فى شمال إسرائيل مما أدى بدوره إلى انصراف اليهود عن هذه المنطقة الخطرة وتركها للسكان العرب وأعدادهم الكبيرة. ومن المفارقات أن إحكام الحدود قد خفف من وضعها كجبهة وكخط فاصل وأصبحت تلك الحدود عاملا هاما للاستمرارية الديموغرافية. كما أن هناك منطقتين أخرتين فى الشرق والجنوب تعتبران أيضا مناطق مختلطة بمعنى أن فيهما

تدرجا سكانيا ، وهما الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث أن عملية الاستيطان الريفى لليهود امتدت خارج الحدود الدولية لإسرائيل وذلك بإنشاء المستوطنات فى الأراضى المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ (جدول ٤). ويشكل العرب فى هذه الأراضى أغلبية السكان بنسبة اكبر مما هى عليه فى الجليل : ٨٢٪ بالنسبة للضفة الغربية و(٨٩٪ خارج القدس الشرقية) و٩٨٪ بالنسبة لقطاع غزة. كما أن التباين الكبير فى معدل المواليد من شأنه أن يدعم ويزيد من هذه الأغلبية ، والواقع أنه حتى لو أن إنشاء المستعمرات كان قد استمر ، فإن ما يمكن أن يجلبه من سكان ما كان ليصل بأى حال من الأحوال إلى معدل النمو الطبيعى لعرب الضفة الغربية (أكثر من ٤٠,٠٠٠ نسمة) سنويا فى ١٩٩١ وقطاع غزة (أكثر من ٣٢,٠٠٠) ، وإن كانت هذه المستوطنات قد أحدثت أثرا سياسيا كبيرا ونتائج اقتصادية لا شك فيها ، إلا أنها من الناحية الديموغرافية لا تعدو أن تكون مجرد تيارا سطحيا.

إذا حاولنا عمل الاسقاط الديموغرافى لهذه الاتجاهات على مستقبل الخريطة السياسية للمنطقة (والتى لن نجازف بوضعها) سنحصل ، طبقاً لهذه الاتجاهات ، على أرض يحتل اليهود مركزها دون مشاركة من أحد ، ثم نتدرج دون قطع الاستمرارية إلى المناطق المختلطة (الجليل والنقب والضفة الغربية وقطاع غزة) لنصل أخيرا إلى منطقة عربية متجانسة. وبذلك يكون قد تم فى أقل من قرن تجمع اليهود الوافدين من مختلف بلدان البحر المتوسط ومن بلدان أبعد ، فى مساحة خطت السياسة حدودها دون التطرق لتوزيع السكان مكانيا. وبذلك تكون الهجرة اليهودية إلى إسرائيل قد انتجت فى وقت أقصر ومساحة أكبر بكثير ، توزيعا جغرافيا مماثل فى نهاية الأمر لتوزيع مجموعات طائفية آخرى فى الشرق الاوسط ، وفدت هى الاخرى من أماكن مختلفة وتمركزت واستقرت فى شكل نوايا إقليمية ، يكون فيها الاندماج مع الأغلبيات الأخرى على هيئة دوائر مركزية ، كما هو الوضع بالنسبة للموارنة فى جبل لبنان والشيعة فى جبل عامل ووادى البقاع والعلويين فى سوريا والدروز المتواجدون فى لبنان وسوريا وإسرائيل.

* نص المحاضرة التى ألقيت ضمن سلسلة محاضرات مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ١٩٩٣/١٩٩٤ ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٩٣.

الهوامش

١- هذه الأرقام المقربة تشير على التوالى إلى هجرة اليهود إلى فلسطين ثم إسرائيل بين ١٩١٨ (٥٩,٠٠٠ يهودى مقيمين بها فى هذا التاريخ) ونهاية عام ١٩٩٢ ، عدد السكان اليهود المقيمين فى إسرائيل ، الهجرات الفلسطينية المتعاقبة ابتداء من ١٩٤٨ ، عدد السكان الفلسطينين المقيمين خارج إسرائيل والأراضى المحتلة. هذا ويعد الفلسطينيون المقيمون فى الأردن ضمن فلسطينيى الشتات رغم منحهم المواطنة الاردنية.

٢- Alfred SAUVY, *Théorie générale de la population*, tome II, PUF, Paris, 1966.

(*النظرية العامة للسكان*)

Gaston BOUTHOUL, *La Surpopulation*, Petite bibliothèque Payot, Paris, 1964.

(*التضخم السكانى*) والذى ينتقد مقولة الحرب التوسعية كحل لمشكلة التضخم السكانى.

٣- تقدير لضحايا عمليات حرب ١٩٧٣ كما ورد فى :

Louis-Jean DUCLOS, "L'équilibre militaire israélo-arabe" *Maghreb - Machrek*, no 67 (*التوازن العسكرى بين العرب وإسرائيل*)

مصر ١٠,٠٠٠ (أى ٠,٠٣ ٪ من السكان) ، سوريا ٧٠٠٠ (٠,١ ٪) ، إسرائيل ٢٧٠٠ (٠,٠٤ ٪).

٤- نجد مثالا آخرا لهذه الظاهرة فى حروب التحرير من الاستعمار "الاستيطانى" (الجزائر ، روديسيا ، موزمبيق ، انجولا).

٥- تنحصر الفترة التى هاجر فيها يهود مصر (٦٠,٠٠٠ نسمة) وسوريا (٣٠,٠٠٠ نسمة) إلى إسرائيل بين ١٩٤٨ و١٩٥١. وللحصول على بيانات مفصلة أنظر :

Central Bureau of Statistics, *Immigration to Israel*, 1986, Jerusalem, 1987.

(*الهجرة إلى إسرائيل*).

٦- إذا استثنيت التدفقات المتذبذبة بين جنوب لبنان والجليل.

٧- علما بأن مستوى المرتبات فى المناطق المضيفة ليس العامل الوحيد الذى يؤخذ فى الاعتبار. فبالنسبة لمتوسط اجر بعينه كلما انخفضت نسبة البطالة كلما زادت قدرة المنطقة على الاستقطاب.

Michael P. TODARO, *International Migration in Developing* : أنظر
Countries, ILO, Genèves, 1976

(الهجرة الدولية فى البلاد النامية).

وضع المؤلف نموذجا لاختيارات الهجرة المثلى اقتصاديا على أساس التنقلات الداخلية لدولة ما. إلا أن عملية عبور الحدود تدخل معاييرا سياسية يصعب معها تعميم هذا النموذج وتطبيقه على الهجرة الدولية.

٨- أثبت عدد من الكتاب أن المسافة بين نقطة الانطلاق ونقطة الوصول تعتبر عنصرا هاما فى "تكلفة الهجرة".

٩- ٨٠ ٪ من تعداد ١٩٤٨ مصدرها الهجرة التى حدثت فى الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٤٨. و٨٥ ٪ من هذه الهجرة من أصل أوروبى ، أى من منطقة لا يزيد فيها متوسط معدل المواليد فى العشرينات عن ٢٥ فى الالف.

١٠- Dov FRIEDLANDER et Calvin GOLDSCHEIDER, "Immigration, social change and cohort fertility in Israel", *Population Studies*, vol. 32, n° 2, Londres, 1978, p. 299-317

(الهجرة والتغيرات الاجتماعية وخصوبة الفوج فى إسرائيل).

١١- مثلت الهجرة اليهودية الوافدة من الدول العربية (٦٠٠٠٠٠ نسمة) ومن تركيا (٦٠٠٠٠ نسمة) ، نصف اجمالى الهجرة بين ١٩٤٨ و١٩٦٤ (الأعداد بالالف) :

الوافدين من	١٩٤٨-١٩٥١	١٩٥٢-١٩٦٠	١٩٦١-١٩٦٤
الدول العربية وتركيا	٢٩٤,٤٠٠	١٥٦,٣٠٠	١٢٢,٩٠٠
دول أخرى	٣٩٢,٣٠٠	١٣٨,٢٠٠	١٠٥,١٠٠

المصدر :
Central Bureau of Statistics, *Immigration to Israel*, Jerusalem, 1987.
(الهجرة إلى إسرائيل)

١٢- يتم التصنيف فى الاحصاءات الإسرائيلية وفقا للموطن الأصلى للمولودين بالخارج أو للمواليد من أب ولد بالخارج. وتعتبر هذه الاحصائية ناقصة حيث أنها لا تعطى بيانات عن الموطن الأصلى

للأسر التى يرجع تاريخ هجرتها إلى جيل الأجداد (٢٢٪ من السكان اليهود فى أوائل ١٩٩٢) ولا عن البلاد المختلفة التى من الممكن أن يكون المهاجرون قد استقروا فيها منذ الجيل الثانى. ويقدر Sergio DELLA PERGOLA نسبة اليهود الشرقيين ب ٥٢ ٪ ، "Residential distribution aspects of immigrants absorption in Israel", *Séminaire sur les phénomènes migratoires, l'urbanisation et la contre-urbanisation*, Amalfi,*1991*.

(التوزيع المكانى لاستيعاب المهاجرين فى إسرائيل)

١٣- FRIEDLANDER & GOLDSCEIDER, "Immigration,..." *op. cit.* يوضحان وجود تقارب ، بداية من الجيل الثانى ، - ارتفاع طفيف فى الخصوبة لدى اليهود من أصل أوروبى وانخفاض واضح للخصوبة لدى اليهود من الوافدين من الدول العربية - مما يعنى أن التغيير الاجتماعى الذى يتعرض له اليهود أيا كان موطنهم الأصلى قد نشأ عنه سلوك جديد.

١٤- يوضح الكاتبان المذكوران أن متوسط معدل الخصوبة الذى مازال مرتفعا نسبيا لدى يهود إسرائيل (٢,٧٧ مولودا للمرأة الواحدة فى ١٩٨٩) يرجع إلى التفاوت الشديد بينهم. ولم يعد الأصل "العرقى" هو معيار الخصوبة (٢,٦٠ مولودا للمرأة الواحدة لدى اليهود الوافدين من أوروبا ، و٢,٨٤ لدى اليهود الوافدين من شمال إفريقيا والشرق الاوسط). ويرى المؤلفان أن التدين المفرط هو عامل التمييز الأول فى هذا الشأن ويبينان التوافق القائم بين التوزيع المكانى لليهود المتشددين (حسب انتخابات ١٩٨٤) ومعدلات الخصوبة المرتفعة.

"The Modern shift to below - remplacement fertility : has Israel's population joined the process ?" *Population Studies*, vol. 47, n° 2, Londres, 1993, pp. 295-306.

(التحول الحديث إلى معدلات الإحلال المنخفضة : هل تمكنت إسرائيل من اللحاق به ؟)

١٥- يقترح البنك الدولى تصحيح هذه التقديرات بزيادة ١٢٪ إلى الأعداد الرسمية ، مما يرفع عدد الفلسطينيين المقيمين فى الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) إلى ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة ، و٨٠٠,٠٠٠ نسمة فى قطاع غزة ،

Developing the Occupied Territories, An investment in peace. Volume VI : Human resources and social policy; The World Bank Report n°11958 (6 volumes), Washington, D. C., September 1993.

(*تنمية الأراضى المحتلة ، استثمار للسلام*). وبناء على إحصاء أجراه رؤساء المدن والأحياء على عينة من السكان ، أورد منتدى الفكر العربى فى أوائل ١٩٩٢ أرقاما مشابهة : ١,٢٨١,٠٠٠ نسمة فى الضفة الغربية و ٧٥٨,٠٠٠ نسمة فى قطاع غزة (أى أعداد معاد تقديرها بـ ٢٦٥,٠٠٠ و ٧٥,٠٠٠ على التوالى).

Arab Thought Forum, *Final report on population agglomerations survey in the West Bank and Gaza strip*, Jersusalem, Vol. 1, n° 2 ; 1992.

(*التقرير النهائى عن حصر سكان مدن الضفة الغربية وقطاع غزة*). كما يقترح Mahmoud M. OKASHA تصحيح هذه الأرقام بإضافة ١٤٠,٠٠٠ إلى العدد الرسمى.

Arab Thought Forum, *Population and Labour Force Gaza Strip ; a statisical survey*, Jerusalem, 1990.

(*السكان والقوى العاملة فى قطاع غزة : دراسة إحصائية*)

و كان الإسرائيليان Meron BENVENISTI و Slomo KHAYAT قد توصلا قبل ذلك إلى إعادة تقدير على أساس إنهاض عدد السكان فى الضفة الغربية المقيمين منهم بنسبة ١٤ ٪ وحسب مكان الاقامة المعتاد (شاملا الهجرة المؤقتة) بنسبة ٢٤ ٪

The West Bank and Gaza Atlas, The West Bank Data Project, 1988.

وقد أقرت السلطات الإسرائيلية المعنية بالشئون الاقتصادية فى حوار مع خبراء البنك الدولى إنهاض عدد سكان غزة بنسبة ١٠ ٪ وسكان الضفة الغربية بنسبة ٢٤ ٪.

١٦- وذلك باستثناء سوريا وهى الدولة الوحيدة التى تخصص جزءا من نشراتها الإحصائية للسكان الفلسطينيين.

١٧- Edward SAID, "The morning after", *Al-Ahram Weekly*, 9-15 octobre 1993.

١٨- "المعدل الكلى للخصوبة" يسمح بقياس الحجم النهائى للأسرة المتوسطة.

١٩- يستنكر عدد من الكتاب الأرقام الخاصة بعدد سكان الأراضى المحتلة ويعتبرونها ناقصة عن الواقع بنسبة ١٥٪ (أنظر عاليه ،

الهامش ١٥). ومن جهة أخرى ، فإن الاحتفاظ بهذه الأرقام ستقابله بطبيعة الحال زيادة مساوية فى تقدير معدل المواليد. ويدعى Yacoub LAMA & Mario FERRARO أن مؤشر الخصوبة يبلغ ٧،٢ فى قطاع غزة و٦،٥ فى الضفة الغربية.

General survey of Health services in the Occupied Territories, Ministry of Foreign Affairs, Government of Italy, Jerusalem, 1989.

(إستقصاء عام للخدمات الصحية فى الأراضى المحتلة).

غير أن هناك تقرير للبنك الدولى يشير إلى أن النقص فى تسجيل المواليد من طرف الإدارة الإسرائيلية قد يساوى بالقيمة النسبية عدد السكان المقدر فى :

Developing the Occupied Territories... op. cit.

(*تنمية الأراضى المحتلة*) مرجع سابق الذكر.

ومن جهة أخرى جاء فى إستقصاء ديموغرافى أجرى مؤخرا (ولكن إلى أى مدى يمكن الوثوق فيه ؟) تركيبا عمريا يبين معدل خصوبة ادنى بكثير مما اوردته البيانات الإسرائيلية :

فئات الأعمار (٪)	غزة	الضفة الغربية	القدس الشرقية	معسكرات (غزة)	الإجمالى
أقل من ٥ سنوات	٢١،٠٤	١٧،٢٠	١٣،٢٢	٢١،٤٠	١٧،٤٤
أقل من ١٥ سنة	٥٠،٥٨	٤٣،٧٨	٣٦،٦٨	٥٢،٧٠	٤٣،٨٠
نسبة الخصوبة	٧،٥٥	٥،٦٧	٤،١٩	٧،٩٩	٥،٧٣

المصدر :

Marianne Hejberg et Geir Ovensen (ed.)

Palestinian society in Gaza West Bank and Arab Jerusalem. A survey of living conditions, FAFO, report 151, Oslo, 1993.

(*المجتمع الفلسطينى فى غزة والضفة الغربية والقدس العربية. استقصاء للظروف المعيشية*)

عدا الخصوبة : حساب المؤلف، مع افتراض مجتمعا مستقرا (Princeton، نموذج غرب، المستوى ١٩، متوسط معدل الخصوبة المطابق (P (0-5، P(0-15)

٢٠- غير أن مستوى الرعاية الطبية فى الأراضى المحتلة (طبيب واحد لكل ١٠٠٠ نسمة) أدنى منها فى الأردن (طبيبين لكل ١٠٠٠ نسمة). ومن جهة أخرى ، فإن معدل الوفيات غير معروف على وجه الدقة. وتعطى المصادر الفلسطينية (ولكن على أى أسس إحصائية ؟) بيانات مفادها أن نسبة وفيات الرضع مازالت مرتفعة ، خاصة إذا قورنت

بمعدل الوفيات فى إسرائيل أو الأردن : ٧٠ فى الالف سنة ١٩٨٥ وفقا لـ

Union of Palestinian Medical Relief Committees, *An overview of health conditions and services in the Israeli occupied Territories*, Jerusalem, 1987.

(نظرة شاملة على الظروف والخدمات الصحية فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل).

و هناك تقديرات ادنى لعام ١٩٨٨ تطرحها منظمتان دوليتان : ٤٢ فى الالف لليونيسف.

(UNICEF and Jerusalem Family Planning and Protection Association, *A survey of infant and child mortality in the West Bank and Gaza Strip*, 1992.

(استقصاء عن معدل وفيات الرضع والاطفال فى الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٢). و٤١ فى الالف وفقا للامم المتحدة .

Economic and Social commission for Western Asia, *Population situation in the ESCWA region*, 1990, Amman, 1992.

(وضع السكان فى منطقة غرب آسيا) ويصل المسح الذى قام به الفريق النرويجى إلى نفس النتائج : ٤٣ فى الالف ،

HEIBERG & OVENSEN, *Palestinian society...*

(المجتمع الفلسطينى...) والشىء الوحيد المؤكد هو أن النمو الطبيعى لكى يصل إلى ٥٪ سنويا لابد وأن يكون معدل الوفيات العام منخفضا.

٢١- لا توجد قياسات حديثة يعتد بها فى حساب معدل الخصوبة لأهم المجموعات السكانية الفلسطينية فى الشتات وبإستثناء لبنان ، حيث وصل تنظيم النسل إلى مرحلة لابأس بها ، فالدول التى يقيم فيها الفلسطينيون تمتاز بمعدل خصوبة أعلى مما هو عليه فى بقيةالعالم العربى.

٢٢- وفقا للإسقاط الديموغرافى للضفة الغربية وغزة الذى قامت به أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية ، والذى قدرت فيه نسبة الخصوبة بأقل مما هى عليه حاليا ، قدر تعداد الفلسطينيين فى عام ٢٠٠٥ بثلاثة ملايين نسمة (٢٫٩٨٢٫٧٠٠) فى حالة عدم حدوث هجرات. يوسف حيدر الماضى ، *الأوضاع السكانية الاجتماعية فى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة* ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مايو ١٩٩٢.

وتجىء تقديرات HEIBERG &OVENSEN مرتفعة عن هذا الرقم ، حيث يأخذ المؤلفان

HEIBERG & OVENSEN, *Palestinian society...*

(*المجتمع الفلسطينى...*) فرضيتين قصوتين - انخفاض سريع لمعدلات الخصوبة والهجرة ٩٪ سنويا ، وثبات معدلات الخصوبة والهجرة ٩ ٪ سنويا - فيحصلان على النتائج التالية : سنة ٢٠٠٢ : (٢,٩٤١ و٣,١٣٨) ؛ سنة ٢٠٠٧ : (٣,٣٣٢ و٣,٨٢٤) ؛ سنة ٢٠١٢ : (٣,٦٧٠ و٤,٦٤٤).

٢٣- توزيع الإناث فى سن الخصوبة حسب عدد سنوات الدراسة لكل ١٠٠ إمرأة من كل فئة عمرية ومتوسط سنوات الدراسة (١٩٩١).

السن فى ١٩٩١	صفر	١-٦	٧-٨	٩-١٢	١٣ فاكثر	المتوسط
الضفة الغربية						
١٥-١٧	٢,٤	١٨,٨	١٩,١	٥٩,١	٠,٤	٩,٢ سنة
١٨-٢٤	٤,٠	٢٢,٤	١٥,٥	٤٧,١	١١,١	٨,٨ سنة
٢٥-٣٤	١٠,٤	٣٢,٥	١٥,٤	٢٩,٨	١٢,٠	٨,٤ سنة
٣٥-٤٤	٣٥,٠	٣١,٨	٩,٦	١٨,٤	٥,١	٤,٦ سنة
غزة						
١٥-١٧	٢,٥	١١,٢	١١,٢	٧٤,٦	٠,٥	٩,٥ سنة
١٨-٢٤	٤,٥	١٩,٢	١٠,٠	٥٧,٠	٩,٥	٩,١ سنة
٢٥-٣٤	٧,٣	٢٥,٨	١١,٤	٤٧,٧	٧,٨	٨,٢ سنة
٣٥-٤٤	٢٤,٨	٢٣,٥	٧,٠	٣٩,٧	٥,٠	٦,٥ سنة

المصدر : مجموعة الإحصاءات السنوية الإسرائيلية.

٢٤- تعطى الإحصاءات الإسرائيلية أرقاما أدنى من الواقع فيما يتعلق بالبطالة فى الأراضى المحتلة. ففى ١٩٩٠ ، كانت البطالة وفقا لهذه الإحصاءات ٦,٣٪ فى الضفة الغربية و٧,٣٪ فى غزة. ويعيد عبد الفتاح ابو شكر تقويم هذه النسبة إستنادا إلى استقصاء يضيف الذين لا يسجلون أسماءهم كعاطلين و٢٠,٠٠٠ مسجون قادرين على العمل فتصل إلى ٢٧٪ فى جملة الأراضى المحتلة فى ١٩٩٠. وفى يونيو ١٩٩١

عند عودة المهاجرين من دول الخليج ، أرتفعت نسبة البطالة لتبلغ ٤٢,٧٪. وحيث أن غالبية الفلسطينيات لايدخلن سوق العمالة فإن الرجال يشكلون ٩٥٪ من المتعطلين. ومن بين هؤلاء ٣٩٪ قد حصلوا على الأقل على الشهادة الثانوية ، و١٩٪ منهم يذكرون حرب الخليج كسبب مباشر للبطالة. *البطالة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ،* ١٩٦٨-١٩٩١ ، .ESCWA ، عمان/نابلس ، ١٩٩٢ ، ٦٢ ص.

٢٥- يوسف حيدر الماضى ، *الأوضاع السكانية*... مرجع سبق ذكره. يعطى البنك الدولى نسب أقل : ١,٧ ٪ فى غزة و٨,٨ ٪ فى الضفة الغربية ،

Developing the Occupied Territories... op. cit.

(*تنمية الأراضى المحتلة ...*) مرجع سبق ذكره.

٢٦- ونجد هنا ، مع الفارق ، نمطا من أنماط التكاثر السكانى "شبه" قائم على الريع ، وهو بمثابة الصيغة الفقيرة version pauvre لنمط التكاثر السكانى فى بلدان شبه الجزيرة العربية الغنية بالبترول ، حيث يؤدى الريع إلى تمويل "إنتاج السكان" ، خاصة عن طريق المواليد ، مناقضا بذلك المعادلة العالمية الفقر = المواليد.

٢٧- *The West Bank and Gaza : Israel's options for peace*, Tel Aviv, 1989.

(*الضفة الغربية وغزة : اختيارات إسرائيلية للسلام*)

٢٨- وقد أصبحت كلها فى إنخفاض بما فى ذلك معدلات الخصوبة فى إفريقيا السوداء.

٢٩- يرجع هذا الارتفاع فى معدل الخصوبة جزئيا إلى انخفاض سن الزواج أثناء الانتفاضة وقد نتج ذلك عن خفض قيمة المهر المطلوب لتسهيل زواج البنات فى فترة يسودها عدم الأمان.

Developing the Occupied Territories...

(*تنمية الأراضى المحتلة ...*) مرجع سبق ذكره.

٣٠- ربما يختلف الوضع بالنسبة للنمو الناتج عن عودة المهاجرين والذى يقع فى مرتبة أعلى فى الهرم العمرى. والواقع أن المانيا الغربية ، مع الفارق فى الظروف الزمنية والمكانية من الناحية الاقتصادية ، قد استفادت كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية من تدفق سكان المانيا الشرقية عليها.

٣١- فيما بعد ، نص قانون الجنسية (١٩٥٢) على منح بنسية الإسرائيلية لكل مهاجر يهودى فور دخوله البلاد.

٣٢- من أهم ما حرصت عليه منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٩٠ هو العمل على وقف هجرة اليهود السوفييت. وقد صرح ياسر عرفات للتلفزيون الجزائرى ما نصه : "إنى أعارض من حيث المبدأ هذه الهجرة إذ من شانها أن تقلب موازين القوة". وأدرك ابو مازن أن هذه الظاهرة تشبه هجرة اليهود إلى البلاد عند إنشاء دولة إسرائيل ، فقال : "حتى يمكننا إدراك مدى خطورة الهجرة ، علينا أن نتذكر أن إسرائيل عندما احتلت ٧٨٪ من ارض فلسطين ، لم يزد عدد المقيمين عن ٦٠٠،٠٠٠ نسمة فنزح إليها يهود العراق واليمن ومصر والمغرب لسد هذا العجز. إنى على يقين من أنه لولا الزيادة التى طرأت على هذه الأعداد لما بقيت اسرئيل حتى يومنا هذا. فالهجرة بالنسبة لإسرائيل هى بمثابة الشريان فى قلب الإنسان : تغذى الإقتصاد والمجموعة والقوة العاملة وطبقة الفلاحين. ولذلك نعتبرها أكبر تحدى يتحتم على الأمة العربية أن تواجهه".

استشهادات مستمدة من

Ami AYALON (éd.) *Middle East Contemporary Survey*, vol. XIV, 1990, Westview Press, San Franscisco, 1992, p. 212-213.

٣٣- إن التعدادات التى أجريت فى دول الخليج فى السنوات الأولى من تحولها إلى سوق ضخم للعمالة ، أى قبل التجمع الاسرى ، تثبت أن الفلسطينيين هم المجتمع المهاجر الوحيد الذى يحتفظ بالتوازن بين الجنسين : ١١٤ رجل مقابل ١٠٠ إمرأة فى المملكة العربية السعودية (١٩٧٤) و١١٢ فى الكويت (١٩٧٥) ، فى الوقت الذى تزيد فيه نسبة الذكور لدى الجنسيات الآخرى عن ٢٠٠.

٣٤- هذه التقديرات القصوى ترجع للإسرائيلى Roberto BACHI (ما بين ٦١٤،٠٠٠ و٦٢٦،٠٠٠ نسمة).

The population of Israel, CICRED, Paris, 1974.

(*سكان إسرائيل*).

والفلسطينى Elias SANBAR (٨٤٠،٠٠٠ نسمة)

Palestine, 1948. L'Expulsion, Les Livres de la Revue d'études palestiniennes, Washington, 1984.

(*فلسطين ١٩٤٨ ، الطرد*).

أما

Georges KOSSAIFI, "L'enjeu démographique en Palestine", in Camille Mansour (éd.), *Les Palestiniens de l'intérieur,* Les Livres de la revue d'études palestiniennes, Washington, 1989.

(*فلسطينيو الداخل*).

فيعطى حدين ويبرهن عليهما (٧١٤,٠٠٠ ، ٧٣٦,٠٠٠) وسنطبق نحن وسيط هذين العددين حيث أنه يتمشى مع التقديرات الصادرة عن الامم المتحدة سنة ١٩٤٩.

United Nations Report of the Economic Survey Mission of the Middle East, New York, 1949.

٣٥- تصنيف مستمد من

Georges KOSSAIFI, "L'enjeu démographique...", *op. cit.*

٣٦- المرجع ذاته.

٣٧- فى مسألة جنسية الفلسطينين أنظر :

Bladine DESTREMEAU, "Le statut juridique des Palestiniens vivant au Proche-Orient", *Revue d'Etudes Palestiniennes,* n°48, Paris, 1993, p. 35-62.

(*الوضع القانونى للفلسطينين المقيمين فى الشرق الاوسط*).

٣٨- و هذا يعنى أن يتم توزيع المهاجرين على هذين التيارين توزيعا تناسبيا حسب حجم المجموعات الفرعية المعنية بالنسبة لإجمالى سكان الضفة الغربية.

٣٩- Georges KOSSAIFI, "L'enjeu..." *op. cit.*

وتحدد Blandine DESTREMEAU, *op. cit.*

(بناء على أية مصادر ؟) الهجرة الجماعية بـ ٢٨٨,٥٠٠ نسمة موزعة كالآتى : ١٥٠,٠٠٠ أول هجرات من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ١٠٠,٠٠٠ و ٣٨,٥٠٠ إعادة هجرة لاجىء سنة ١٩٤٨ من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالى. هذا وقد قدرت المصادر الإسرائيلية العدد الكلى للاجئين بـ ٢٠٠,٠٠٠ نسمة تقريبا.

٤٠- يحدد يوسف حيدر الماضى ، (*الأوضاع السكانية ...*) مرجع سبق ذكره ، بناء على استقصاء تم إجرائه مكان وصول المهاجرين بين ١٩٦٧ و١٩٩٢ على النحو التالى :

الهجرة إلى	الضفة الغربية ٪	قطاع غزة
الأردن	٣٠,٢	٧,٣
دول الخليج	٤٢,٨	٦٨,٩
دول عربية اخرى	٢,٩	١٣,٣
دول غير عربية	٢٤,١	١٠,٥

٤١- Blandine DESTREMEAU, "Le Statut...", *op. cit.*

(*الوضع القانونى...*) مرجع سبق ذكره.

٤٢- تعطى منظمة التحرير الفلسطينية (يوسف حيدر الماضى ، *الأوضاع السكانية...*) ، مرجع سبق ذكره. رقما مصححا غير مباشر : بحساب الفارق بين التعداد الوارد فى الإحصاءات الإسرائيلية فى ١٩٩٢/١٢/٣١ والإسقاط الديموغرافى منذ هذا التاريخ وحتى ١٩٦٧/١٢/٣١ ، نحصل على عدد المهاجرين فى الفترة ما بين ١٩٦٨-١٩٩٢ وهو ٤٠٩,١٠٠ من الضفة الغربية و ١٩٥,٨٠٠ من قطاع غزة ، أى أن العدد الكلى للمهاجرين وفقا لهذا الحساب اكبر مما جاء فى البيانات الإسرائيلية بـ ٢,٣ مرة. وقد قام

Georges KOSSAIFI, "L'enjeu..." *op. cit.*

بنفس الحسبة لكل خمس سنوات من هذه الفترة فحصل على أعداد مصححة أقل من ذلك : ٢٥١,٨٠٠ من الضفة الغربية و ١٣٩,٩٠٠ من غزة.

الواقع أن هؤلاء المؤلفين لم يقيموا الهجرة ذاتها بل نتاجها ، أى مجموع المهاجرين الباقين على قيد الحياة + الأطفال المولودين فى الهجرة. وجاءت نتائج كل هذه الحسابات مطابقة للإحصاءات الإسرائيلية التى لا تشمل إلا حركات الهجرة دون حساب الولادات التى تعقبها.

٤٣- من زاوية تطابق الأرقام مع معادلة : النمو الاجمالى = النمو الطبيعى + صافى الهجرة.

٤٤- إن استمداد البيانات الواردة فى الجدول (٢) من السكان مباشرة يعنى أن كل دولة من الدول المضيفة تقوم بإجراء استقصاء ميدانى لجمع مثل هذه البيانات. الاستقصاء الوحيد الذى أجرى مؤخرا لا يخص سوى سكان الأراضى المحتلة ، ولم يتطرق لخط سير المهاجرين بل لمكان إقامة الأب أو رب الاسرة.

Marianne HEIBERG, Geir OVENSEN, *Palestinian society., op. cit.* :

المحل الاصلى لرب الاسرة (تقسيم ١٩٩٢)						
محل الاقامة الحالية لرب الاسرة	قطاع غزة	الضفة الغربية	القدس الشرقية	اسرائيل	دول عربية اخرى	المجموع
غزة	٤٠	–	–	٥٩	١	١٠٠
الضفة الغربية	–	٨٠	٢	١٧	١	١٠٠
القدس الشرقية	١	١٨	٦٢	١٥	٤	١٠٠
مجمل الاراضى المحتلة	١٣	٤٩	٧	٣٠	١	١٠٠

إن هذه الأرقام التى تمثل بطريقة تقريبية نسبة سكان كل منطقة حسب موطن أبائهم الاصلى ، تدل على أن الغالبية العظمى من سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية من السكان الأصليين (٨٠٪ و٦٢٪) بينما ٥٩٪ من سكان غزة نزحوا من إسرائيل أو ينحدرون من اللاجئين.

٤٥- يقدر حسن ابو لبدة ، وكيل اللجان الفنية الفلسطينية المكلفة باقرار الحكم الذاتى ، عدد الذين شملتهم الهجرة الجماعية سنة ١٩٦٧ بـ ٨٠٠,٠٠٠ نسمة وأنه لن يعود منهم سوى النصف. "يتحتم جدولة عودتهم وإلا وقعت الكارثة" (فى تصريح للصحافة فى ١١ اكتوبر ١٩٩٣). الواقع أن هذا العدد أقل من الحقيقة.

٤٦- على سبيل المثال ، يقدر يوسف صايغ ، المسؤول عن القطاع الاقتصادى لمنظمة التحرير الفلسطينية عدد الفلسطينيين الذين يمكن عودتهم إلى ديارهم بين سنة ١٩٩٤ وسنة ٢٠٠٠ بـ ٥٠٠,٠٠٠ فلسطينى

Programme de développement de l'économie nationale palestinienne de 1994 à l'an 2000, Séminaire UNESCO, 1993.

(*برنامج تنمية الاقتصاد القومى الفلسطينى*).

٤٧- وتصل هذه النسبة إلى ٤٠٪ وفقا لعبد الفتاح ابو شكر فى كتابه (*البطالة...*) مرجع سبق ذكره.

ويرى المؤلف أن إعادة التعمير ستوفر فرص عمل جديدة وأن إغلاق سوق العمل فى دول الخليج فى وجه الفلسطينيين سيترتب

عليه ضرورة الإسراع بإعادة توجيه النظام التعليمى وتعديله لإعداد الكوادر والفنيين الذين ستحتاجهم الصناعة الفلسطينية مستقبلا.

ووفقا لما جاء فى كتاب

Leonard J. HAUSMAN, Anna D. KARASIK et al., *Securing peace in the Middle-East : Project on economic transition*, Harvard University, Cambridge, 1993.

(تأمين السلام فى الشرق الاوسط : مشروع الانتقال الاقتصادى)

فإن عدد الفلسطينين العاملين فى إسرائيل يبلغ ١١٠.٠٠٠ نسمة أى ٣١٪ من القوة العاملة فى الضفة الغربية و٣٩٪ من القوة العاملة فى قطاع غزة. و قد ذكر المؤلفان أن هذه النسب قد انخفضت بمعدل ٦ و٧ نقاط منذ بداية الانتفاضة وأن إقبال الاسرائليين على العمالة الفلسطينية سيقل لعدة أسباب : الصراع الذى يزداد حده فى أماكن العمل ، ومنافسة المهاجرين اليهود الجدد ، ومنافسة أصحاب الاعمال الفلسطينيين ، وتدهور قطاع البناء وهو القطاع الرئيسى لعمل الفلسطينيين.

٤٨- حسب تقديرات الأمم المتحدة ، فان الهجرة إلى دول الخليج ستسترد وضعها على الأقل طوال فترة إعادة البناء. وما يدل على ذلك ، من وجهة نظر الأمم المتحدة ، هو تزايد السكان الأجانب فى دول الخليج أثناء أزمة البترول ، الامر الذى جاء ضد كل التوقعات. ففى عام ١٩٩٠ ، بلغ عدد السكان الاجانب ٥.٢ مليون نسمة فى حين أن العدد المتوقع قبلها بخمس سنوات لم يتعد ٣.٦ مليون نسمة. ومع ذلك ، فان العنصر العربى لهذه الهجرة لابد وأن يستمر فى التناقص لصالح العنصر الاسيوى، وبذلك تكون حرب الخليج قد عززت الاتجاه الذى بدأت ملامحه تتضح منذ السبعينات.*(المؤتمر العربى للسكان)* و"هجرة العمالة العربية".

"Arab labour migration", *Conférence Arabe sur la Population*, Nations Unies, Amman, avril 1993, 22 p.

ويقول J. ADDLETON أنه نظرا للآفاق المستقبلية التى وضعت أمام الجاليات الأجنبية فى دول الخليج ،يكون إعتداء العراق على الكويت والحرب التى نشبت بسبب هذا الاعتداء ، كارثة أصابت العرب أكثر من الاسيويين."

"The Impact of the Gulf war on migration and remittances in Asia and the Middle-East", *International Migration Review*, vol. XXIX, n° 4, December 1991.

(اثر حرب الخليج على الهجرة والبقاء فى اسيا والشرق الأوسط)

٤٩- هناك على نطاق أضيق امثلة لهجرة العودة الجماعية خلال العقود الأخيرة : عودة الهنود الباكستانيين من أوغاندا والسوريين اللبنانيين من ليبريا والتوجوليين من نيجيريا.

٥٠- ربحى ابو الحج ، *ابعاد ومشاكل استيعاب اليد العاملة العائدة فى الأراضى الفلسطينية*، ESCWA ، عمان ، ديسمبر ١٩٩١.

٥١- وفقا لبيانات البنك الدولى ، تصل نسبة ذوى النشاط الاقتصادى من البالغين ١٥ سنة فاكثر إلى ٣٧٪ ،

The World Bank, *Developing the occupied Territories... op. cit.*

(تنمية الأراضى المحتلة)

٥٢- المرجع السابق .

٥٣- يوسف حيدر الماضى ، *الأوضاع السكانية* ... مرجع سبق ذكره ، يقوم بتوزيع المهاجرين فى الضفة الغربية وقطاع غزة حسب التصنيف المهنى الاجتماعى على النحو التالى

الفئة المهنية	الضفة الغربية ٪	قطاع غزة
مهن علمية و فنية و حرة	٤٨,٥	٥٣,٢
مديرين وكوادر عليا	٤,٢	٢,٦
سكرتارية	٢٠,١	٢٠,٦
تجار	٨,٢	٢,٦
قطاع الخدمات	٢,١	٠,٩
مزارعون	٠,٠	٠,٩
عمال فى قطاعى الانتاج و النقل	١٤,٧	١٦,٣
مهن اخرى	٢,٢	٢,٩

٥٤- وذلك بالرغم من أن متوسط عدد سنوات الدراسة لدى اللاجئين - وكالة الأمم المتحدة لرعاية اللاجئين - UNRWA (٨,٣ سنة) أعلى مما هو عليه بالنسبة لغير اللاجئين (٧,٨ سنة)،

Marianne HEIBERG, Geir OVENSEN, *Palestinian Society...op. cit.*)

(*المجتمع الفلسطيني* ...) مرجع سبق ذكره.

The World Bank, *Developing the Occupied Territories... op. cit.* -٥٥

(*تنمية الأراضي المحتلة*...) مرجع سبق ذكره.

٥٦- بيانات رقمية مستمدة من : وزارة الخطة ، إدارة الدراسات ، والسياسات الاقتصادية ، *الخصائص الرئيسية للعائدين من واقع مسح العمالة والبطالة و الفقر* ، ١٩٩١ : واستقصاء أجرى في عمان - إبريل ١٩٩٣ ، *الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأردنيين العائدين من الخارج* ، عمان ١٩٩١.

٥٧- إن عملية "التفتيت المكاني" لعرب إسرائيل معروضة في :

Youssef COURBAGE, "Les Arabes en Israël. Transition urbaine ou déconcentration spatiale ?" *Monde Arabe, Magreb-Machrek*, n° 140, Paris, 1993, p. 59-74.

(العرب في إسرائيل ، انتقال حضري أم تناثر مكاني؟). أنظر الترجمة في نفس هذا العدد.

و يقوم Alain DIECKHOFF بتحليل الاستراتيجية الإسرائيلية الخاصة بالارض ، *Les Espaces d'Israël*, Presses de la Fondation nationale des Sciences Politiques, Paris, 1989.

(*الأراضي الإسرائيلية*)

جدول ١ : توزيع الفلسطينيين حسب بلد الإقامة ١٩٤٦-١٩٩٣

بلد الإقامة	السنة						
	١٩٤٦	١٩٤٩	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٢	١٩٩٠	١٩٩٣
إسرائيل	٨٢٧	١٣٣	٣٦٤	٤٣٦	٥٧٥	٧٢٤	٧٨٥
غزة	٧١	٧٢٠	٣٤٦	٣٩٠	٤٧٦	٦١٣	٧٤٠
الضفة الغربية	٤٦٥	٢٧٩	٦٨٤	٧٨٥	٨٧٢	١١٠٤	١٢٥٠
الأردن	–	٧٠	٥٩١	٦٤٤	١١٩٠	١٥٥٩	١٩٩٨
لبنان	–	١٠٠	٢٤٧	٢٨٨	٤٩٢	٥٩١	٦٥٣
سوريا	–	٧٥	١٥٦	١٨٣	٢٣٠	٢٩٥	٣٢٦
الكويت	–	–	١٤٠	١٩٤	٣٠٨	٤٠٤	١٧٠
السعودية	–	–	٣١	٥٩	١٤٨	٢٠٦	٢٢٨
دول عربية أخرى	–	؟	؟	؟	٣٩٥	٢٤٦	٢٧٢
دول غير عربية	–	؟	؟	؟	٥٣	٣٢٠	٣٥٣
المجموع	١٣٦٣				٤٧٣٩	٦٠٦٢	٦٧٧٥

× فى التقسيم الحالى تدخل القدس الشرقية فى الضفة الغربية

المصادر :

- ١٩٤٦.

Georges KOSSAIFI : "L'Enjeu démographique", *op. cit.* 1949

- ١٩٤٩ (الامم المتحدة)
- ١٩٧٠و١٩٧٥

Khalil NAKHLE & Elia ZUREIK. *The sociology of the Palestinians* Croom Helm., Londres, 1980

(*دراسة اجتماعية للفلسطينين*)

مرجع مذكور فى

Laurie A. BRAND, *Palestinians in the Arab world*, Columbia University Press, New-York, 1988.

(*دراسة اجتماعية للفلسطينيين*)

١٩٨٢

PLO, *Palestininan Statistical Abstract*, 1984-1985, Damas, 1985.

(*بيان الاحصاءات الفلسطينية*)

١٩٩٠ و ١٩٩٣ :

قمنا باستخلاص الارقام على أساس ارقام ١٩٨٢. بالنسبة لعدد الفلسطينيين المقيميين فى الكويت احتفظنا بتقديرات الصليب الاحمر الفلسطينى فى ١٤ يوليو ١٩٩١ فى اعقاب انسحاب الجيش العراقى وافترضنا أن كل الفلسطينيين الذين غادروا الكويت قد توجهوا إلى الأردن.

ملحوظة : يوجد اختلاف واضح بين توزيع السكان حسب مكان الاقامة و توزيع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين (UNRWA) حيث مكان التسجيل لا يطابق فى جميع الاحوال محل الاقامة، كما أن الاشخاص المسجلين لا يشكلون سوى جزء من المنقولين و ذريتهم و عددهم فى أول يونيو ١٩٩٣ : ١٧٩ ، ٧٩٧ ، ٢ موزعين على النحو التالى : الاردن : ٥٦١ ، ٠٧٢ ، ١، الضفة الغربية : ٠٢٣ ، ٤٧٩ ، غزة : ٣٨٠ ، ٦٠٣ ، لبنان : ١٧٦ ، ٣٢٨ ، سوريا : ٠٣٩ ، ٣١٤

جدول ٢ : خط سير الهجرات الفلسطينية ١٩٤٨–١٩٦٧–١٩٩٣

(المهاجرون الباقون على قيد الحياة وذريتهم فى نهاية ١٩٩٣)

× محل إقامة الأسرة			الحجم فى
فى ١٩٤٨	فى ١٩٦٧	فى ١٩٩٣	١٩٩٣
إسرائيل	الخارج	الخارج	×× ٢,٧٥٠,٠٠٠
إسرائيل	غزة	الخارج	٣٧٠,٠٠٠
إسرائيل	الضفة الغربية	الخارج	١٩٤,٠٠٠
إسرائيل	غزة	غزة	٥٤٠,٠٠٠
إسرائيل	الضفة الغربية	الضفة الغربية	٣٢٥,٠٠٠
مجموع المهاجرين فى ١٩٤٨ :			٤,١٧٩,٠٠٠
غزة	غزة	الخارج	١٣٥,٠٠٠
الضفة الغربية	الضفة الغربية	الخارج	٥٥١,٠٠٠
مجموع المهاجرين فى ١٩٦٧ :			٦٨٦,٠٠٠
إسرائيل	إسرائيل	إسرائيل	٧٨٥,٠٠٠
غزة	غزة	غزة	٢٠٠,٠٠٠
الضفة الغربية	الضفة الغربية	الضفة الغربية	٩٢٥,٠٠٠
مجموع الذين لم يهاجروا :			١,٩١٠,٠٠٠
المجموع العام			٦,٧٧٥,٠٠٠

× وفقا للتقسيم الحالى

×× يشمل هذا الرقم الذين لجئوا إلى الاردن فى ١٩٤٨ ثم هاجروا إلى مكان آخر قبل ١٩٦٧.

المصدر : حسابات المؤلف على اساس المعادلة التالية :

$$P(A ; B) = M(A ; B)_{t1}\, e^{(t1 - t2) r B} + M(A ; B)_{t1,\, t2}\, e^{((t1 - t2))\, rB}$$

حيث $P(A ; B)$ تشير إلى السكان المقيمين فى B فى وقت محدد $t2$ و كان موطنهم الاصلى A فى وقت محدد آخر $t1$,

و حيث $M(A ; B)_{t1}$ تمثل الهجرة الجماعية من A إلى B فى وقت محدد $t1$ ، و تمثل $M(A ; B)_{t1,\, t2}$ الهجرة المنتظمة من A NgD l خلال فترة زمنية $(t1, t2)$، و rB متوسط النمو الطبيعى السنوى فى B خلال نفس الفترة.

الجدول ٣ : الأجيال الثلاثة للهجرة الجماعية لسنة ١٩٤٨

الجيل ١ (المهاجرين)	الجيل ٢ (أولاد المهاجرين)	الجيل ٣ (أحفاد المهاجرين)
٥٠٢,٠٠٠	١,٦٩١,٠٠٠	١,٩٨٦,٠٠٠

المصدر : حسابات المؤلف على الأسس الآتية :

إفتراض أن التركيب العمرى للسكان المنقولين من إسرائيل مطابق للتركيب لسكان الأردن. وقد حدثت الهجرة بأكملها سنة ١٩٤٨ : ويشير الجيل "١" إلى مجموعة الـ ٤٥ سنة وما فوق، حيث أن كل من هو دون الـ ٤٥ قد ولد بعد الهجرة وفي سن معين .

× يوزع هؤلاء على الجيلين "٢" و"٣" بالتناسب مع ما يلى:

$$\Sigma\xi>45-x\ f(\xi).P(\xi)$$

و

$$\Sigma\xi<45-x\ f(\xi).P(\xi)$$

حيث f(x) تشير إلى معدل الخصوبة للفئة العمرية x و P(x) تشير إلى نسبة السكان (من الإناث) فى الفئة العمرية x، مع افتراض أن هذين المعدلين ثابتين من الناحية الزمنية.

جدول ٤ : عدد السكان اليهود فى الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧-١٩٩٢ (بالآلاف)

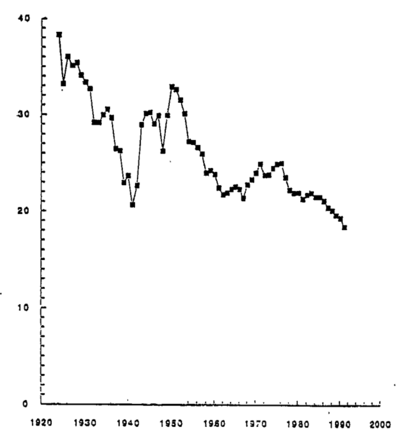
التاريخ	الضفة الغربية	قطاع غزة
١٩٧٢/٥/٢٠	٩	٩
١٩٨٣/٦/٤	٧٦	٥
١٩٨٥/١٢/٣١	١٠٥	١١
١٩٨٩/١٢/٣١	١١٥	١٣
١٩٩١/١٢/٣١	١٢٠	١٣

المصدر : الإحصاءات السنوية الإسرائيلية

× الضفة الغربية : غير شاملة سكان القدس الشرقية وعددهم (فى منتصف ١٩٩٣) ١٥٢,٠٠ يهودى و ١٥٠,٦٠٠ عربى (وفقا للمذكور فى Avraham Kahila, In Jerusalem Supplément, au Jerusalem Post, 20/08/1993. (ملحق الجيروزاليم بوست)

الشكل الأول

معدل المواليد الأولى للسكان اليهود في فلسطين ثم إسرائيل ١٩٢٤ – ١٩٩١

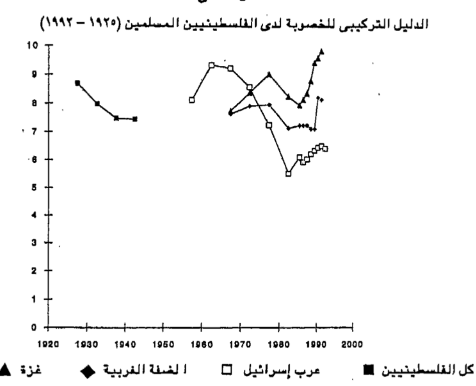


المصدر :

١٩٢٤/١٩٤٧ ، ج. ماكرثي ، ١٩٤٨ وما بعدها الاحصاءات الإسرائيلية

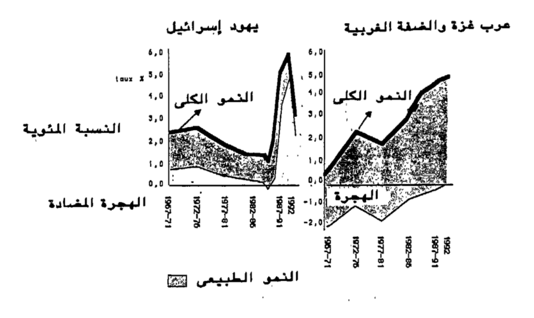
الشكل الثاني

الدليل التركيبي للخصوبة لدى الفلسطينيين المسلمين (١٩٢٥ – ١٩٩٢)



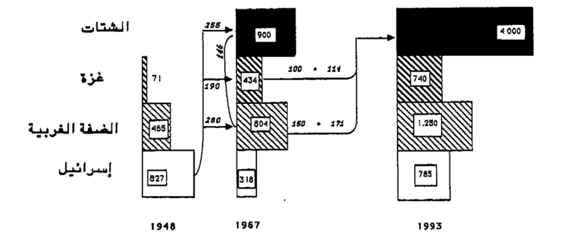
الشكل الثالث

نمطان متناقضان للنمو



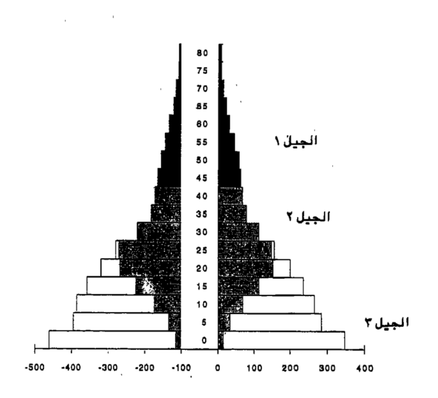
الشكل الرابع

نمو وتشتت الفلسطينيين ١٩٤٨ – ١٩٩٣ (بالألف)



الشكل الخامس

ثلاثة اجيال لفلسطينيي الشتات



الكتبة العموميون فى حى العتبة

د. مديحة دوس
كلية الآداب - جامعة القاهرة

تجدهم جالسون صيفًا شتاء على بعد بضعة أمتار من مكتب البريد العمومى فى العتبة، يجلسون إلى موائدهم مستندين إلى أعمدة كوبرى الأزهر. وفى هذا المكان يمارس الكتبة العموميين عملهم وحياتهم الإجتماعية. يتراوح عددهم ما بين إثنين و ثلاثة، وإذا كان هؤلاء الرجال كتبة عموميين، فهم يلعبون أيضًا دور "المضيف" للمارة فى الشارع ، يجيبون على أسئلتهم المختلفة عن الطريق المؤدى إلى الحديقة العامة ، حيث أننا قرب حديقة الأزبكية أو عن محطة الأتوبيس الموصل إلى الأزهر أو غيرذلك .

وعلى الرغم من أن هذا المكان يقع فى تقاطع بين شارعين يتميزين بالحركة والنشاط التجارى ، غير أنه يظهر وكأنه مكان مغلق ومحدد الأطراف. وقد يكون هذا الإنطباع نابع من الوجوه المألوفة التى يقابلها المرء، والتى من أهمها بيومى القهوجى الذى يتجول فى الحى ليلبى طلبات الكتبة و التجار وزبائنهم أيضًا من المشروبات الساخنة و المثلجة. وكذلك محمود بائع الخردوات المتجول ، الذى لا تخلو بضاعته من المَبْشَرة الإقتصادية التى

صُممت خصيصًا لإحتياجات المنزل الإقتصادى، وأنبوبة الصمغ التى يتفنن البائع فى عرض استخداماتها أمام المارة الذين يتابعونه باهتمام وضحك، وقد ينتهى العرض أحيانًا ببيع سلعة أو أخرى.

وأخيرا تستقر بنا الجولة عند الكتبة العموميين الذين اختاروا هذا المكان لممارسة عملهم ، لوجود مكتب صحة العتبة وكذلك مكتب بريد العتبة ، عند مفترق هذين الشارعين. ومن المعروف أن من ضمن الأنشطة المتعددة لمكاتب الصحة القيام باصدار الوثائق الخاصة بشهادات الميلاد و الوفاة. كما أن من بين أنشطة مكاتب البريد بيع الاستمارات والدمغات الخاصة بالأوراق الرسمية. ومن هنا يأتى دور الكاتب العمومى فى مساعدة الجمهورعلى صياغة الطلبات المقدمة وملء الاستمارات المطلوبة . وكان مكتب صحة العتبة يقع سابقًا فى شارع القصر العينى ، حيث كان عم كامل يزاول نشاطه فى بداية حياته ككاتب عمومى حر. ويعتبر أهل الحى عم كامل شيخ الكتبة العموميين.

ومن محض الصدفة أن الفترة التى أجريت فيها العمل الميدانى ، واكبت بداية تنفيذ خطة تنظيف وتجميل أحياء العتبة والأزبكية التى تبنتها محافظة القاهرة فى بداية عام ١٩٩٣ ، وعلى الرغم من ذلك لم تؤثر عملية "التطهير" بشكل واضح على المعالم الأساسية للحى. ولكن إذا إبتعدنا قليلاً نحو شمال ميدان العتبة، نجد أن الباعة الجائلين قد تم نقلهم إلى حى الدويقة. وفى إطار حملة التطهير الرامية إلى تنظيف وتحديث العاصمة ، تم نقل بائعى الكتب من سور الأزبكية الشهير إلى حى الدراسة. منذ تطبيق هذه الحملة وينتاب مريدى شارع البيدق شعور بالقلق ، إذ يتسائل البعض ما الذى سوف ستؤدى إليه التعديلات التى تدخلها المحافظة على الحى؟

فلقد سبق أن تدخلت الشرطة لطرد الباعة الجائلين كبائعى الليمون والصوراللاصقة و كشك لبيع السندويتشات. فهل ياترى تتسع رقعة الإصلاحات لتشمل كل الأكشاك الموجودة و المتخصصة فى بيع الأدوات الكتابية ، وهى كثيرة فى هذه المنطقة المحيطة بسور مكتب الصحة. ومن الخوف تتولد الشائعات، فتسمع من يردد أن المحافظة تنوى طرد كل المشتغلين فى المنطقة من التجار

والكتبة ، أى كل من يزاول حرفة أو نشاط تجارى على الرصيف أو فى الشارع. كما تسمع من ضمن الشائعات المترددة أن فى المرحلة التالية سوف ترصف المحافظة الأرصفة بأرقى أنواع الرخام...

فإذا كان لذلك أن يتم، فماذا يا ترى سيكون مصير الحى أو المربع الذى يعمل فيه الكتبة العموميون؟ شعرت بهذا القلق طوال فترة عملى ، وإن كنت قد بدأته قبل أن تشرع المحافظة فى إجراءاتها. إذا كانت التعديلات التى طرأت على الحى من أسباب قلق الناس فأهم من ذلك يكمن الخوف الأساسى على مصير الكاتب العمومى.

يتفق الجميع على أن مهنة الكاتب العمومى فى طريقها إلى الزوال وإن كانوا يختلفون فى تعريف مسببات هذه الظاهرة. فيؤكد عم عادل، وهو أول كاتب عرفته فى المنطقة، أن سبب زوال المهنة هو فى الأساس، إقتصادى. فلم تعد فى مقدرة الناس الإقتصادية تحمل نفقات الكاتب العمومى لصياغة الطلبات والإستمارات. أما كامل عبد الحى فيرى فى اللاّمركزية الإدارية سبباً فى انهيار المهنة، فبعد أن كانت الخدمات الإدارية محصورة فى مكتب عمومى واحد ، أصبحت تلك الخدمات موزعة على المكاتب المختصة المختلفة.

الكاتب العمومى : مؤهلاته و عملائه

يتمثل عمل الكاتب العمومى فى العتبة فى صياغة أو إعادة صياغة ثلاثة أنواع من الوثائق: ملء الإستمارات ، وصياغة خطابات شخصية أو خطابات موجهة إلى جهة إدارية ما، وأخيرا صياغة العقود الخاصة ، وفى كثير من الأحيان يتم اسشارته لاستكمال ملء الإستمارات.

فيما يتعلق بنوعية العملاء فيأتون نساء ورجالاً، ميسورون ومحتاجون على السواء. كما أنهم ليسوا بالضرورة أميين كما يؤكد أحد الكتبة وبناء على ملاحظاتى. فالبعض منهم من ذوى المؤهلات، يتوجه إلى الكاتب العمومى لجهله أساليب الصياغة والخطوات اللازمة لتقديم طلبه إلى الإدارة المعنية.وفى بعض الأحيان يلجأ العميل إلى الكاتب العمومى لتوكيله عنه فى عمل ومتابعة الإجراءات المطلوبة. يتراوح أجر الكاتب العمومى فى استشاراته ما بين

خمسين قرشًا وجنيهين ونادراً ما يتجاوز ثلاث جنيهات إلا فى حالة توكيل الكاتب للقيام بالإجراءات بعينها ، حيث تصل أتعابه ما بين خمسة عشر وخمسة و عشرون جنيها. وكثيراً ما يراعى الكاتب الحالة الإقتصادية للمترددين عليه ويخفض من قيمة أتعابه.

خلال عملى الميدانى فى العتبة بصفة مستمرة ، التقيت بثلاثة كتبة عموميين لم يكن سوى لواحد منهم عمل ثابت إلى جانب عمله ككاتب عمومى، أما الآخران فيعملان بشكل دائم ككتبة على الرصيف ، عُرضة لتقلبات السوق والطقس دون أى ضمانات إجتماعية أو إقتصادية وسوف نتعرض لهذه النقطة لاحقًا.

وهذا لا يعنى أن مهنة الكاتب العمومى خالية من كافة القيود الحكومية، إذ أن ممارسة هذا العمل تتطلب تصريحاً رسمياً يَصعُب الحصول عليه فى الآونة الأخيرة. أما بالنسبة لمؤهلات الكتبة العموميين المعنيين فتختلف من شخص لآخر، فواحد من الذين التقيت بهم حصل على دبلوم السكرتارية فى الجيش و مدة الدراسة به سنتين بعد الحصول على الشهادة الإبتدائية. وبالفعل مارس عم عادل مهنة الكاتب العمومى فى الجيش لمدة تجاوزت العشر سنوات. أما عم كامل (٧٣ سنة) فهو حاصل على دبلوم صنايع وهو لا يمت بصلة لمهنته الحالية التى مارسها بعد فشله كمقاول أنفار.

فى بعض الأحيان يتعاون الكتبة العموميون فيما بينهم لصياغة خطاب أو لملء إستمارة. فلقد تشاور كل من عم عادل وعم كامل فيما بينهما حول حالة رجل جاء ليصيغ شكوى رسمية. كان الرجل قد فصل من عمله فى وزارة النقل بعد ثمان عشرة عامًا من الخدمة بسبب إصابته بمرض الصرع و لم يحصل على أى تعويض أو معاش عن مدة خدمته. كانت حالة هذا الموظف مؤلمة و صعبة، فحاول كل من عم عادل وعم كامل إيجاد صيغة ملائمة و لكنهما لم ينجحا فى الوصول إلى الصيغة المناسبة لعدم وضوح الأفكار وعدم إمكانية توصيل عناصر الموضوع إلى الكاتبين اللذين ما لبثا أن تخلصا من الزبون.

الخطابات

منذ بداية قيامى بالعمل الميدانى واجهتنى مشكلة فى تسجيل الأحاديث أو المادة الشفوية التى كنت مهتمة بدراستها بهدف مضاهاتها بالمادة المكتوبة ودراسة التحولات التى تطرأ على النص الشفوى عند كتابته، فهذه القضية تعد من إحدى اهتماماتى وهى إحدى القضايا التى تهم الدراسات اللغوية بشكل عام. وهذه الصعوبة تكمن فى طبيعة العمل الميدانى القائم على الملاحظة و الناتج بشكل خاص فى هذه الحالة عن إرتياب كل من الكتبة وزبائنهم من وجود شخص غريب يتابع عن قرب المقابلات و المكاتبات.

ولتجاوز هذه المشكلة جزئيا لجأت إلى تدوين فقرات من الحوار والكتابات. أما الجزء الأهم من المادة المرصودة ، فلقد حصلت عليه من خلال إستشارة مدبرة -وهو أسلوب قد يبدو للوهلة الأولى مفتعل لأنه تطلب بعض الإخراج، غير أنه عبر عن واقع حى من خلال الشخص الذى اصطحبتُه معى. كانت المرأة المعنية وهى أمية ، تريد بالفعل تقديم شكوى ، على أن يقوم بصياغتها شخص مختص فى هذا النوع من الخطابات.

وسيجد القارئ فى ملحق هذا البحث النص المكتوب الذى صاغه الكاتب العمومى تحت إملاء الزبونة، كما سيجد أيضا تدوين للنص الشفوى الممثل فى الحوار بين الكاتب العمومى والزبونة وإملاء إياه للكاتب.

وفيما يلى سوف نستعرض بعض الملاحظات الخاصة بمستويين من التحليل. المستوى الأول يدور حول دراسة لغة الخطاب، أما المستوى الثانى فيرصد الإزدواجية اللغوية كما تظهر فى النص الشفوى و المكتوب على السواء.

الخطاب الاول

إستمرت الإستشارة التى صاحبت كتابة الخطاب مدة إثنتا عشر دقيقة و هى متوسط المدة التى تحتاجها الإستشارة. كنا أول زبائن الصباح الباكر حيث وصلنا فى تمام السابعة والنصف. نفيسة داوود صاحبة الشكوى، كانت تريد تقديم خطاب موجه إلى محافظة القاهرة لتنبيه المسئولين إلى الظروف السيئة التى تحيط بحى بالمساكن

الشعبية فى منطقة البساتين حيث تقطن مع عائلتها. أملت الخطاب إلى عم عادل الكاتب.

كانت تبدو الشكوى فى البداية وكأنها تدور حول آثار الزلزال الذى حدث فى أكتوبر ١٩٩٢، وبينما كانت الزبونة تسرد قصتها إتضح أن الهدف الحقيقى من الشكوى هو التعرض للحالة العامة المتدنية التى يعانى منها الحى والتى نتجت عن تسرب مياه المجارى فى الشوارع ومداخل العمارات. وزاد من الأمر سوء قرب المجزر الآلى بالبساتين للمساكن ، والذى لم يهيأ له شبكة المجارى اللازمة لصرف مياه ، التى لا تجد لها منفذا سوى منخفض حى المساكن الشعبية.

وعلى ضوء ما سلف ذكره يمكن طرح بعض الملاحظات الخاصة بالخطاب الأول:

١- من الملاحظ أن معظم التداخلات الشفوية تأتى من قبل الزبونة ، ويتدخل الكاتب العمومى فقط للإستفسار عن بعض النقاط التى يريد إستيضاحها حول إسم الزبونة أو عنوانها . وفى نهاية المقابلة تزيد تدخلات الكاتب العمومى بشكل واضح ليطمئن نفيسة على أن إرسال تلك الشكوى إلى الأجهزة المسئولة لن يمثل لها أية خطورة على المدى القريب أو البعيد. ومن هنا يظهر أن إبداء المعنى فى هذه المقابلة نابع أساسا من قبل صاحبة الشكوى. فصاحبة الشكوى هى المسئولة عن إظهار المعنى وتوجيه أسلوب المحاجاة وحيث أنها لا تضيف إلى عناصر المحادثة أى إضافة أساسية وتساهم بشكل ملحوظ فى إظهار المعنى المقصود.

٢- إذا قمنا بمقارنة المدة الزمنية لكل من التدخلات الشفوية والكتابية لتلك الإستشارة ، سيظهر لنا أن الجزء الشفوى يمتد لمدة أطول وهذه ظاهرة طبيعية متوقعة ، إذ أن النص الشفوى يتضمن ما لا تتضمنه عملية الكتابة، من تلك العناصر اللغوية ، مثل تكرار ما سبق قوله أو إعادة صياغة أو تعديل العبارات السابق قولها. و كل هذه الخصائص تمثل بعض السمات التى تميز الإتصال الشفوى عن الإتصال الكتابى.

ومن الملفت للنظر أثناء المقابلة بين نفيسة وعم عادل، أنها تؤاخذه على ما قام به من إيجاز لرسالتها بحذفه لبعض التفاصيل منها (٦٧) «ما قلتش برضه الصحافة برضه» ويأتى رد الكاتب

العمومى مبرراً تصرفه المبنى على معرفته وفهمه لضروريات المهنة فلا بد من إيجاز الرسالة إذا أراد الراسل أن يقرأها المسئولون بدلا من إلقائها فى سلة المهملات (٧٠) : «ما هو التلفزيون هو الصحافة، ماحنا ممكن نقول قد كدة مايقراش، إحنا بنقول كلمتين... يزهأ منها يرميها، إحنا بنقول صلب الموضوع على طول».

ويظهر لنا هنا دور الكاتب العمومى كرقيب على النص الذى يملى عليه وفى نفس الوقت كوسيط يعمل من أجل مصلحة موكلته حتى يستطيع إثارة اهتمام الجهات الرسمية المختصة، هنا يتمثل دور الكاتب العمومى كوسيط بين الجمهور والإدارة.

٣- أما الموكلة فتبدأ المحادثة وكأنها تحججت بقضية الزلزال للفت أنظار المسئولين إلى قضية تردى الأوضاع فى الحى الذى تقطن فيه، ومن المعروف أن هذا الوضع كان سابق لحدوث الزلزال وإن كانت كل العناصر تؤدى فى النهاية إلى نفس النتيجة الا وهى تدهور عام لهذه المنطقة السكنية.

ولكن الظروف الخاصة المحيطة بحدوث الزلزال خلقت إطاراً جديداً يسمح لصاحبة الشكوى أن تثير الموضوع من جديد وأن تؤخذ مأخذ الجد هذه المرة. ومن المؤكد أن إثارة الظروف المعيشية لحى معين قد تنظر فيه السلطات بجدية أكبر فى ظل ما حدث من أثار الزلزال كإنهيار المبانى السكنية.

فى التدخل الأول للموكلة نجدها تثير كل من الموضوعين أحدهما يلى الأخر: تسرب مياه المجارى والتشققات التى حدثت فى الجدران نتيجة للزلزال. ومن الملاحظ أن ربط الموضوعين يتم بطرق مختلفة، فأول هذه الطرق هى ربطهم زمنياً، فتتذكر صاحبة الرسالة أن قاطنى الحى قدموا إلى المسئولين وقت حدوث الزلزال ، طلب معاينة التشققات التى ظهرت فى جدران المساكن وتسببت فى قلق قاطنى المساكن. وجاءت فعلاً لجنة من المسئولين لتؤكد أن التشققات لا تمثل أية خطورة على المبانى ، إذ أنها وقعت بعيداً عن الأعمدة الحاملة. وتعترض صاحبة الشكوى على هذا التقييم ، حيث أن المبانى قد انفصلت فعلاً عن بعضها : «لكن المساكن يعنى فرقت من بعضها فى الطول». وهنا نجد أن مسألتى تسرب المياه وحالة التردى العامة من حيث النظافة تظهران فى الردود (٢٨) و (٢٩).

بالإضافة إلى ما سبق يمكن ملاحظة تحول النبرة التى تتحدث بها نفيسة لتصبح أكثر عدوانية وهجوماً على المسئولين ، فتؤكد أن عمال النظافة لا يظهرون إلا بمناسبة الأعياد. وتعود نفيسة فى (٣٣) لتثير من جديد قضية الزلزال مؤكدة أن قاطنى المساكن يعيشون فى خطر، والحجة المقدمة للإقناع هى حجة الخطر: «ولا مستنيين يلمونا من تحت الأنقاض؟» تظهر هذه الحجة وكأنها تلويح إلى سلسلة الإنهيارات التى حدثت فى العاصمة والتى راح ضحيتها العشرات ، واضعة الحكومة فى موقف حرج. هنا تظهر لنا بوضوح إستراتيجية صاحبة الشكوى فى ربطها ما بين حالة التردى العامة لمرافق الحى والخوف من الإنهيارات بعد حدوث الزلزال.

أما الكاتب العمومى، فيتبع هو الأخر إستراتيجية خاصة به فى كتابته وتتلخص فى حذفه لكل عناصر النقد والهجوم التى تنطق بها الموكلة. فنرى أنه قد أسقط من كتابته التعبير الساخر لموكلته حين تقول أن الشكاوى لا تحوذ بإهتمام المسئولين طالما لم يسكن أى من هؤلاء فى الحى المذكور. ومن هنا نرى أن الكاتب يقوم بعملية تنقية لحديث موكلته ، مبرزاً مايظهر فى خطابها من عناصر الإستعطاف والترجى للسلطات ، مخفياً منه عناصر الهجوم والسخرية.

إن كان خطاب نفيسة الشفوى لا يخلو من نبرة الإستعطاف إلا أن نبرة الهجوم على الجهات المسئولة تظل قوية وهذا عكس ما يظهر فى الخطاب الذى نتج عن كتابة الناسخ. فمن الملاحظ أن فى نقله الخطاب الشفوى إلى رسالة مكتوبة لتوجيهها إلى الجهات المسئولة، جعل الكاتب العمومى لهجة الإستعطاف والمجاملة تغلبان على لهجة المطالبة والنقد، يظهر هذا واضحًا فى المفردات التى يستخدمها الناسخ فى كتابته بالإضافة إلى عبارات المجاملة فى نهاية الخطاب.

يبدأ الكاتب العمومى ببعض الأسئلة الشكلية التى يوجهها للموكلة ثم ينتقل بعد ذلك إلى موضوع هام وهو موضوع المجزر الآلى الذى ذكرته المرأة وهو يعد من الأسباب الرئيسية لتسرب المياه فى المنطقة. ومن الملاحظ أن كلتا المسألتين أى تسرب مياه الصرف ومسألة التشققات الظاهرة فى الجدران تم عرضهما بنفس القدر، حيث يذكر الكاتب العنصرين على التوالى، دون إدخال عنصر

الترتيب بينهما وبمجرد ربطهما بحرف العطف الواو. يستحق هذا الأسلوب ملاحظتان:

- أولاً يمكن ملاحظة أن الكاتب العمومى لا يتبع إستراتيجية موكلته فى عقد الصلة بين الخطر الذى يداهم المساكن الشعبية منذ حدوث الزلزال وسوء أحوال المرافق العامة للحى. وبهذه الطريقة فقد أخفق الكاتب العمومى فى إظهار عنصر هام من استدلال موكلته.

- الملاحظة الثانية تخص استخدام الواو حرف العطف، الذى ظهر تسع مرات فى النص الكتابى. أما عن سبب إكثار الكاتب فى إستعمال الواو فيمكن إرجاعه لفقر أسلوبه ومحدوديته من ناحية، ولكن الأهم من ذلك هو أن حرف العطف من وظائفه الربط بين عناصر متساوية شكلاً ومضموناً. الواو تساوى بين العناصر التى تقوم بربطها وبهذا تبسط الأمور، هكذا يكون الكاتب العمومى قد جرد الرسالة من منطقها وأسقط من المجادلة عنصر من عناصر الإستدلال.

الخطاب الثانى

أود أن أذكر أولاً أن نص الخطاب يعتبر نصاً تقريبياً إذ أن الظروف التى تمت فيه جمعه لم تكن مثالية، فقد ارتاب فى كشاهدة كل من الكاتب وإلى درجة أقل الراسل فى موضوع شائك ومحرج نتيجة لمحتوى الخطاب. وهذا الخطاب هو شكوى مقدمة إلى المسئولين ضد شباب يتاجرون فى المخدرات ومما يزيد الأمر خطورة هو أن هؤلاء الشباب، وهم جيران الراسل، يمارسون نشاطهم فى ظل حماية وتواطؤ زوج إحدى أقاربهم الذى يعمل فى جهاز الشرطة.

أصررت على تقديم هذا الخطاب رغم قصوره، لما رأيته من شجاعة مرسله وأيضاً لأهمية الموضوع. وكان راسل الشكوى رجل متوسط الحال، يرتدى زياً تقليدياً وقدرت سنه على نحو خمسين عاماً.

توجه الزبون أولاً إلى عم كامل لاستشارته، طالت المحادثة التى لم أسمع من مضمونها إلا أطراف الحديث لحرص الطرفين على ألا يسمع أحد المحادثة لحساسية الموضوع. وفى النهاية دفع الزبون

مبلغ جنيهين إلى الكاتب العمومى. لم يكن باستطعتى بالطبع تسجيل المادة الشفوية، أما الخطاب المكتوب فقمت بنقل بعض فقراته (أنظر إلى الملحق). ولكن من الغريب حقاً أن الكاتب العمومى هو الذى أظهر الحرص والارتياب الأكبر تجاهى. أما الزبون فلم يبد نفس درجة الشك.

الملاحظة التالية خاصة بالمستوى اللغوى وتنطبق على كل من الخطابين .

التعليق الأول يتناول المستوى اللغوى للكتبة العموميين، وقد سبق الذكر أن هؤلاء الكتبة لم يحصلوا على مستوى تعليمى رفيع ومن السهل ملاحظة ذلك فى كتابتهم. يمكن مقارنة هذه المادة بتلك النصوص التى كتبت باللغة الفرنسية والتى قامت بدراستها الباحثة الفرنسية سونيا برانكا روزوف S. Branca-Rosoff. فبعض نصوص هذه المادة ترجع إلى عهد الثورة الفرنسية ، حين شرع أفراد من عامة الشعب فى استخدام وسيلة الكتابة لتوصيل ما لديهم من أراء وتظلمات إلى المسئولين. تتسم لغة هؤلاء الناس البسطاء من الفلاحين وغيرهم بنفس بعض السمات التى تميز لغة الكتبة العموميين فى العتبة من ناحية البساطة فى الأسلوب، أو الإبتعاد عن معايير اللغة الرفيعة. وفى النهاية تأثر اللغة المكتوبة من المنطوق الشفهى. ورغم السمات المشتركة، تظل بعض الفروق الهامة قائمة بين نمطى الكتابة السابق ذكرهما. تمثل النصوص الفرنسية نموذجًا من كتابة لمتحدثين غير متمرسين فى هذه العملية على عكس الكتبة العموميين الذين تمثل الكتابة مهنة لهم ، فلا يمكن اعتبارهم غير متمرسين فيها. أما عن الأخطاء التى تظهر منها فهى لعناصر أخرى سوف أعالجها فيها يلى.

بعض الملاحظات اللغوية الخاصة بالخطابين :

ا) على مستوى الإملاء، يمكن ملاحظة بعض الإنحرافات بالنسبة للقاعدة اللغوية وتتمثل فى الأمثلة الآتية:

– تغيب من صيغة الفعل المضارع حرف الألف الجمع كما نرى فى كل من صيغتى «يقوموا» و«يقدروا». من ناحية أخرى تظهر كلمة «عليه» بألف طويلة فى الخطاب الأول، فالسؤال الذى يطرح نفسه هو

هل يأتى هذا الخطأ نتيجة لسهوة أم لعدم معرفة الكاتب الإملاء الصحيحة؟

- نلاحظ أن الهمزة فى كل من الكلمتين «شىء» و «سىء» قد وضعت فوق الياء وليس بعدها حسب القاعدة.

-ومن اللافت للنظر أن نصوص الخطابين لايظهر فيهما أية علامة من علامات الترقيم، وكذلك لاتتخللها أية مساحة مبينة للفقرات إلا عند المقدمة والخاتمة وبهذا الصدد نذكر أن علامات الترقيم تعتبر من العناصر اللغوية المميزة للكتابية، وهذا عامل آخر يجعلنا نصنف هذه الخطابات ضمن النصوص التى تظل قريبة من الشفاهية.

٢) ننتقل بعد ذلك إلى مستوى آخر من التحليل اللغوى الخاص بالصرف والنحو والمعجم.

ولكن قبل البدء فى تحليل بعض من هذه الظواهر اللغوية أود توضيح النقطة التالية : تعد النصوص التى يكتبها الكتبة العموميون جزءا مما أُطلق عليه اصطلاح اللغة الوسيطة Moyen arabe. لقد عُرف هذا المفهوم بطرق مختلفة، فبالنسبة لكاتبنا توفيق الحكيم، تعد «اللغة الوسطى» إحدى الوسائل التى ابتكرها للتغلب على ازدواجية اللغة والوصول إلى «لغة مسرحية موحدة» وهذا عن طريق تأليفه نصًا يمكن قراءته إما بالنطق العامى إما حسب النطق الفصيح .

ولكن عُرِّف مصطلح اللغة الوسطى تعريفًا آخرًا فى إطار دراسات تاريخ اللغة العربية، فأطلق الباحث جوشوا بلاو J. Blau مصطلح اللغة الوسطى أو الوسيطة على مجموعات واسعة من النصوص التى تجمع بينها سمات من أهمها مخالفة قواعد اللغة الفصحى واقترابها من المستوى المنطوق، لذلك تعد هذه الكتابات وثائق تاريخية هامة لفهم الطرق التى تطورت من خلالها اللهجات العامية والأسلوب العربى عامة.

وعودة إلى موضوع الكاتب العمومى، فلا تخلو لغته من بعض السمات التى نجدها فى نصوص اللغة الوسيطة كما عرفها بلاو.

ومن هذه السمات الاستعمال المبالغ لحرف «الواو» الذى رأى فيه البعض ظاهرة نقص وقصور فى التعبير ، بينما رأى الباحث أكرم سعد الدين أن الإستعمال المتكرر لهذا الحرف هو إحدى السمات

المميزة للغة العربية، فبينما يكتب المؤلف فى اللغات الغربية مستخدمًا علامات الترقيم للفصل بين فقرات الجملة الواحدة، يلجأ الكاتب فى اللغة العربية إلى بعض الحروف من ضمنها «الواو» و«الفاء» للوصول لنفس الهدف. وبهذا يستنتج صاحب هذه النظرية أن الأسلوبية فى اللغة العربية تظل أقرب إلى مستوى الشفاهية عنه من مستوى الكتابية. وقد لاحظنا فعلاً افتقاد نص الخطاب الثانى إلى علامات الترقيم.

ومما لا شك فيه أن الواو يعتبر من حروف الربط الأقل دقة إذ يستخدم فى العطف وكذلك فى إقامة علاقات استدلالية أخرى.

أما من الناحية المعجمية، فيمكن ملاحظة فقر الخطابين من ناحية المفردات وتكرار الكلمات أكثر من مرة. ومثال على ذلك تكرار عبارة «عمل اللازم» عدة مرات فى نص الخطاب الأول. من الملاحظ أيضًا ظهور بعض العبارات الأقرب إلى القاموس العامى، مثل ذلك فى ظهور كلمة «عمل» عدة مرات، دون ما يقابلها من الكلمات الفصحى أو غيرها من العبارات الأكثر دقة.

يمكننا استقراء علاقة القرب والود التى تربط بين الكاتب العمومى وبعض موكليه فى استعماله وهو يوجههم الحديث لبعض اساليب النداء المألوفة ومن هذه : ياعسل، ياأخى، يا ماما.

فى الملاحظة الأخيرة أتناول قضية ازدواجية اللغة كما تظهر فى الخطاب الشفوى للأشخاص الذين يتوجهون للكاتب العمومى.

يمكن أولاً الكشف عن عدد من العبارات الفصحى المتداخلة فى عامية المتحدثين إلى الكاتب العمومى، فلاشك أن ذلك يتم كنتيجة لمحاولة - واعية أو غير واعية - للاقتراب من لغة الكتابة أثناء عملية الإملاء. يمكن ملاحظة هذه الظاهرة من خلال الاستعمالات الآتية:

«جدران» وهى الكلمة المرادفة للعامية «حيطة»

«الداخل» التى تقابلها كلمة «جوّا» فى المعجم العامى.

علامة النفى «عدم» فى عبارة «عدم النظافة»، ومن الجدير بالذكر أن هذا الحرف أصبح شائعاً فى الحديث اليومى للعامة.

نرى أيضاً أن صاحبة الشكوى الأولى تستخدم فى حديثها أثناء عملية الإملاء صيغة المبنى للمجهول ، فى عبارتى «مُهددين» و «لاتُطاق» ومن المعروف أن هذه الصيغة أقرب إلى التعبير الفصيح،

أما العامية فتملك صيغ أخرى للتعبير عن الفعل الذى يظل فاعله مجهولا.

ومن المرجح أن ظاهرتى استخدام تلك الصيغة الفعلية والإكثار فى التعبير بمفردات من معجم الفصحى يمكن تفسيرهما على أنهما نتيجة تأثير الوسائل الإعلامية على الحديث اليومى للعامة ، سواء كان هؤلاء من الأميين أو أنصاف المتعلمين.ولا شك أنه يزيد الميل إلى استخدام المفردات الفصحى فى إطار التعامل مع الكاتب العمومى حيث يجد المتحدث نفسه فى موقف يفرض عليه التقرب من المستوى الفصيح.

وفى النهاية يمكن طرح سؤال هام عن علاقة الكاتب العمومى بالجمهور من ناحية، وبالإدارة من ناحية أخرى. أين يقف الكاتب العمومى بين قطبى اللغة والثقافة الشعبية والرسمية؟

يمثل الكاتب العمومى بالنسبة لموكليه الشخص الذى يملك القدرة والمهارة لنقل الرسالة أو ملء الإستمارة فى الصيغة المطلوبة حتى تقبلها الجهات المسئولة وبهذا الشكل يمكنها أن تصيب هدفها. ولذلك يلجأ بعض الناس من الذين يتمتعون بالقدرة على القراءة والكتابة الى الكاتب العمومى ، لإعادة صياغة ما سبق أن كتبوه أو فكروا أن يكتبوه. و يمثل الكاتب العمومى بالنسبة لهؤلاء الطرف الذى يضمن قبول الاستمارة أو خطاب الشكوى فى لغة وفى صيغة مقبولتين من الجهات الرسمية. يتلخص عمل الكاتب إذن فى بعض الأحيان، فى ادخال تعديلات لا تُذكر ، ولنا أن نتساءل فى هذه الحالات ، هل يتجاوز دور الكاتب العمومى أكثر من تزويد الخطاب ببعض عبارات المجاملة المعتاد كتابتها فى بداية الخطاب أو خاتمته؟

أما بالنسبة لموكلى الكاتب العمومى من الأميين، فالحال يختلف، فهو يمثل بالنسبة لهؤلاء، الشخص الذى يمكنهم من التعبير الكتابى، وهم لا يملكون سوى الكلمة الشفهية دون القدرة على توصيلها إلى «من يهمه الأمر». ولنا أن نتساءل مرة أخرى أين يقف الكاتب من السلطات الرسمية، هل ينتمى بأى شكل من الأشكال ضمن مؤسسة من مؤسساتها أم أنه يقف هو الأخر مثله مثل جمهور موكليه فى صف واحد صف الذين يعيشون مبعدون من المؤسسة الرسمية

أيا كانت سياسية أو إدارية أوثقافية ؟ يبدو أن هذا الموقف هو الأقرب إلى حقيقة الكاتب العمومى و خير دليل على ذلك ما طلبوه منى بالحاح أثناء قيامى بالعمل الميدانى، من أن أقوم أنا بدور الوسيطة لنقل مطلبهم الأساسى للجهات الرسمية وهو أن تصبح لهم تامينات وحقوق اجتماعية مثل موظفى الدولة، أن يحق لهم معاشا ولما لا ؟ ألا يقومون بدور هام كوسطاء بين الجمهور والدولة فى جهازها الإدارى ؟

الرأى الذى خرجت به من هذه التجربة الميدانية، الممتعة والمؤثرة أيضاً فى بعض الأحيان، هو أن مهنة الكتب العمومى فى طريقها إلى الزوال. ولكن هل هذا الرأى صحيح أم أنه يعبر عن حقيقة اختفاء نوعية معينة من الكتبة، وقد تكون نشأت وازدهرت من ناحية أخرى نوعية مختلفة من «المخلصاتية» الذين يعملون فى مكاتب التوثيق والتسجيل الحكومية؟ للإجابة على هذه الأسئلة لا بد من استمرار البحث للتعرف على جوانب أخرى من نشاط الكتبة العموميين والتعرف على شخصيات أخرى من هؤلاء الرجال الذين يمثلون دور أساسى فى مجتمع عريق فى تقاليده الكتابية وإن كان يظل شديد التاثر بكل ما هو شفهى وملفوظ.

لا يكفى القيام ببحث واحد مثل هذا لفهم شخصية و دور الكتبة العموميين.

* نشرت هذه الدراسة باللغة الفرنسية فى العدد ١٤ / ١٩٩٣ من مجلة Egypte-Monde arabe

ملحق

ن.د.: الزبونة (نفيسة داوود)
م.د.: الباحثة (مديحة دوس)
ك.ع.: الكاتب العمومى

(١) ن.د.- المجزر الآلى الميّة ضاربة عندنا باستمرار...ايه...لامؤخذة، الأرض كلّتها فيها ميّة تحت الجدران. والمساكن من ساعة الزلزال إتشققت من الداخل، فى أيام الزلزال إشتكينا... وجُم ، فلما جُم بصوا كدة قالوا لاء أدم بعيد عن الـ ايه، أعمدة، ماتخافوش، ولكن المساكن يعنى فرقت من بعضها فى الطول.

(٢) ك.ع.- يعنى حاتكتبيها باسمك انتى هيه؟

(٣) ن.د.- اه زىّ بعضه باسمى أنا. والأرض بقى على طول ضاربة، واشتكينا... للـ إيه، رئيس الحى بتاع المعادى عن الميّة وعن المجارى وعن الإهمال بتاع المنطقة، ولا هم سألين فينا خالص.

(٤) ن.د.- أنا بانادى عن المسئولين كلهم بتوع المساكن يعنى مش أنا لوحدى.

(٥) ك.ع.- إسم حضرتك.

(٦) ن.د.- اه نفيسة داوود.

(٧) ك.ع.- العنوان طيب.

(٨) ن.د.- نعم ؟

(٩) ك.ع.- العنوان.

(١٠) ن.د.- بلوك إتنين مدخل واحد.

(١١) ك.ع.-مساكن إيه ؟

(١٢) ن.د.- أه الكُلحا

(١٣) ك.ع- مساكن الكلحا ؟

(١٤) ن.د.- أه

(١٥) ك.ن- فين ديه؟

(١٦) ن.د.- بلوك إتنين

(١٧) ك.ع.- فين مساكن الكلحا دى؟

(١٨) ن.د.- البساتين

(١٩) ك.ع.- بلوك إثنين

(٢٠) ن .د.- مدخل واحد

(٢١) ك.ع.- واحد، شقة؟

(٢٢) ن.د.- خمسة

(تمر لحظات يقوم الكاتب العمومى أثناءها بتدوين المعلومات.)

(٢٣) ك.ع. - هو المجزر، مجزر الآلى دا ؟

(٢٤) ن.د.- آ المجزر دا مدبح

(٢٥) ك.ع.- أه

(٢٦) ن.د.-دا مدبح

(٢٧) ك.ع.- معمول دا من إمتى؟

(٢٨) ن.د.- دا معمول بقاله كام سنة هوه بس دايماً بينسد. يفتح الميه علينا، بيبقى دم وقذارة يعنى مابنطقش الريحة و... كمل انت بقى

(تمر لحظات صمت أخرى)

(٢٩) ن.د.- آ ودايماً المجارى مزدودة هناك فى المنطقة، وعدم النظافة والإهمال من ناحية النظافة، ما بنشوفش عمال النظافة إلا فى الأعياد، صح؟

(٣٠) م.د. لا وعملوا كده شوية إهتمام بعد الزلزال

(٣١) ن.د.- بعد كده ما شوفناهمش

(٣٢)م.د.- جابوا إيه مش عارفة...

(٣٣) ن.د.- شالوا تراب وروّقوا حبة بعد الزلزال، بعد كده ماشفناهمش. ودلوقتى المساكن يعنى (تتردد قليلاً تبحث عما ستقوله) بقت صعبة قوى واحنا مهددين، والاّ مستنيين يلمونا من تحت الأنقاض؟

(٣٤) م.د. قوليله على العمارة الّى وقعت

(٣٥) ن.د. أه

(تمر لحظات صمت)

(٣٦) ن.د.-عايزين نظرة عطف من المسئول ييجى يبص على المنطقة، والاّ كمِن المنطقة مافهاش حد مسئول وكلنا غلابة ؟ بس والاّ إيه رأيك؟ هى كده.

(٣٧) م.د.- صح

(٣٨) ن.د.- قدمنا شكاوى لرئيس الحى المعادى بالمجارى والميه الضاربة والمجارى بتاعة المعادى نفسها، وجا التلفزيون صوّر وجات الصحافة صورت ولا فادونا بشيء والمنطقة لا تطاق من الميه والمجارى. (تتغير نبرة صوتها) مش فاكرة حاجة تانى.

(٣٩) م.د.-والله ماكانتش كده من عشر سنين

(٤٠) ن.د.- لا هى باظت

(لحظات صمت)

(٤١) م.د.-هى عندها فى البيت اللى بيكتب لكن قلنا نجيب صيغة مظبوطة يعنى

(٤٢) ن.د.-(وهى تضحك) لا ما هو بيحبش، بيحبشوا شوية من عندهم

(٤٣)م.د.-طبعاً

(٤٤) ن.د.-وعربية تراب من الشارع بتجيب بتحدف فى الميه والمجارى لما عملت... ما بنعرفش نحط رجلينا فيها، بيردموا تراب على الميه، بقى تين خالص

(لحظات صمت)

(٤٥) ن.د.- نظرة عطف للناس الغلابة

(٤٦) ك.ع.- هتقدميها سياتّك معاها بقى باليد، تقدموها باليد بقى

(٤٧) م.د.- لمين ؟ للسكرتيرة ؟

(٤٨) ك.ع.- آ لسكرتير المحافظ، هناهه فى عابدين

(٤٩) م.د.- هى خايفة بسّ

(٥٠) ن.د.- أنا خايفة

(٥١) ك.ع.- ليه؟

(٥٢) ن.د. مش عارفة

(٥٣) ك.ع.- ولا تخافى ولا حاجة

(٥٤) ن.د.- يعنى حايطلبونى مسلاً؟

(٥٥) ك.ع.- أبداً حايقوموا باللازم وبسّ عشان تاخدى نمرة الشكوى بسّ

(٥٦) ن.د.- طب إقراهالى كدة لامؤاخذة أشوف إللى أنا كاتباه

(٥٧) ك.ع.- إمضى، تمضى؟

(٥٨) ن.د.- لاء

(٥٩) م.د.- أمضى أنا عنها

(٦٠) ك.ع.- إمضى بقى

(٦١) ك.ع.- أهه ماضتهالك أهه

(٦٢) م.د..- أهه مضاهالك. (للكاتب) عايزاك تقرهالها.

(٦٣) ن.د.- إقراهالى عشان أشوف

(٦٤) ك.ع.- ماتقريهالها

(٦٥) ن.د.-لاء إقرا إنت

(٦٦) ك.ع.- (يقرأ خطاب الشكوى)

(٦٧) ن.د.- (تقاطعه) ما قلتش برضه الصحافة برضه

(٦٨) م.د.-قاللك التلفزيون

(٦٩) ن.د.- التلفزيون غير الجرنال

(٧٠) ك.ع.- ما هو التلفزيون هو الصحافة، ماحنا ممكن نقول قدّ كدة مايقراش، إحنا بنقوله كلمتين... يزهق منها يرميها، إحنا بنقول الصلب الموضوع على طول

(٧١) ن.د. طيب...

(٧٢) م.د.- جالك ناس يكتبوا شكاوى كدة، عشان هى خايفة

(٧٣) ك.ع.- دا ملايين...

(٧٤) ن.د.-ما يجراش حاجة

(٧٥) ك.ع.- لا يا أختى مافيش حاجة دا حاياخد النمرة ، ولا حاجة

(٧٦) ن.د.- لا لا لا مايجراش حاجة، ما ييجوا يشوفوا بنفسهم على الطبيعة، لا ييجوا بنفسهم على الطبيعة يشوفوا

(٧٧) ك.ع.- هو إنتى بتقولى حاجة مش حقيقى؟ لا ماتخافيش يا ماما

(٧٨) ن.د.- هو مساكن الكُلحا بقى

(٧٩) ك.ع.- لا مساكن الكُلحا، أنا كاتب مسكن الكُلحا، لا يا أختى مافيش حاجة والله، لو أنفع أنا لا قدمتها.

الخطاب الأول

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد/محافظ القاهرة
بعد التحية
مقدم لسيادتكم / نفيسة داوود المقيمة مساكن الكلحة بالبساتين
بلوك ٢ مدخل ١ شقة خمسة
الموضوع
نحيط سيادتكم علما بأن المساكن الشعبية تاثرت جميعها بعد الزلزال تشققت أغلبية المساكن وأصبحت المياه بكثرة نتيجة المدبح الموجود بجوار المساكن مما ترتب عاليه تدفق المياه و كذلك جميع المرافق العامة و قد قام التلفزيون بتصوير المساكن على ان يقوم المسئولون بعمل اللازم ولكن لم يتم أى شىء فنرجو من سيادتكم التكرم بعمل اللازم حيث أننا جميعا فى وضع سيىء جدا ونحن نعلم بأن سيادتكم لاتقبلون هذه الأوضاع فالرجا كل الرجا النظر وعمل اللازم ونحن على يقين بأن سيادتكم ستعملون اللازم نحونا وفقكم الله لفعل الخير وجزاكم عنا خير الجزاء
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
التاريخ   مقدم لسيادتكم
إمضاء

الخطاب الثانى

بسم الله الرحمن الرحيم
تحية طيبة وبعد
لسيادتكم خطاب موجه إلى قلم المخدرات / من مواطن من نفس الشارع
أحيط سيادتكم علما بأن المشكو فى حقهم يقومون بتوزيع برشام (أصلية ؟) و يقوم بعمل تذاكر شم.
ويقوم بالبيع من الساعة ٩ كل يوم حتى الساعة ١ صباحا وأن المذكورين لديهم سلاح ومسدس ومطوة قرن غزال (؟) وأهالى الشارع لم يقدرو عليهم.بالنسة أنهم شريرين ولديهم السلاح وطلقات نارية.

اقتصاد الطاقة فى مصر : ريع موضع تساؤل*

لوى بلان
مركز الدراسات و الوثائق CEDEJ
ترجمة لورين زكرى

إن الطاقة التى جرى العُرف على اعتبارها مفتاحا للتنمية الاقتصادية تمثل بالنسبة لمصر مصدرا هاما للعملة الصعبة ، الامر الذى يبرز مدى حساسية الموقف خلال السنوات المقبلة التى يرجح أن ينخفض خلالها الريع البترولى الذى تتمتع به مصر.

ومستقبل الطاقة فى مصر مرهون إلى حد كبير بنموها الديموغرافى وبتنميتها الاقتصادية ، وهو مرهون بوجه خاص بتطور حجم الطاقة فى إجمالى الناتج الداخلى. إن عملية ضبط الأسعار المحلية للطاقة وفقا للأسعار العالمية - وهو أمر من المرتقب تحقيقه فى عام ١٩٩٥ - والتى تعهدت الحكومة المصرية أمام المؤسسات المالية المقرضة بتحقيقها ، أمر له أهمية قصوى فى هذا الشأن ، لأنه من المرجح أن تسمح مثل هذه العملية بوضع حد لإهدار الطاقة ، وبالتالى خفض الاستهلاك الداخلى. ويمر اقتصاد

الطاقة فى مصر ، حاليا ، بمرحلة انتقالية تتميز بانخفاض أهمية صادرات البترول وزيادة تكلفة استخراجه ، ويبشر ذلك بنهاية عهد الريع البترولي الذى نشاهد أثاره على الاقتصاد المصرى منذ ١٩٧٦. ولا يعنى ذلك نضوب باطن الأراضى المصرية ، وبالتالى اختفاء الريع البترولي ، ولكنه يعنى تحولا تدريجيا لطبيعة هذا الريع ، الذى تحول من ريع خارجى إلى ريع داخلى ، ومن هنا كان عنوان مقالتنا : "اقتصاد الطاقة فى مصر : ريع موضع تساؤل".

تقتصر هذه المقالة على اقتصاد قطاع الطاقة المصرى فى حد ذاته (البترول والكهرباء) ، ومن هنا فإننا نترك جانبا دور هذا القطاع فى المجالات الاقتصادية الاخرى ، وكذلك أنشطته خارج البلاد والعلاقات الخارجية لهذا القطاع (هيكل التجارة الخارجية فيما يخص الطاقة) والمكان الذى يحتله هذا القطاع على ساحة الطاقة العالمية ومسألة عبور الطاقة عن طريق مصر (خط أنابيب سوميد وقناة السويس). إذ أن الإيراد الذى ينجم عن هذا العبور مرتبط بالاقتصاد الاقليمى للطاقة - وليس بالاقتصاد المصرى - مثلما هو الحال بالنسبة لتحويلات العاملين بالخارج.

قطاع البترول والغاز الطبيعى

تعتبر مصر دولة بترولية قديمة ومنتجا متوسطا ، حيث يعود تاريخ التنقيب فيها إلى عام ١٨٨٤ ، وتاريخ الانتاج إلى عام ١٩١١. وقد احتلت المرتبة السادسة عشرة على المستوى العالمى بإنتاج ٥٢,٤ مليون طن فى ١٩٩١ ، بما فى ذلك الغاز (الجدول رقم "١"). كما تعتبر مصر مُصدرا لا يُستهان به ، فقد كان معدل تصديرها خلال السنوات الاخيرة ٢٠ مليون طن سنويا ، بما فى ذلك الحصة التى تصدرها الشركات. وتفوق صادرات البترول واردات الطاقة منذ ١٩٧٦.

احتياطى متواضع

وصل المتوسط السنوى للاكتشافات خلال السنوات الاخيرة إلى ٥٠ ألف برميل بترول يوميا و ٤٠ مليون قدم مكعب من الغاز

الطبيعى ، بما فى ذلك الاكتشافات التى اُعتبرت غير تجارية (وقد يختلف الحكم فى هذا المجال حسب سعر البرميل ، ومدى قربه من اكتشافات أخرى ، وتطور تقنيات الاستخراج). وقد سمحت أهم الاكتشافات الحديثة - خاصة فيما يتعلق بحقول الغاز الطبيعى - بتجديد حجم الاحتياطى. وعلينا التعامل بحذر - مثلما هو الحال بالنسبة لجميع المنتجين - مع التاريخ المتوقع لنهاية الاحتياطى ، لأن قيمة هذا التاريخ نسبية. فالبترول موجود ويكفى العثور عليه ، لاستغلاله ، على أنه ينبغى اتخاذ الوسائل اللازمة من أجل ذلك ، أى ينبغى أن يكون هناك تطوير للصناعة المحلية وتعاون دولى وأن تكون اسعار البترول العالمية مرتفعة بالقدر الكافى لتبرير وجود هذا النشاط ، مع العلم أن هذا العنصر الأخير لا تتحكم فيه السلطات المصرية.

وفى مجال البترول ، فإن إقامة تجهيزات لإعادة استخدام النفايات وتشغيل حقول جديدة ، إنما تهدف إلى تعويض الإنخفاض المتوقع فى إنتاج الحقول القديمة فى خليج السويس. ولم يتوقف الاحتياطى البترولى فى مصر عن النمو خلال السنوات الأخيرة ، فقد وصل حجمه فى عام ١٩٩١ إلى ٤,٦ مليار برميل بعد أن كان ٢,٩ مليار برميل فى عام ١٩٨٢ ، أى أن تقدير مدة استمراريته وفقا لمعدل الانتاج الحالى هو ١٤,٧ سنة.

وقد يكون مثل هذا التقدير مبالغا فيه ، إذ لم يتجاوز تقدير وزير البترول فى مارس ١٩٩٢ لمدة استمرار احتياطى البترول عشر سنوات أو اثنتى عشر سنة. وبناء على تجربة التنقيب عن البترول فى مصر ، فمن المستبعد أن يوجد بها حقول كبيرة تقترب تكلفة استغلالها من تكاليف استغلال الحقول الموجودة فى دول الخليج. ويمكننا تكذيب التوقعات المتشائمة التى تدرج مصر ضمن الدول التى سوف تستورد البترول بعد خمس أو ست سنوات ، وذلك نظرا لاكتشاف عدة آبار تجارية خلال الثمانينات ونظرا لحالة التنقيب فى مصر (لا تغطى اتفاقيات التنقيب حاليا سوى ٢٥ ٪ من أراضى الدولة المصرية). ومع ذلك وإذا أخذنا فى الاعتبار حصة الشركات المنتجة فى البترول والذى يجب أن تدفعه الدولة لهذه الشركات ،

وفقا للاتفاقيات المبرمة بخصوص تقسيم الإنتاج ، فمن المرجح أن تبدأ مصر فى شراء البترول بعد ثمانى سنوات تقريبا.

وفيما يخص الغاز الطبيعى ، فقد أعيد تقييم الأحتياطى فى عام ١٩٩١ ، وكان تقديره بـ١٢ مليار قدم مكعب فى مقابل ٦,٩ مليار قدم مكعب فى عام ١٩٨٥ وبناء على ذلك فإن الإستيمرارية المتوقعة تصل إلى ٤٠ عاما. إن القيمة التحليلية لهذا الرقم الأخير ، محدودة ، وذلك لأن الإنتاج يهدف إلى تحقيق زيادة سنوية بنسبة ٨ ٪ تقريبا ، فى حين أن عمليات التنقيب بالنسبة للغاز حتى الآن أقل قدرا عما هو الحال بالنسبة للبترول.

وتشير التقديرات الأخيرة التى أعلنها وزير البترول ، بخصوص الاحتياطى ، إلى ٣١ سنة. بينما يرى البنك الدولى أن الاستهلاك قد يتجاوز العرض بحوالى ٤٠٠ مليون قدم مكعب يوميا فى عام ١٩٩٥ ، وأن الرقم قد يصل إلى ٦٠٠ أو ٧٠٠ مليون قدم مكعب يوميا فى عام ٢٠٠٠ ، فى حالة الاعتماد على مصادر الاحتياطى المعروفة حاليا فقط. ومع ذلك فمن الممكن اكتشاف حقول غاز هامة فى مناطق غير منتجة. وتسعى الحكومة إلى التوصل إلى احتياطى حجمه ٢٧٠٠٠ مليار قدم مكعب من أجل تغطية الطلب الداخلى خلال العشرين سنة القادمة.

التنقيب : شروط مُغرية للشركات الأجنبية

ابتداء من عام ١٩٨٧ ، تزايد تدريجيا نشاط التنقيب الذى تقوم به الشركات الأجنبية ، بعد أن سجل انخفاضا خلال منتصف الثمانينات ويرجع ذلك إلى الاسباب التالية :

– دخول "بند خاص بالغاز" إلى حيز التنفيذ منذ عام ١٩٨٧ وهو بند يرمى إلى تقديم شروط مُغرية للتنقيب. فلم يكن الغاز حتى ذلك الحين موضعا لتقسيم الإنتاج ، وكان ذلك يدعو الشركات إلى صرف النظر عن استغلال حقول الغاز أو حتى عن الغازات المصاحبة للبترول. ويضع بند الغاز شروط استغلال الغاز ، على نفس مستوى الشروط القانونية لاستخراج البترول ، غير أنه يمنح فترات أطول لمراحل التنقيب والاستغلال. وتنص عقود طويلة المدى على أن تقوم

الهيئة المصرية العامة للبترول (شركة عامة احتكارية) بإعادة شراء حصة الشركة المنتجة فى الغاز المنتج بسعر يعادل ٨٥٪ من سعر المازوت.

– أدى توحيد سوق النقد فى عام ١٩٩١ إلى انخفاض سعر العملة المطبق على المصروفات التى تقوم بها الشركات البترولية بالعملة المحلية بنسبة ٣٥٪.

– أدى تحديد اسلوب جديد لحساب الأسعار عند تصدير البترول المصرى ، فى عام ١٩٩١ ، إلى تحسين شروط البيع.

– حيث أن قطاع البترول لا يخضع إلى حد كبير للمشاكل البيروقراطية التى تواجهها القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فالعلاقات مع السلطات ، مرضية. ولم يؤد تغيير وزير البترول ، فى عام ١٩٩١ ، إلى تعديل فى السياسات الحكومية.

– كما شهدت الفترة الاخيرة محاولة إضفاء مزيد من المرونة على التشريع الخاص بالبترول. وتنص الترتيبات الأخيرة فى محاولة جذب عروض تنقيب جديدة – على إمكانية إدخال شروط أفضل – من الشروط الحالية لتوزيع حصص الإنتاج – لكل حالة من حالات التنقيب فى المناطق الصعبة على حدة. فهى تنص على استقطاع نسبة ٢٠ ٪ من الإنتاج من أجل تعويض تكاليف التنقيب والتنمية وعلى توزيع النسبة المتبقية ، أى ٨٠ ٪ ، بين الهيئة المصرية العامة للبترول (بنسبة ٨٥ ٪) وشريكتها (بنسبة ١٥ ٪) ، وبذلك تصبح حصة مصر فى الانتاج الكلى ٦٨ ٪. أما القواعد التى يتضمنها بند الغاز فهى قابلة كذلك للتفاوض.

وترتب على ذلك انطلاقة فى مجال البحث عن البترول فى مصر :

– منذ عام ١٩٧٣ تم التوقيع على ١٧٢ اتفاقية تنقيب ، بينها ٧٥ اتفاقية دخلت حيز التنفيذ فى مارس ١٩٩٢ ، تم ابرامها مع ٥٠ شركة ، من بينها عشرين شركة منتجة للبترول. وقد أسفرت هذه الاتفاقيات عن ١٢٦ اكتشافا تجاريا ، وأدت هذه الاكتشافات إلى إنتاج ٥,٤ مليار برميل ، وكان نصيب خليج السويس وحده من هذا الإنتاج ٤ مليار برميل. وفيما بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ ، ارتفعت تكاليف التنقيب من ٢٢٨ مليون دولار إلى ٣٠٠ مليون دولار ، وكان إجمالى هذه التكاليف خلال العشرين سنة الماضية ١٥ مليار دولار.

- ارتفع عدد الابار التى تم حفرها من ٦٢ بئرا (فى عام ١٩٨٧) إلى ٧٠ بئرا فى عام ١٩٩١. ووصل عدد المجموعات المتخصصة فى مجال الأبحاث الخاصة بالامواج الارضية ، فى عام ١٩٨٩ ، إلى ٤٥ مجموعة.

- نشهد منذ عام ١٩٨٩ تنويعا جغرافيا فى مجال البحث عن البترول. إذ إننا نجد إلى جانب المناطق التقليدية (مثل خليج السويس ، والصحراء الغربية فى فترة لاحقة) إضافة مناطق غير منتجة : أطراف الحدود مع ليبيا ، شمال سيناء ، وعرض الساحل الموازى للدلتا ، والصعيد ، وخلال عام ١٩٩٢ تم اعطاء تصريح بالتنقيب عن البترول فى عرض الصحراء الغربية ، وفى مناطق جديدة مقترحة على امتداد شاطىء البحر الاحمر حتى السودان.

- ظهر مع ذلك ، خلال العامين الماضيين عنصرا يعوق التنقيب (أعيد التفاوض بشأن اتفاقيتين خلال ١٩٩١) إذ يرمى المسئولون عن السياحة إلى حظر التنقيب في بعض المناطق على شاطىء البحر الاحمر ، وخاصة فى منطقة الغردقة ، نظرا لازدهار مجال سياحة الشواطىء. وبما أن المبررات كانت قائمة على احترام البيئة ، فقد تم التوقيع فى فبراير ١٩٩٢ على بروتوكول بين وزير البترول ووزير شئون البيئة ، يحدد المناطق التى يُحظر التنقيب فيها ، بالاضافة إلى أنه يتضمن قواعد لسلوكيات شركات البترول. وقد أقيمت خمسة مراكز لرقابة البترول فى مناطق مختلفة على الشاطىء لكى تراقب ، بوجه خاص ، ناقلات البترول التى تمر فى المياة المصرية.

الانتاج : استقرار ام تدهور ؟

سجل الإنتاج المصرى للبترول (البترول الخام ، الغاز الطبيعى ، المقطرات وغاز البترول المسّيل) فى عام ١٩٩١ رقما قياسيا ، أى ما يوازى ٥٢,٤ مليون طن بترول (جدول رقم "١") ، بعد أن كان ٣٤,٦ مليون طن بترول فى عام ١٩٨٢ ، ويعود هذا الارتفاع إلى مواصلة الانتاج الضخم للبترول ، وإلى الزيادة السريعة فى إنتاج الغاز (الذى تضاعف حجم إنتاجه ٣,٣ مرة خلال الفترة بين عامى ١٩٨٢ و١٩٩١). ويتوقع البنك الدولى استمرار هذه الزيادة حتى ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (٥٨,٨

الف طن). ثم يعقبها هبوط طفيف بعد ذلك راجع إلى انخفاض إنتاج البترول الخام مع عدم التوصل إلى تعويضه عن طريق زيادة إنتاج الغاز الطبيعى والغاز المسيل والمقطرات (جدول رقم ٢).

لقد ارتفع إنتاج البترول الخام فى عام ١٩٩١ ليصل إلى ٨٧٥ الف برميل يوميا ، ويتمشى ذلك مع الهدف الذى كانت ترمى إلى تحقيقه خطة ١٩٨٧-١٩٨٨/١٩٩١-١٩٩٢ ، والذى نجده كذلك فى خطة ١٩٩٢-١٩٩٣/١٩٩٦-١٩٩٧ ، أى إنتاج ٨٧٠ الف برميل يوميا (٤٤ الف طن سنويا) (أنظر العدد العاشر من مجلة : Egypte - Monde arabe ، ص ٢٠٦). وبما أن إنتاج أهم الابار يميل إلى التدهور فيبدو لنا أن مثل هذا الهدف يتسم بعدم الواقعية. ويرجح البنك الدولى استمرار انخفاض إنتاج البترول الخام فى الواقع ، بصفة منتظمة ، ليصل إلى ٣٤ الف طن فى ١٩٩٨-١٩٩٩.

إن أهم منطقة منتجة للبترول فى مصر هى خليج السويس ، إذ بلغ حجم الإنتاج بها ٦٣ ٪ من الإنتاج الكلى فى عام ١٩٩٠-١٩٩١ ، ويليها فى الترتيب منطقة سيناء التى بلغ حجم انتاجها ٢٥,٣ ٪ ، أما نصيب باقى القطر المصرى فهو ١١,٦ ٪ (فى منطقة الصحراء الغربية بوجه خاص). يتجه ، إذن ، نصيب منطقة خليج السويس نحو الزيادة ، بعد أن كانت لا تمثل سوى ٨,٩ ٪ من الانتاج الكلى فى ١٩٨٧-١٩٨٨.

ومنذ عام ١٩٨٤ ، يبلغ متوسط الزيادة السنوية للغاز الطبيعى ١٥٪ ، وقد سجل رقما قياسيا فى ١٩٩١-١٩٩٢ ، بما يوازى ٨,٣ مليون طن بترول ، من بينها ٣٠ ٪ من الغازات المصاحبة لإنتاج البترول. ومن المتوقع أن يصل حجم إنتاج الغاز الطبيعى فى عام ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ما يوازى ١٥,٦ مليون طن بترول (أى بزيادة ٨٨ ٪) بفضل استغلال حقول جديدة ، ومن المتوقع أن يترتب على هذه الأخيرة تضاعف إنتاج الغاز المسّيل والمقطرات ثلاث مرات خلال الفترة بين ١٩٩١ (١,٦ مليون طن) و١٩٩٨-١٩٩٩ (٤,٧ مليون طن). إن أهم جزء من انتاج الغاز الطبيعى ياتى من منطقة الدلتا (٦٨,٢ ٪ من الإنتاج الكلى فى ١٩٩٠-١٩٩١) وتليها منطقة خليج السويس (١٧,٤ ٪) والصحراء الغربية (١٣,٤ ٪) ومنطقة سيناء (١ ٪). يتركز إنتاج الغاز ، إذن ، فى

مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة ، مما ييسر استخدامه. من هنا ، فإن المناطق الوحيدة المنتجة للبترول ، فى الوقت الحالى ، هى خليج السويس وشمال القطر المصرى.

وصل إنتاج المنتجات المكررة إلى ٢٣,٧ مليون طن فى عام ١٩٩١ ، بعد أن كان حجمها ١٤,٣ مليون طن فى عام ١٩٨١ ، ووصلت كفاءة تشغيل التكرير نظريا ، فى منتصف ١٩٩٢ ، إلى ٢٩,٤ مليون طن. ورغم أنه من المفروض أن ترفع المشاريع الجارية من هذه الكفاءة لتصل بها إلى ٣٥,٣٥ مليون طن سنويا ، فإن البنك الدولى يتوقع أن يبلغ الحد الأقصى للإنتاج ٢٥,٨ مليون طن فى الفترة ما بين ١٩٩٤ ونهاية هذا القرن (أى بزيادة نسبتها ٨,٥٪).

وتمتلك مصر ٧ معامل تكرير : فى السويس (يوجد بها معملين للتكرير ، ويبلغ إنتاج احدهما ١٠٠ ألف برميل يوميا ، والأخر ٥٨ ألف برميل يوميا ، ويجرى التوسع فيهما حاليا ليصل إجمالى إنتاجهما إلى ٢٤٠ ألف برميل) وفى العامرية (٧٥ ألف برميل يوميا) وفى طنطا (٢٥ ألف برميل يوميا ويجرى توسيعه حاليا لتصل طاقته إلى ٣٨ ألف برميل يوميا) وفى مسطرد (١١٥ ألف برميل يوميا ويجرى توسيعه حاليا لتصل كفاءة تشغيله إلى ١٧٠ ألف برميل) وفى الاسكندرية (١١٥ ألف برميل يوميا) و فى اسيوط (٥٠ ألف برميل يوميا ، ويجرى حاليا مضاعفة حجم إنتاجه) ، إن شكل هذه المعامل بسيط ، وتنقصها إمكانيات عديدة لتكرير المازوت الثقيل ولزيادة نسبة الأوكتين. وبناء على ذلك ، تصدر مصر المازوت الثقيل والنفط ، وتستورد الكيروسين للطائرات والمازوت. وحيث أن الحكومة قد قررت زيادة الأوكتين فى الوقود بنسبة ٥ درجات (نسبته حاليا فى السوبر ٩٠) وإدخال البنزين الخالى من الرصاص فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، فإن الهيئة المصرية العامة للبترول تدرس برنامجا لتحديث معامل التكرير ، حتى تساير مقتضيات الاستهلاك.

المنافسة بين الاستهلاك والتصدير

ارتفع حجم إنتاج البترول الخام من ٣٢,١ مليون طن فى ١٩٨٢ إلى ٤٣,٨ مليون طن فى ١٩٩١ ، بينما ارتفع استهلاك المنتجات المكررة

خلال نفس الفترة من ١٦,٣ مليون طن إلى ١٩,٩ مليون طن. وانخفضت بذلك النسبة بين الإنتاج والاستهلاك خلال هذه الفترة من ٥٠,٦ ٪ إلى ٤٩,٣ ٪. وإذا أخذنا فى الاعتبار الأخطاء الاحصائية وميزان الاستيراد والتصدير للمنتجات المكررة ، يتضح لنا أن ما يقرب من نصف إنتاج البترول يتم استهلاكه محليا ، بينما يتم تصدير النصف الاخر. ولم يتم تصدير الغاز أبدا. وفى غياب أية اكتشافات بترولية هامة جديدة ، فمن المرجح أن يصل صافى حجم الصادرات البترولية (الصادرات والواردات) إلى أقصى حد له ، أى ٢٥,٥ مليون طن فى ١٩٩٢-١٩٩٣ (يرجع ذلك إلى إدخال الغاز الطبيعى كوقود ، فى محطات توليد الكهرباء) ثم تعود هذه الصادرات إلى الانخفاض لتصل إلى ١٤,٥ مليون طن فى ١٩٩٨-١٩٩٩.

منذ عشر سنوات بدأت ممارسة سياسة تحكم فى استهلاك البترول. وانخفض المعدل السنوى لزيادة استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعى من ١١,٢ ٪ خلال الفترة بين عامى ١٩٨١ و١٩٨٥ ، إلى ٤ ٪ فى الفترة بين عامى ١٩٨٥ و١٩٨٩ على أن ذلك كان يرجع إلى الصعوبات الاقتصادية أكثر مما يرجع إلى الترشيد فى استخدام الطاقة.

ومن ناحية اخرى فقد ساهم الغاز بنفس قدر مساهمة البترول فى زيادة الاستهلاك خلال السنوات الاخيرة. فبعد أن سجل استهلاك المنتجات البترولية ، ارتفاعا نسبته ٢٣,٤ ٪ خلال الفترة بين عامى ١٩٨٢ و١٩٩١ ، فمن المرجح أن يظل حجمه أقل من ٢٠ مليون طن حتى ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ، ويعود ذلك ، بوجه خاص ، إلى زيادة استهلاك الغاز الطبيعى ، فقد يصل حجمه إلى الضعف فى ١٩٩٨-١٩٩٩ (أى ما يوازى ١٦,٣ مليون طن بترول) ، بعد أن كان حجمه يوازى ٨,١٥ مليون طن بترول فى عام ١٩٩٠-١٩٩١. ومع ذلك فإن خطة ١٩٩١-١٩٩٢/١٩٩٦-١٩٩٧ الخمسية تقدر زيادة استهلاك المنتجات المكررة خلال هذه الفترة من ٢٠,٤ مليون طن إلى ٢٢,٥ مليون طن ، أى بمعدل نمو سنوى قدره ٤٪.

لم تبادر الحكومة المصرية بمكافحة الإسراف الناجم عن الاسعار المنخفضة للمنتجات البترولية إلا تحت ضغط صندوق النقد

الدولى ، وفى عام ١٩٩٠ ، كان نصف فواتير الطاقة غير مدفوع ، وكان متوسط سعر المنتجات البترولية يمثل ٣٠ ٪ من الأسعار العالمية. وكانت الاتفاقية التى ابرمت فى مايو ١٩٨٧ بين مصر وصندوق النقد الدولى - بعد فترة طويلة استغرقتها المفاوضات التى لم تصل إلى حل إلا بعد انخفاض حصيلة صادرات مصر البترولية - تنص على رفع الأسعار الداخلية للطاقة ، ولكن سرعان ما تخلت السلطات المصرية عن تطبيق هذه الاتفاقية. وفى سبتمبر التالى ، أوقفت هيئة المعونة الامريكية تمويل مشروعات جديدة فى مجال الطاقة فى مصر ، طالما لم تقم الحكومة المصرية بزيادة أسعار الكهرباء. وتعثرت المفاوضات التى كانت ترمى إلى إبرام إتفاق جديد مع صندوق النقد الدولى ، فيما يخص مسائل الطاقة ، بوجه خاص. ووفقا لتقديرات البنك الدولى كان الدعم الضمنى الذى تقدمه الدولة فى مجال الطاقة ، لا يزال يمثل نسبة ٩,٦ ٪ من إجمالى الناتج الداخلى فى ١٩٩٠ - ١٩٩١. وابتداء من مايو ١٩٩١ ، تم رفع متوسط الأسعار المعتدلة للمنتجات البترولية المتوفرة فى السوق المصرية قبل أيام قليلة من إقرار اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولى. وتحدد هذه الاتفاقية مهلة حتى يونيو ١٩٩٥ ، لتصل أسعار المنتجات البترولية خلالها إلى ما يوازى الأسعار العالمية ، أى المتوسط السنوى لأسعار "فوب" عند خروج المنتجات من معامل التكرير الايطالية. اما أسعار بيع الغاز الطبيعى للمصانع فيتحتم أن تتساوى مع أسعار المازوت فى السوق الداخلى. وعلينا أن نلاحظ أن هذه التسوية بين الأسعار المحلية والأسعار الصناعية العالمية لا تمثل هدفا فى حد ذاتها ، ولكنها ترمى إلى تحقيق حد أدنى من "صدق الأسعار" ، يجعل الأسعار الداخلية على مستوى أسعار التصدير ، وللدولة ، بعد تحقيق هذا الحد الأدنى ، حرية تجاوزه إذا ما أرادت فرض مزيد من الضرائب على استهلاك الطاقة.

ومن ناحية أخرى يتم تشجيع إحلال الغاز محل البترول فى الصناعة (الكيماويات والاسمنت وبقدر أقل فى مجال صناعة الأسمدة) وتوليد الكهرباء. وقد اختارت السلطات المصرية - بعد أن تراجعت عن مشاريعها النووية عام ١٩٨٦ ، وفى مواجهة محدودية كهرباء المساقط المائية - اللجوء إلى إستخدام الغاز فى محطات

توليد الكهرباء الجديدة التى تم إمدادها بمعدات لإسترداد الحرارة ("دورة مزدوجة") من أجل تحسين مستوى عائدها ، كما قررت تحويل المحطات التى كان يعتمد تشغيلها على المازوت وحده إلى محطات مازوت/غاز. وقد سمحت هذه السياسة ، التى تم تدعيمها بتحسينات تقنية مختلفة ، بالتوصل إلى رفع حصيلة إنتاج محطات توليد الكهرباء المصرية (نسبة الطاقة المستهلكة إلى الطاقة التى يتم استردادها فى شكل كهرباء) ، لتصل النسبة إلى ٣٣,٦ ٪ فى ١٩٩٠-١٩٩١ ، بينما كانت هذه النسبة ٢٦ ٪ فى ١٩٨٢-١٩٨٣ ، ونضيف إلى ذلك أن ٦١ ٪ من الغاز المستهلك فى مصر ، يستخدم فى توليد الكهرباء وأن ٣٥ ٪ منه تستهلكه المصانع ، ويستخدم قطاع البترول ٣٪ منه ، بينما تستهلك المنازل نسبة ١ ٪ منه. إن إحلال الغاز محل البترول فى هذه القطاعات يواجه حدودا معينة ، وذلك لأن الحكومة المصرية عليها شراء نسبة من حصة الشركات من إنتاج الغاز ، ويتم تحديد سعر شرائها لهذا الغاز بالنسبة لسعر المازوت. وفى الواقع تتم عملية الشراء هذه فى شكل إمداد الشركات بالبترول الخام ، مما يقلل من كمية الفائض القابل للتصدير. وهناك تقديرات غير رسمية ترى أن قيمة الخسارة وصلت إلى ما يوازى ٢١٣ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ ، وإلى ٢٩٥ مليون دولار فى عام ١٩٩٠.

من ريع خارجى إلى ريع داخلى

فى معظم الأحيان ينحصر الاهتمام فى الدول المصدرة للبترول فى إدراج عوائد صادراتها البترولية ضمن حسابتها ، بينما الأهم هو حساب العائد البترولى ، أى الفائض الذى تحصل عليه من استغلال البترول بعد طرح المصروفات المتعلقة به. وعلى الرغم من توفر المعلومات عن هذا القطاع ، فهو يفتقد إلى الاحصاءات الخاصة بالعائد وقد جرى العرف - نظرا لطبيعة هذا الدخل - على تسميته بالريع البترولى.

من الخطأ تقييم الريع البترولى فى أية دولة بناء على حصيلة صادراتها فى هذا الشأن ، خاصة كلما انخفض الفرق بين أسعار التصدير وتكاليف الاستخراج. إن هذه التكاليف مرتفعة نسبيا فى

مصر. فصغر حجم الحقول البترولية يستلزم تحقيق الشركات البترولية لعائد كاف لكى لا تتخلى عن مشاريعها. هذا بالاضافة إلى أن التحويلات المتزايدة التى تطرأ على البترول قبل تصديره (مثل التكرير وتحويل الغاز إلى سائل) تعطيه قيمة مضافة ولكنها تقلل من طابعه الريعي. على أن هذا العامل ليست له أهمية كبيرة فى مصر ، وذلك رغم أن المنتجات البترولية مثلت فى مصر ٣١ ٪ من إجمالى الصادرات البترولية فى الفترة التى تمتد من ١٩٨٦-١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، لأن مصر تصدر بالفعل ، بوجه خاص ، منتجات مكررة قليلة التجهيز (مثل النفط والقار) وبالتالى لم يتجاوز متوسط السعر الجارى لهذه المنتجات ١٥ ٪ من متوسط اسعار التصدير للبترول.

ورغم أن تحليل تطور إيرادات التصدير غير كاف لتقييم مكانة قطاع البترول فى دولة مصدرة ، فإن دراسة نصيبه فى إجمالى الصادرات وفى مجموع ما يحققه من العملة الصعبة ، يوفر لنا بيانات هامة فى هذا الشأن ، وخصوصا فى متابعة تطوره. ويبرز جدول رقم "٣" والرسم البيانى رقم ١ ، حجم الريع البترولى حتى "الصدمة البترولية المضادة" فى عام ١٩٨٦ التى ترتب عليها انخفاض نسبته ٦٩,٣ ٪ من حصيلة الصادرات البترولية خلال الفترة بين ١٩٨٥-١٩٨٦ و١٩٨٦-١٩٨٧ ، ثم انخفاضها البطيء حتى "الصدمة الصغيرة" فى ١٩٩٠ ، والتى سمحت بنمو طارىء لإيرادات التصدير (زيادة ٦٠,٤ ٪ فى الفترة ما بين ١٩٨٩-١٩٩٠ و١٩٩٠-١٩٩١) وقد ظل قطاع البترول يحظى بنصيب الاسد فى حصيلة الصادرات حتى هبوط اسعاره ، وبعد ذلك ظل يحتل مكانة المُنتج الأول فى التصدير فى مصر.

ويشير الرسم البيانى رقم ٢ إلى أن الصادرات غير البترولية التى كانت راكدة ، طالما ظل البترول مسيطرا ، ازدادت مع انخفاض تصديره. ويدل هذا التزامن - الذى لا يمكننا اعتباره عرضيا - على أن وجود ريع بترولى هام يعوق (فى مصر أو فى غيرها من الدول البترولية) الصادرات غير البترولية. ويدل هذا التزامن ، من جانب أخر ، على سرعة تكّيف الجهاز الإنتاجى المصرى مع انخفاض الريع ،

ولكن بطريقة غير كافية. فإذا كانت الصادرات غير البترولية قد سجلت زيادة نسبتها ٧٨,١ ٪ فى الفترة ما بين ١٩٨١-١٩٨٢ و١٩٩١-١٩٩٢ ، فإن اجمالى الصادرات انخفض مع ذلك بنسبة ٣٩ ٪ فى نفس هذه الفترة. وإذا اخذنا فى الأعتبار العناصر المكونة للصادرات ، فلن يمكننا اعتبار مصر دولة يسيطر عليها الريع البترولى منذ عام ١٩٨٦-١٩٨٧ ، وهو ذلك العام الذى كان بمثابة نهاية سيطرة الريع البترولى.

وتظهر المنحنيات (١) و(٢) فى الرسم البيانى رقم "١" ، تطورا موازيا لنصيب البترول فى حصيلة الصادرات ، وفى مجموع الإيرادات بالعملة الصعبة ، ويدل هذا التطور الموازى على أن هذه الاخيرة تابعة لأسعار البترول. وكما سبق لنا الإشارة فى المقدمة ، فإن البترول المصرى لا يمثل سوى العنصر الداخلى فى إطار تأثير البترول على الاقتصاد المصرى. وعلينا أن نضيف إلى ذلك ريعا بتروليا إقليميا يرتبط بموقع مصر الجغرافى ، ويتجاوز هذا الجانب إطار هذه الدراسة.

هناك منهج أخر لتقييم الايرادات البترولية فى دولة مصدرة ، وهو قائم على حساب الضرائب البترولية المدرجة فى الميزانية السنوية للدولة. ولكن لاتُعرف قيمة هذه الضرائب إلا بعد تحديد إنجازات الميزانية ، أى بعد فترة متأخرة من الزمن. هذا إلى جانب أن البيانات المدرجة فى إطار الميزانية ، مدونة جميعها بالعملة المحلية ، ولذلك فلا يمكننا - بناء على دراسة الميزانية - معرفة نصيب هذه الضرائب البترولية التى يتم تحصيلها بالعملة الصعبة ، فى حين أن أحد الوظائف الهامة التى يقوم بها قطاع البترول هى جلب العملة الصعبة.

ويشير المنحنى (٣) فى الرسم البيانى رقم "١" ، إلى أن الهبوط الذى سجله قطاع البترول فى إطار إيرادات الميزانية ، كان أكثر بطأ من انخفاض نصيبه فى إيرادات العملة الصعبة ، ويدل ذلك على أن الدولة عوضت جزءا من انخفاض دخولها الضريبية عن طريق فرض مزيد من الضرائب على مبيعات الهيئة المصرية العامة للبترول داخل مصر. ومع ذلك ، فقد تم تقسيم نصيب مساهمة الهيئة

المصرية العامة للبترول فى ميزانية الدولة ، على ٤,٣ خلال الفترة من ١٩٨١-١٩٨٢ إلى ١٩٨٩-١٩٩٠. وكان لذلك تاثيره على زيادة عجز الميزانية الذى تضاعف ثلاث مرات خلال هذه الفترة (الجدول رقم ٣) . وبعد سنة انتقالية ، شاهدنا خلالها تدهورا جديدا فى الميزانية ، رغم ما ترتب على أزمة الخليج من تنشيط للضرائب البترولية ، فإن ما سمح بتخفيض عجز الميزانية الذى تم فى ١٩٩١-١٩٩٢ ، هو - بوجه خاص - زيادة مساهمة الهيئة المصرية العامة للبترول ، بفضل زيادة اسعار البترول فى مصر. إن الرسم البيانى رقم "٣" ، قائم على تقدير مستمر - ومنخفض - لهذه المساهمة (٤٠ ٪ من مجموع مبيعات الهيئة) ، ويقارن بين انخفاض الضرائب البترولية التى قد نشاهدها فى حالة عدم وجود زيادة الأسعار ، وزيادة الضرائب فى الحالة العكسية ، ويزيد استخدام الغاز الطبيعى من قدر هذا الارتفاع ، لأن هذا الغاز الطبيعى يستهلك بالكامل محليا. ونظرا لزيادة الإيرادات التى تحصل عليها الدول عن طريق فرض الضرائب على قطاع البترول الذى يتم تسويقه داخليا ، ونظرا لانخفاض حجم البترول الذى تم تصديره ، يتجه الريع الداخلى ، بالتالى ، إلى أن يحل محل الريع البترولى الخارجى.

ومن أجل تقدير هذا التطور ، يتعين علينا ، قبل كل شىء ، حساب هذا الريع الخارجى ، أى معرفة قدر الفائض الذى يحققه البترول بالعملة الصعبة ، وهى عملية حسابية مركبة. فعملية حساب هذا الفائض فى مصر تتم عن طريق جمع صادرتها من خام البترول (التى تناظر حصتها فى الإنتاج) وصادرتها من المنتجات المكررة ، مضافا إليه الفرق بين الحد الأقصى من الاستقطاعات المتوقعة والمصروفات التى أنفقتها الشركات فعليا وكذلك مصروفات التوقيع ، ثم طرح واردتها من البترول الخام (ونقصد بذلك الجزء الذى تقوم مصر بشرائه من حصة الشركات فى البترول الخام) وواردتها من المنتجات المكررة وما يتم شراؤه من الشركات ، أى مالا يقل عن ٧٥٪ من حصتها من إنتاج الغاز. وعلينا بالتالى التمييز بين هذا الفائض البترولى وفائض تجارة البترول الخارجية وفقا لهذه الطريقة الحسابية (الذى يمثل الاحصائية الوحيدة التى تنشرها

الهيئة العامة للبترول) ، لأن هذا الاخير لا يأخذ فى الحسبان إلا الفرق بين قيمة تصدير البترول وقيمة استيراده. وقد أصبحت قيمة الفائض البترولى - الذى يمثل حوالى ٤٠ ٪ من إيرادات تصدير البترول - ١٣٥٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٠، بعد أن كان قيمته ٧١٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٨ ، ثم عاد هذا الفائض للانخفاض إلى ١٢٨٥ مليون دولار فى ١٩٩١ (الجدول رقم "١"). وكانت هذه التغييرات مرتبطة بسعر البترول. إن حالة عدم الأستقرار هذه - وهى مرتبطة كذلك بالإمكانيات الطبيعية التى سبق لنا الإشارة إليها - تزيد من حالة عدم اليقين الخاصة بتطور رصيد البترول. وبعض التوقعات القائمة على أساس تقدير متوسط سعر برميل البترول بـ ٢٠ دولار ، خلال الفترة بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٥ ، أو على تقدير زيادته بطريقة منتظمة تصل إلى ٢٥ دولار للبرميل فى عام ١٩٩٦ ، ترجح - أيا كان الأمر - هبوط الفائض البترولى ليصل فى الحالة الأولى إلى ١,١ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ وأن يكون قدره فى الحالة الثانية ١,٦ مليار دولار. يتعين على مصر ، إذن مواجهة انخفاض تدريجى لفائضها البترولى ، على المدى المتوسط ، إلا فى حالة حدوث قفزة فى أسعار البترول ، وهذا أمر غير مرجح خلال الاعوام المقبلة. والعنصر الداخلى الأساسى لتأجيل موعد هذا التدهور ، هو التحكم فى استهلاك البترول.

وتنص خطة (١٩٩٢-١٩٩٣/١٩٩٦-١٩٩٧) على تخصيص ٩٠٥٩ مليون دولارا لقطاع البترول ومشتقاته ، منها ٥٧٢١ مليون دولار استثمارات أجنبية مخصصة للتنقيب ولإنتاج البترول والغاز ، أى بنسبة ٦٣ ٪ من المجموع الكلى ، أما المبلغ الباقى والذى يبلغ ١١ مليار جنيه على أساس سعر العملة فى السنة الأساسية ، فيمثل ٧,٦ ٪ من الاستثمارات التى تم التخطيط لها والتى تغطى التكرير والتوزيع والبتروكيماويات. ويمثل هذا المبلغ الأخير ما يوازى إجمالى الفائض البترولى فى ثلاث سنوات تقريبا. ويشير ذلك إلى أن البترول قد يلتهم - خلال هذه الفترة - ٦٠ ٪ من الإيرادات الخارجية التى قد يحققها ، ويُعتبر ذلك مؤشرا على تزايد سعر تكلفة الاستخراج ، وخصوصا زيادة تكلفة التوزيع. إن زيادة الإيرادات

الداخلية فى هذا القطاع ، بفضل رفع الأسعار للمستهلكين ، تمثل ، بالتالى شرطا لصيانة البنية الاساسية لهذا القطاع. وبما أن قطاع البترول يعتبر قطاعا سياديا فسيظل إلى حد كبير بعيدا عن سياسة الخصخصة المصرية. وسيقتصر الأمر على تصريف البترول ولن يمس التكرير ، بالرغم من أن القطاع الخاص من حقه إقامة معامل تكرير جديدة. ويتم كذلك تشجيع الاستثمار الخاص فى مجال توزيع المنتجات البترولية. وسوف تتم خصخصة شركتين فقط من شركات القطاع العام للبترول ، وهما شركتين للتوزيع : شركة مصر للبترول والجمعية التعاونية للبترول ، مع عدم تحديد أى أجل لتحقيق ذلك. وأخيرا تشجع السلطات رأس المال المحلى الخاص على الدخول فى التنقيب والإنتاج ، وظهر ذلك فى اعطاء تصريحين للتنقيب لشركات خاصة مصرية ، خلال عام ١٩٩٣.

الكهرباء

تعتبر مصر من بين أفضل دول العالم الثالث من حيث مستوى تجهيزها فى مجال الكهرباء. فقد تضاعفت قدرتها على توليد الكهرباء ٢,٣ مرة ، وعلى إنتاجها مرتين ، خلال الفترة بين ١٩٨١-١٩٨٢ و١٩٩٠-١٩٩١ ، فأصبحت ١١٤٣٥ ميجاواط بعد أن كانت ٤٩٧٠ ميجاواط ، و ٤٤١٤٥ ميجاواط/ساعة بعد أن كانت ٢١٨٩٩ ميجاواط/ساعة ، على التوالى (الجدول رقم ٤). وترجع الزيادة الضخمة فى استخدام الكهرباء إلى الزيادة السكانية ، وإلى توسيع شبكة التوزيع ، وإلى التنمية الصناعية ، فضلا عن إهدار الطاقة الذى يرجع إلى انخفاض أسعارها فى مصر كثيرا عن الأسعار العالمية. فقد كان سعر المازوت وسعر الغاز ، اللذين كانا يتم توريدهما إلى محطات توليد الكهرباء فى ١٩٨٨-١٩٨٩ ، يمثل ٧,٢ ٪ و٨,٨ ٪ من الأسعار العالمية على التوالى. وكانت اسعار الكهرباء لا تمثل ، خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٢ ، سوى ٥٧,٩ ٪ من تكلفة الإنتاج بالنسبة لسعر التجزئة (٩,٥ قرش للكيلو واط/ساعة ، فى مقابل ١٦,٤ قرش للكيلو واط/ساعة) و٣٧,٢ ٪ للضغط العالى (٦,١ قرش للكيلو واط/ساعة). وبما أن أسعار الكهرباء عليها تغطية التكاليف الهامشية لإنتاجها على المدى الطويل ابتداء من الوقت الحالى وحتى يونيو

١٩٩٥ ، فمن المتوقع أن تؤدى زيادة أسعار الطاقة المدرجة فى إطار برنامج التكييف الهيكلى ، إلى خفض معدل زيادة استهلاك الكهرباء.

ومن المرجح أن تواصل بنية استهلاك الطاقة التجارية فى مصر – كما سبق أن اشرنا – التطور الذى بدأته منذ عشر سنوات ، تلك البنية التى أصبح نصيب الغاز الطبيعى فيها الضعف ، وتم ذلك على حساب كهرباء المساقط المائية والمنتجات المكررة ، وانخفضت منذ ١٩٨٢–١٩٨٣ و١٩٨٥–١٩٨٦ ، على التوالى ، مساهمة هاتين الاخيرتين فى تلبية الاحتياجات المصرية من الطاقة (انظر الجدول رقم ٥).

التوليد : الميل إلى استبدال البترول بالغاز

كان إنتاج محطات توليد الكهرباء المصرية موزعا فى ١٩٩٠–١٩٩١ ، بين توربينات كهرباء المساقط المائية (٩٥٠٠ ميجاواط/ساعة ، أى ٢١,٥ ٪ من المجموع الكلى ، فى مقابل ٧٢ ٪ فى ١٩٧٤) ، والتوربينات البخارية (المازوت أو المازوت/غاز ٣٠٩٦٧ ميجاواط/ساعة ٧٠,٢ ٪) والتوربينات الغازية (٣٦٧٨ ميجاواط/ساعة ، ٨,٣ ٪).

وسوف تظل زيادة كهرباء المساقط المائية قليلة حتى نهاية قرننا هذا (+ ٤,٢ ٪ بفضل الانتهاء من تشييد سد إسنا الجديد) ، حيث يصل حجمها إلى ٩٩٠٠ ميجاواط/ساعة فى مقابل كمون كهربائى نظرى يقدر بـ ١٢٠٠٠ ميجاواط/ساعة/سنة. ومن المرجح أن ينخفض بالتالى نصيبها بالنسبة للمجموع الكلى لإنتاج الكهرباء إلى ١٠ ٪ فى عام ٢٠٠٥ ، فى مقابل ٦٥ ٪ فى ١٩٧٠. ولم تكن سعة السد العالى فى أسوان (٢١٠٠ ميجاواط) مستخدمة إلا بنسبة ٥٧ ٪ فى يونيو ١٩٩٠ نظرا للجفاف ، بل كان انخفاض مستوى المياه فى بحيرة السد يهدد بإعاقة سير العمل فيه ، ولكن الخزان امتلأ بعد ذلك ، وتم تشييد محطات توليد كهرباء أخرى على النيل فى أسوان (٣٤٥ + ٢٧٠ ميجاواط) وإسنا (٩٠ ميجاواط) ونجع حمادى (٥٦,٥ ميجاواط) ، واسيوط (٤٠ ميجاواط) ، مع العلم بأن هذه المراكز الثلاثة الأخيرة لاتدخل فى اطار شبكة الهيئة العامة للكهرباء.

وقد بدأت توا دراسة لتشييد سد جديد فى نجع حمادى ، مجهز بمحطة توليد كهرباء طاقتها ٥٨ ميجاواط. أما المشاريع المتعلقة بالعين السخنة (٦٠٠ ميجاواط) ومنخفض القطارة (١٨٠٠ ميجاواط)

فيستحيل تحقيقها فى المستقبل القريب. لقد كلفت شركة إباسكو أوفرسيز الأمريكية فى ابريل ١٩٩٢ بدراسة محطة توليد الكهرباء فى العين السخنة وهى تقوم على الفكرة المبتكرة التالية : ضخ مياه البحر فى ساعات التحميل القليل للشبكة الكهربائية ، لتصل إلى مخزن طبيعى يقع على جبل الجلالة ، الذى يهيمن على الشاطىء فى هذه المنطقة ، وإقامة مهبط مياه يقوم فى فترات الضغط بتحريك توربينات تقع فى مستوى أدنى. ومن المرجح أن يكون مشروع توليد الكهرباء فى القطارة قائما على فكرة توصيل مياه البحر الابيض المتوسط ، عن طريق قناة طولها ٦٠. كم ، إلى المنخفض الذى يقع على عمق ١٣٥ متر تحت سطح البحر. وقد يتجاوز استهلاك الكهرباء النابعة من مساقط مائية الإنتاج المحلى فى نهاية هذا القرن ، فى حالة إنجاز مشروع الربط الكهربائى مع دولة زائير ، وهو مشروع يسمح لمصر باستيراد الكهرباء (وسوف نتناول هذا المشروع فيما بعد). وترى الهيئة العامة للكهرباء أن زائير تستطيع أن توفر لها ١٠ الاف ميجاواط/ساعة سنويا من الكهرباء فى عام ٢٠١٥.

إن نية الحكومة المصرية هى استخدام أقصى قدر ممكن من الغاز الطبيعى على حساب المنتجات البترولية. ومما ييسر إقامة شبكة انابيب الغاز الضرورية فى هذا الصدد ، هو تمركز السكان على مساحة محدودة ، إذ أن اللجوء إلى محطات توليد الكهرباء القائمة على الديزل يقتصر على مناطق سكنية نادرة (لم تكن محطات توليد الكهرباء غير المربوطة بشبكة هيئة الكهرباء المحددة تمثل سوى ٠,٦ ٪ من الإنتاج الكلى للكهرباء ، وكانت سعة إنتاجها ٢٥٧ ميجاواط/ساعة فى ١٩٩٠-١٩٩١). وقد بلغ نصيب محطات توليد الكهرباء الغازية (بما فى ذلك الدورة المزدوجة) ١٨,١ ٪ من إنتاج الكهرباء فى ١٩٨٩-١٩٩٠ بعد أن كان ١٥,٨ ٪ فى عام ١٩٨١-١٩٨٢. ومن المرجح أن يصل إلى ٢٦,٣ ٪ فى عام ١٩٩٨-١٩٩٩. وبما أن سعر الغاز الذى يتم توريده إلى محطات توليد الكهرباء ، أصبح مرتبطا بسعر المازوت ، فإن تجهيز محطات توليد الكهرباء البخارية يتم تدريجيا ، لكى

يتوفر لديها احتراق مزدوج مازوت/غاز. ومن المتوقع أن يعتمد العمل على الغاز بنسبة ٨٠ ٪ من الطاقة المتحققة فى ١٩٩٤ ، فى مقابل النسبة الحالية التى تقدر بـ٦٥ ٪. وكانت نسبة ٥١ ٪ من توليد الكهرباء بالطاقة الناجمة عن باطن الارض فى عام ١٩٨٩-١٩٩٠ ، قائمة على الغاز ، فى مقابل نسبة ٢٥ ٪ خلال السنوات العشر السابقة ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يتجاوز فيها استخدام الغاز ، استخدام المازوت. وقد وصلت هذه النسبة فى عام ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٥٣,٩ ٪.

ومن المتوقع أن يتم تشغيل أول محطة لتوليد الكهرباء بالفحم ، فى ١٩٩٧-١٩٩٨ ، فى عيون موسى (٦٥٠ ميجاواط) وأن يتم استيرادها من استراليا. وهناك محطة اخرى من نفس هذا النمط تعمل منذ عدة سنوات فى الزعفرانة (٢٤٠٠ ميجاواط) على الشاطىء الغربى لخليج السويس. وسوف يستخدم الفحم المستخرج من المغارة (فى سيناء) ابتداء من ١٩٩٣ ، فى صناعة الحديد والصلب.

لقد مثلت كارثة تشارنوبيل فى عام ١٩٨٦ الحجة المثلى لتأجيل - لأجل غير مسمى - البرنامج الطموح الذى كان يرمى ، منذ عشر سنوات - أثناء قفزة أسعار البترول - إلى تشييد محطات توليد كهرباء نووية. وهناك مفارقة يتسم بها المجال النووى فى العالم الثالث ، وهى أنه يستدعى إمكانيات مادية باهظة. ولا تتوفر - فى الغالب - مثل هذه الإمكانيات سوى لدى الدول المصدرة للبترول ، أى لدى الدول التى ليست فى حاجة إلى مجال الكهرباء النووية. ولذلك فإن استعادة نشاط أنصار استخدام الذرة ، الذى نشهده منذ نهاية ١٩٩١ ، مرتبط بتحسين الظروف المالية ومن المرجح أن تكون هذه الظاهرة مرهونة بالظروف العامة. لقد خصصت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٢-١٩٩٧) مبلغا قدره ٢٣٠ مليون جنيها لإقامة مفاعل ذرى للأبحاث قوته ٢٢ ميجاواط - لكى يحل محل المفاعل السوفييتى (وقوته ٢ ميجاواط) الذى يعمل منذ ثلاثين عاما - وسوف تقوم الارجنتين ببنائه وفقا لعقد تم التوقيع عليه فى سبتمبر ١٩٩٢. ورغم أنه لم يخصص أى اعتماد لبناء محطة توليد كهرباء نووية

حتى نهاية عقدنا هذا ، فإن هيئة الكهرباء تتوقع توليد ٧ ٪ من الكهرباء المنتجة فى مصر عن طريق الطاقة النووية فى عام ٢٠٠٥ (الجدول رقم ٦) ، وقد يستدعى ذلك بناء محطة توليد كهرباء نووية قدرتها ١٢٠٠ ميجاواط خلال السنوات الخمس الأولى من القرن المقبل ، وهذا الاحتمال مشكوك فيه إلى حد كبير. وفى مقابل ذلك فقد تم التخطيط لبناء مصنع لاعادة معالجة النفايات النووية السائلة ، ووحدة لحرق النفايات المشعة الصلبة.

قد يقوم استخدام **الطاقة الشمسية** على ما تتمتع به الأراضى المصرية من قسط وفير من أشعة الشمس التى تتراوح بين ٦ و٨ كيلوواط ساعة/م٢/يوميا. ولكن نظرا لتكلفته ، فإن مثل هذا الاستخدام غير متوقع حاليا إلا فيما يخص تسخين المياه. وتتجه مصر إلى تنمية استخدام **طاقة الرياح** فى منطقتى مرسى مطروح والغردقة ، وترمى مصر إلى أن تصل قدرة محطات توليد الكهرباء التى تعمل بطاقة الرياح إلى ٧٠ ميجاواط ، يتم إنجاز ٤٠ ميجاواط منها فى اطار خطة ١٩٩٢-١٩٩٣/١٩٩٦-١٩٩٧. أما إحتمالات استخدام **حرارة الارض** كمصدر لتوليد الكهرباء ، فهى ضعيفة نظرا للإنخفاض النسبى لدرجة حرارة الينابيع التى تم العثور عليها (من ٤٨ْ إلى ٧٨ْ). واخيرا هناك امكانية لتزايد الاستخدام المنزلى للمخلفات النباتية والحيوانية فى إنتاج الطاقة - وكان يمثل ، فى عام ١٩٧٥ ، ما يقرب من خُمس الاستهلاك المصرى للطاقة - ولكن استخدام كل من الكيروسين والزيت السائل ، يميل إلى الإحلال محل استخدام هذه المخلفات فى الريف.

وبصفة عامة ، تتوقع هيئة الكهرباء أن ترتفع نسبة الطاقات الجديدة والقابلة للتجديد ، فى توليد الكهرباء ، إلى ٣ ٪ من مجموع توليد الكهرباء فى عام ٢٠٠٥ ، وإلى ٥ ٪ فى عام ٢٠١٥ . ومعنى ذلك أن تصل طاقة الكهرباء التى يتم إنتاجها عن طريق هذه الانماط الجديدة المولدة للطاقة ، إلى ٨١٦٠ ميجاواط/ساعة ، وذلك أمر يفترض تحقيق تقدم هائل فى هذا الصدد.

مشروعات طموحة للربط الكهربائى الدولى

بدأت مصر مؤخرا ربط شبكتها الكهربائية بشبكات جيرانها ، ومن المفترض أن ينتهى إنجاز مشروع الربط الكهربى بين مصر وليبيا فى فبراير ١٩٩٤ ، وتبلغ تكلفته ٣٢ مليون دولار. وكلفت شركة كهروميكا المصرية بتنفيذ هذا المشروع وتقوم ليبيا بتمويله ، وينص العقد على مدّ ١٧٠ كم من الكابلات بين مدينة طبرق وحدود السلوم. وفى المرحلة الثانية ، سوف يتم ربط السلوم بمحطة تحويل العميد المصرية بخط طوله ٤٥٠ كم.

وينص مشروع الربط الكهربى بين مصر والأردن على مدّ خط قدرته ٥٠٠ كيلو فولت بطول ٢٧٦ كم ، بين السويس وطابا حيث سيتم تشييد محطتين فرعييتين قدرتهما ٢٢٠/٥٠٠ كيلوفولت ، ٤٠٠ كيلو فولت على التوالى ، وسوف يتم مدّ كابل تحت المياه ، يعبر خليج العقبة ، قدرته ٤٠٠ كيلو فولت وطوله ١٢ كم ، ويتم ربطه بخط جوى طوله ١٠ كم إلى محطة توليد الكهرباء فى العقبة. وهذا المشروع فى طريق الإنجاز.

وقد عُهد إلى الشركة الفرنسية الدولية للكهرباء EDF International بدراسة هذا المشروع ، والحال كذلك بالنسبة لمشروع الربط بين مصر وزائير. وقد تم التوقيع على العقد الخاص بهذا المشروع الاخير فى يوليو ١٩٩٢ ، ويموله بنك التنمية الافريقى بمنحة قدرها ١٠ مليون دولار ، ومن المتوقع أن ينتهى هذا المشروع فى سبتمبر١٩٩٤. وينص هذا المشروع على إقامة ربط بين محطتى توليد الكهرباء المائيتين فى أسوان وانجا فى زائير ، ومن المرجح أن تصل قدرة كهرباء المساقط المائية فى زائير - التى تقدر حاليا بـ ١٧٠٠ ميجاواط - إلى ٣٠ ألف ميجاوات بعد عشر سنوات وإلى ١٠٠ ألف ميجاواط بعد ذلك. ولكن هذا أمر مشكوك فيه نظرا للفوضى التى يتسم بها الموقف حاليا فى هذه الدولة.

استثمارات ضخمة متوقعة

تتوقع هيئة الكهرباء انخفاض نسبة ازدياد الطلب السنوى على الكهرباء لتصل إلى ٥-٦٪ خلال العقد الحالى بعد أن كانت هذه

النسبة ١٠٪ خلال العقدين السابقين. ورغم ذلك تتوقع الهيئة ، أن تصل الشحنة القصوى التى تسعى إليها ، إلى ٢٦٦٢٠ ميجاواط بعد أن كانت ٧٢١٥ ميجاواط (اى بزيادة ٢٦٩ ٪) وأن يصل حجم توليد الكهرباء إلى ١٦٣٢٠.٥ ميجاواط/ساعة بعد أن كانت ٤٥٤٨١ ميجاواط/ساعة (اى بزيادة ٢٥٨.٨ ٪) وذلك خلال الفترة بين ١٩٩١-١٩٩٢ و٢٠١٤-٢٠١٥ (الجدول رقم ٧). ويرجع البنك الدولى ازدياد قدرة كل من توليد الكهرباء للمحطات والكهرباء المولدة فى شبكة هيئة الكهرباء ، خلال الأعوام الثمانية المقبلة ، وذلك بنسبة ٣٢.٦ ٪ و١و٤٧٪ على التوالى ، ليصبح حجم كل منهما على التوالى ١٥٤٥٣ ميجاوات و٦٤٩٥٠ ميجاواط/ساعة ويعنى ذلك ازدياد أكبر فى معدل الإنتاج (الجدولين ٨ و٩). وتتوقع خطة ١٩٩٢-١٩٩٣/ ١٩٩٦-١٩٩٧ أن يكون حجم الاستثمارات فى قطاع الكهرباء ٣٦.٥ مليار جنيه ، أى بنسبة ٢٥.٢ ٪ من الاستثمارات التى تم التخطيط لها ، من بينها ٢١ مليار جنيه بالعملة الصعبة. أما هيئة الكهرباء فهى تتوقع أن يكون قدر الاستثمارات ٤٣.٤ مليار جنيه خلال الفترة بين ١٩٩١-١٩٩٢ و١٩٩٨-١٩٩٩ (جدول رقم ١٠) وأن يكون ٧٢ ٪ منها بالعملة الصعبة. إن هذا المبلغ يمثل ما يقرب من ثلث إجمالى الناتج الداخلى فى ١٩٩١-١٩٩٢ ، وهو يوضح مدى ضخامة الجهود المنتظرة من قطاع الكهرباء.

الخاتمة

سرعان ما افرزت السياسة الجديدة التى اتبعتها مصر فى مجال الطاقة النتائج المتوقعة. حيث اتسم استهلاك المنتجات البترولية ، فى عام ١٩٩١ ، بالركود ، ويُرجع انخفاضه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، مع تسجيل انخفاض استهلاك البنزين بنسبة ٤ ٪ بوجه خاص. وتمثل هذه السياسة الجديدة أداة أساسية فى إطار السياسة الاقتصادية العامة ، التى ترمى إلى تخفيض الدعم الذى تقدمه الدولة ، ويتم ذلك أحيانا بطريقة غير مباشرة. فنلاحظ على سبيل المثال أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدى إلى ارتفاع تكاليف استخدام المضخات الزراعية ، ويعنى ذلك رفع سعر مياه الرى ، وهو إجراء أساسى فى اطار السياسة الزراعية ، ولكن من الصعب إعلان تنفيذ مثل هذا الاجراء فى الظروف الراهنة... ومن ناحية أخرى تمس هذه

الزيادة المصانع ذات الاستهلاك المرتفع للكهرباء - التى نجمت عن أسطورة وفرة الكهرباء ، التى ظهرت بعد تشييد السد العالى - ونجد فى الصف الأول من هذه المصانع مسابك الألومنيوم فى نجع حمادى ومصانع كيما البتروكيماوية القريبة من أسوان. ومن المتوقع أن يترتب على ذلك إجراء عمليات إعادة هيكلة قطاع الصناعة. فقد التهم هذان المصنعان وحدهما ١٢ ٪ من الاستهلاك المصرى للكهرباء فى عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، بينما كانا فى نفس الوقت يتمتعان بأدنى مستوى فى أسعار الكهرباء (٦٨,٦ ٪ من السعر المتوسط للجملة). وجدير بالذكر أنه إذا كان تحويل مصنع بتروكيماوى إلى استخدام الغاز الطبيعى ، أمرا ممكنا ، فإن استخدام الكهرباء فى مصانع الالومنيوم أمر حتمى.

لقد ولى عهد الطاقة ذات الأسعار الرخيصة فى مصر. وسوف تؤدى زيادة اسعار الطاقة إلى ارتفاع عام فى الأسعار ، وسوف يضطر الاقتصاد المصرى إلى تعويض ذلك عن طريق رفع مستوى قدراته التنافسية.

ويمكننا الآن قياس إلى أى مدى أدى انخفاض اسعار الطاقة داخليا إلى عرقلة الهدف الاقتصادى الذى يرمى إلى تحسين مستوى الإنتاجية ، وإلى إفساد القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك. علينا إذن إضافة هذه العوامل إلى الانعكاسات الضارة لإعادة توزيع الريع البترولى ، تلك الانعكاسات التى جرى العُرف على الاشارة إليها لتفسير الصعوبة التى تواجهها الدول التى يتوفر لديها ريع بترولى ، من أجل بناء اقتصاد إنتاجى. على عكس ذلك فمن المفروض أن يساهم فى البناء ارتفاع الأسعار الداخلية للطاقة ، وتعديل طبيعة الريع البترولى. وفى نهاية الأمر يتضح أنه إذا كان الهدف الاساسى لاقتصاد الطاقة - فى مصر فى الوقت الراهن - هو ترشيد استخدام الطاقة ، فإن ذلك سوف يترتب عليه انعكاسات ضخمة على الاقتصاد المصرى فى مجموعه.

* نشرت هذه الدراسة باللغة الفرنسية فى العدد ١٢/١٣ ، ١٩٩٢/١٩٩٣ من مجلة Egypte-Monde arabe

الجدول الأول : بيانات قطاع البترول

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
التنقيب										
عدد الآبار المحفورة	—	٧٠	٤٣	٧٥	٨١	٦٢	٥٨	٦٠	٨٠	—
احتياطى البترول (مليون برميل)x	٢,٩٣٠	٣,٣٢٥	٣,٤٥٠	٣,٢٠٠	٣,٨٠٠	٤,٣٠٠	٤,٧٠٠	٤,٦٥٠	٤,٨٠٠	٤,٦٠٤
العمر المتوقع (بالسنوات)	١٢,٤	١٢,٨	١١,٦	١٠,٠	١٣,١	١٣,٢	١٥,٢	١٥,٢	١٥,٣	١٤,٧
احتياطى الغاز (مليار قدم مكعب)x	—	—	—	٦,٩٢١	٧,٠٦٠	٨,٧٠٠	٩,٠٠٠	١١,٠٠٠	١١,٦٠٠	١٢,٠٠٠
العمر المتوقع (بالسنوات)	—	—	—	٤٠	٣٥	٣٩	٣٧	٤٠	٤٠	٤٠
الإنتاج بآلاف الأطنان										
الخام (أ)	٣٢,١٥٠	٣٥,٩٥٧	٤١,٢١٧	٤٤,٣١٢	٤٠,٢٤٠	٤٥,١٧٧	٤٢,٨٤٥	٤٢,٩٩٩	٤٣,٩٥٢	٤٤,٥٨٤
الغاز الطبيعى	٢,٠٢٣	٢,٣٧٦	٣,٠٤٥	٤,١٨٢	٤,٣٠٦	٤,٧٨٥	٥,٣٦١	٥,٨٨٩	٦,١١٠	٦,٨٧٨
المقطرات	٣٤٥	٣٧٤	٤٥٦	٦٥٩	٦٦٣	٧٥٤	٩٠١	٩٥٠	٩٨١	١,٠٣٠
الغاز المسيل	٧٩	٩٩	١٦٣	٢٠٤	٢٣٢	٣١٨	٤٨٨	٥٧٢	٥٦٦	٥٤٥
المجموع	٣٤,٥٩٧	٣٨,٨٠٦	٤٤,٨٨١	٤٩,٣٥٧	٤٥,٤٤١	٥١,٠٢٤	٤٩,٥٩٥	٥٠,٤١٠	٥١,٦٠٩	٥٣,١٣٧
التكرير، الاستهلاك (بآلاف الأطنان)										
واردات معامل التكرير	١٦,٨١٠	١٨,١٣٦	١٩,٤٥١	٢٠,٢١٨	٢١,١٢٨	٢٢,٤٠٥	٢٢,٤٨٨	٢٣,٠٥٧	٢٤,٣٣٧	٢٤,٩٧٦
إنتاج معامل التكرير	١٥,٩٥٩	١٧,١٦٨	١٨,٥٤١	١٩,٠٦٥	١٩,٩٩٩	٢١,٣٦٠	٢١,٣٤٥	٢١,٩٢٩	٢٣,١٥٧	٢٣,٨١٧
الاستهلاك (ب)	١٦,٣٦٢	١٦,٢٤٤	١٧,٨٥٣	١٨,١٧٠	١٧,٩٤٠	١٩,٢٢٠	١٩,٠٥١	١٩,٥٨٤	٢٠,١٧١	٢٠,٠٦٢
(ب)/(أ)	٪٥٠,٦	٪٤٥,٢	٪٤٣,٣	٪٤١,٠	٪٤٤,٦	٪٤٢,٥	٪٤٤,٥	٪٤٥,٥	٪٤٥,٩	٪٤٤,٩
استهلاك الغاز	٢,٠٣٦	٢,٢٨٥	٣,٠٣٠	٣,٦٩٢	٤,٢٧٤	٤,٧٤٧	٥,٢٨٩	٥,٩٠٧	٦,٩٨٩	—
التجارة الخارجية (البترول ومنتجاته، مليون دولار)	٣,٢١٦	٣,٠٠٥	٣,١٢٧	٣,٣٤٠	١,٠٨٣	١,٩٢٣	١,٨٤٧	١,٧٠٩	٢,٢٨٨	٢,١٣٤
التصدير	٢,٤٥٧	٢,١٩٢	٢,٣٢٤	٢,٦٣٠	٦٩٧	١,٤٤٦	٧١٥	٩٧٩	١,٣٥٦	١,٣١٢
الفائض البترولى (د)	٪٧٦,٤	٪٧٢,٩	٪٧٤,٣	٪٧٨,٧	٪٦٤,٤	٪٧٤,٨	٪٣٨,٧	٪٤٠,٠	٪٥٩,٣	٪٦١,٥
(ج)/(د)										

x فى بداية العام

(د) الفائض التجارى البترولى فقط حتى عام ١٩٨٧

المصدر : الهيئة العامة للبترول ومصادر أخرى

الجدول الثاني

التطور المتوقع لقطاع البترول (بآلاف الأطنان)

	١٩٩٢–١٩٩٣	١٩٩٣–١٩٩٤	١٩٩٤–١٩٩٥	١٩٩٥–١٩٩٦	١٩٩٦–١٩٩٧	١٩٩٧–١٩٩٨	١٩٩٨–١٩٩٩
الإنتاج							
الخام (ا)							
الغاز الطبيعى	٤٣,٥٠٠	٤١,٧٦٠	٤٠,٠٩٠	٣٨,٤٨٦	٣٦,٩٤٧	٣٥,٤٦٩	٣٤,٠٥٠
المقطرات، الغاز	١١,٧٣٦	١٢,٤٢٣	١٢,٣٧٥	١٢,٣٢٩	١٢,٢٨٢	١٤,٢٨٤	١٥,٥٩٨
المسيل	٣,٥٢٥	٣,٧١٩	٣,٧٠٥	٣,٣٧٢	٣,٧٥٥	٤,٢٩١	٤,٦٧٠
المجموع	٥٨,٧٦١	٥٧,٩٠٢	٥٦,١٧٠	٥٤,٥٤٧	٥٢,٩٨٤	٥٤,١٤٤	٥٤,٣١٨
التكرير والاستهلاك							
واردات معامل التكرير	٢٣,٧٧٢	٢٦,١٨٤	٢٦,١٩٦	٢٦,١٨٩	٢٦,١٩٣	٢٦,٠٣٨	٢٥,٩٠٦
إنتاج معامل التكرير	٢٣,٤٨٦	٢٥,٨٣٦	٢٥,٨٣٦	٢٥,٨٣٦	٢٥,٨٣٦	٢٥,٨٣٦	٢٥,٨٣٦
الاستهلاك (ب)	١٧,٤٢٦	١٦,٨٨١	١٧,٠٩٥	١٧,٣٩٨	١٨,١٠٩	١٨,٦٥٤	١٩,١٨٦
(ب)/(ا)	٪٤٠,١	٪٤٠,٤	٪٤٢,٦	٪٤٥,٢	٪٤٩,٠	٪٥٢,٦	٪٥٦,٣
استهلاك الغاز الطبيعى	١٢,٣٣٨	١٣,٠١٥	١٢,٩٦٧	١٣,٠٦٢	١٣,٠١٥	١٥,٠١٦	١٦,٣٤١
التجارة الخارجية							
الخام	١٩,٧٢٨	١٥,٥٧٦	١٣,٨٩٤	١٢,٢٩٧	١٠,٧٥٤	٩,٤٣١	٨,١٤٤
المنتجات البترولية	٥,٧٩٥	٨,٧٠٢	٨,٤٨٥	٨,١٧٥	٧,٤٣٥	٦,٨٦٧	٦,٣١٣
المجموع	٢٥,٥٢٣	٢٤,٢٧٨	٢٢,٣٧٩	٢٠,٤٧٢	١٨,١٨٩	١٦,٢٩٨	١٤,٤٥٧

المصدر : البنك الدولى، مارس ١٩٩٢

الجدول الثالث
البترول فى الاقتصاد المصرى

	١٩٨١–٨٢	١٩٨٢–٨٣	١٩٨٣–٨٤	١٩٨٤–٨٥	١٩٨٥–٨٦	١٩٨٦–٨٧	١٩٨٧–٨٨	١٩٨٨–٨٩	١٩٨٩–٩٠	١٩٩٠–٩١	١٩٩١–٩٢
صادرات البترول (مليون دولار)	٤,٦٦٩	٤,١٦٤	٤,٥٣٢	٤,٧٨١	٣,٩٩٥	١,٣٢٥	١,٣٨٥	١,١٤٨	١,٢٢٩	١,٩٧١	١,٥٤٥
نصيبه فى مجموع الصادرات	٪٨٠,٨	٪٧٩,٣	٪٧٦,٥	٪٧٨,٧	٪٧٦,٩	٪٤٧,٤	٪٤٤,٧	٪٤٠,٧	٪٣٩,١	٪٥٠,٧	٪٤٣,٩
نصيبه فى الإيرادات بالعملة الصعبة (١)	٪٤٤,٨	٪٣٤,٥	٪٣٣,٥	٪٣٦,٠	٪٣٤,٠	٪١١,١	٪١١,٥	٪٩,٢	٪٨,٧	٪١٠,٣	٪٨,٧
صادرات غير بترولية (مليون دولار)	١,١١٠	١,٠٨٤	١,٣٩٢	١,٢٩٤	١,١٩٨	١,٣٦٠	١,٧١٣	١,٦٧٢	١,٩١٥	١,٩١٦	١,٩٧٦
مساهمة الهيئة العامة للبترول فى ميزانية الدولة (مليون جنيه)	١,١١٠	٨٩١	١,٠٦٦	٩٣٦	١,٠٩٣	٨٠٥	٩١١	١,٠٣٣	٧٨٢	٣,٢٣٦	×٣,٨٣٠
نصيبها فى إيرادات الميزانية (٢)	٪١٦,٨	٪١١,٤	٪١٣,٠	٪١٠,٨	٪١١,٢	٪٨,٤	٪٧,٩	٪٧,٦	٪٥,٠	٪١٣,٧	×٪١١,١
العجز فى الميزانية (مليون جنيه مصرى)	٤,٨٨٢	٤,٧٤٨	٦,٤٣٣	٧,١٦٥	٨,٨٤٤	٧,٧٣٨	١٠,٨٤٩	١١,٨٤٧	١٤,٥١٨	١٩,٧٧٩	٨,٧٠٠

(١) الصادرات، الخدمات (قناة السويس، السياحة، الخ) التحويلات العامة والخاصة

(٢) الإيرادات التى حققتها ميزانية الدولة بإستثناء المجموعات المحلية والقطاع العام واستثمارات التمويل الذاتى (وفقا لبنية الميزانية المصرية) وقطاع الدفاع غير مدرج فى الميزانية

× تقديرات

المصدر : البنك الدولى حتى ١٩٨٥–١٩٨٦، وصندوق النقد الدولى بعد ذلك

الجدول الرابع
بيانات قطاع الكهرباء

	١٩٨١–٨٢	١٩٨٢–٨٣	١٩٨٣–٨٤	١٩٨٤–٨٥	١٩٨٥–٨٦	١٩٨٦–٨٧	١٩٨٧–٨٨	١٩٨٨–٨٩	١٩٨٩–٩٠	١٩٩٠–٩١
كفاءة التشغيل القائمة (ميجاوات)	٤,٩٧٠	٥,٦٤١	٦,٥١٩	٧,٦٤٠	٨,٥٩٧	٨,٨٩٧	٩,١٧٧	١٠,١٥١	١٠,٨١١	١١,٦٥٥
إنتاج الكهرباء (جيجاوات ساعة)	٢١,٨٩٩	٢٤,٥٦٤	٢٧,٨٢٩	٣٠,٢٥٠	٣٢,٣٧٧	٣٥,٢٥٠	٣٨,٠٥٥	٣٩,٨٠٤	٤١,٨٨٤	٤٤,١٤٥
• الكهرباء المائية	١٠,٤٧٥	١٠,٣٦٧	٩,٦٣٧	٩,٠٠٤	٩,٠٤٦	٩,١٠٥	٨,٢٥٩	٩,٣٢٣	٩,٩٧٢	٩,٥٠٠
• توربينات بخارية	٧,٩٦٥	٩,٤١٠	١١,٩٦٨	١٤,٤٢٤	١٨,٠٤٢	٢٠,٤٠٦	٢٤,٢٨٢	٢٥,٠٩٥	٢٤,٠٩٨	٣٠,٧١٠
• توربينات غازية	٣,٤٥٩	٤,٨٦٧	٦,١٣٦	٦,٧٠٦	٥,١٥٨	٥,٦٩٢	٥,٢٠٦	٥,١٦٨	٧,٥٧٨	٣,٦٧٨
• محطات منعزلة	–	٢٠	٨٨	١١٦	١٣١	١٤٧	٢٠٨	٢١٨	٢٣٦	٢٥٧
استهلاك محطات توليد الكهرباء للغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)	٩١٣	١,٣٠٢	١,٦٥٠	٢,١١٧	٢,٤٠٩	٣,٥٨٧	٤,٠٩٢	٤,٣٦٤	٤,٦٤٥	٤,٢٢٧

المصدر : الهيئة العامة للكهرباء

الجدول الخامس

تطور استهلاك الطاقة التجارية

(بآلاف أطنان مكافئة للبترول)

	المنتجات المكررة		الغاز الطبيعي		الكهرباء		المجموع
	القدرة	%	القدرة	%	القدرة	%	
١٩٦٠	٤,٧٠٠	٩٨,٥	–	–	٧٠	١,٥	٤,٧٧٠
١٩٧٠	٥,٩٠٠	٨١,٥	–	–	١,٣٤٠	١٨,٥	٧,٢٤٠
١٩٨٠	١١,٧٠٠	٧١,٨	١,٨٠٠	١١,٠	٢,٨٠٠	١٧,٢	١٦,٣٠٠
١٩٨١–٨٢	١٣,٧٠٠	٧٢,٧	٢,١٤٠	١١,٤	٢,٩٩٤	١٥,٩	١٨,٨٣٤
١٩٨٢–٨٣	١٥,٦٠٠	٧٤,٥	٢,٤١٥	١١,٥	٢,٩٣٥	١٤,٠	٢٠,٩٥٠
١٩٨٣–٨٤	١٧,٢١١	٧٥,١	٢,٩٥٥	١٢,٩	٢,٧٥٥	١٢,٠	٢٢,٩٢١
١٩٨٤–٨٥	١٨,٤٢٧	٧٥,٢٥	٣,٤٨٧	١٤,٢٥	٢,٥٧٤	١٠,٥	٢٤,٤٨٨
١٩٨٥–٨٦	١٧,٧٤٦	٧١,٠	٤,٦٦١	١٨,٦٥	٢,٥٨٦	١٠,٣٥	٢٤,٩٩٣
١٩٨٦–٨٧	١٨,٩٩٤	٧١,٥	٤,٩٥٥	١٨,٧	٢,٦٠٣	٩,٨	٢٦,٥٥٢
١٩٨٧–٨٨	١٩,٥١٥	٧٠,٧	٥,٧١٩	٢٠,٧	٢,٣٦١	٨,٦	٢٧,٥٩٥
١٩٨٨–٨٩	١٩,٢٣٤	٦٨,٧	٦,١١١	٢١,٨	٢,٦٦٥	٩,٥	٢٨,٠١٠
١٩٨٩–٩٠	١٩,٨٩٢	٦٧,٥	٦,٧٠٥	٢٢,٨	٢,٨٥١	٩,٧	٢٩,٤٤٨
١٩٩٠–٩١	٢٠,٣٢٥	٦٦,٨	٧,٣٣٣	٢٤,١	٢,٧٨٢	٩,١	٣٠,٤٤٠

المصدر : الهيئة العامة للبترول

الجدول السادس

التطور المتوقع فى توزيع إنتاج الكهرباء %

١٩٩٠–٩١	١٩٩٠–٩١	٢٠٠٥	٢٠١٥
كهرباء مائية	٢١,٥	١٠	٧
غاز طبيعي ومازوت	٧٨,٥	٧٣	٦٨
فحم، كهرباء مائية مستوردة	–	٧	١١
مصادر نووية	–	٧	٩
طاقات جديدة وقابلة للتجدد	–	٣	٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : الهيئة العامة للكهرباء ، اكتوبر ١٩٩٢.

الجدول السابع

التطورات المتوقعة لإنتاج الكهرباء

	الشحنة القصوى المستخدمة (ميجاوات)	نسبة التغير	إنتاج الكهرباء (جيجاوات ساعة)	نسبة التغير
١٩٩١-٩٢	٧,٢١٥	-	٤٥,٤٨١	-
١٩٩٢-٩٣	٧,٦١٠	+٥,٥	٤٧,٦٣٨	+٤,٧
١٩٩٣-٩٤	٨,١٠٥	+٦,٥	٤٩,٩١٠	+٤,٧
١٩٩٤-٩٥	٨,٤٩٠	+٤,٧٥	٥٢,١٤٠	+٤,٥
١٩٩٥-٩٦	٨,٨٩٥	+٤,٨	٥٤,٥٠٠	+٤,٥
١٩٩٦-٩٧	٩,٣٦٠	+٥,٢	٥٧,٢٢٥	+٥,٠
١٩٩٧-٩٨	٩,٩٤٠	+٦,٢	٦٠,٥٥٠	+٥,٨
١٩٩٨-٩٩	١٠,٥٩٠	+٦,٥	٦٤,٣٢٠	+٦,٢
١٩٩٩-٢٠٠٠	١١,٣٤٥	+٧,١	٦٨,٧٢٠	+٦,٨
٢٠٠٠-٠١	١٢,١٩٥	+٧,٥	٧٣,٦٩٠	+٧,٢
٢٠٠١-٠٢	١٣,١١٠	+٧,٥	٧٩,٠٦٥	+٧,٣
٢٠٠٢-٠٣	١٣,٤٨٥	+٢,٩	٨٤,٤١٥	+٦,٨
٢٠٠٣-٠٤	١٤,٦٢٠	+٨,٤	٨٩,٣٨٥	+٥,٩
٢٠٠٤-٠٥	١٥,٤٤٠	+٥,٦	٩٤,٥٩٠	+٥,٨
٢٠٠٥-٠٦	١٦,٣٠٠	+٥,٦	٩٩,٩٤٥	+٥,٧
٢٠٠٦-٠٧	١٧,٢١٥	+٥,٦	١٠٥,٥٤٠	+٥,٦
٢٠٠٧-٠٨	١٨,١٨٠	+٥,٦	١١١,٤٥٠	+٥,٦
٢٠٠٨-٠٩	١٩,٢٠٠	+٥,٦	١١٧,٦٩٠	+٥,٦
٢٠٠٩-١٠	٢٠,٢٧٠	+٥,٦	١٢٤,٢٨٥	+٥,٦
٢٠١٠-١١	٢١,٤١٠	+٥,٦	١٣١,٢٤٥	+٥,٦
٢٠١١-١٢	٢٢,٦٠٠	+٥,٦	١٣٨,٥٩٥	+٥,٦
٢٠١٢-١٣	٢٣,٨٧٠	+٥,٦	١٤٦,٣٥٥	+٥,٦
٢٠١٣-١٤	٢٥,٢١٠	+٥,٦	١٥٤,٥٥٠	+٥,٦
٢٠١٤-١٥	٢٦,٦٢٠	+٥,٦	١٦٣,٢٠٥	+٥,٦

المصدر : الهيئة العامة للكهرباء، أكتوبر ١٩٩٢

الجدول الثامن

التطورات المتوقعة لقطاع الكهرباء

	١٩٩١–٩٢	١٩٩٢–٩٣	١٩٩٣–٩٤	١٩٩٤–٩٥	١٩٩٥–٩٦	١٩٩٦–٩٧	١٩٩٧–٩٨	١٩٩٨–٩٩
كفاءة التشغيل القائمة (ميجاواط)	١١,٦٩٠	١٢,٦١٩	١٣,٣٠٧	١٣,٣٦٢	١٣,٩٢٢	١٤,٧٠٣	١٥,٢٣١	١٥,٤٥٣
إنتاج الكهرباء (جيجاواط ساعة)	٤٦,٧٣٩	٤٩,١٢٠	٥١,٦٣٧	٥٤,٣٣٨	٥٦,٨٧٢	٥٩,٥١٩	٦٢,٢٣٤	٦٤,٩٥٠
من بينها : الكهرباء المائية	٩,٥٠٠	٩,٥٠٠	٩,٩٠٠	٩,٩٠٠	٩,٩٠٠	٩,٩٠٠	٩,٩٠٠	٩,٩٠٠
التوربينات البخارية	٢٩,٦٦٧	٢٨,٣٦٧	٢٧,٧١٣	٢٧,١٧٩	٢٩,٤٣٧	٣٢,٣٦٦	٣٤,٨٦١	٣٧,٣٤٨
التوربينات الغازية	٧,١٩١	١٠,٦٨٩	١٣,٣٥٨	١٦,٤٧٣	١٦,٦٠٦	١٦,٧٨٠	١٦,٩٢٨	١٧,٠٧٦
	٣٨١	٥٦٤	٦٦٦	٧٨٦	٩٢٩	٤٧٣	٥٤٥	٦٢٦
استهلاك المحطات للغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)	٤,٧٦٣	٥,٣٥٤	٥,٨٧٣	٦,٤٩٨	٦,٧٦٦	٧,٠٨٤	٧,٣٤٧	٧,٦٠٧

المصدر : البنك الدولي، مارس ١٩٩٢

الجدول التاسع

التطورات المتوقعة لكفاءة تشغيل شبكة الهيئة العامة للكهرباء (ميجاوات)

	١٩٩٠-٩١	النسبة	١٩٩٨-٩٩	النسبة	نسبة التغير	الموعد المتوقع للتشغيل
الكهرباء المائية	٢,٧١٥	٢٣,٧	٢,٨١٥	١٨,٢	+٣,٧	
السد العالى فى أسوان	٢,١٠٠		٢,١٠٠			
أسوان (١)	٣٤٥		٣٤٥			
أسوان (٢)	٢٧٠		٢٧٠			
إسنا	-		١٠٠			١٩٩٣-٩٤
توربينات بخارية	٥,٩٢٥,٥	٥١,٨	٩,٤٥٥	٦١,٢	+٥٩,٦	
غرب القاهرة	٣٥٠		٩٥٠			١٩٩٣-٩٤
جنوب القاهرة	٢٥٥		١٣٥			
شمال القاهرة	١٠٠		-			
التبين	٤٥		-			
شبرا الخيمة	١,٢٩٥		١,٣٦٠			
طلخا (محطتين)	١٢٧,٥		٢٩٠			١٩٩٢-٩٣
دمنهور (٣ محطات)	٥٢٥		٥٢٥			
كفر الدوار	٤٤٠		٤٤٠			
السيوف	١١٣		٦٠			
أبو قير	٩٠٠		٩٠٠			
السويس	١٨٥		١٨٥			
أبو سلطان	٦٠٠		٦٠٠			
عتاقة	٩٠٠		٩٠٠			١٩٩٣-٩٤
أسيوط	٩٠		٦٩٠			١٩٩٤-٩٥
الكريمات	-		١,٣٦٠			١٩٩٥-٩٦
سيدى كرير	-		٦٣٠			١٩٩٦-٩٧
عيون موسى	-		٦٣٠			١٩٩٧-٩٨
توربينات غازية (دورة مزدوجة)	٢,٦٧٦	٢٣,٤	٣,٠٠٩,١	١٩,٥	+١٢,٤	
شرق القاهرة	٤٦					١٩٩٤-٩٥
غرب القاهرة	٣٣٠		٤٩٥			
مصر الجديدة	٣٧,٥		٣٧,٥			
التبين	٤٦		٤٦			
حلوان	١٢١		١٢١			
وادى حوف	١٠٠		١٠٠			
شبرا الخيمة	٣٥		٣٥			
طلخا (محطتين)	٢٨٣,٥		٢٨٣,٦			
دمنهور	٩٧		١٤٢			١٩٩٣-٩٤
المحمودية	٣٧٦		٢٨٤			
دمياط	٧٥٠		١,١٢٥			
كرموز	٢٥		-			
السيوف	٢٢٠		٢٢٠			
المكس	٢٨		-			
إسماعيلية	٢٠		٢٠			
السويس	١٧		-			
الشباب	١٠٠		١٠٠			
بور سعيد	٤٤		-			
المحطات المنعزلة	١١٩	١,٠	١٧٤	١,١	+٤٦,٢	
المجموع	١١,٤٣٥,٥	١٠٠	١٥,٤٥٣,١	١٠٠	+٣٥,٠	

المصادر : الهيئة العامة للكهرباء ، والبنك الدولى فيما يخص ١٩٩٨-١٩٩٩

الجدول العاشر

الاستثمارات المتوقعة في قطاع البترول

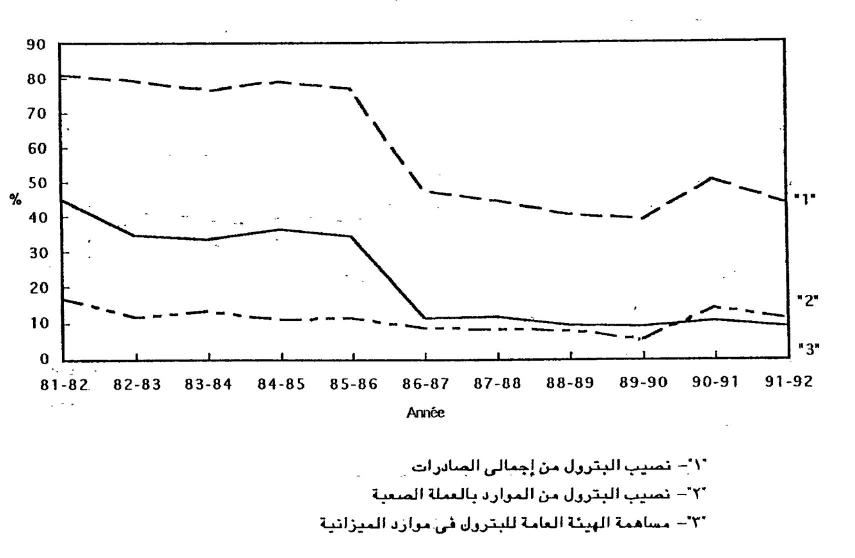
(١٩٩١-١٩٩٢/١٩٩٨-١٩٩٩)

	ملايين الجنيهات	٪
محطات توليد الكهرباء	٢٠,٦٣٨,٧٧	٤٧,٥
(ا) المشاريع الجارية	٤,٩٩٩,١٨	
محطة دمياط (دورة مزدوجة) (١١٢٥ ميجاوات)×	٢٥٤,٧٤	
محطة جنوب القاهرة (دورة مزدوجة) (١٩٥ ميجاوات)	٣٩٤,٣٠	
محطة دمنهور (دورة مزدوجة) (١٤٢ ميجاوات)	٣٣٦,٥٤	
محطة المحمودية (دورة مزدوجة) (٢٨٤ ميجاوات)	٦٤٩,٥٧	
وصلة محطة طلخا البخارية (٢٩٠ ميجاوات)	١٩٣,٠٣	
وصلة محطة أسيوط البخارية (٦٩٠ ميجاوات)	١,٤٠٠,١٤	
وصلة محطة غرب القاهرة البخارية (٩٥٠ ميجاوات)	١,٧٧٠,٨٦	
(ب) المشاريع الجديدة	١٥,٦٣٩,٥٩	
محطة الكريمات البخارية (١٢٦٠ ميجاوات)	٥,٠٧٩,٧٩	
محطة سيدي كرير البخارية (٦٣٠ ميجاوات)	٣,٢٧٣,٩٢	
محطة عيون موسى البخارية (٦٣٠ ميجاوات)	٣,٢٧١,٠٤	
أبو قير، دمنهور، وأماكن أخرى	٩٥,٧٠	
محطة توليد كهرباء بالفحم في الزعفرانة	٣,٩١٩,١٤	
محطات فرعية (٦٦ إلى ٥٠٠ كيلو فولت)	٣,٨٢٥,١٩	٨,٨
خطوط توصيل (٦٦ إلى ٥٠٠ كيلو فولت)	٩,٥٤٧,٥٤	٢٢,٠
مصروفات نقدية	٨,٩١٤,٧٣	٢٠,٦
نفقات أخرى (التكوين، إلخ)	٤٨٢,٠٣	١,١
المجموع	٤٣,٤٠٨,٣٦	١٠٠,٠

× القدرات في نهاية الفترة

المصدر : الهيئة العامة للكهرباء

الشكل الأول

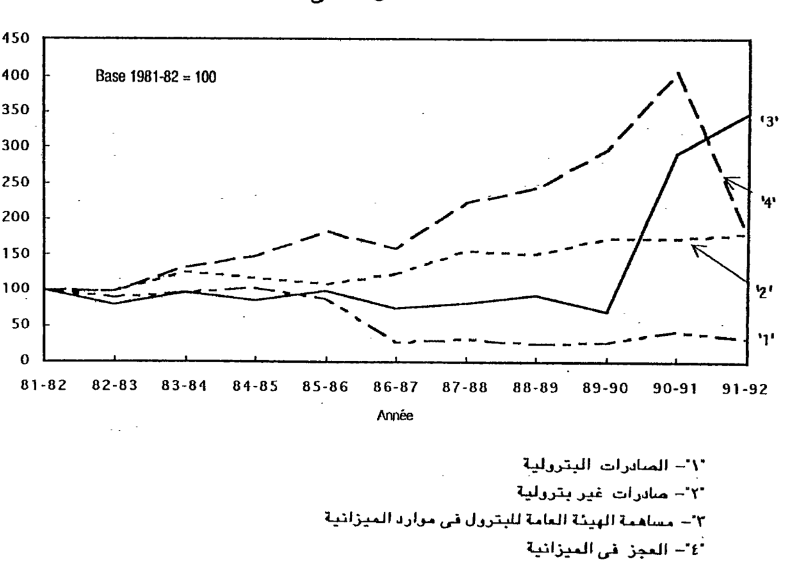


"١"– نصيب البترول من إجمالى الصادرات

"٢"– نصيب البترول من الموارد بالعملة الصعبة

"٣"– مساهمة الهيئة العامة للبترول فى موارد الميزانية

الشكل الثانى



"١"– الصادرات البترولية

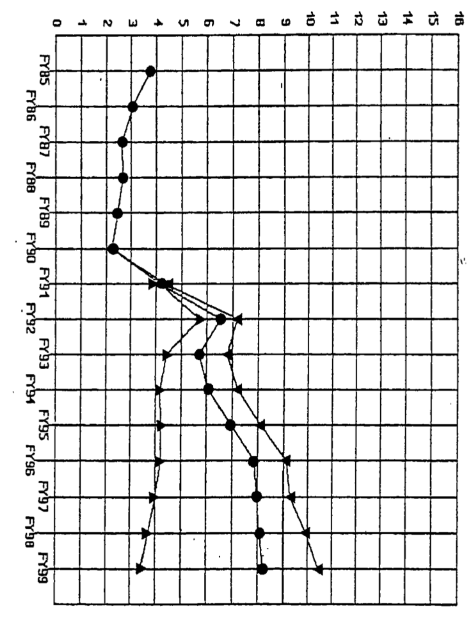
"٢"– صادرات غير بترولية

"٣"– مساهمة الهيئة العامة للبترول فى موارد الميزانية

"٤"– العجز فى الميزانية

الشكل الثالث : مساهمة الهيئة العامة للبترول فى موارد الميزانية

(٤٠٪ من حجم الأعمال)



المحور الفقى مليارات الجنيهات فى ١٩٩٠/١٩٩١

المحور الرأسى : السنوات

▲ الوضع الراهن

● تعديل أسعار الطاقة

▼ إصلاح وزيادة استهلاك الغاز

الصوفية المصرية المعاصرة *

بيير جان لويزار
المركز القومى للبحث العلمى
CNRS - باريس
ترجمة منحة البطراوى

إذا كان مبتغى الصوفية هى توحد روح المؤمن بالله ، فقد ألهبت الصوفية المناقشات منذ العصور الأولى للإسلام ، حول إمكانية وطبيعة ذلك التوحد (١).

ويذكرنا جيلبير ديلانو أنه لا جدوى من التساؤل عما إذا كانت الصوفية فى مصر مطابقة للإسلام التقليدى أم لم تكن مطابقة له فى القرن التاسع عشر ، فالإسلام فى ذلك الوقت على المستويين الرسمى والشعبى كان مشبعاً بالصوفية . فكان الإنتماء إلى الطرق الصوفية قد فرض نفسه على الجميع - العلماء منهم والمؤمنين البسطاء لأنه كان يعتبر الطريق الأمثل لروحانية الحياة الورعة .

الإيمان الشعبى واتجاهه الرئيسى

الصوفية هى مجموع اتجاهات الروحانية الإسلامية . وكل اتجاه يعرف بالطريقة . ومريدوها هم المتصوفة . ولكن من المهم أن نحدد

معنى الكلمات . فلفظ صوفى قد يخلط بين الروحانى وبين عضو الطريقة الصوفية . فى حين لا تعبر الطرق عن مجمل الصوفية منذ بدايتها وحتى يومنا هذا . وكذلك لا تعبر الصوفية عن مجمل الروحانية الإسلامية ، فالشيخ محمد متولى الشعراوى ، يمكن اعتباره روحانياً فى حين أنه لا يعتبر نفسه من أنصار الصوفية .

فإذا كانت الطرق لا تحتل كل مساحة الصوفية ، فربما كانت هناك مدرسة بدون طريقة . أضف إلى ذلك أن الطرق الصوفية ظلت على مر القرون تقدم التنازلات تجاه التقوى الشعبية (لدى الطبقات الشعبية) مما جعل من الصعب التعرف على تعاليم الأوائل داخل الطرق الحالية .

فمن يحضر اليوم فى دلتا النيل ، الموالد المهولة فى طنطا أو فى دسوق ، حيث صخب الاحتفال الدسوقى الذى يجمع لعبة النشان والسيارات الكهربائية والمراجيح وباعة الحلوى والفسخانى ، من يحضر تلك الموالد يجد صعوبة فى الربط بين هذه المظاهر وبين صوفية وتجلى الحلاج المنعزل ، الذى صلب فى بغداد عام ٩٢٢م . وسوف يقول الكثيرون أن الصوفية الحقة قد ماتت عند تأسيس الطرق الصوفية ، ولكن أين تبدأ الروحانية ، وأين تنتهى ؟ ولماذا كانت الصوفية فى مصر اليوم مرتبطة بنظام الطرق ؟ اضطررنا لاستخدام كلمة "صوفية" للتدليل عن الطرق التى سنتحدث عنها .

لم تظهر أغلب الطرق فى مصر كطرق متميزة الملامح إلا مؤخراً ، خاصة منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وهى الطرق الصوفية الست الكبرى وما بها من فرق وتفرعات والتى تمثل اليوم الروحانية المصرية المنظمة .

ومن أعظمها شأناً تلك الطرق التى أسسها من يطلق عليهم الأقطاب الأربعة وهى : الأحمدية والبرهانية والرفاعية والقادرية . وكلها تشير إلى استمرارية فى التنظيم تعود إلى العصر المملوكى . ويجب أن نضيف إلى هذه الطرق: الشاذلية والخلوتية ، وعلى نحو أقل بكثير النقشبندية . ومن هذه الطرق ، إثنتان فقط ولدتا فى مصر ، هما الأحمدية والبرهانية . وهى طرق ريفية وجذورها فى الدلتا وقد تطورت تطوراً كبيراً فيما بعد ، مما حقق لها انتشاراً فى كل أنحاء مصر .

ترتبط الطريقة الأحمدية بأحمد البدوى (١٢٠٠ - ١٢٧٦م) الذى يعتبر أكثر الأولياء إجلالاً فى مصر ، ولمدة طويلة ، فقد لعب دوراً فى تنظيم المقاومة الإسلامية إبان الحملة الصليبية التى قادها لويس التاسع عشر فى القرن الثالث عشر ، ويظل فى الضمير الشعبى أنه هو الذى حرر عدداً من الأسرى المسلمين من بين أيدى الصليبيين . وقد قام خليفته الشيخ عبد العال الفيشاوى ببناء مسجد على قبره بطنطا حيث أصبح مقامة واحد من أهم المزارات فى مصر . إن الطريقة الأحمدية التى تفرعت إلى طرق وفروع لا حصر لها أصبحت أهم طريقة صوفية شعبية ريفية فى مصر (٢).

أما الطريقة البرهانية فمرتبطة بإبراهيم الدسوقى (١٢٤٦ - ١٢٨٨م) والمدفون بدسوق ، ومقامه - مثل طنطا - من أهم الأماكن التى يتردد عليها الناس .

ومن الطرق الهامة الأخرى فى مصر ، الطريقة الشاذلية . وقد أطلق عليها هذا الاسم نسبة لأبى الحسن الشاذلى (١١٣٦ - ١٢٥٨م) والمفترض أنه مؤسسها - وأصله من تلمسان ويبدو أنه لم يترك أية تعاليم متعلقة بتأسيس طريقة أو أى طقوس مميزة ، وكان يدين اللجوء إلى التنسك ويدعو إلى ضرورة العمل . وفى مصرنشر مؤلفاته - والتى حرفت على نحو واسع - شيخ من الإسكندرية هو ابن عطا الله (المتوفى عام ١٣٠٩م) ، وهو المناهض الشرس لابن تيمية . وقد انتشرت هذه الطريقة حتى جنوب شرق آسيا ، وقد وصلت هناك أيضاً متشعبة ومتفرعة (٣).

أما الخلوتية فهى ، مع الأحمدية والشاذلية ، واحدة من أكثر الطرق انتشاراً وتفرعاً على امتداد وادى النيل (٤). وكان ملهمها الصوفى الفارسى الشهير عمر السهروردى . وقد أسس هذه الطريقة التقليدية الهامة عمر الخلوتى (المتوفى عام ١٣٩٧م) - ومعنى الخلوة هو الانعزال عن العالم - وقد انتشرت هذه الطريقة ذات النظام الصارم فى كل من تركيا والقوقاز وأذربيجان ولم تصل إلى مصر والشرق الأوسط إلا فى أواخر القرن الخامس عشر (٥). ومما تجدر الإشارة إليه أن أحد مريدى الطريقة الخلوتية قد أسس فى نهاية القرن الثامن عشر طريقة هى التيجانية والتى انتشرت فى شمال

غرب أفريقيا . وهذه الطريقة فى مصر منتشرة فى الحضر وبالمدن الكبرى خاصة . ومن أوائل من دعوا للخلوتية فى مصر ثلاثة أتراك من أذربيجان وهم شمس الدين دمرداش وشاهين الخلوتى وإبراهيم جلشانى ، وقد انتمى إليها كثير من الإنكشارية ، فعرفت هذه الطريقة فى مصر العثمانية على أنها ذات هوية تركية . ولكن ذلك لم يمنع تمصيرها لكى تصبح إحدى أكثر الطرق تأثيراً فى البلاد . وقد أسس شيخ من دمشق يدعى مصطفى كمال الدين البكرى فرعه الخاص للخلوتية والذى اتخذ له إسم "البكرية" وذلك فى نصف القرن الثامن عشر . وقد سيطر على العالم الصوفى طوال القرن التاسع عشر شيوخ أسرة البكرى مع أسرة أخرى هى أسرة السادات .

وتعتبر القادرية أقدم الطرق الصوفية وأكثرها انتشاراً فى العالم ، ومؤسسها هو عبد القادر الجيلانى الذى وُلد فى جيلان ورحل إلى بغداد واستقر بها حتى توفى عام ١١٦٦م ويوجد قبره بها حتى اليوم . وما زال مركز الطريقة فى بغداد ويرأسه واحد من السلالة المباشرة لمؤسسها والذى يطلق اسمه على الطريقة . وللمركز إشعاع فى كل من أفريقيا الشمالية وأفريقيا السوداء وحتى الهند الصينية فى الشرق وتركيا فى الشمال . والطريقة القادرية تقف ضد كل تطرف ومغالاة وتنفر من إفراط الطرق الشعبية الأكثر تشعباً لممارسة الطقوس الدينية غير التقليدية . وتترك هذه الطريقة المرنة كثيراً من الاستقلالية لفروعها العديدة . وتعرف هذه الطريقة فى مصر بطريقة الصيادين لأن أكثر أعضاءها من الصيادين . وفى نهاية القرن التاسع عشر ، أنشأ أمادو بامبا فى السنغال طريقة إفريقية بحتة وهى المريدية ، وهى فرع من القادرية حيث تحتفظ بعلاقات شكلية مع الطريقة الأم الأصلية فى مصر .

وأخيراً ، الطريقة الرفاعية ، وبها تكتمل صورة الصوفية بمصر ، وقد أنشأها فى البصرة شاب معاصر لعبد القادر الجيلانى هو أحمد الرفاعى (المتوفى عام ١١٧٦م) (٦) وقد انتشرت الطريقة فى مصر وتركيا وبعض مناطق جنوب شرق آسيا . وأصبحت الطريقة الرفاعية شعبية للغاية فى مصر فى القرون الوسطى ، حيث اعتبر أحمد الرفاعى شيخ لحواة الثعابين . ولقد اتخذ الذكر الخاص بهذه

الطريقة وطقوسها أشكالاً غريبة الشأن . وقد تركت الطريقة بصمة واضحة فى مدينة القاهرة تتمثل فى مسجد الرفاعى وهو بناء ضخم تم بناءه فى المكان الذى كانت تشغله إحدى زوايا الطريقة فى نهاية القرن التاسع عشر ، وهو مواجه لمدرسة السلطان حسن أسفل القلعة .

إن عدد الأعضاء المنتمين لهذه الطرق كان متغيراً من وقت لآخر . وتحتل الطريقة الأحمدية اليوم القمة فى مصر بتاثيرها وتعدد الفروع التى تنتمى إليها ، ويتبعها عن قرب الشاذلية والخلوتية ، ويأتى بعدهم البرهامية والرفاعية . غير أن علينا أن نتذكر أن قوانين المذاهب الخاصة بكل طريقة من هذه الطرق الكبرى لم تعد مطابقة ، فى أغلب الأحيان ، لممارسات الطرق التى تنتسب إليها ، إذ أن غياب سلطة مركزية معترف بشرعيتها أدى إلى التغيرات التى حدثت من جراء التنازلات المقدمة للمعتقدات الشعبية ، التى أعطت لكل فرع محلى هوية مميزة لدرجة تمكنه من أن يصبح طريقة قائمة بذاتها ، وهكذا أصبحت الصلة القائمة بينه وبين الاسم الذى يحمله مجرد صلة نسب روحى . أضف إلى ذلك ، أن القانون الخاص بالصوفية اضطر كثير من الطرق المحلية غير المعترف بها إلى الانتماء إلى الطرق الكبرى الرسمية والتى أصبحت مظلة لجماعات مختلفة تماماً لا يربطها بالموروث الروحانى الذى تنتسب اليه سوى الاسم فقط .

ويتركز نشاط الطريقة حول شخصية مؤسسها وخليفته ، الشيخ الحالى ، والأنشطة الرئيسية التى تضبط إيقاع حياة مريدى الطريقة المتعبدين هى حلقات الذكر الأسبوعية والمجالس فى المساجد والتكايا والزوايا التابعة للطريقة وزيارة مقابر الأولياء والاشتراك فى موالدهم .

والانماء لطريقة يعنى ولاء المريد لشيخه ، ويرتكز النظام الصوفى أساساً على السلطة الروحانية المطلقة للشيخ الصوفى على مريده . ويعتبر من الضرورة القصوى وجود شيخ على قيد الحياة ولو كان به بعض النواقص . ففى أغلب الأحيان يكون الشيخ رجلاً متعلماً ، وربما كان عالماً ، وربما كان أيضاً أمياً ، بمعنى أنه لا

يستطيع تفسير النصوص الكبرى ، ولكنه يعوض هذا النقص بعمق حياته الروحانية وثقافته السمعية الكبيرة . ويبدو أن ضرورة وجود شخصية قيادية شيء هام ، لأن عدم وجودها يؤدى إلى تقوقع الطريقة بحيث يقوم كل مريد باتباع طريقة خاصة به .

وقد تدعمت مكانة الشيخ على رأس الطريقة بحيث كان من الضرورى أن يتلقى العلم من شيخ آخر كان هو نفسه قد تلقى العلم ممن سبقه ، على غرار ما اتبع فى إسناد الأحاديث النبوية الشريفة ، ووجود هذه السلسلة يقر عملية نقل السلطة الروحانية من شخص إلى آخر ، ولكل طريقة سلسلتها الخاصة . وأغلب هذه السلاسل صورى وإن كان لها فعاليتها . وبالإضافة إلى الواجبات المفروضة على كل مسلم ، هناك التعاليم التى ينقلها الشيخ لمريديه وهى اليوم أقرب إلى تعاليم فى التقوى والورع عن كونها تعاليم فى الفكر النظرى ، ومنها الشعائر التى يجب إقامتها على نحو دقيق وهى ثابتة منذ زمن طويل داخل الطريقة . ومن الشعائر الأساسية ، الذكر الذى يقود فيه الشيخ مجموعة من المريدين ويردد فيه صفات الله وأسماءه الحسنى بنظام محدد وحسب إيقاع متصاعد متعارف عليه . إن التكرار اللا متناهى لاسم الله بالقول ومن القلب هو سمة الذكر الذى تقوم به كل طريقة وقت الحضرة وفى تواريخ محددة .

ويمثل التشفع بالأولياء ، من آل البيت من مؤسسى الطرق الصوفية ، محوراً رئيسياً فى الثقافة الصوفية . وتدخل الكرامات فى المفهوم الواسع عن قوة الأولياء الروحانية التى ينقلونها لمريديهم . وهذه القوة الروحانية تسمى "البركة" . والروايات عديدة سواء عن أعمالهم التى تتخذ عبرة أو عن المعجزات التى حدثت بفضلهم . وتعتبر بعض الممارسات الخاصة بالشفاء أو بأنواع من الحماية جزء من المعرفة التى تتناقلها الأجيال . والشيخ الحالى يؤتمن على بركة من سبقوه ، وبخاصة مؤسس الطريقة . وهكذا فإن هيبة الشيوخ وبشاشتهم كانت تتيح لهم استعراض مظاهر عجيبة أشبه بالمعجزات ، لتأكيد القوة الروحانية للشيخ المؤسس ، كما وردت فى كتابات سابقة ، ومن هنا أصبح كثير من مقامات الأولياء ورفاتهم سواء الرجال منهم أو النساء موضع للتبرك . ويؤم هذه

المقامات والمساجد الملحقة بها جمهرة دائمة ، وهى تعتبر مزاراً سنوياً . وتباع فى كل مكان كتيبات زهيدة الثمن بها الدعوات والأوراد الخاصة بالطريقة .

وقد انتشر التبرك بالأولياء منذ القرن الحادى عشر . وتقبل الإسلام التقليدى بحذر شديد مفهوم الولاية وكذلك المعجزات المنسوبة للأولياء . وما زال العلماء يناقشون شرعية تلك المفاهيم والممارسات المرتبطة بها ، ولكن المعتقدات الشعبية كانت الأقوى ، وغيرت جذرياً الصوفية وصفاتها المثالية ، وأفردت لسلسلة المتشفعين دوراً لم تعترف به الصوفية الأولى .

وقد ألح ابن عربى وجلال الدين الرومى على نسبية الحقيقة الدينية . والخطر فى نظر العلماء يكمن فى جعل الشريعة نسبية بحجة الصوفية . وكثيراً ما انزعج الفقهاء من اتجاه الصوفية إلى تغيير النسق الثقافى الدينى مثلما نظمه الفقهاء ، وذلك بتفضيل الذكر والسماع ، وحتى الغناء والرقص على الصلاة . وأحياناً يطرح التعارض بين الخلوة التى نادى بها قديماً بعض المتصوفة وفروض الدين الاجتماعية .

ولسنا هنا بصدد وصف معتقدات وممارسات الطرق الصوفية: إن الصوفية الحقة تريد أن تكون مدخلاً إلى عالم غير مرئى متجاوزة طقوس الطرق الصوفية - من زيارة مقابر الأولياء وتلميسها والطواف حولها إلى الاحتفال بالموالد - وذلك ما يفسر تأثر الصوفية ، سواء فى مصر أو فى مناطق أخرى ، بالمعتقدات الشعبية المحلية - وبسبب هذا التأثير ، أصبحت الصوفية مدخلاً هاماً لنشر الإسلام .

ففى الهند وآسيا الوسطى وإفريقيا ، دفعت الصوفية الملايين إلى اعتناق الإسلام ، وهى ما زالت تمثل فى أفريقيا عاملاً هاماً إلى الهداية .

وقد انتقد النظام الدينى الصوفى الإصلاحيون من كل نزعة ، من العلمانيين الليبراليين حتى السلفيين ، الذين يقرنونه بالفقر والسلبية والجهل ، وبالنسبة للسلفيين ، فهو مقترن بالتساهل ، تجاه إقامة طقوس شعبية أقرب إلى الخرافات منها إلى الإسلام ،

ويرون أن الصوفية لا تتلائم مع المجتمع الحديث . ولقد أعلن سعد زغلول وآخرون ، مراراً وتكراراً ، موقفهم ضد الصوفية . وقد وافق نهاية القرن التاسع ظهور الحركة الإصلاحية الإسلامية المعنية بتفسير النصوص ، مما قلل من تسامح أنصارها تجاه الطرق الصوفية . وبعد الأفغاني ومحمد عبده ، انتقد رشيد رضا والسلفيون الصوفية ، باعتبارها عاملاً من عوامل تخلف المجتمعات الإسلامية. وفي ١٩٠٤ ، نشرت مجلة المنار هذا الرأى ، على أنه يبدو أن تأثير هذا الرأى ظل محدوداً (٧) .

ويقول خصوم الصوفية المعاصرون أنه بدلاً من أن تكون الصوفية منهاجاً للانضباط الاخلاقي الذاتي للتسامي والاستضاءة الروحانية الحقة ، فقد مهدت الطريق - وبمساعدة أقاويل الشيوخ الصوفيين - لشتى أنواع المروق والشعوذات مثل التنويم المغناطيسي والكشف والتجلي المستمر والهذيان الصوفي . وقد أضاف بعضهم : لقد أعلن الشحاذون والمتطفلون أنفسهم شيوخاً لطرق جديدة ، وهكذا أصبح الإسلام في أيدى الرعاع (٨). وكان من الصعب على الطرق أن ترد على تلك الاتهامات وذلك لأنه لم يكن لديها المرشد القادر على الرد على الاتهامات ضد الصوفية . وقد هاجم طريقة الصوفية في الذكر بعض العلماء وبعض الجمعيات السنّية التي أنشئت في العشرينات كجمعية أنصار السُنّة المحمدية . إلا أن هيبة النموذج الصوفي ظلت قائمة . ألم يصف حسن البنا الإخوان المسلمين بأنهم حركة سنّية وحقيقة صوفية ؟

تنظيم الصوفية في مؤسسات

إن للصوفية المنظمة في مصر إمكانيات كامنة هائلة ، وقد قامت السلطة السياسية بمبادرات مستمرة لمراقبتها . وكانت وسيلتها في ذلك هي إقرار القوانين الضابطة لتأسيس الطرق الصوفية . والمراحل العديدة لإستئناس الصوفية من قبل الدولة تعتبر نموذجية من عدة نواحي .

وبداية ، فقد التقت إرادة الحاكم السياسية تجاه الطرق الصوفية مع بروز عائلات سوف تصبح الأداة المميزة للمبادرات المتعاقبة

للدولة فى تنظيم الصوفية فى مؤسسات . وبالنسبة لهذه العائلات ، علينا أن نذكر أن وظيفة نقيب الأشراف كانت تتبع إسطنبول حتى القرن السابع عشر وكان لزاماً على النقيب أن يكون إما من عائلة البكرى التى كانت ترأس الطريقة البكرية ، وإما من عائلة السادات التى كانت ترأس الطريقة الوفائية . وقد تناوب شيوخ البكرية والسادات شغل وظيفة شيخ مشايخ الطرق الصوفية . ولم يقوموا برئاسة طريقتهم الخاصة ، بل كانوا يعيّنون شيوخ الطرق الأخرى وينظمون الاحتفالات ، وكان لهم تأثيراً كبيراً فى اختيار شيخ الأزهر . وقد سمح منصب نقيب الأشراف وشيخ مشايخ الطرق الصوفية لهاتين الأسرتين العريقتين بأن تكونا نخبة متوارثة فى حين أن لا البكرية ولا الوفائية كانتا من أهم الطرق الصوفية ولا أكثرهما شعبية . والشيخان البكرى والسادات يحملان لقب "شيخ السجادة" ، وكانا أكثر العلماء فى مصر ثراء وقوة . وكان الشيخ البكرى يرأس المولد النبوى ، أكثر الاحتفالات الدينية أهمية فى القاهرة ، أما الشيخ السادات فكان يرأس مولد الحسين وهو ثانى أهم الموالد بعد المولد النبوى.

ويمثل التاريخ العثمانى بصورة واضحة الجهود التى بذلتها الدولة لرقابة الطرق الصوفية . وقد أدى تعيين شيخ الطرق بالمدن الكبرى مع شاغل الباب العالى ، إلى خلق مركزية للصوفية . وتعتبر مسيرة الطريقة البكتشية نموذجاً لذلك . وفى عهد السلطان عبد الحميد ، استندت سياسته الدينية على شيوخ الطرق الصوفية الذين وصلوا إلى وظائف فخرية بأمر من الخليفة السلطان .

ومثال ذلك ، نشاط شيخ الرفاعية الشيخ محمد أبو الهدى الصيادى ، الذى لعب دور "وكيل جوال" لنشر الإسلام داخل الأقاليم العربية للإمبراطورية العثمانية . ويبدو أن محمد على قد فهم الدرس جيداً حين إستثمر سلطة الشيخ البكرى للسيطرة على الطرق الصوفية فى مصر .

وهناك فكرة شائعة فى مصر ، تقول أن صلاح الدين هو الذى أسس منصب شيخ مشايخ الطرق الصوفية . ويؤكد تلك الفكرة الشيخ أبو الوفا التفتازانى شيخ مشايخ الطرق الصوفية الحالى ، رافضاً الرأى الذى يقول أن هذا المنصب مؤسسة حديثة .

وفى الواقع ، يعود تنظيم ذلك الوضع إلى القرن التاسع عشر ، وعلى وجه الدقة فى عهد محمد على . إذ يجب أن نحدد أنه فى حوالى عام ١٨٠٢ كانت بداية تنظيم السلطة للطرق الصوفية فى مؤسسة مركزية . وهذه هى المراحل الرئيسية (٩) :

١٨١٢ - أصدر محمد على فرماناً يسند فيه للشيخ البكرى سلطة مطلقة على العالم الصوفى (الطرق والمؤسسات التابعة بها كالتكيات والزوايا والمقامات) . ولم يحدث قبل ذلك أبداً أن خضعت الطرق الصوفية لسلطة مركزية .

وكان مبدأ القدم (الذى يعطى امتيازات للأسرة التى تتولى هذا المنصب) يلزم أغلب الطرق على الخضوع للبكرى حتى تستمر . وفى الوقت الذى أصبحت فيه الصوفية تدرس بالأزهر ، كان محمد على يستخدم قوة الطرق الصوفية ضد علماء الأزهر أنفسهم . وهذا الوجه المتعارض بين علماء الأزهر والصوفية الشعبية التى تساندها السلطة ، سوف يكون مألوفاً فى مصر .

١٨٤٧ - أول اتفاق يحدد صلاحيات كل شيخ الأزهر ومحمد البكرى . ويجد الأزهر نفسه وقد انتزعت منه كل سلطة على العالم الصوفى ، أى على مظهر جوهرى للإسلام فى مصر . ومنذ ذلك الحين ، يظهر الشيخ البكرى كالسلطة الوحيدة بالنسبة للطرق الصوفية وعلى شيوخ الطرق أن تلجأ إليه لاستلام الأموال المقررة لأنشطة طرقهم .

١٨٤٨ - نشرت لأول مرة قائمة رسمية للطرق بمراجعة الشيخ البكرى . وبذلك يتأكد أنه السلطة الوحيدة التى تعطى حق ممارسة الصوفية فى مصر .

١٨٥٩ - نص مرسوم خديوى على أن حراس المقابر والمقامات والتكايا عليهم أن يخضعوا لاختصاص الشيخ البكرى .

١٨٧٢ - لتدعيم سلطة الشيخ البكرى على الطرق ، منعت حلقات الذكر فى المنازل . ويتبع لرقابة الشيخ البكرى ممثلى الشيوخ ، أى الخليفة والنائب .

١٨٨١ - تحت ضغط الخديوى توفيق ، يقوم الشيخ البكرى باتخاذ قرارات إصلاحية خاصة بالحد من بعض الطقوس ، كما أنه يتمادى فى التدخل فى شؤون الطرق الداخلية ، وهكذا تهددت استقلالية

الشيوخ . ومن هنا جاء منع طقس "الدوسة" حيث كان شيوخ الطريقة السعادية يمتطون جيادهم ويمرون على ظهور أتباعهم الممددين على الأرض . وكان تنظيم العالم الصوفى عبر الطرق وبزوغ شيوخ البكرية يتفق ، حتى ذلك الحين ، ومصالح شيوخ الطرق الصوفية . غير أن هذه المصالح انتفت مع منشور عام ١٨٨١ الذى يعطى للشيخ البكرى حق التدخل فى الشئون الداخلية للطرق ، والذى كاد يفقده شرعيته فى نظر العالم الصوفى .

وقد ترتب على ذلك تكاثر الطرق الصوفية بسبب كثرة الانشقاقات وكذلك ظهور عديد من الطرق غير المعترف بها ، وهى دليل على الرغبة فى الإفلات من الرقابة المزدوجة ، رقابة السلطة ورقابة الشيخ البكرى . وسوف تُتخذ هذه الطرق - فيما بعد - نموذجاً يحتذى به إزاء رقابة الدولة المتزايدة .

١٨٩٢ - كان أول من رأس رسمياً مشيخة الطرق الصوفية هو الشيخ محمد توفيق البكرى ، وكان ينشر قائمة الطرق الرسمية ، وهكذا وضح للطرق الأخرى أنها ممنوعة من ممارسة أى نشاط ، ولكن الطرق التى لم يكن لها شيخ مقيم بالقاهرة ، كان من الصعب مراقبتها .

١٨٩٥ - صدر منشور خديوى خاص بتنظيم الطرق الصوفية ويلغى تدابير ١٨٨١ . وينص القانون الجديد على أن وظيفة شيخ مشايخ الطرق الصوفية لم تعد إلزاماً مرتبطة بشيوخ البكرية ، مما جعل المنصب وظيفة رسمية تماماً وليست وراثية . ويتحول وضع الشيخ البكرى كشيخ مشايخ الطرق من سلطة عرفية إلى قوة شرعية . ومع ذلك استمر شيوخ البكرية يتقلدون هذا المنصب حتى عام ١٩٤٧ . أما قبل ١٨٩٥ ، فلم يكن لدى الطرق الصوفية نظاماً إدارياً معروفاً . وللمرة الأولى ينشأ مجلس صوفى يرأسه البكرى ، ويضم عشرين شيخاً للطرق منتخبين للمقر الرئيسى فى القاهرة لمدة ثلاث سنوات ، ويديره شيخ المشايخ بالإضافة إلى أربعة شيوخ يتم انتخابهم من شيوخ الطرق . ويعتبر هذا المجلس السلطة العليا على العالم الصوفى والتى من حقها أن تعترف رسمياً بالطرق وأن تعين شيوخها . وباكتسابها إدارة رسمية جماعية ، أعيد للطرق شيئاً من

الاستقلالية الداخلية التى أدت إلى تقلص سلطة البكرى . فالمؤسسات التى تتبع الطرق تخضع للائحة قوانين وزارة الأوقاف وليس للائحة الشيخ البكرى .

١٩٠٣ - صدر المنشور الخديوى فى ٣ يونيو والذى أحدث تعديلاً فى منشور ١٨٩٥ عن لائحة الطرق الصوفية . فالمجلس الصوفى لم يعد محصوراً فى شيوخ الطرق المقيمين بالقاهرة ، بل يمتد نطاق فعاليته إلى جميع شيوخ مصر . وتضطر الطرق غير المعترف بها إلى الانضمام رسمياً إلى طرق معترف بها . وتلزم المشيخة العامة (وهى تضم جموع مشايخ الطرق الصوفية) شيوخها بأن يكون لهم إدارة هرمية لممثليهم ، أى خليفة ثم نائب ثم وكيل ، وممثلين آخرين مفوضين و مسؤولين امام المشيخة (١٠)

١٩٠٥ - أصدر المجلس الصوفى فى ٢٢ أبريل "اللائحة الداخلية للطرق الصوفية" وتعتبر إضافة لما قبلها وخاتمة لعملية تنظيم الصوفية ، والتى أكدت رقابة الخديوى على المجلس . ويجد مشايخ الطرق أنفسهم مجبرين على الخضوع لبعض الإلتزامات التى تدفعهم إلى الانتماء إلى إدارة الدولة . وهكذا فإن حلقات الذكر العامة تعامل معاملة التجمعات غير المشروعة إذا لم يقدها خليفة يحمل أجازة ، وعلى الطرق غير المعترف بها أن تلتحق بطرق رسمية حتى يتاح لها الاشتراك فى الاحتفالات المقامة إبان الأعياد الدينية . وبذلك تلغى سلطات المجلس الصوفى قانون القدم . ويترك قانون ١٩٠٥ للشيخ البكرى سلطة كبيرة على الطرق والمؤسسات التابعة لها على الرغم من معارضة الشيوخ لذلك . وكان منشورا ١٩٠٣ و١٩٠٥ قد جعلا من منصب شيخ مشايخ الطرق قوة غير مسبوقة فى العالم الصوفى .

وقد ظلت أحكام هذا القانون سارية المفعول حتى عام ١٩٧٦ (١١).

١٩١١ - خسر محمد توفيق البكرى ألقابه: شيخ السجادة البكرية ، ونقيب الأشراف وبدأ هبوط وضع شيوخ البكرية .

١٩٤٦ - عزل الملك فاروق شيخ مشايخ الطرق الصوفية أحمد مراد البكرى وأخر شيوخ البكرية بسبب تأييده للحركة المناهضة لمصر فى السودان ، ويقوم خليفته الشيخ أحمد الصاوى برئاسة مشايخ الطرق الصوفية حتى ١٩٥٨ . وللمرة الأولى أفلتت الوظيفة من

شيوخ البكرية . فقد أبعدت عائلة البكرى بعد أن سمحت للدولة بأن تبسط رقابتها على الطرق . ومنذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، حاولت تشريعات متتالية بديلة للوائح ١٩٠٣ و١٩٠٥ ، إصلاح وتقنين الصوفية . وقد خلق إلغاء الأوقاف الأهلية مشاكل مالية كبيرة بالنسبة للشيوخ .

١٩٥٥ – فى مارس ١٩٥٥ بدأت الحكومة فى الاهتمام الحقيقى بالطرق الصوفية . وأصبح المشير عبد الحكيم عامر مسئولاً عن متابعة الجهود المبذولة لإصلاح الطرق الصوفية . ويبدو أن هذا الاهتمام المفاجئ قد صاحب إلغاء جماعة الإخوان المسلمين .

وقد أدى تدخل السلطة المستمر فى شئون الطرق ، من جديد ، إلى وجود العديد من الطرق المنشقة التى رفضت أن تستخدم كأداة سياسية . وقد اكتسبت الطرق غير المعترف بها رسمياً مكانة كبيرة ، سواء كانت طرقاً محلية على مستوى القطر أو طرقاً قومية على مستوى الوطن العربى .

١٩٥٨ – صدر "دليل الصوفية" ، وبمقتضاه يصبح المجلس الصوفى ممثلاً لجميع الفرق سواء كانت رسمية أم غير رسمية . وتولى سيد محمد محمود علوان شيخ الطريقة العلوانية منصب شيخ مشايخ الطرق الصوفية من عام ١٩٥٨ ، وذلك طوال الفترة الناصرية وحتى ١٩٧٠ . وأصبح المتحدث الرسمى الحقيقى للسياسة الناصرية تجاه الطرق الصوفية . وبتأثير من حماسه ، أنشأ مجلساً للإصلاح الصوفى بناء على رغبة الحكم الناصرى . وفى سبتمبر ١٩٥٩ ، أعلن الشيخ محمد محمود علوان في خطبة له أنه يود إعادة تنظيم الطرق الصوفية الرسمية الستين على أساس يتفق وأهداف الاشتراكية العربية (١٢) . وفى مقر الاتحاد الاشتراكى العربى عقدت ندوة لمناقشة تلك الإصلاحات ولكنها لم تسفر عن أية توصيات ملموسة ، ولم تتحقق مبادرات إصلاح الطرق الصوفية سوى فى عهد الرئيس السادات .

١٩٧٠ – توفى الشيخ محمد محمود علوان ، وتقلد خليفته الشيخ محمد محمود السطوحى منصب شيخ الطرق الصوفية طوال عهد السادات وحتى وفاته فى ديسمبر ١٩٨٢ . ويظل اسم الشيخ السطوحى مرتبطاً بالتجديد الشامل لترسانة القوانين الخاصة بالصوفية .

وتحت إشرافه صدر قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦ ومرسوم ١٩٧٨ وهما السندان القانونيان للصوفية المنظمة فى مصر حتى يومنا هذا .

١٩٧٦ - صدر فى ٩ سبتمبر "المرسوم الداخلى للطرق الصوفية" لينهى بذلك ٧٥ عاماً من صلاحية النظام القديم المبنى على قانونى ١٩٠٣ و١٩٠٥ ، ويلغى قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦ جميع القوانين السابقة "التى كانت صالحة لحينها" و"لا تتفق والصحوة الحديثة" (١٣). ويزيد القانون الجديد من سلطة "المجلس الأعلى للطرق الصوفية" بشكل كبير ، فمنذ ذلك الحين وصاعداً ، تقوم هذه المؤسسة بالجمع بين السلطات التشريعية والقانونية والتنفيذية فى مجال الصوفية المنظمة ، ولها الحق فى الموافقة على أى نشاط صوفى عام أو خاص ، وحق رقابة الطرق ومتابعتها . لدى المجلس الأعلى الأدوات الشرعية لممارسة هذا الحق . ومع زيادة سلطاته أصبح المجلس مكوناً من ١١ عضواً بدلاً من خمسة ، ومن بينهم خمسة خارجيين يمثلون الأزهر وعدة وزارات . وتعتبر جميع الطرق التى لا يعترف بها المجلس طرقاً غير شرعية ، مما اضطر كثير من الطرق غير المعترف بها إلى اللجوء لحماية طريقة رسمية .

١٩٧٨ - ومع صدور القرار الجمهورى رقم (٥٤) بتاريخ ٣٠ يناير تكمل "اللائحة التنفيذية الطرق الصوفية" قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦ .

ويمثل قانون ١٩٧٦ ولائحة ١٩٧٨ محصلة جهود الدولة المصرية ، منذ السنوات الأولى للحكم الناصرى ، لاحتواء الطرق داخل بنية شرعية لها سلطة ممتدة حتى يمكن مراقبتها بطريقة فعالة . وقد التزمت الطرق بأهداف اجتماعية وقومية لا علاقة لها بتاتاً بالسبب الذى وجدت من أجله . وكل هذه التغييرات - بالإضافة إلى زيادة سلطة المجلس الأعلى للطرق الصوفية - قد قلصت استقلالية شيوخ الصوفية . واليوم ، يقوم المجلس الأعلى للطرق الصوفية بتعيين شيوخ الطرق وبالموافقة على اختيار ممثلى الشيوخ على جميع مستويات الطريقة: من الخليفة على مستوى الزاوية ، حتى الوكيل ، مروراً بخليفة الخلفاء والنائب وأيضاً المشرفين على المقامات التابعة للطرق ، ويجب أن يتلقوا جميعاً موافقة رسمية ، والمشيخة العامة للطرق الصوفية التى ينبثق منها المجلس الأعلى للطرق

الصوفية لديها هيئة خاصة لممثليها وهم الوكلاء الذين يراقبون تنفيذ قراراتها .

وقد ارتبط التقليص الشديد لاستقلالية شيوخ الطرق باجبارهم على الدراسة بالأزهر ، ولتأكيد تحويل الصوفية إلى مؤسسة ، فقد صدرت توصيات بانشاء معهد للصوفية .

ونتيجة لذلك ، فقد أصبح على رأس الطرق شيوخاً مهندسين أو دكاترة فى الآداب أو محامين أو كبار الموظفين الدراسين بالأزهر . ومع تحوله إلى العمل الإدارى أكثر من كونه قمة روحانية وجد الشيخ نفسه خاضع بشكل متزايد للاعتبارات العملية . ومنذ ذلك الحين ، اكتسبت شخصية الخليفة المحلى أهمية قصوى كوجه ذى هيبه يصعب على شيخ الطريقة أن يعبر عنه ، وأيضاً ظهرت أحياناً ثمة معارضة بين العلمانيين والمتصوفين داخل الطرق .

وبتطبيق لائحة ١٩٧٨ وقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٩ ، أصبح المجلس الأعلى للطرق الصوفية ينتخب من قبل المشيخة العامة للطرق الصوفية وذلك بمقر محافظة القاهرة فى عابدين ولمدة ثلاث سنوات . ويتكون المجلس اليوم من خمسة عشر عضواً منهم شيخ مشايخ الطرق الصوفية الذى يجب أن يكون قد انتخب ضمن الشيوخ الصوفية أعضاء المجلس الأعلى ، وكذلك يضم المجلس عشرة شيوخ طرق ينتخبون عن طريق الاقتراع السرى ، وممثلاً للأزهر يختاره شيخ الأزهر ، وثلاثة أعضاء ممثلين لوزارات الأوقاف والداخلية والثقافة يختارهم الوزراء ، بالإضافة إلى ممثل للحكم المحلى ، وربما كان من محافظة القاهرة . ويجب أن يصدق رئيس الجمهورية على اختيار شيخ مشايخ الطرق الصوفية . وإذا كان للمجلس كل هذه السلطات على الصوفية المنظمة ، فهو مرغم على أن يلتزم بميزانية تدخل فى نطاق الأموال العامة بالإضافة إلى أموال صناديق النذور . والمجلس الأعلى للطرق الصوفية ، هو رمز هذا الوجه الجديد الذى تريد السلطة والشيوخ أن يعطوه للصوفية ، قد استقر فى ١٩٧٨ فى مقره الجديد بميدان الحسين وهو المكان التقليدى للاحتفالات الدينية الشعبية والرسمية . ويقوم قانونى ١٩٧٦ و١٩٧٨ بتقنين سياسة نشر الصحف والمجلات الصوفية ، أما نشر الأوراد الخاصة بكل طريقة فيخضع لرقابة المجلس .

وفى مايو ١٩٧٩ ، صدرت مجلة شهرية جديدة وهى مجلة "التصوف الإسلامى" وهى المتحدثة باسم المشيخة العامة للطرق الصوفية ، وتصور الاتجاهات الجديدة للصوفية . وفى عددها الأول نشرت المجلة حديثاً مع الرئيس السادات . ومجلة التصوف الإسلامى حلت محل مجلة (الإسلام والتصوف) وهى المجلة السابقة للمجلس الأعلى للطرق الصوفية والتى كانت قد صدرت من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ وكانت موجهة أساساً إلى أعضاء الطرق . أما مجلة التصوف الإسلامى فتباع لدى اكشاك الجرائد ومن ثم فهى موجهة لجمهور أعرض . ويلتزم جميع خلفاء الطرق بالاشتراك فى هذه المجلة والتى يصل توزيعها إلى عشرين ألف نسخة ، وبذلك يمكن اعتبارها أكثر المجلات الدينية المقروءة فى مصر .

وهكذا ، فإن مصر هى البلد العربى الوحيد الذى يوجد فيه فرق صوفية لها أساس شرعى دقيق . ووجود تلك القوانين هو فى حد ذاته ظاهرة خاصة بنظام سياسى معين . ولما كان الشيخ الصوفى وسيطاً روحانياً ، فقد أصبح كذلك الآن بين الدولة وعضو الطريقة ، بواسطة نظام رمزى يتدرج على عدة مستويات . وإذا كانت هيبة الشيخ – مؤسس الطريقة – هى السبب الرئيسى للانتماء لهذه الطريقة ، فإن هذه الهيبة ما زالت تستخدم إلى اليوم على الرغم من الإصلاحات التى أجرتها الدولة على الطريقة ، وتدعى أنها تحميها ، وهذا الوضع يذكرنا بتعامل النظام العثمانى مع الطرق الصوفية . فكما فعلت السلطات عندما أسست عدة مناصب تسمح للدولة العثمانية باحتواء شيوخ الطرق الصوفية ، فقد قامت الدولة المصرية بتقنين سيطرتها المطلقة على النظام الصوفى من خلال عدة قوانين . وكما وضع شيوخ الصوفية أنفسهم تحت تصرف حكم عبد الحميد كدعاه للإسلام الذى ينادى به السلطان فى العالم ، فشيوخ الصوفية المصريين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن الإسلام كما تتصوره الدولة .

إن حركة الإصلاح الإسلامية قد غيرت بالفعل جميع المعطيات وأثرت على مسيرة الطرق الصوفية . وقد أخذت الدولة ووسائل الإعلام تدعو لهذه الأيديولوجية وتنشرها . وحلت سلفية الدولة محل فترة ما قبل الإصلاح التى اتسمت بالتسامح تجاه أكثر الممارسات الصوفية غرابة . ومنذ ذلك الحين ، فإن هدف الدولة هو الجمع بين

احتواء الطرق الصوفية وإصلاحها ومن هنا ، كانت الدعوة المستمرة إلى تهذيب الصوفية ومناهضة الخرافات واحترام كلمة القرآن الكريم والسُنّة . ولتأكيد صورة الصوفية المعدَّلة التى تنادى بها الدولة ، تقوم مجلة التصوف الإسلامى بنشر العديد من اللقاءات مع شخصيات دينية من خارج الصوفية ، بغرض رفع التناقض بين التصوف والشريعة . ومن الشخصيات التى تُدعى عادة لكتابة مقالات أو لإجراء حديث: الشيخ محمد متولى الشعراوى ، والشيخ جاد الحق شيخ الأزهر ومفتى الجمهورية وكذلك ممثلين من الأزهر ، ومن وزارة الأوقاف . وحتى الشيخ عمر التلمسانى ، مرشد الإخوان المسلمين ، وجد لنفسه مساحة مفتوحة فى مجلة التصوف الإسلامى بعد خروجه من السجن . والرهان بالنسبة للدولة هو أن تضع الشوق العظيم إلى الروحانيات فى قنوات لصالحها - وهى خاصية تميز المجتمع المصرى - وأن تعطى هذا الشوق وجهاً مقبولاً فى نظر المقاييس الإسلامية الجديدة للحداثة . وبالاشتراك الرسمى لوزارة الأوقاف والأزهر فى الجهود المبذولة نحو إصلاح الصوفية ، لا تقوم السلطة باحتواء جميع المؤسسات الإسلامية تحت اجنحتها فحسب ، بل تضفى صبغة تقليدية على المجلس الأعلى للطرق الصوفية. إن الفصل بين فلك الأزهر وبين فلك الصوفية فى القرن التاسع عشر ، قد أدى إلى تدعيم رقابة المؤسسات على الطرق الصوفية ، إن لم يكن فعلياً فرمزياً على الأقل.

الإسلام الصوفى ، إسلام شعبى منتشر

يذكرنا چيليبر ديلانو من جديد بأن الطرق الصوفية فى القرن التاسع عشر كانت راسخة فى الواقع الاجتماعى وكان تطورها بعيد عن المبادرات الرسمية اللهم سوى هبات الأغنياء والشخصيات المرموقة . وبعد مرور قرن تأثرت خلاله بمبادرات متصاعدة سعت إلى تحويلها إلى مؤسسات ، فماذا عن فعالية الطرق الصوفية ؟ وهل أساءت المبادرة المستمرة من قبل الدولة - وهى المتحدث الرسمى باسم الأيديولوچية الإسلامية الحديثة - إلى هذه الفعالية ؟

فلنؤكد بداية أنه لا يوجد اليوم فى الشرق الأوسط بلد مثل مصر من حيث غلبة الطرق الصوفية وعددها وانتشارها . ويكفى أن نذكر

أن عدد أعضاء الطرق - استناداً إلى تقديرات حديثة شبه رسمية - يصل إلى ستة مليون فرد (١٥) تنظمهم أكثر من مئة وعشرين طريقة . وهذا يعنى أن نسبة هامة من الذكور من الشعب المصرى مرتبطة بشكل أو بآخر بالطرق الصوفية (إذ لا يسمح للنساء بالانتماء إلى الطرق) ، مع اعتبار أن هؤلاء يؤثرون مباشرة على المحيطين بهم - من الأسرة حتى زملاء العمل ، فلا يمكن أن تكون الصوفية فى مصر قوة هامشية داخل المجتمع .

وهناك عدة أمور دفعت إلى التقليل من تقدير أهمية الطرق الصوفية ، منها التقاليد الخاصة بالصوفية ، والطبيعة الشعبية للطرق ، وبعض الممارسات التى تتآلف بصعوبة مع إحياء الإسلام من وجهة نظر الإصلاحيين ، والارتياب من الموقف السياسى لهذه الطريقة أو تلك . ويرتفع عدد المثقفين المصريين الذين عبّروا عن نفورهم تجاه ظاهرة وصفت بالتخلف . وبعض الاحتفالات ذات الطقوس العنيفة كانت موجودة فى زمن ادوارد لين ، ذلك المؤرخ البريطانى الذى وصفها فى كتابه عن العادات فى مصر فى القرن التاسع عشر (١٦) . ومنذ ذلك الحين ، اختفت أكثر الممارسات المستهجنة . وأقيمت حلقات الذكر فى تواريخ منتظمة ، فى الأغلب ليلة الجمعة أو يوم الجمعة نفسه . ويحتمل أن تتم بقيادة الخليفة فى أحد المساجد التابعة لوزارة الأوقاف ، بعد موافقة إمام المسجد ، أو فى مسجد الطريقة الخاص ، أو فى إحدى الزوايا التى ارتفع عددها فى مصر إلى عدة مئات .

وشبكة الزوايا اليوم لا يضارعها شبيه سواء فى امتدادها أو فى فروعها . والزاوية - وهى وحدة أساسية فى الصوفية - كثيراً ما تكون ملحقة بمقام . فكل مدينة ، وكل قرية أو حى تدور حول فلك هذا المكان الذى يتميز باضفاء طابع اجتماعى على الصوفية . وخلال شهر رمضان ، تقيم الطرق الذكر فى الخيام المخصصة لذلك عند مسجد الحسين تبعاً لنظام وضعه المجلس الأعلى للطرق الصوفية . بيد أن الذكر يفلت أحياناً من الرقابة ولا سيما فى الموالد . وبالإضافة إلى الذكر ، تقام الحضرة كل أسبوع فى مساجد كل طريقة ومقرها وهى تجمع جمهور متغير حسب الطرق .

أمـا الأعيـاد الإسـلامـيـة الكبـرى والمـوالد السنوية التى تمـثل تجمعات هائلة فى القاهرة والأقاليم ، فهى التى تسمح حقاً بقياس الفعالية الكبيرة للطرق الصوفية . ويمكن اعتبار أمور مثل زيارة المقامات والموالد كأحد أكثر التعبيرات أصالة عن الورع الشعبى المصرى . وإن أفلت عدد الموالد فى مصر من تقدير دقيق فهو بالتأكيد عدد ضخم . وحسب تقارير وزارة الأوقاف ، فإن عدد الموالد الخاصة بآل البيت وبعظماء الصوفيين يصل إلى أربعين مولداً . ونضيف إلى هذا الرقم ، على الأقل ثمانين مولداً لشيوخ مؤسسين الطرق ، حسب تقدير المجلس الأعلى للصوفيـة . وهكذا نصل إلى أدنى رقم وهو مئة وعشرين مولداً سنوياً فى مصر ، أى بواقع عشر موالد شهرياً ، ولكن حسب ما نشر فى جريدة أخبار اليوم (١٩٧١/١٢/٢٥) فإن العدد السنوى للموالد المقامة فى مصر يجب أن يقدر بثلاثمئة (١٧). وهذا الرقم مغال فيه عن قصد: إذ درج خصوم الموالد – الذين يقدرونها دون فائدة اجتماعية – على إبراز أضرار هذه الاحتفالات . ويعتبرون كذلك أن عددها الكبير وانتشارها هو بمثابة إحياء لطقوس غير شرعية . بيد أن هذه الأرقام تظل محتفظة بدلالتها . والاتجاه الآن هو بصدد الإكثار من أماكن الزيارة حول المقامات ، ليس فقط مقامات الشيوخ من مؤسسى الطرق ولكن أتباعهم وأيضاً مقامات أسر حراس المقامات التى تعامل معاملة الأسر ذات السلالة . وعدد المشتركين فى هذه الاحتفالات متغير كثيراً . فبعض الموالد المقامة لاحياء مولد أو مؤسس طريقة مغمورة أو ولى محلى ، يمكن أن يجذب بضعة مئات من البشر فقط . ولكن الجموع تصبح جماهير هائلة تلتقى لدى الاحتفال بولى يعتبر جزء من التراث المشترك لكل الطرق الصوفية .

وبالنسبة لبركة الولى ، فتعتبر مقامات آل البيت فى القاهرة ذات بركة أكثر تأثيراً (١٨). وفى هذا الصدد ، فإن المقام الذى يحوى رأس الحسين ، يعتبر بالتأكيد المزار الأكثر أهمية بالنسبة للمصريين على المستوى الروحانى والمسجد الذى يحويها هو المكان الأكثر زيارة ، وهو مكان التجمع بالنسبة لجميع الاحتفالات الدينية . ويليه مقام السيدة زينب بنت فاطمة وعلى وأخت

الحسين ، وأخيراً السيدة نفيسة حفيدة الحسين ، حامى حى الجمالية ويظل الحسين وجهاً محبوباً من الجميع (يكفى قراءة روايات نجيب محفوظ للاقتناع بهذا الأمر) ، أما زينب ونفيسة ، ومعهما رقية ، وهى ابنة أخرى لعلى ، فتعتبرن وليّات مدينة القاهرة وحماتها . وكثير من الموروثات تحدد رأس الحسين فى مكان آخر ، بالإضافة إلى الشيعة الذين يعتبرون أن الرأس والجسد مدفونين فى كربلاء . ويُقال أن زينب ما جاءت إلى مصر قط وأن رقية مدفونة فى دمشق . إن ما يهم ، والحالة هذه ، هو الرمز ، وأياً كان مكان دفنهم فإن هذه الشخصيات تعتبر أهم الأولياء .

ويزور الرجال مقام الحسين يوم الثلاثاء عادة ، والنساء يوم السبت ، أما مقام السيدة زينب فتزوره النساء يوم الأربعاء . ويحظى مسجدا الحسين والسيدة زينب باهتمام وعناية الطائفة الإسماعيلية الثرية والتى يرأسها الأغا خان وتعرف فى مصر باسم البهرة . وقد قام رئيسها سيد محمد برهان الدين بهرة بترميم وتجميل الآثار التابعة لآل البيت ، علاوة على الآثار الفاطمية .

ومقام الإمام الشافعى هو أكثر المقامات بركة بعد مقام السيدة نفيسة ، ويؤمه جمهور كبير من الزوار قبل صلاة الجمعة . ويظل مؤسس المذهب الشافعى ، وهو واحد من المذاهب السنُية الأربعة الكبرى الذى ينتمى إليه أكثرية المصريين ، يظل فى آن واحد سلطة شرعية بالنسبة للعلماء وولىّ بالنسبة للعامة .

وعلى مقرّبة ، يوجد مقام الإمام الليث ، أحد تابعى الشافعى ويعد ضمن الأولياء . أما السيدة سكينة ، ابنة الحسين ، فمكانتها فى الورع الشعبى تلى مباشرة مكانة الإمام الشافعى . يليهما على زين العابدين ، أخو السيدة سكينة وابن الحسين ، وتوجد رأسه - حسب موروث سنّى - فى شمال الحى الذى يحمل اسمه . وتنتهى قائمة آل البيت الذين يحظون بمكانة خاصة . بكل من حسن الأنور أبو نفيسة ، وفاطمة النبوية ابنة الحسين حيث يوجد مقامها بالدرب الأحمر ، والسيدة عائشة ، ابنة جعفر الصديق ، سادس أئمة الشيعة .

وتظهر أهمية دور الشفاعة من خلال الأولياء عبر الخطابات التى أرسلت من أنحاء مصر كلها إلى مقام السيد الشافعى فى الستينات.

فقد اندهشت مصلحة البريد المصرية من تدفق تلك الرسائل فقررت أن تتعرف على محتواها . واكتشفوا أن أغلبها كانت تطلب المدد لحل مشاكل الحياة اليومية ، وأخرى كانت تعبر عن شكوى وبعضها كان يكشف عن جرائم لم تكن العدالة على علم بها . كيف كان يمكن للإمام الشافعى ، الذى توفى من أكثر من ألف عام ، أن يعلم بجرائم كان القانون الرسمى للدولة يجهلها ؟ وقد خضع هذا الأمر لدراسة قام بها عالم الاجتماع سيد عويس وقام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بنشر نتائج هذا البحث سنة ١٩٦٥ (١٩).

ومن بين الأولياء من مؤسسى الطرق الأكثر شعبية فى مصر نجد ، خارج القاهرة ، أحمد البدوى المدفون فى طنطا ، وإبراهيم الدسوقى المدفون في دسوق. وبداخل مقام السيد البدوى ، هناك قبرى الشيخ عبد العال والشيخ المجاهد وهو أحد الشيوخ الأول بالطريقة الأحمدية .

ومن بين جميع الموالد ، فمولد الرسول فى ١٢ من ربيع الأول هو الذى يرمز إلى أهم مكانة (٢٠). وفى هذه المناسبة تزهو جميع الطرق باستعراضها المشترك. وحسب العادة ، فإن الموكب الصوفى يتجمع عند مسجد الرفاعى ، عند سفح القلعة ليتجه نحو مسجد الحسين فى قلب المدينة الفاطمية . وهناك تجمع آخر يبدأ من ميدان الحسين ويتجه نحو مسجد قايتباى عبر شارع الأزهر مخترقا الدراسة. وتمتلىء شوارع قاهرة العصور الوسطى بملايين المصريين الذين جاءوا ليحتفلوا بالمناسبة . وتنصب خيام حول مسجد الحسين حيث يتلازم شيوخ الطرق وممثلو الحكومة لإلقاء الخطب .

ويستمر مولد الحسين أسبوعين ، ويقع فى النصف الأخير من شهر ربيع الثانى. وختام المولد يكون دائما ليلة ثلاثاء ، وهو أهم مولد فى القاهرة بعد المولد النبوى ويقع بعده بحوالى خمس أو ست أسابيع. وفى هذا المولد يزدحم حى الجمالية وتمتلىء حواريه وأزقته بفيض من البشر. ويتحول الحى إلى ساحة احتفالية تجمع الزوار والدراويش وعاشقى الاحتفالات. وتتلألأ المدينة الفاطمية بالأنوار الساطعة. وتقوم الطرق كما فى كل مولد بنصب خيامها فى الأزقة المجاورة للمسجد حيث تقام حلقات الذكر وتنصب الموائد .

وفى سنة ١٩٨٩ ، حضر مولد الحسين أكثر من نصف مليون شخص. ومما يؤكد ازدواجية موقف السلطة من الموالد هو تشجيعها المستتر وخاصة عن طريق مجانية استخدام القطار بالنسبة للوافدين ، وفى ذات الوقت تلتزم الصحافة الرسمية الصمت التام تجاه هذه الظاهرة. وهكذا يفقد مولد الحسين صفة الحدث : ألا تشير الصحافة إلى اجتماع مليون شخص فى حى من أحياء القاهرة ؟ ويعتبر يوم ٥ شعبان هو اليوم الفعلى لمولد الحسين حيث تقام احتفالات خاصة داخل المسجد .

ويستمر مولد السيدة زينب أسبوعين وينتهى فى آخر ثلاثاء من شهر رجب. ويعتبر ثالث أهم موالد القاهرة بعد المولد النبوى ومولد الحسين. ومثل مولد الحسين ، فإن المسجد الذى يضم مقام السيدة زينب يختفى تمام تحت الزينات الكهربائية ، كما يصبح المرور داخل الحى الشعبى شبه مستحيل من كثرة الوفود .

هناك احتفالات خاصة بأولياء الله الآخرين تجمع بضع عشرات من الآلاف ، ولكنها تظل أقل أهمية. ويستمر مولد الإمام أحمد الرفاعى حوالى ١٠ أيام وينتهى فى أول جمعة من شعبان . ويبدأ الموكب الكبير بعد صلاة عصر الخميس من مسجد السيدة زينب ويتجه نحو مسجد الرفاعى. ويبدأ مولد السيدة سكينة فى حوالى ١٢ جمادى الأول وينتهى فى ٢١ من نفس الشهر . ومولدى حسن الأكبر والسيدة نفيسة من ٢٦ جمادى الأول الى ٤ جمادى الآخر. ويستمر مولد الإمام الشافعى حوالى ١٠ أيام وينتهى فى أول أو ثانى يوم أربعاء من شعبان. ويحتفل بالسيدة رقية مدة أسبوعين ، قبل أول خميس من شهر جمادى الآخر.

أكبر مولدين خارج القاهرة هما فى طنطا ودسوق. كان هناك تقليداً أن يقام للسيد البدوى بطنطا ثلاثة موالد حسب التقويم القبطى مما جعل تاريخها يتغير من عام لآخر. أولها المولد الصغير ويبدأ فى العاشر من شهر طوبة أى نحو ١٧ أو ١٨ يناير والثانى المولد الوسيط مع بداية الربيع وهو مرتبط بسيدى عبدالعال ، وكان يقع دائما فى شهر برمودة ، والثالث المولد الكبير وهو أهمها ، وكان يقع بعد شهر ونصف من بداية الصيف فى منتصف شهر أبيب ، فى شهر أغسطس ، إبان فيضان النيل. كل مولد من هذه المولد كان

يستمر أسبوعاً ويوماً واحداً ، يبدأ يوم الجمعة وينتهى يوم الجمعة التالى. أما اليوم ، فقد اجتمعت الموالد الثلاثة فى مولد واحد يقع بعد موسم جنى القطن فى الدلتا ، فى شهر أبيب أى فى منتصف أكتوبر ، كما يعتبر مولد طنطا أيضاً مناسبة لسوق تجارية كبيرة ، حيث تغزو المدينة أفواج مكثفة من البشر : المراجيح والألعاب السحرية وبائعو اللعب والحلويات ، كل ذلك يعطى للمدينة جواً من الاحتفال الشعبى. والخيام المنصوبة على اتساع المدينة من أجل كل طريقة من الطرق الصوفية ، حيث تقام فيها حلقات الذكر ، تؤكد مرة أخرى على هوج المدينة المدهش. ويشارك محافظ الغربية ، ممثلاً عن الرئيس حسنى مبارك. وجميع أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية بانتظام فى مولد طنطا. وتنتهى الاحتفالات بمواكب صوفية عديدة. ويقدر عدد زائرى مولد السيد البدوى اليوم بما يفوق المليون.

وبعد أسبوع من انتهاء مولد طنطا ، يبدأ مولد سيدى إبراهيم الدسوقى بدسوق. ويستمر أسبوعاً ويوماً واحداً ، وينتهى أول جمعة من ربيع الثانى. ومثل مولد طنطا ، فهو زريعة لإقامة احتفال شعبى مهول يمتد من المسجد الذى يضم المقام حتى ضفاف النيل .

تحتل الطرق البرهامية المكانة الأولى ، ولكن الطرق الأحمدية والرفاعية والشاذلية موجودة بثقلها كذلك. ويمتطى شيخ طريقة المجاهدية البرهامية حصانا أبيضا ويقود الموكب الصوفى فى أخر جمعة بعد صلاة الظهر. ومثل جميع الموالد الكبرى ، فمولد دسوق يحضره ممثلون مدنيون ودينيون عن الدولة ، ومنهم محافظ كفرالشيخ ومندوبو وزارة الأوقاف ومفتى الديار المصرية. وقد أعلنت الادارة فى دسوق فى ١٩٨٩ أن المدينة مستعدة لاستقبال ٢ مليون زائر.

يلى هذه الموالد الإقليمية فى الأهمية بالصعيد مولد عبدالرحيم القناوى وتنظمه الرحيمية القناوية المحلية ومولد الشيخ أبوالحجاج الأقصرى وكذلك مولد سلطان السعيد الفرغلى بأبوتيج. وهناك مساجد أخرى يزورها بشكل منتظم أعداد غفيرة من الزائرين مثل جامع شرف الدين البوصيرى بالاسكندرية وهو كما نعلم مؤلف

أجمل قصيدة فى المديح النبوى ، أو جامع عمرو بن العاص فى مصر القديمة ، الذى يعتبر أول مسجد بنى بمصر. يضاف إلى هذه القائمة مقامات كبار صوفيى مصر : فبعد مقامات أحمد البدوى وإبراهيم الدسوقى وشرف الدين البوصيرى التى ذكرناها تواً ، هناك مقامات ابن الفارض وذو النون ، وأبو الحسن الشاذلى الذى شيد له جامع حيث توفى فى سنة ١٢٥٨ ، على طريق الحج فى الصحراء بين قنا والأقصر ، وأبو العباس المرسى (بالاسكندرية) وابن عطا الله السكندرى مؤسس الشاذلية فى مصر ، وابن دقيق العيد ، والحافظ المنزرى وغيرها من المقامات التى يتباركون بها .

نلاحظ مما سبق كيف أن الطرق والاحتفالات وزيارة المقامات والتفانى فى حب الرسول مرتبط بالإيمان الشعبى (٢١). والموالد الكبيرة تجمع زواراً أكثر من عدد أعضاء الطرق الصوفية ، فالورع الشعبى يتجاوز بكثير إطار الطرق ، غير أن بصمة الطرق الصوفية موجودة فى هذه الاحتفالات الضخمة بكثافة. والنساء اللاتى ليس لهن حق الانضمام إلى الطرق تعوضن هذا المنع فى احتفالات الموالد حيث يتكاثر عددهن بشكل ملحوظ .

لم يؤثر تنظيم الطرق الصوفية فى مؤسسات على توافد الزوار إلى الموالد ، ويبدو كما لو كان الورع الشعبى غير مبال بالإطار المؤسسى الذى يعبر عن نفسه من خلاله. ومازالت الأغلبية من المصريين تعتبر أن الموالد دورات طبيعية ، وعند سؤالنا لكثير من المصريين عن الصمت الذى تلتزم به الصحافة بخصوص حجم التوافد على مولد الحسين كانت الإجابة : " لا نتحدث عن ذلك لأنه أمر طبيعى ". بالفعل ، هل تشير وسائل الإعلام إلى أن النيل يصب فى البحر المتوسط ؟ أن تقام الموالد الكبيرة فى الأقاليم على مدار العام فى تواريخ ثابتة مرتبطة بفيضان النيل أو بموسم جنى القطن ، فذلك يؤكد علاقة الموالد بالتواريخ الهامة لتقويم الشمس وخاصة بالنسبة لبعض الأعمال الزراعية التى لم تتغير منذ عهد الفراعنة. فلا نندهش من أن بعض الباحثين المصريين مثل سيد عويس قد أكدوا على وجود نوع من الاستمرارية فى بعض الطقوس منذ عهد الفراعنة حتى اليوم (٢٢). ومع ذلك فإن الموالد تحكمها التزامات

صارمة. فقبل الموالد الكبرى ، يقوم شيخ مشايخ الطرق الصوفية بإعطاء الإرشادات لشيوخ الطرق الرسمية المجتمعين فى مقر المجلس الأعلى للطرق الصوفية بمنع الغناء والموسيقى والدفوف والرقص فى حلقات الذكر ، والاختلاط فى الإجتماعات ، ومنع الألعاب النارية وأكل الحشرات والجمرات والزجاج والثعابين الحية ، والضرب بالسيوف ! فشيوخ الصوفية يعلمون أن الصوفية يحكم عليها من خلال هذه الممارسات ، لذلك فهم يحاولون التبرأ منها. وتؤكد تعليمات المجلس الأعلى للطرق الصوفية الخاصة بالموالد الكبرى أن الصوفية غير مسؤولة عن تجاوزات البعض.

لم يتأثر الورع الشعبى الذى تحتضنه الطرق الصوفية بعملية تحويلها إلى مؤسسات. وعلى نحو متوزان ، فإن هذه المؤسسة اعترفت دائما بمزيد من الطرق منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى سنة ١٩٨١. كما تضاعفت أعداد الجمعيات الرسمية بشكل مستمر : فمن ٢٠ طريقة فى ١٨٤٨ ، وصل العدد إلى ٣٣ طريقة فى ١٩٠٦ ، ثم الى ٤٤ طريقة فى ١٩٤٨ وإلى ٦٠ طريقة فى ١٩٥٨ و٦٥ طريقة فى ١٩٦٨ وإلى ٦٨ طريقة فى مايو ١٩٧٩. واليوم ، هناك ٧٣ طريقة صوفية ، مسجلة رسميا منذ ١٩٩٠ وأحدث الطرق المعترف بها هى : القصبية الخلوتية (مايو ١٩٨٦) والهاشمية الخلوتية (يوليو ١٩٨٠) والجعفرية الأحمدية المحمدية (نوفمبر ١٩٨٦).

والتطور فى حركة الاعتراف بالطرق الجديدة لم يكن ثابتاً ، فبين عامى ١٩٥٨ و ١٨٩١ ، تم الاعتراف بعشر طرق تقريباً ، ولكن التدخل الدائم للسلطة فى الأمور الصوفية - وخاصة فى ظل النظام الناصرى منذ ١٩٤٥ - أحدث توسعاً فى الاعترافات الرسمية. ففى أغسطس ١٩٨٠ ، قرر المجلس الأعلى للطرق للطرق الصوفية وقف الاعتراف بالطرق الجديدة مؤقتاً بسبب تكاثر عدد الطرق الرسمية ، وقد أدان الأصوليون هذا التكاثر باعتباره تحدياً للوحدة الإسلامية. واقترحوا أن تُضم الطرق الجديدة تحت لواء الطرق القانونية الموجودة. ولكن هذا الاختراع لم يحترم حيث أن عملية الاعترافات استمرت ولكن بشكل أبطأ. وفى مواجهة تكاثر الطرق ، أعلن الشيخ التفتازانى شيخ مشايخ الطرق الصوفية الحالى ، أنه من الصعب توحيد الطرق العديدة ، إذ أنها مدارس روحية ذات تاريخ مختلف. والعالم الصوفى

هو أيضاً مدرسة للتعددية ، حيث لا يوجد أى جمعية تدعى أنها الوحيدة الممثلة الشرعية للصوفية .

تأسس نصف الـ ٧٣ طريقة رسمية فى القرن الـ ١٩ وتأسست ١٥٪ منها فى القرن العشرين على النحو التالى : ١٩ طريقة خلوتية و ١٨ أحمدية و ١٨ شاذلية و٦ برهامية و٢ قادرية و٢ رفاعية وواحدة نقشبندية ، وواحدة ميرغانية خاتمية ، ولكن يجب أن نضع فى الاعتبار الطرق غير المعترف بها التابعة أو غير التابعة لجماعات معترف بها ، والتى ربما يصل عددها إلى حوالى ٥٠ طريقة .

إذن يبدو أن هناك ١٢٠ طريقة صوفية يتوزع أعضاؤها على خريطة مصر فى المدينة والريف. غير أن الواقع الصوفى متغير : فبعض الطرق ليس لها شيخ منذ زمن طويل ، وأخرى لها شيخ ولكن ليس لها أنشطة صوفية ، وثالثة لها شيخ وأنشطة صوفية ولكن غير معترف بها رسمياً. ويتراوح عدد المنتمين بين بضعة مئات إلى مئات الألوف. وطبيعة الجمعيات تخضعها لتغيرات مرتبطة بشخصية شيخها. فأفول طرق هامة قديمة وبزوغ طرق جديدة يبدو أنه القانون السائد .

لبعض الجمعيات دورياتها الخاصة وتنشر جميعها نشرات تحتوى على الأوراد والإرشادات الدينية العامة ، ونبذات تاريخية وسير أولياء الطريقة ، ويجب الإشارة إلى أن بعض الشيوخ البارزين رفضوا تأسيس طريقة منظمة لرفضهم عبور قنوات الاعتراف الرسمى من خلال المجلس الأعلى للطرق الصوفية. ويعرف أتباع هؤلاء الشيوخ بأحباب الشيخ ، وظهورهم مقبول فى الموالد رغم ضغوط القانون عليهم.

لقد تغيرت الظروف الاجتماعية لشيوخ الطرق الصوفية كثيراً بسبب احتواء الدولة لهم. فظهر نموذج جديد للشيخ الصوفى الذى تعلم فى الأزهر وهو فى علاقة مباشرة مع الواقع الاقتصادى والاجتماعى المصرى. يكفى أن نرى التكوين الاجتماعى والثقافى لأعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية لكى تتضح أننا بعيدون كل البعد عن الصورة التقليدية لمشايخ الطرق .

أفضل تعبير لهذا النموذج الجديد هو شخصية شيخ مشايخ الطرق الصوفية الحالى الشيخ أبو الوفا التفتازانى. وقد ترأس الطريقة

الغنيمية الخلوتية فى ١٩٤٧. وهو عضو المجلس الأعلى للطرق الصوفية منذ سنة ١٩٥٢. وقد أصبح شيخ مشايخ فى ١٢ يناير ١٩٨٣ عند وفاة سلفه الشيخ السطوحى. ومنذ ذلك التاريخ وهو رئيس تحرير مجلة " التصوف الإسلامى " ، كما يشغل عمادة كلية التربية بالفيوم واليوم هو نائب رئيس جامعة القاهرة وأستاذ الفلسفة. وقد حصل د. التفتازانى على ماجستير الفلسفة فى ١٩٥٥ عن ابن عطا الله السكندرى ، ثم على الدكتوراه فى ١٩٦١ وكان موضوعها عن ابن سبعين وهو عالم صوفى أندلسى الأصل. وهو رمز للانفتاح على العالم الخارجى ، فقد أقام فى كندا وأسبانيا ولبنان والكويت وقطر حيث درس لفترات متعددة ، كما ألقى عدة محاضرات فى بلجيكا وفرنسا وإيطاليا والهند والمملكة العربية السعودية .

وليس التفتازانى وحدة ، بل هناك شيوخ الطرق الصوفية أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية ، الذين محوا الصورة التقليدية للشيخ الأمى. ويضم المجلس الحالى - غير الشيخ التفتازانى - أربعة شيوخ من الخلوتية وأربعة شيوخ من الأحمدية وواحداً من الرفاعية ، ومن الشاذلية ومن البرهامية كما يضم أربعة من علماء الأزهر ، محامين وموظفين وصحفى ورجل أعمال.

أصبحت بعض الشخصيات جزءاً من تكوين الصوفية الرسمية مثل السيد محمود كامل ياسين الرفاعى شيخ الرفاعية وثانى رجل فى المجلس كما يعتبر أقدم أعضائه ، حيث يعاد انتخابه منذ ١٩٤٥. وهو اليوم نائب رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية. وهو رجل أعمال هام ، حيث يرأس مجلس إدارة إحدى كبرى الشركات .وانتخب فى سنة ١٩٨٩ رئيساً لمجلس إدارة نادى الترسانة الرياضى. كما يرأس أيضا معهداً أزهرياً تابعاً لطريقته وهو معهد أحمد الرفاعى الذى تأسس فى مايو ١٩٨٤. هناك أيضاً الشيخ أحمد صبرى الفرغلى شيخ الفرغلية الأحمدية وهو أزهرى أعيد انتخابه فى المجلس الأعلى للطرق الصوفية منذ أكثر من ١٠ سنوات وهو مثال طيب للجمع بين الثقافتين الازهرية والصوفية. أزهرى ، وعالم هام آخر ، هو الشيخ مصطفى عبد الخالق الشبراوى ، شيخ الشبراوية الخلوتية وعضو المجلس الأعلى للطرق الصوفية منذ سنة ١٩٥٢. والسيد أحمد محمد

شمس الدين شيخ المرزاقية الأحمدية ، وهو محامى ، وسكرتير مجلس إدارة جامع الحسين وعضو بالمجلس منذ أكثر من ١٠ سنوات ، وعضو بالحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ، ولذلك فكثيراً ما يتواجد فى الاحتفالات الدينية الرسمية. عالم وأزهرى ، ذلك هو أيضاً حال السيد حسن محمد سعيد الشناوى شيخ الأحمدية الشناوية المراقب العام السابق للأوقاف فى محافظة الغربية ، وعضو المجلس الأعلى لطرق الصوفية منذ أكثر من ١٠ سنوات. أما السيد عبد الرحيم محمد الجوهرى شيخ الجوهرية الشاذلية ، فهو صحفى معروف. وأخيراً فإن السيد محمد سلامة فويط شيخ الكناسية الأحمدية هو المدير المالى للمجلس غير أنه فقد عضويته منذ ١٩٨٧ ، وهو حاليا مدير أحد البنوك. أما الآخرون ، فكانوا مديرين لشركات مثل سعيد محمود المرزقى ، شيخ المدنية الشاذلية الذى تولى منصب مدير إحدى الشركات. وتولى الآخرون أو يتولون وظائف فى إدارة الدولة مثل شيخ القصابية الخلوتية السيد أحمد عبد الهادى القصبى الوزير السابق ومحافظة الغربية.

كان شيوخ الصوفية يمتلكون على نحو تقليدى - بالإضافة إلى سلطتهم الدينية - قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية. وقد أدى نضوب مصادر الدخل مثل مصادر الأوقاف ، بعد الإصلاحات المتتالية منذ ثورة ١٩٥٢ ، أدى إلى اضطرارهم للتكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة. غير أنه ما زال بيع الإجازات مستمراً ، كذلك الهبات شبه الإجبارية عند قيام مولد أحد أولياء الطريقة ، أو الموالد الكبيرة أو الأعياد الدينية. ولكن دخولهم فى سلك الوظيفة اضطرهم إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل ، وكذلك على اكتساب قدر أكبر من الثقافة. ورغم العراقيل ، فإن الأسر الصوفية الكبيرة ما زالت موجودة : أسرة عاشور التى ترأس البرهامية منذ السلطان المملوكى قايتباى ، وأسرة ياسين على رأس الرفاعية وأسرة فويط على رأس الكناسية الأحمدية ، كذلك نشير إلى أسرة الجوهرى التى ترأست مجمل طرق الشاذلية منذ ١٨٨١ ، وأسرة فرغلى التى عمل أعضاءها كشيوخ خدم لمقام السلطان أبو العلا المدفون فى بولاق ، وأسرة الشناوى ، والأسر العريقة كأسرتى البكرى والسادات .

أدى تنظيم الصوفية فى مؤسسات إلى وجود سلسلة ممثلين للشيوخ ، وللجمعية العمومية لشيوخ الطرق الصوفية. وعليه ، اتخذته الطرق الصوفية شكلاً هرمياً مستنداً إلى التقسيمات الإدارية مما يسهل عملية السيطرة على الأعضاء على مستوى مصر. ويدافع الوكلاء عن مصالح الطرق وينوبون عن الشيخ فى غيابه ، ويراقبون إدارة أماكن الموالد على مستوى المحافظة. يساعدهم النقباء الذين اختارهم الشيخ من بين اتباعه ، فى تولى أعباء الخدمات العامة المختلفة لصالح الطريقة (حراسة الأحذية اثناء الصلاة أو الذكر ، تنظيم المواكب ، إلخ ...) .

والنقباء هم همزة الوصل بين الشيخ وممثليه المحليين على مستوى المدينة أو البيت (وهو مجموعة من الزوايا). وأخيراً الخليفة وهو فى أدنى المستويات ، ويعينه الشيخ على مستوى البلد أو القرية أو الزاوية ، حيث يشرف عامة وعلى نحو مباشر على المقام. وخليفة الخلفاء وضع مميز بالنسبة للخليفة وفى سنة ١٩٨٢ كان للجمعية العمومية لشيوخ الطرق الصوفية ١٦٠ وكيلاً على مستوى مصر ، أما بالنسبة للطرق فإن عدد ممثليها يتزاوح حسب أهميتها. ويمكن أن يصل العدد على جميع المستويات إلى بضعة آلاف. وهكذا فإن طريقة متوسطة الأهمية كالبيومية الأحمدية كان لديها فى ١٩٨٢ ، ٢٥٠ نائباً و ١٥٠ خلفاء للخليفة و٤٠٠ خليفة ، وفى نفس العام كان لدى الفرغلية الأحمدية ١٠٠ نائباً و٢٠٠ خليفة.

تدهور أم نهضة : الطرق الصوفية فى مواجهة تحديات الحداثة

رأى البريطانى هيورث دون مثل أغلب الرحالة ووصف الدور البارز للطرق الصوفية فى مصر فى القرن الثامن عشر (٢٣)، وفى بداية القرن التاسع عشر. واليوم فإن الورع الشعبى ، والصوفية مازالا يعبئان جماهير عريضة ، غير أنه فى سنوات الستينات والسبعينات اتفق جميع الباحثين المهتمين بالصوفية على تشخيص متشائم وإذا صدّقنا الأب قنواتى (٢٤) وبانيرث (٢٥) وجيلسنان (٢٦) أو تريمنجهام (٢٧) ، فإن الطرق الصوفية فى مصر قد خسرت المكانة المميزة التى كانت تحتلها ولم تعد تلعب إلا دوراً هامشياً. وقد رأى هؤلاء الباحثون أن أول عوامل هذا التدهور هو ضعف الطرق

الأساسى والذى يتمثل فى هيكلها التنظيمى ، وعجزهم عن تسيير أمورهم الدينية والاجتماعية. باختصار ، فإن إشكالية عدم تكيف الطرق الصوفية مع تحديات الحداثة كانت قد بدأت (٢٨).

يظل تنظيم الطرق الصوفية فى الواقع مرتكزاً على نوع خاص من الولاء ، والطبيعة الكاريزمية لسلطة الشيخ لها مضارها ، فالشخصية الكاريزمية تلعب بالفعل ضد استقرار التنظيم وقد أشار ماكس فيبر إلى أن المجموعة المؤسسة على سلطة كاريزمية لا تقبل بسبب طبيعتها أى سلطة منطقية أو بيروقراطية. ويتمتع الخلفاء فى أغلب الأحيان فى مصر بسلطة كبيرة على الزوايا التى تتبعهم ، ولا يشعرون برقابة الشيوخ. والطرق هى ، على نحو تقليدى ، أقرب إلى تجمع لمراكز محلية ذات روابط ضعيفة ، حيث تدور العلاقة التنظيمية حول الزاوية أكثر مما هى حول تنظيم الطرق .

بالإضافة إلى ذلك ، وبسبب عدم وضع التمايزات بين الطرق والذى يؤكده المستوى الثقافى المنخفض للاتباع والجهل العام بما يرتبط بخاصية قوانين كل طريقة ، فإن الانتماء إلى أكثر من طريقة شئ وارد. ويترتب على ذلك كثرة الأزمات والانقسمات خاصة عند اختيار الشيخ الجديد .

تكاثر الفروع حول أشخاص كارزميين هو أحدى المشكلات الرئيسية للصوفية المصرية ، وهو مستمر حتى يومنا هذا بإيقاع يصعب التحكم فيه. وعلى الطرق أن تواجه أشد الانتقادات المتأثرة بالأصوليين على نحو متزايد. من عوامل التدهور غياب المركزية ، واستقلال الخلفاء محلياً والاتجاه المزمن للإنقسام. وقد مس كل ذلك العديد من الطرق التى كانت مؤثرة فيما مضى .

كانت الطرق تقوم بتجنيد الأعضاء تقليدياً من خلال الروابط الأسرية أو الجيرة أو عن طريق التزواج ، وعلى نحو أقل ، من خلال الدعوة فى الموالد و حلقات الذكر. والدخول شبه الآلى فى الطرق رهن للانتماء إلى جماعات اجتماعية بعينها ، فالشخص يولد شاذلياً أو رفاعياً .

التغيرات الاجتماعية فى الحقب الأخيرة وبزوغ طبقات اجتماعية جديدة ، والتصدع النسبى فى النسيج التقليدى ، كل ذلك قد غير حالة التماهى بين الطريقة والبناء الاجتماعى التقليدى. وعليه ، فإن

تغذية الطريقة بأعضاء جدد لم يعد يتم من خلال القنوات المعتادة. لم يعد فى إمكان الطرق اليوم أن تعتمد فقط على الانضمام الآلى لجماعات اجتماعية. بالإضافة إلى ذلك ، فهى لم تعد المؤسسات الإسلامية الوحيدة. إذ أن جمعيات أخرى ظهرت حاملة لمشروع اجتماعى وسياسى. وبزوغ طبقات متوسطة جديدة تم فى الوقت الذى لم تعد فيه الطرق المؤسسة الاجتماعية الإسلامية الأولى. إذن فقد استمرت الطرق فى التجنيد من خلال الأوساط الشعبية التى لا تجد لنفسها مكاناً فى النظام الحديث المستجد ، مما زاد من المخاطرة بتهميشهم .

ولما كانت الطرق الصوفية تهمل فى أغلب الأحيان القضايا الاجتماعية والسياسية التى تمثل لب فكر الاتجاهات الحديثة والسلفية ، فإن ذلك أتاح الفرصة للهجوم عليهم. وقد أخذ عليهم غياب مشاركة الطرق فى الأنشطة الاقتصادية والانتاجية ، وخمولهم ، وسلبيتهم. وهكذا فقد تعرضت لهذا الأمر رسالة دكتوراه عن الصوفية أعدها فى ١٩٨٩ دارس بجامعة المنيا ويطرح السؤال على النحوالتالى (٢٩) : "هل قامت الصوفية فى مصر بتشجيع العمل والأنشطة الاجتماعية والنجاح التجارى والمشاركة فى الإنتاج ؟ " ، ويجيب : "على الدولة أن تحث الطرق الصوفية على مساهمة أكبر فى الأنشطة الاجتماعية حتى تشارك فى جهود التنمية. إذ يمكن للطرق أن تؤدى خدمات لا حصر لها لتنمية البلد ، خاصة إذا علمنا أن هناك خمسة مليون صوفى فى مصر على الأقل" .

إن الوظائف الاجتماعية للطرق قد توزعت بين الدولة وجمعيات أخرى وأنشطة الصفوة الدينية/الثقافية. فالمدارس والمستوصفات يتحمل مسئوليتها اليوم الجمعيات الأهلية .

كما فقد شيوخ الصوفية دورهم الهام فى التعليم الدينى. والعلاقة بين المعلم وتلميذه لم تعد مقبولة كما كانت. فبالنسبة للمتعلمين ، هناك اليوم قنوات أخرى للتأهيل الاجتماعى فى مواجهة التغيرات الإجتماعية. يقول مايكل جيلسنان : "لم تقدم الطرق سوى الاستمرار فى الشعوذة ، وأشكال وممارسات تسىء للدين .

ولما كانت الطرق تعتمد اساسا على الأميين والفلاحين والحرفيين ، فان ذلك يفسر – حسبما يقوم هذا المؤلف – غيابها عن

مواجهة المشكلات العصرية ومازالت الطرق موجودة ، كما يقول جيلسنان ، بسبب ثبات سلوكيات المجتمع المصرى السلبية والمحافظة - وعليه ، فإن التكاسل ، وانعزال الطرق قد تبدو ظاهرة مستقرة .

يضاف إلى ذلك أن نضوب مصادر الدخل يؤدى إلى تدهور الطريقة. ولتأكيد سلطة الأوقاف ، قامت الوزارة فى سبتمبر ١٩٨١ بوضع مساجد الطرق مثلها مثل المساجد الخاصة ، تحت سيطرتها ، وذلك فضلا عن الإصلاح الخاص بنظام الأوقاف الذى تم فى سنوات ١٩٥٢و١٩٥٤ ، خاصة مع ألغاء الأوقاف الأهلية. وكان لكل هذه القرارات عواقب مالية خطيرة بالنسبة لشيوخ الصوفية : أزمة ضم الأعضاء ، فقدان الهيبة ، اضمحلال الثروة ، دفعت هذه العوامل ج. سبنسر تريمنجهام إلى أن يكتب فى ١٩٧١ : "قريباً ، سوف يقال كانت هناك صوفية شعبية". ويضيف م. جلسنان : "تتجه الطبقات المتوسطة الجديدة اليوم نحو الجماعات السلفية ، أو جماعة حسن البنا ، أو جمعية الشبان المسلمين".

ويرجع هؤلاء الباحثين أنفسم "اضمحلال" الطرق الصوفية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى بزوغ تيارات حديثة علمانية أو دينية عقلانية مناهضة للصوفية. إن ازدهار جمعيات إسلامية قادرة على جذب فئات اجتماعية جديدة فى العشرينات والثلاثينات كان يمثل فى الواقع تحدياً حقيقياً للطرق الصوفية ومنها جمعية أهل البيت ، وجمعية أنصار السنُّة المحمدية التى تأسست سنة ١٩٢٦ وتنشر منذ ١٩٧٣ مجلة "التوحيد" الشهرية ، وجماعة دعوة الحق ، وجمعية أبى بكر الصديق ، وجمعية الخلفاء الراشدين ، وجمعية شباب سيدنا محمد ، جاءت كل هذه الجمعيات لتنضم إلى جماعة الإخوان المسلمين للدفاع عن إسلام سنّى حديث إصلاحى مناهض لتعاليم الطرق الصوفية .

الشعار الأساسى لإعادة تفسير الإسلام مثلما فعل الإصلاحيون والذى تتبناه اليوم وسائل الإعلام والتعليم هو : العودة الى "النبع الصافى". وكان الصوفيون هم الهدف الأساسى لهذه القراءة الجديدة. وتظهر فى رسالة محمد فهمى عبد اللطيف الهجائية "السيد البدوى ودولة الدراويش فى مصر" ، المنشورة سنة ١٩٤٧ والتى أعيد نشرها

فى ١٩٧٩ ، تظهر بشكل جلى ضراوة المعركة التى ظهرت فيها الطرق فاقدة الحجة (٣٠). أدان المؤلف فى هذا الكتاب إنقسام الاحمدية المذهل إلى عدة فروع باعتباره تحد للإسلام كما أدان أيضاً ما وصفه بتسامح الدولة إزاء هذه الطريقة وهو يؤكد أن السلطات المصرية "خضعت للدراويش". وعند صدور هذا الكتاب ، وصفه خطيب مسجد الأحمدية بأنه مروق ، ولكن الشيخ حامد الفقى رئيس جمعية أنصار السنّة المحمدية لم تسعفه الكلمات لمدح الكتاب مؤكدا أنه "صحيح ، حيث أنه يهاجم الشعوذة". وفى كشفه لرواسب الوثنية فى مولد طنطا وكذلك "التأثيرات اليهودية والمسيحية الواضحة" ، فإن محمد فهمى عبد اللطيف كان ينتقد وجود ممثلين للحكومة فى هذه الموالد ، وكذلك فى رعاية مقام السيد البدوى الذى يعتبر الصوفيون كما يقول زيارته كزيارة مكة. وفى نقده لتأثير الطرق القوى كان يحذر من "ضرر الدراويش والشيوخ على المجتمع المصرى لأنه يهيئ المناخ للاستعمار" .

من ضمن المآخذ العديدة الموجهة للطرق ، هناك مسألة توارث وظيفة الشيخ. فحتى عام ١٩٧٦ ، كان القانون يبيح بأن تكون خلافة الشيخ الصوفى وراثية حسب أحقية الخلافة المرتبطة بصلة قرابة ، وكان لابد أن يخلف الابن الأكبر أباه ثم الابن الثانى. وإذا تعذر ذلك ، كان شقيق الشيخ المتوفى أو ابن أخيه أو أحد أقربائه هو الذى يخلفه ، وإذا لم يكن الشيخ الجديد قد بلغ العشرين ، يحل مجلس وصاية حتى بلوغه سن الرشد .

أحدث قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦ تغييراً فى هذا الوضع : فهو لم يمنع مبدأ الوراثة ، وإن كان قد اشترط فى الخليفة أن تكون له قدرة حقيقية على ممارسة دوره. وإذا لم يصلح أى عضو من أسره الشيخ ليكون أهلا للخلافة ، فإن الشيخ الجديد يتم اختياره من بين الاتباع. ويرى الشيخ التفتازانى أن مبدأ التوارث يجب أن يلغى لصالح اختيار الأقدر .

أذن لا يفرض قانون الطرق الصوفية الخلافة بالوراثة ، غير أنها ما زالت سائدة. إذ أن أغلب الخلافات تتم دون الأخذ فى الاعتبار بالكفاءات والتعمق الدينى للخليفة الجديد. هذه الممارسة كانت هدفاً

لهجوم بعض العلماء والسلفيين الذين يدون فيها تناقضاً مع الإسلام : "لماذا لا ينتخب شيوخ الطرق ؟ فلكى يكون شيخاً صالحاً يجب أن يكون مؤهلا ، ولا يجب الاعتماد على عائلته". والشيخ أحمد فرحات إمام مسجد الحسين ، يعضد تطبيق الشورى كمبدأ إسلامى عند اختيار الشيخ. أما جريدة اللواء الإسلامى التى يصدرها الحزب الوطنى الديمقراطى فتضيف : "لسنا كالشيعة الذين يرجعون الشرعية للخلافة المتوارثة. على الصوفية أن تتخلص من هذا المبدأ الشيعى لأننا سنيون ، فى حين أنه فى القانون القانون ١١٨ فإن مبدأ الخلافة الوراثية اصبح مشروطا ، وأن لم يلغ رغم أنه يتعارض مع مبادىء الاسلام " (٣١).

أصبحت اليوم المعادلة بين الشيخ الصوفى والامام الشيعى تمثل جزءا من مجموعة الحج التقليدية الموجهة من قبل معارضى الصوفية. ويعلن أنصار الاصولية الاسلامية أيضاً أن مقولة توريث البركة تدفع إلى تالية الأشخاص ، كما يستخدم مبدأ الخلافه لتمجيد أسرة وتمجيد الصوفية فى ممارسات سحرية ... ويضيفون أن الخلافة الوراثية تتيح الاحتفاظ داخل الأسرة الواحدة بالمكانة والمال المرتبطين برئاسة الطريقة (٣٢). غير أنه اذا كانت هذه الحجج صحيحة الى حد ما ، فإن الذين يعلنونها لا يفعلون ذلك على نحو برىء ، إذ أنهم يعلمون أن الاعتراض على الخلافة الوراثية بالنسبة لمنصب الشيخ سوف يمس مباشرة بكاريزمية الشيخ المرتبطة ببركة مؤسس الطريقة. فالكريزما ليست متعلقة بعلم الشيخ فقط ولكن بالسلطة التى ورثها عن جده. من التحديات الأخرى للحداثة التى واجهتها الطرق الصوفية ، الانتماء إلى الدولة وما يرتبط بذلك من علاقتها بالسياسة. فضعف تنظيم الطرق الصوفية جلعها فريسة سهلة للسلطة. وتحويل الصوفية إلى مؤسسة بدا وكأنه ترويض لها دون مشاركة حقيقة منها. وكانت طبقة الشيوخ هى الأداة. ولما كانت هذه الطبقة هشة بسبب توالى الأزمات الداخلية ، فقد استقبلت هذه العملية بالرضا. الشيوخ فى حاجة فى الواقع إلى سلطة الدولة لكى يفرضوا أنفسهم فى مواجهة منافسيهم داخل الطريقة وكذلك فى مواجهة معارضى الصوفية. والدولة أيضا فى حاجة إلى شيوخ

الصوفية حيث أن تابعيهم يمثلون كثرة ذات ثقل تضفى شرعية إسلامية ضرورية للشيوخ لمواجهة مزايدات الجماعات السلفية. يتضح أذن أن هناك احتياج متبادل يحدد المصلحة التى تربط الصوفية بالسياسة. وتظهر الطرق مساندة دائمة للدولة التى تدافع عنها وتحميها. وتقل هذه المسانده كلما تداخلت الصوفية فى مؤسسات الدولة .

من الآن فصاعدا ، يصبح هدف كل شيخ من هو اكتساب الاعتراف الرسمى لطريقته ، فالاعتراف الرسمى ، بالاضافة الى أنه يكرس سلطة الشيخ ضد حركات الانشقاق ، يمكنه من الحصول على منافع مادية كبيرة وعلى حق المشاركة فى الاحتفالات الدينية العامة. فى عام ١٨٩٥ أصبح المجلس الصوفى هو أعلى سلطة قانونية لها حق الاعتراف بالطرق الجديدة ، ومنذ ذلك التاريخ ، أصبحت تلك الطرق تمثل أنصارا سياسين. وقبل ثورة ١٩٥٢ كان القصر وكذلك ، البريطانيون والاحزاب السياسية ، قد لجأ الى الطرق الصوفية نحو واسع ، قبل أن تصبح الركيزة الاسلامية للنظام الناصرى (٣٣)

ومنذ أن تأسست الاحزاب فى مصر وهى تغازل الطرق الصوفية. ففيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩٥٧ ، حصلت كثير من الطرق على الاعتراف الرسمى بفضل علاقاتها ببعض الاحزاب السياسية التى مارست الضغوط الملائمة على شيخ مشايخ الطرق الصوفية. وتجدر الإشارة إلى حالة العزمية الشاذلية التى أسسها محمد ماضى أبوالعزايم . فقد حصلت العزمية على الاعتراف بها فى إبريل ١٩٣٢ بفضل تدخل محمد محمود ، وكان على رأس حزب الأحرار الدستوريين ، لدى الشيخ عبد الحميد البكرى شيخ مشايخ الطرق الصوفية آنذاك . وفى ذات الوقت ، حصل محمود أبوالعزايم شقيق محمد أبوالعزايم على مساندة سياسى آخر هو إسماعيل صدقى الذى كان على رأس حزب الشعب وكان قد قام بعملية إغراء حقيقية للطرق الصوفية حتى يكسب أصواتها . والسباق الذى تم بين الأخين للحصول على الاعتراف بطريقتهما ، كل منهما يسانده حزب سياسى ، انتهى لصالح محمود أبوالعزايم الذى حصل على وضع رسمى قبل أخيه ، ولكنه توفى فى العام نفسه وترتب عليه أن أصبح الطريق مفتوحا لمؤسس العزمية .

وهناك طريقة أخرى حصلت على الاعتراف بفضل تدخل أحزاب سياسية مثل الحبيبية وهى فى الأصل فرع من فروع الرفاعية ولما اعترض الشيخ محمود عبدالعزيز شيخ الرفاعية على الاعتراف بالحبيبية ، لجأت إلى سياسيين حتى تحصل على وضع قانونى . أما حزب الوفد ، فقد تدخل فى خلاف حول توارث منصب شيخ السجادة لدى العفيفية الشاذلية ، مما ترتب عليه ظهور العفيفية الهاشمية الشاذلية التى أتاح الوفد ظهورها فى مواجهة الطريقة الأم القديمة .

لقد استخدم أنصار الصوفية على نحو واسع فى التعبئة الانتخابية لصالح الأحزاب ومثلوا ركيزة للمستقبل السياسى لبعض شيوخ الصوفية. وهكذا أصبح الشيخ محمد محمود علوان فيما بين ١٩٤٢ و١٩٥٣ عضواً فى البرلمان ممثلاً لحزب السعديين. وكانت مساندة طريقته هى التى أتاحت له الفوز بهذا المقعد الذى كان مطمع الكثيرين. ومن جهة أخرى ، قام حزب الوفد برئاسة مصطفى النحاس ، الذى استخدم أعوانه فى ١٩٤٦ ، بعدة محاولات لوضع رقابة مباشرة على رئاسة المجلس الصوفى. ولما كان الملك فاروق قد خلع أحمد مراد البكرى لمساندته للحركة المضادة للوجود المصرى فى السودان ، فقد دفع النحاس "بشيخه" نحو رئاسة المجلس الصوفى. وكادت العملية أن تنجح لولا تراجع الشيخ الذى رفض أن يكون مجرد أداة سياسية. وفى النهاية ، تولى أحمد الصاوى رئاسة المجلس منذ ١٩٤٧. وفى فترة انتدابه كان من المفروغ منه أن يوافق على ضم رئيس البكتشية فى مصر لقادة الطرق الصوفية وذلك ما يؤكد العلاقات الاستثنائية بين القصر ممثلاً فى الملك فاروق وهذه الطريقة. ويبدو أن الأصول التركية الألبانية للبكتشية قد لعبت دوراً فى العلاقات الخاصة بين القصر الملكى وهذه الطريقة. ومنذ ١٩٠٥ ، ظهر البكتاشيون كمحركين للقومية الألبانية. وكان الخديويون ومنهم فؤاد بالذات قد حاولوا إثبات حقهم فى عرش البانيا بفضل علاقاتهم بالبكتشية .

وبالنسبة للبريطانيين ، فقد ضغطوا للاعتراف بالدمرداشية والغنيمية. كانت الغنيمية فى الأصل فرع من فروع الرفاعية. أما

الميرغنية الخاتمية التى كانت قد عارضت المهدية فى السودان ، فقد حصلت على مساندات كبيرة من البريطانيين جزاء موقفها هذا. أما الإدريسية فكانت على قائمة الطرق التى كانت تحصل على مساعدات بريطانية كبيرة. ومن المعروف أن محمد ماضى أبوالعزايم ومحمود أبوالفايد المنوفى هما فقط ، من بين شيوخ الصوفية ، اللذان وقفا ضد البريطانيين .

وفى حالة أبى العزايم ، يبدو أن أنشطته المضادة للبريطانيين لم تغط سوى فترة ثورة ١٩١٩ ، فقد سمح لجمعية "اليد السوداء" باستخدام مطبعته. وقد قبض عليه أكثر من مرة ولكنهم سرعان ما أطلقوا سراحه. أما محمود أبوالفايد المنوفى ، فقد كان أنشط مناهض فى الحركة ضد البريطانيين ، كما تولى رئاسة جمعية (الفدائيين) التى صدرت من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٠ مجلة لواء الإسلام الشهرية ، وقد حصلت جماعته على الاعتراف الرسمى كطريقة صوفية من فروع الشاذلية فى ١٩٥٠. ولم يتخذ البريطانيون أى إجراء ضد العزمية والفايدية .

أما فى فترة عبد الناصر ، فقد حقق النظام الجديد مصلحته فى تعبئة هذا الحشد الهائل المتمثل فى الطرق الصوفية فى وقت كانت تبحث فيه السلطة عن شرعية إسلامية فى مواجهة الإخوان المسلمين. (٣٤) ولهذا ، كان عليه من ناحية أن يحيد الحركة الإصلاحية التى استتبت لدى الطرق منذ ١٩٤٧ بفضل الشيخ أحمد الصاوى ، كما كان عليه من ناحية أخرى أن يشجع الوجه الشعبى للإسلام الصوفى الذى كان يمكن أن يلتقى معه فى لغة مشتركة. وتمت إقالة الشيخ أحمد الصاوى من منصبه فى ١٩٥٧ وحل محله الشيخ محمد محمود علوان شيخ الطريقة العلوانية كشيخ مشايخ الطرق الصوفية. وكان الشيخ علوان مقرباً من المشير عبدالحكيم عامر ، وقد قاد العالم الصوفى طوال الفترة الناصرية. وكان يمثل رمزاً لتأييد الطرق الكامل للنظام (٣٥). فتحت رئاسته أصبح المجلس الصوفى يتحدث كالنظام ، فكان يكرر ما تقوله الدولة من دعاية رسمية. وتمثل ذلك فى مجلة (الإسلام والتصوف) لسان حال المجلس. كانت كثير من الطرق بمثابة صدى لكل المضامين التعبوية الصادرة من السلطة وأستخدمت السلطة الصوفية على نحو

مستمر لغايات تخدم سياستها الداخلية والخارجية. فى تلك الفترة ، اعترفت السلطة بكثير من الطرق وزاد عدد وحجم الموالد بتأييد من السلطة وشاركت الطرق فى جميع الاحتفالات مستفيدة منها فى نشر دعايتها. وهكذا أصبح مولد السيد البدوى بطنطا منصة لقادة الدولة. ولتولى منصب شيخ طريقة أو عضو فى المجلس الصوفى ، كان لابد من الحصول على شهادة من الاتحاد الاشتراكى العربى. ولإقامة حضرة ، كان ذلك يتطلب أذن من وزارة الأوقاف.

أظهرت التدخلات المتزايدة للنظام الناصرى فى أمور الطرق الصوفية شاغلين : منع استمرار أو تأكيد سلطة قوية وتعبئة أنصار الصوفية لمساندة النظام. لهذا السبب كانت الدولة حازمة فى منع أى احتكاك بالطرق وهو ما يؤكده غياب أى إجراءات ضد الشيوخ الذين كانوا فى حماية القصر والبلاط. وأصبح بعض شيوخ الصوفية بدورهم فى حماية النظام الجديد. كما فى حالة الشيخ أحمد رضوان الذى كان على رأس جماعة صوفية غير رسمية ، والذى كان فى نهاية حياته فى ١٩٦٧ أكثر الشيوخ إجلالاً فى الصعيد ، وربما فى مصر كلها. طريقة أخرى مدينة للموقف السياسى لشيوخها فى العهد الناصرى هى الطريقة الخليلية وهى فرع من فروع البيومية. فقد حصل محمود أبو خليل على اعتراف بطريقته فى ١٩٦٣ بفضل علاقاته داخل الاتحاد الاشتراكى العربى وصداقته بمحمد محمود علوان. كما ظهرت وحدة المصالح بين السلطة وشيوخ الصوفية كذلك فى حالة الحامدية الشاذلية. فمن ضمن الامتيازات التى حصلت عليها هذه الطريقة ، كان حق رئاسة المواكب بالرغم أن هذا الحق كان حقاً تقليدياً للطريقة السعيدية. وكان لشيخ الطريقة إبراهيم سلامة الراضى (المتوفى فى ١٩٦٧) منافذاً إلى أعلى مناطق نفوذ الدولة ، حيث كان يوجد كثير من أتباعه .

هناك أربع استثناءات على جدول هذه العلاقات الحميمة : البكتشية والدمرداشية ، ووجهت لهم ضربات قاضية ، وعلى نحو أقل ، ضربات أخرى وجهت للحصافية وهى فرع من فروع النقشبندية. وفيما يخص البكتشية التى اشتبهت بما قدمته من تنازلات لسلطة الخديوية ، فقد صودرت تكيتهم بالمقطم فى ١٩٥٧. وعلى غرار الخليفة السلطان العثمانى محمود الثانى الذى كان قد ألغى البكتشية سنة ١٨٢٦ بسبب علاقاتها مع الانكشارية ، قرر عبد الناصر بدوره

إلغاء هذه الطريقة لأسباب سياسية. وقد انتهى وجود هذه الطريقة فى مصر بوفاة أحمد سرى ديدى بابا فى ١٩٥٦ .

وهناك طريقة أخرى تضررت من النظام الناصرى وهى الدمرداشية التى كانت تمتلك عدة عمارات فى وسط القاهرة. وعند مصادرة أملاكها فى ١٩٦١ ، قررت أسرة الدمرداش ، قائدة هذه الطريقة ، ألا تعود إلى مصر طالما كان النظام الناصرى قائماً. وتضاءلت أهمية الطريقة ، ولم تقم لها قائمة بعد الإجراءات التى اتخذت ضدها. أما الطريقة الحصافية فقد اشتبه فيها النظام الناصرى بسبب الوجود السابق لحسن البنا بين صفوفها . وعندما أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين فى ١٩٢٨ ، طرده من الحصافية شيخها محمد عبد الوهاب الحصافى الذى اتهمه بممارسة الأنشطة الإنشقاقية. ومنع الشيخ أى اتصال بين أتباع الحصافية والإخوان المسلمين ، ولكن هذا القرار لم يحترم. وكان أحمد السكرى وهو أحد المقربين لحسن البنا ، قد ترك الإخوان المسلمين فى ١٩٤٧ وعاد إلى الحصافية ولكن الاتصالات ظلت وثيقة مما أثار شكوك نظام الحكم. وظلت الحصافية تجمع بين صفوفها عدداً لا بأس به من الإخوان المسلمين السابقين مما منعها من الحصول على الاعتراف الرسمى وأضعف من تأثيرها لفترة معينة .

وقد اتهمت الطريقة النقشبندية لشيخها نجم الدين الكردى بضم أعضاء قدامى من الإخوان المسلمين ، مما أوقع عليها كثير من الاضطهاد مثل الطرق السابقة. وفى ١٩٦٥، تم ألقاء القبض على نجم الدين الكردى وتم حل طريقته. وقد اتهم من جهة أخرى بالمساندة القومية لحركة الاكراد بالعراق ، بعد أن نجح فى جذب عدد كبير من الأتباع فى الفيوم وبنى سويف. وتفسير حل طريقته يعود ليس فقط لعلاقاته مع السلفيين ، بل أيضاً لتجنب تعكير العلاقات مع بغداد وخاصة بعد مقتل عبد الكريم قاسم المنافس الكبير لعبدالناصر. ومنذ ١٩٦٧ ، ألغيت جميع القرارات التى اتخذت ضد الكردى وجماعته ، غير أن طريقته لم تستعد الاعتراف الرسمى .

لقد استخدم النظام الناصرى الطرق الصوفية كوسيلة دعائية وركيزة شعبية لأهداف سياسته الخارجية مستفيداً من الطابع عبر القومى لبعض هذه الطرق الذى يمتد خارج حدود مصر. وعلى هذا الأساس يمكننا فهم حركة شيخ الجنيدية الخلوتية وهى طريقة

أسسها سوري في منتصف القرن التاسع عشر. وفي خريف ١٩٥٨ ، قام حسين إبراهيم الجنيدي بالإقامة فترة في سوريا ، ليس فقط بصفته شيخ صوفي ولكن كذلك لكونه عضو سابق في مجلس الأمة الذي تم حله عند قيام الجمهورية العربية المتحدة في أول فبراير ١٩٥٨ ، حيث أسس العشيرة الجنيدية التي ضمت ٥٠ ألف عضو في دمشق وحلب. ويبدو أن المهمة التي كلف بها هذا الشيخ كانت توطيد العلاقات القائمة بين مصر وسوريا. وذلك ما يفسر الاعتراف السريع بطريقته في مصر. وحاول النظام الناصري استخدام القطانية الشاذلية وهي طريقة محدودة العدد ، في توثيق العلاقات مع المغرب الذي يعتبر مهد هذه الطريقة.

طريقة ثالثة ساندتها الدولة على أعلى مستوى هي البرهانية الدسوقية الشاذلية ، حيث شجعتها لأهميتها في توطيد العلاقات بين مصر والسودان. كان يرأس هذه الطريقة السوداني محمد عثمان عبده المقيم بالخرطوم. وفي مصر ، كان ممثله جمال الدين السنهوري وهو أيضاً سوداني وكان السكرتير الخاص السابق لصلاح سالم عندما كان وزيراً للإرشاد القومي. فمنذ ١٩٤٧ كان محمد عثمان عبده هو النائب الرسمي في الخرطوم للبرهامية التي كان يرأسها في مصر عائلة عاشور. ويبدو أن صعوده في الخرطوم كرئيس فعلي لطريقة صوفية مستقلة ، حتى ولو كانت تابعة للبرهامية ، يبدو أنه كان نتيجة لمساندة الأوساط المؤيدة لمصر ، حيث اعتبروه أهلاً لقيادة القوى المؤيدة للوحدة مع مصر عندما توفي الميرغني سنة ١٩٦٨.

وفي ١٩٦١ عقد في القاهرة المؤتمر الصوفي العالمي الذي ضم شيوخاً من كل البلاد العربية ، وكان هدفه هو استغلال الشبكات العربية لمؤسسات الصوفية لصالح السلطة ، ومثلما حدث أثناء فترة الملكية ، يبدو أن السلطة قد استخدمت الطرق الصوفية لصالحها ، وكذلك شيوخ الطرق بدورهم استغلوا على نحو واسع الإمكانيات التي أتاحتها لهم السلطة لكي يكرسوا سلطتهم على طرقهم أو بهدف الانطلاق في السياسة. وبالتأكيد لم يضارع أي شيخ آخر شيخ الجنيدية في العمل السياسي. حيث كان عضواً في مجلس الأمة في دورات ١٩٥٧ - ١٩٥٨ و١٩٦٤ و١٩٦٨ ثم في مجلس الشعب في ١٩٧١ ، ويعود انتخابه المتتالي إلى تأييد أعوانه. وعندما اعترض على شيخ

الجنيدية أحد خلفائه وأسس طريقته الخاصة باسم الجودية مشهراً بعدم شرعية شيخ الجنيدية ، استطاع حسين الجنيدى أن يحافظ على تحكمه فى طريقته واستقلالها بمساندات سياسية. وكذلك تم انتخاب شيوخ آخرين فى المجالس البرلمانية بفضل تعبئة انصارهم : مثل كمال عبدالجواد القيانى شيخ القيانية الخلوتية وكذلك صالح الأحمدى الشبراوى شيخ الشبراوية الخلوتية. وعلى المستوى المحلى ، فقد تم انتخاب نواب وخلفاء على قوائم الاتحاد الاشتراكى العربى لوظائف قيادية فى إدارة الحكم المحلى وحصلت الحسينية الشاذلية على تصاريح من وزارة الأوقاف لممارسة الذكر والاشتراك فى الموالد دون المرور على المجلس الصوفى وذلك بفضل علاقات شيخها جابر الغازولى مع الحزب الحاكم. غير أن هذه الطريقة لم يتم الاعتراف بها. وقد تمكنت العلاقات السياسية بحماية الطرق غير الرسمية من أطماع الطرق الرسمية .ساندت الطرق الصوفية سياسة عبد الناصر الخارجية والداخلية فى أغلب مظاهرها. وقد أصطفت دون أى لبس إلى جانب السلطات عندما قامت بمواجهة الإخوان المسلمين . وهكذا اعترفت الطرق الصوفية بالاشتراكية والديمقراطية والقومية العربية واعتبرت العدالة وهى مضمون لصيق بالأيديولوجية الاشتراكية كفضيلة إسلامية . وعندما طرح أمر دستور جديد ، اكتفت الطرق بالإلحاح على أن تكون الشريعة هى مصدر القوانين

أما بالنسبة للقومية العربية من وجهة نظر الناصرية ، فقد تبنتها الطرق الصوفية معلنة تأييدها فى هذا المجال فى أحلك الفترات. فالشيخ محمد محمود علوان وكان قد أصبح لتوه شيخ مشايخ الطرق الصوفية ، جدد تأييده العلنى لعبد الناصر إثر العدوان الثلاثى. وفى أكتوبر ١٩٥٩ ، أصدر المجلس الصوفى بياناً للأمة العربية "لإنقاذ الطرق من البربرية" فى الوقت الذى اشتعلت فيه حرب الإذاعات بين عبد الناصر وعبد الحكيم قاسم. وفى أبريل ١٩٦٧ أصدر المجلس الصوفى بياناً يدين فيه المؤامرات الرجعية للملك فيصل وشاه إيران والرئيس بورقيبة. وغداة هزيمة ١٩٦٧ ، اعلنت الطرق من جديد وبقوة مساندتها للرئيس عبد الناصر ، وكان من المقرر فى ديسمبر من ذلك العام ، إقامة موكب صوفى ضخم لم يسبق له مثيل. وقد نصبت مجلة التصوف الإسلامى نفسها بوقاً للقومية

العزبية مشيدة بالعلاقات بين مصر والبلاد العربية الأخرى ، وكما هو الحال بالنسبة لقرارات السلطة ، فإن التدخل العسكرى لمصر فى اليمن قد باركه المجلس الصوفى الذى كان صدى للدعاية الرسمية ، حيث فضح "المؤامرة الرجعية السعودية ضد الشعب العربى اليمنى". تسبب التدخل المستمر للنظام الناصرى فى الأمور الصوفية فى تكاثر انشقاق الطرق الرافضة لأن تكون أداة سياسية. أضف إلى ذلك أن السلطة فى محاولتها للحد من عدد الطرق الرسمية أعطت أهمية لبعض الطرق غير الرسمية. وإذا كانت الطرق قد أصبحت مجرد وسيط للدعاية الرسمية فان ذلك لم يكن بالضرورة لصالحها حتى بما حصلت عليه الصوفية من وضع مميز فى عهد عبدالناصر . وجدت التقوى الشعبية التى كانت مزدهرة بالفعل مناسبة لإعادة تأكيد انتشارها ، أن طبيعة العلاقة بين الشيخ وأتباعه تجعلهم لا يتأثرون كثيراً بالتنازلات المقدمة للسلطة حيث أن ثمة أبعادا أخرى هى المهمة بالنسبة لهم. ويجب الإشارة كذلك إلى أن الطرق جذبت وبخاصة منذ ١٩٥٢ ، اولائك الذين لم يتمكنوا من التكيف مع التغيرات أو الذين كانوا ملفوظين فى ظلها. ربما كان ذلك وعلى نحو غير واعٍ أسلوباً لمعارضة النظام الجديد. اعتبر تطويع السلطة للطرق على هذا النحو الفاضح مجازفة كبيرة من شأنها المساس بهيبة الشيوخ ، خاصة من قبل الطبقات الاجتماعية الجديدة التى قد زاوجت بين السياسة واهتمامها. ولما كان دخول الصوفية متاحا للجميع ، فقد نفرت منها هذه الفئات. قد تكون هذه العلاقة النفعية التى ربطت بين الطرق والدولة تعبير عن ازدراء شيوخ الصوفية بالسياسة. على أن ذلك لا يغير من المحصلة الأساسية وهى تحويل الصوفية إلى مؤسسات تحت رعاية الدولة. وبهذا فإن موقف الشيوخ من السياسة ، بوجهيه النفعى ، والمزدرى ، وكذلك عجزهم عن التصدى لتحديات الحداثة الأخرى ، قد أدى إلى النتائج يتحدث عنها الباحثون .

وعلى الرغم من العراقيل الكثيرة التى تواجهها الطرق الصوفية ، فهى مازالت تجذب كم من الناس لا تستطيع أن تجذبهم تيارات الإسلام السياسى والتيارات السياسية الحديثة مجتمعة. تظهر الطرق الصوفية بالفعل قوة الورع الشعبية بما تمثله من استقلالية

لا تقبل الاحتواء . فالصوفية هى تحقيق لنزوع لا يمكن طمسه نحو حياة روحانية ، قد تصور البعض أنه يمكن تجاوزه مع طغيان المادية الحديثة الجارفة. فالصوفية سند للتسامى عندما ينهار الأمل فيما هو اجتماعى أو سياسى. وقد أثبتت بعض الطرق إمكانية وجود صوفية حديثة فى إمكانها الاستغناء عن الإجراءات الإصلاحية .

إن ما يجمع بين الدولة والعلماء ومشايخ الصوفية ، كل فى دائرته وعلى دربه ، هو ما يمكن تسميته بمنظومة "الإجماع"، وثيقة الصلة بالإسلام السنى. وبهذا المعنى فإن معارضة بعض التيارات الإسلامية الاحتجاجية ، التى تعلن رفضها لشرعية الدولة ، تمثل فى المقام الأول خروجاً عن نظام سياسى يستمد بعض أسسه ، من ميراث التصور العثمانى للعلاقة بين الدين والسياسة (٣٧).

نشرت هذه الدراسة باللغة الفرنسية فى العدد ١٩٩٠/٢ من مجلة Egypte-Monde Arabe

المصادر

١- DELANOUE (Gilbert), *Moralistes et politiques musulmams dans l'Egypte du XIXe siècle 1798-1882*. Le Caire, IFAO.

"Les musulmans" *L'Egypte d'aujourd'hui, permances et changements*, 1805-1976. Ed. du CNRS, 1977, Paris, pp. 26 à 43.

بالنسبة للصوفية المصرية حتى القرن العشرين، انظر كذلك :

KISSILING (H. J.), "The sociological and Educational role of the Dervich Orders in the Ottoman Empire". *Studies in Islamic Cultural History*. Ed. G. E. von Grunebaum, avril 1954. *American Anthropologist*, LV 1, 2, ii Memoir no 76, April 1954 New-York. pp. 23-24,

تقديم عام للمناظرات بين الصوفية و المتشددين خلال فترة السيادة العثمانية.

MORIAH (Gabriel), *The Social Structure of the Sufis Organizations in Egypt in the 8th Century*, London, 1963.

NICHOLSON (R. A.), *The Mystics of Islam* ; London, Routledge & Kegan, 1963.

٢- بالنسبة لتاريخ الطريقة الأحمدية فى مصر انظر :

KUMMERER (E.), *Die Ahmadiyya, Beitrage zur kenntnis eines agyptischen Derwisch-ordens*, Tubingen 1953.

٣- بالنسبة لتاريخ الطريقة الشاذلية فى مصر انظر :

BANNERTH (Ernst), "Aspects humains de la châdhiliyya en Egypte", *MIDEO*, tome 11, 1972, pp. 237-250.

٤- BANNERTH (Ernst), "La Khalwatiyya en Egypte", *MIDEO*, tome 8, 1964-66, pp. 1-74.

٥- بالنسبة لتاريخ الطريقة الخلوتية فى مصر ارجع إلى :

MARTIN (B. G.), "A short story of the Khalwati Order of Derviches", KEDDIE (Nikki) : *Scholars, Saints and Sufis. Muslim Religious Institutions in the Middle East since 1500*, Berkeley/Los-Angeles, 1972, pp. 275-305.

٦- ارجع إلى

BANNERTH (Ernst), "La Rifâ'iyya en Egypte", *MIDEO*, tome 10, 1970, pp. 1-35.

٧- المنار، الجزء السابع، ١٥ يوليو ١٩٠٤، ص ٣٣١-٣٣٢.

٨- انظر اللواء الإسلامى، ٢٧ اكتوبر ١٩٨٨، ص ٣.

٩- انظر

DE JONG (Fred), *Turq and Turq-linked Institutions in XIXth century Egypt : A historical study in Organizational Dimensions of islamic Mysticism*, Leiden, E. J. Brill, 1978.

هذا العمل الذى يؤرخ لتاريخ أسرة البكرى، يقدم أيضا دراسة تفصيلية عن بداية عملية وضع الصوفية فى مصر داخل مؤسسة.

وعن بداية تلك العملية، ارجع إلى توفيق الطويل، التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٤٦.

DE JONG (Fred), "Les confréries mystiques musulmanes au Machreq arabe", A. Popovic et G. Veinstein, *Les ordres mystiques dans l'islam*, EHESS, Paris, pp. 205-243.

ابو الوفا الغنيمى التفتزانى، "الطرق الصوفية فى مصر". جامعة القاهرة، *حوليات كلية الآداب*، ٢٥، الجزء الثانى (١٩٦٣)، نشر عام ١٩٦٨،ص ٥٥-٨٤.

١٠- انظر نص قانون ١٩٠٣ فى سيد عويس، *الإبداع الثقافى على الطريقة المصرية : دراسة عن القديسين والأولياء فى مصر*، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٨١، ، ص ١٣١ إلى ١٣٥.

١١- المصدر السابق ص١٣٧-١٤٩.

١٢- مجلة "الإسلام و التصوف"، مجلة المجلس الصوفى، اكتوبر ١٩٥٩.

١٣- "قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن نظام الطرق الصوفية"، الجريدة الرسمية رقم ٣٧، ١١ سبتمبر ١٩٧٦.

١٤- "اللائحة التنفيذية"، الجريدة الرسمية رقم ٩، ٢ مارس ١٩٧٨.

١٥- "التصوف الإسلامى"، مجلة المشيخة العامة للطرق الصوفية، رقم ٣٤، يناير ١٩٨٢، ص ٩.

١٦- LANE (Edward William), *Manners and Customs of the Modern Egyptians*, 1833-1835, London, East-West Publications, 1989.

مترجم إلى العربية.

١٧- "أخبار اليوم"، ٢٥ ديسمبر ١٩٧١، ص ١٢

MAC PHERSON (J. W.) *The moulids of Egypt*, Cairo, 1941.

١٨- سعاد ماهر محمد، *مساجد مصر وأولياؤها الصالحون*، القاهرة ١٩٧١.

١٩- سيد عويس، *من ملامح المجتمع المصرى المعاصر، ظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الإمام الشافعى*، دراسات اجتماعية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، ١٩٦٥، الطبعة الثانية، القاهرة - الكويت، دار الشايع للنشر، ١٩٧٨.

٢٠- فاروق أحمد مصطفى - *الموالد، دراسة للعادات و التقاليد الشعبية فى مصر*. الهيئة العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٨٠.

٢١- BERGER (Morroe), *Islam in Egypt today. Social and political aspects of popular religion*. Cambridge University Press, London, 1970.

٢٢- سيد عويس، *الإبداع الثقافى*،... مرجع سبق ذكره.

٢٣- HEYWORTH DUNNE (J.). *Introduction to the History of Education in Modern Egypt*, Luzac & Cie, London 1938.

٢٤- ANAWATI (G. C.) et GARDET (L.). *Mystique musulmanes*, Vrin, Paris, 1961.

٢٥- BANNERTH (Ernest) : مرجع سبق ذكره

٢٦- GILSENAN (Michael) : *Saint and Sufis in modern Egypt. An essay in the Sociology of religion*, Clarendon Press, Oxford, 1973.

انظر كذلك :

"Some factors in the decline of the Sufi Orders in Modern Egypt", in *Muslim world*, no 67, 1967, pp. 11-18.

٢٧- TRIMINGHAM (J. Spencer), *The Sufi Orders in Islam*, Clarendon Press, Oxford 1971.

٢٨- MEIER (F.), "Soufisme et déclin culturel", in *Classicisme et déclin culturel dans l'histoire de l'Islam* ; R. Brunschvig and G. E. von Grunebaum éd., Paris, 1957.

٢٩- محمود عبد الرشيد عبد الموجود، *التنظيمات الصوفية ودورها فى تنمية المجتمع*، دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنيا، ١٩٨٩.

٣٠- محمد فهمى عبد اللطيف، *السيد البدوى و دولة الدراويش فى مصر*، منشورات سمير أبو داوود، المركز العربى للصحافة، ١٩٤٨، الطبعة الثانية ١٩٧٩، القاهرة.

٣١- انظر سلسلة المقالات المنشورة فى "اللواء الإسلامى" عن مسألة وراثة منصب الشيخ، ٢ مارس ١٩٨٩، ص ٥ و٢٢ يونيو ١٩٨٩، ص ٥.

وتلخيصا للنقد الموجه من قبل السلفيين نحو الطرق الصوفية، ارجع إلى : مصطفى حلمى، *التصوف و الاتجاه السلفى فى العصر الحديث*، دار الدعوة، الاسكندرية، ١٩٨٢.

٣٢–اللواء الاسلامى ، ٢٢ يونيو ١٩٨٩، ص ٥

٣٣– WARBURG (G.) & KUPFERSCHMIDT (U. M.) : *Islam, nationalism and radicalism in Egypt, 1907, 1970*. Praeger publishers, New-York, 1983 ;

انظر مقال

DE JONG (Fred) : "Aspects of the political involvement of Sufi Orders in 20th century Egypt".

الذى يقدم مفصلا تاريخ العلاقات بين بعض الطرق و السلطات المصرية المتوالية فى القرن العشرين.

٣٤– رفعت سيد أحمد، *الدين والدولة والثورة*، دار الشرقية، القاهرة،١٩٨٩.

٣٥– محمد محمود علوان، "التصوف الإسلامى، المشيخة العامة للطرق الصوفية"، مجلة الإسلام والتصوف، القاهرة، سبتمبر ١٩٥٨، ص ٣، ص ٦. (يعرض شيخ المشايخ فى العصر الناصرى مفاهيمه وأسباب مساندته للنظام).

٣٦– "المسلم"، مجلة العشيرة المحمدية، يونيو ١٩٦٤.

٣٧– انظر فى هذا الصدد مقال :

LUIZARD (J. P.) : "Le rôle des confréries soufies dans le système politique égyptien" in *Maghreb-Machrek* no 130.

مراجع إضافية

ARBERRY (A. J.), *Introduction to the History of Sufism*, London, 1943 ; *Sufism*, London, 1950.

– سعيد عبد الفتاح عاشور، *السيد أحمد البدوى، شيخ و طريقة*، القاهرة١٩٦٧.

– طارق البشري، *المسلمون و الاقباط فى إطار الجماعة الوطنية*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.

DREMENGHEM (Emile), *Vies des saints musulmans*, Sindbad, Paris, 1981.

De JONG (Fred). *The sufi orders in post-ottoman Egypt, 1911-1981*. Leiden : E. J. Brill

DEPONT (Octave), COPPOLANI (Xavier). *Les confréries religieuses musulmanes*. Alger, 1897.

JOMIER (J.), CORBON (J.). "Le Ramadan au Caire en 1956", *MIDEO*, tome III, 1956, pp. 1-74.

MASSIGNON (Louis). *La passion d'Al-Hallaj, martyre mystique de l'Islam* - Seconde édition dirigée par H. Laoust et L. Gardet. Gallimard, Paris, 1975, 4 volumes.

MOLE (Marijan), *les mystiques musulmans*, PUF, collection "Mythes et religions", Paris, 1965.

- فاروق أحمد مصطفى، *البناء الإجتماعي للطريقة الشاذلية في مصر*. كلية الآداب الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية ١٩٨٠.

NICHOLSON (R. A.). *Studies in Islamic Mysticism*. Cambridge University Press, 1921.

دراسة بيبليوغرافية
لرسائل العلوم الاجتماعية الخاصة
بقطاع الزراعة والمجتمع الزراعى فى مصر*

(الرسائل التى تم مناقشتها فى فرنسا والمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة)

فرنسوا ايرتون
مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية
والقانونية والاجتماعية CEDEJ
ترجمة لورين زكرى

نواصل فى هذه الدراسة البيبليوغرافية العمل الذى سبق لنا تقديمه فى العددين (رقم ١٩ و٢١) من نشرة مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (Bulletin du CEDEJ) (١) ، نتناول فى هذا الجزء الرسائل الجامعية التى تمت مناقشتها فى جامعات أربع دول غربية (الولايات المتحدة ، فرنسا ، ألمانيا الغربية والشرقية سابقا - وبريطانيا) (٢) حيث تشير بعض الدلائل إلى أن معظم

الأبحاث الجامعية خارج مصر ، في العلوم الاجتماعية ، والمتعلقة بمصر المعاصرة ، تتم في هذه الدول الاربع ، وذلك باستثناء مصر. وهذه الرسائل مكتوبة باللغة الانجليزية ،أو الفرنسية ، أو الألمانية (٣).

وتهدف القائمة التى نقدمها فيما يلى إلى تقديم صورة تتسم بالشمولية ، الأمر لا يتعلق ، إذن ، بتقديم دراسة نقدية لقائمة المراجع ، فدراسة كهذه أمر مستحيل ، نظرا لما يتسم به الاطلاع على هذه الرسائل من مصاعب مادية ، فضلا عن الوقت الذى قد يستغرقه مثل هذا العمل. وقد تم اختيار الرسائل المتعلقة بمصر (٤) والتى تشير عناوينها إلى دراسة الريف والقطاع الاقتصادى الريفى (الإنتاج والتسويق والتوزيع والاستهلاك) ، والفلاحين ، والسكان والمجتمعات الريفية ، والتنمية الزراعية أو التنمية الريفية ، والصناعات الغذائية ، ومشكلات التغذية (الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى ، والتبعية) ، وقد اعتمدنا فى ذلك على القوائم السنوية والفهارس المتعلقة بالرسائل التى تمت مناقشتها فى هذه الدول الاربع (٥) ، وعلى فهارس الرسائل المتعلقة بالعالم العربى والإسلامى (٦).

لقد سمح لنا هذا المعيار الذى اعتمدناه فى اختيار الرسائل ، بتجميع ٣٣٩ رسالة وبحث ، جرت مناقشتها فيما بين عامى ١٨٨٩ و١٩٩٢ (٧) ، ونجد من بين هذه العناوين ٣٠٤ رسالة دكتوراه موزعة على الوجه التالى : ١٥٨ رسالة دكتوراه فى الفلسفة و١٢ دكتوراه فى العلوم (الولايات المتحدة وبريطانيا) ، و٨٣ رسالة دكتوراه (ألمانيا) ، و٦١ رسالة دكتوراه (فى فرنسا : ١١ رسالة دكتوراه دولة فى الآداب والعلوم الإنسانية ، أو الاقتصاد ، و١٨ دكتوراه فى القانون ، و٢٢ رسالة دكتوراه الدرجة الثالثة ، ورسالتا دكتوراه مدرجة فى إطار ما يطلق عليه اسم دكتوراه "النظام الجديد" ، و٨ رسائل لم تحدد طبيعتها) ، و٣٥ بحث تم تقديمها فى إطار مستوى أدنى من مستوى الدكتوراه (٢٥ رسالة ماجستير ، و٣ أبحاث بكالوريوس و٧ أبحاث فى إطار دبلوم الدراسات المتعمقة) .

الدول التى تمت المناقشة بها وتاريخ المناقشة
والدول التى ينتمى اليها اصحاب هذه الرسائل ، وموضوعات
البحث .

الجدول رقم ١

الدول التى تمت بها المناقشة ونسبة إسهامها فى مجموع الرسائل

الدولة	عدد الرسائل التى تمت مناقشتها	النسبة
الولايات المتحدة	١٠٤	٣٠,٧٪
انجلترا	٨٣	٢٤,٥٪
ألمانيا	٧٤	٢١,٨٪
فرنسا	٦٨	٢٠,٠٪
النمسا	٧	٢,٠٠٪
سويسرا	٢	٠,٦٠٪
كندا	١	٠,٣٠٪
المجموع	٣٣٩	١٠٠٪

لا تحتوى هذه النسب على قدر كبير من المفاجآت ، وربما تتعلق المفاجأة الوحيدة بأهمية نصيب المانيا فى هذه الرسائل (مع العلم أن أكبر جزء منها تم مناقشته فى المانيا الغربية ، حيث أن المانيا الشرقية لم تحتل مكانة تتسم بقدر من الأهمية إلا خلال الستينات وبداية السبعينات) (٨).

ويمكننا توزيع هذه الرسائل من حيث تسلسلها التاريخى فى الجدول التالى :

الجدول رقم ٢

توزيع الرسائل حسب سنوات المناقشة

	قبل ١٩١٠	١٠-١٩	٢٠-٢٩	٣٠-٣٩	٤٠-٤٩	٥٠-٥٩	٦٠-٦٩	٧٠-٧٩	٨٠-٨٩	بعد ١٩٨٩
العدد	٥	٥	١٥	١٢	٢٠	٤٢	٥٦	٧٠	١٠٧	٧
الرقم	١٢	١٢	٣٦	٢٩	٤٨	١٠٠	١٣٣	١٦٦	٢٥٥	-

يشير الجدول السابق إلى وجود "قفزات" عديدة. (وإن كانت القفزتان الأوليتان غير كبيرتين من حيث عدد الرسائل) كانت القفزة الأولى منها في العشرينات ، أما الثانية فقد تمت خلال الخمسينات وتمت القفزة الأخيرة خلال الثمانينات. وسوف نلاحظ أن هذا التطور مرتبط إلى حد كبير بمعدل وصول "موجات" من الطلبة المصريين للقيام بدراسة الدكتوراه في الدول التي يتناولها هذا البحث.

ومع ذلك ، إذا نظرنا إلى الفترة التي تقع فيما بين عامي ١٩٤٠ و١٩٩٠ وحدها (عدد الرسائل التي تمت مناقشتها خلال هذه الفترة : ٣٠٢ رسالة ، أي ٨٩ ٪ من المجموع الكلي) فإننا نجد أنه رغم "القفزتين" اللتين حدثتا خلال هذه الفترة ، فإن معدل زيادة عدد الرسائل التي تمت مناقشتها في الموضوعات التي تعنينا ، أقل بكثير من معدل زيادة عدد الرسائل التي تمت مناقشتها ، خلال نفس الفترة وفي نفس هذه الدول ، في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي مجال العالم "العربي الاسلامي" بصفة خاصة. فنجد ، على سبيل المثال ، أن عدد رسائل العلوم الاجتماعية والأدب العربي والاسلاميات ، التي تمت مناقشتها في الولايات المتحدة ، أصبح ٢١٤٢ رسالة في الفترة التي تقع بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٧ (أي بمعدل ٣٠٦ رسالة سنويا) بعد أن كان عدد هذه الرسائل ، خلال الفترة التي تقع بين عام ١٨٨٣ وعام ١٩٧٤ ، ١٨٢٥ رسالة (بمعدل ٢٠ رسالة سنويا) (٩) ، أي أن متوسط زيادة عدد الرسائل السنوي قد تضاعف ١٥ مرة ، وتتمشى هذه الزيادة ، إلى حد كبير ، مع زيادة عدد رسائل دكتوراه الفلسفة في العلوم الاجتماعية ، التي جرت مناقشتها في الولايات المتحدة خلال نفس الفترة ، وفي المقابل فإن عدد الرسائل التي تتعلق بالريف المصري والتي تمت مناقشتها في الدول التي يتناولها بحثنا هذا ، أصبح ٧٥ رسالة خلال الفترة التي تقع بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٧ ، بعد أن كان ١٨٣ رسالة خلال الفترة التي تمتد بين عامي ١٨٨٣ و١٩٧٤ ، ويعني ذلك زيادة متوسط عدد الرسائل التي تمت مناقشتها سنويا خلال الفترة الأولى ، حيث أصبح ١١ رسالة سنويا بعد أن كان رسالتين ، وبذلك تضاعف العدد ٥,٥ مرة فقط (١٠). وإذا افترضنا أن الزيادة في بريطانيا والمانيا وفرنسا

شبيهة بالزيادة التى اشرنا إليها فيما يخص عدد الرسائل التى تتعلق بالعالم العربى (١١) والتى تمت مناقشتها فى الولايات المتحدة ، فيمكننا التوصل إلى الإستنتاج التالى : تراجع نسبى - فى هذه الدول الأربع - لعدد الدراسات التى تناولت الزراعة والريف المصرى فى إطار العلوم الاجتماعية (يزداد عدد الدارسين الذين يتناولون المجال الريفى بمعدل اكثر بطأ من التخصصات الاخرى).

ومن المرجح أن يرجع ذلك الى أن نسبة متزايدة من الطلبة المصريين القادمين إلى هذه البلاد لاعداد رسالة دكتوراه ، يختارون موضوعات أخرى فى أبحاثهم (إن هذا الترجيح يأخذ فى الاعتبار أمرا معروفا ، وهو أن الغالبية العظمى من رسائل الدكتوراه التى تتم مناقشتها فى دولة "متقدمة" ، والتى تتناول دولة ما من دول العالم الثالث ، يقوم بها طلبة ينتمون أصلا إلى هذه الدولة الاخيرة). ومع ذلك ، فإن علينا مقارنة هذه المعطيات بعدد الرسائل المتعلقة بمصر والتى تمت مناقشتها فى هذه الدول الأربع فى مجال العلوم الاجتماعية ، وذلك قبل محاولة ربط هذا التراجع النسبى بانحسار أكثر شمولية ، شهدته بحوث الدراسات الريفية المتعلقة ببلاد العالم الثالث ، ويلاحظ فى هذا الصدد أن ثمة انخفاض فى نسبة الدراسات التى تتعرض لمصر ، بالمقارنة إلى مجموع الدراسات التى تتناول العالم العربى ، ويتوافق ذلك مع انخفاض نسبة الطلبة المصريين الذين يسافرون إلى الخارج لاعداد رسالة الدكتوراه ، بالمقارنة بمجموع الطلبة العرب "المهاجرين" وترتبط نفس هذه الظاهرة بازدياد عدد الطلبة الذين ينتمون إلى دول عربية أخرى (فهم ينتمون بوجه خاص - فيما يخص الولايات المتحدة - إلى شبه الجزيرة العربية والسودان). وغالبا ما يتضافر هذان الاتجاهان (الانحسار النسبى فى الدراسات الريفية "المتعلقة بالعالم الثالث" ، والانخفاض النسبى فى عدد الطلاب المصريين بالمقارنة بعدد الطلاب العرب المهاجرين) لتفسير الظاهرة التى سبق لنا إبرازها ، وقد لا يكفى ذلك لتفسيرها بوجه كامل ، إذ أنه إلى جانب احتمال انخفاض اهتمام الطلبة المصريين "المهاجرين" الذين ينتمون الى الطبقات الاجتماعية الميسورة الجديدة ، بالدراسات التى تتناول قطاع

تراجعت قيمته بوجه خاص منذ عهد الانفتاح ، فإن علينا معرفة مدى ميل طلبة الدكتوراه فى العلوم الاجتماعية ، الذين ينتمون إلى العالم الثالث ، إلى "تطبيق" إشكاليتهم على الدولة التى ينتمون إليها.

وإذا كانت المعلومات المتوفرة فى هذا الشأن قليلة ، فإن قائمة أسماء أصحاب هذه الرسائل تسمح لنا ، فى المقابل بتكوين فكرة عن الدولة التى ينتمون اليها اصلا (١٢).

وبناء على ذلك توصلنا إلى التوزيع التالى :

الجدول رقم ٣

توزيع الدارسين حسب جنسياتهم

الدولة التى ينتمون إليها أصلا	العدد	النسبة
مصر	٢٥٢	٧٤,٣٠٪
الولايات المتحدة	٣٥	١٠,٣٠٪
ألمانيا *	٢٤	٧,١٠٪
فرنسا	١٩	٥,٦٠٪
إنجلترا	٩	٢,٧٠٪
المجموع	٣٣٩	١٠٠,٠٠

* بما فى ذلك النمسا وسويسرا.

يتضح من هذا الجدول أن المصريين يمثلون ٣/٤ أصحاب الرسائل المتعلقة بالزراعة وبالمجتمع الريفى المصرى ، وهو ما يؤكد الاتجاه العام الذى سبق لنا طرحه. ويتضمن هذا الجدول مفارقة تتعلق بالضآلة الشديدة لنسبة أصحاب الرسائل من الانجليز ، وهى نسبة ضعيفة للغاية (وإن كنا نجد من بينهم ر. أوين R. Owen وهـ . رفلين H. Rivlin ، وهى نسبة لا تتمشى بتاتا مع اهتمام بريطانيا السياسى والاقتصادى "العملى" بمصر ، وإنما تؤكد الانطباع بأن بريطانيا لا تستثمر كثيرا من أجل معرفة علمية بهذا البلد ، وعلى سبيل المثال فإن الانجليز فى الفترة التى سبقت ثورة ١٩٥٢ ، كانوا يمثلون نسبة ضعيفة بين أعضاء الجمعيات العلمية المصرية ، رغم ما كان يتسم به

تكوينها من طابع "أجنبى" (المعهد المصرى ، الجمعية الجغرافية ، الجمعية الخديوية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع). وعلى عكس ذلك ، فإن عدد أصحاب الرسائل الأمريكيين يعكس ، بطريقة جيدة ، اهتمام أمريكا ببعض جوانب الزراعة المصرية منذ منتصف السبعينات ("الأمن" الغذائى ، القدرة الإنتاجية ، أوجه الخلل ، الخ...).

وأخيرا فقد حاولنا تصنيف هذه الرسائل تحت ستة عناوين تجمع بين التخصصات العلمية وموضوعات البحث الكبرى .

١) التاريخ الاقتصادى و/أو الاجتماعى للزراعة والفلاحين.

٢) الجغرافيا الريفية لبعض الاقاليم.

٣) الاقتصاد والإنتاج الزراعى.

٤) اقتصاد تبادل واستهلاك المنتجات الزراعية ، والغذاء والأمن الغذائى.

٥) دراسة سوسيولوجية وأنتروبولوجية للمجتمع الريفى.

٦) دراسات متعلقة بالتنمية والتخطيط الزراعى.

واستدعى ذلك ، فى كثير من الأحيان ، حصر – بطريقة مفتعلة إلى حد ما – كل رسالة فى باب واحد من هذه الأبواب. وأدى ذلك إلى التوزيع التالى :

الجدول رقم ٤

الموضوعات والتخصصات العلمية

الموضوع	١	٢	٣	٤	٥	٦	المجموع
العدد	٢٠	٢٣	١١٧	٥٨	٧٥	٤٦	٣٣٩
النسبة	٥,٩	٦,٨	٣٤,٥	١٧,١	٢٢,١	١٣,٦	١٠٠٪

يشير هذا الجدول إلى أن الأبحاث المتعلقة بالاقتصاد الزراعى تمثل وحدها ثلثى المجموع الكلى للرسائل ، أما الثلث المتبقى ، فهو موزع – بطريقة غير متساوية – بين المداخل التاريخية والجغرافية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية.

بعض أوجه الارتباط والاتجاهات

لقد كان مغريا القيام بمقابلة بين المقاييس الأربعة التى احتفظنا بها (تاريخ المناقشة ، الأصل الذى ينتمى إليه أصحاب الرسائل ، الدولة التى تمت بها المناقشة ، وموضوع الرسالة / تخصصها العلمى). وسنجد أن فرنسا احتلت موقعا مميزا ، خلال الفترة السابقة لعام ١٩٤٠ ، فيما يخص التوزيع القائم على التسلسل التاريخى لمناقشة الرسائل فى الدول الأربع (كان نصيب فرنسا ١٩ رسالة من إجمالى ٣٧ رسالة ، بينما لم يتم مناقشة أى رسالة فى الولايات المتحدة) ولكن نصيب فرنسا سوف ينخفض خلال الفترتين التاليتين ، حيث نلاحظ تفوق واضح لعدد الرسائل التى تمت مناقشتها خلال الفترة من ١٩٤٠ - ١٩٦٩ ، فى بريطانيا والولايات المتحدة. ونلاحظ أن عدد الرسائل التى تمت مناقشتها خلال الفترة الأخيرة (١٩٨٠ - ١٩٩٢) وصل إلى حده الأقصى فى كل دولة من الدول الأربع ، وذلك باستثناء بريطانيا التى شهدت عكس ذلك بطريقة ملحوظة ، إلى جانب هذا أننا نجد أن ٤٢ ٪ من الرسائل ، خلال هذه الفترة ، رسائل دكتوراه أمريكية. والواقع أن ألمانيا هى البلد الوحيد الذى نلاحظ أن نمو عدد الرسائل التى تمت مناقشتها به ، كان شبه منتظم على مدى القرن ، وقد نوقشت حوالى ٥٠ رسالة (من مجموع ٨٣ رسالة) خلال الفترة التى تمتد بين عامى ١٩٧٠ و١٩٩٠.

الجدول رقم ٥

توزيع الرسائل وفقا للدولة التى تمت بها المناقشة

	فرنسا	انجلترا	ألمانيا	الولايات المتحدة	المجموع
قبل عام ١٩٤٠	١٩	٩	٩	صفر	٣٧
١٩٤٠ - ١٩٥٩	٦	٢٤	٦	٢٦	٦٢
١٩٦٠ - ١٩٦٩	١	١٤	١٧	٢٤	٥٦
١٩٧٠ - ١٩٧٩	١٥	٢٣	٢٥	٧	٧٠
١٩٨٠ - ١٩٩٢	٢٧	١٣	٢٦	٤٨	١١٤
المجموع	٦٨	٨٣	٨٣	١٠٥	٣٣٩

ويشير الجدول السادس إلى أن الطلبة المصريين يمثلون ، فى جميع الفترات ، الجزء الأكبر من أصحاب الرسائل ، فهم يمثلون ٦٨٪

من أعداد الطلبة خلال الفترة التى سبقت ١٩٤٠ و٨٣,٥ ٪ خلال الفترة التى تمتد بين عامى ١٩٤٠ و١٩٨٠ ، ثم انخفض عددهم ليصل إلى ٦١٪ خلال العقد الاخير ، وذلك رغم أن عددهم ، فى حد ذاته ، يزداد بصفة مستمرة. نلاحظ كذلك أن الطلبة الأمريكيين الذين ظلوا - حتى بداية العقد الثامن من هذا القرن - شبه غائبين عن مجال الدراسات الريفية المتعلقة بمصر ، أصبح نصيبهم لابأس به خلال الفترة الاخيرة (أى الفترة التى تمتد بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٢) إذ أنهم قاموا بمناقشة ٤/١ الرسائل التى نوقشت فى الدول الأربع (أى ٢٨ من ١١٤) ، أما الفرنسيون فلم تكن مساهمتهم تذكر فى هذا المجال إلا بعد عام ١٩٧٠ (١٥ رسالة من ١٩ تمت مناقشتها فى هذه الدولة ، أنجزها طلبة فرنسيون) واحتفظ الطلبة الألمان - طوال هذا القرن - بمكانة متواضعة ، بينما اختفى ، تقريبا ، نظراؤهم الانجليز من الساحة ، خلال الستينات ، إذ كان وجودهم دائما ، ضئيلا للغاية.

الجدول رقم ٦

توزيع أصحاب الرسائل حسب تاريخ المناقشة والدولة التى ينتمون إليها أصلا

	مصر	فرنسا	انجلترا	ألمانيا	الولايات المتحدة	المجموع
قبل ١٩٤٠	٢٥	٣	٣	٦	صفر	٣٧
١٩٤٠ - ١٩٥٩	٥٣	١	٣	٤	١	٦٢
١٩٦٠ - ١٩٦٩	٤٢	صفر	١	٧	٦	٥٦
١٩٧٠ - ١٩٧٩	٦٢	٦	صفر	٢	صفر	٧٠
١٩٨٠ - ١٩٩٢	٧٠	٩	٢	٥	٢٨	١١٤
المجموع	٢٥٢	١٩	٩	٢٤	٣٥	٣٢٩

يشير الجدول السابق الى أن الطلبة المصريين هم ، بصفة عامة ، أصحاب ١٠/٩ الرسائل البالغ مجموعها ٨٣ رسالة ، التى تمت مناقشتها فى بريطانيا حول الزراعة والمجتمع الريفى فى مصر ، وأصحاب ١٠/٧ من الـ ٨٣ والـ٦٨ رسالة التى تمت مناقشتها فى ألمانيا وفرنسا على التوالى ، وأصحاب ثلثى الرسائل التى تمت مناقشتها فى الولايات المتحدة (١٠٥ رسالة).

الجدول رقم ٧

التوزيع حسب الموضوعات وتاريخ المناقشة

الموضوع / الفترات	٢	١	٦	٤	٥	٣	المجموع
قبل عام ١٩٤٠	٣	صفر	صفر	٢	٤	٢٨	٣٧
١٩٤٠ - ١٩٥٩	٩	٣	٤	١٣	١٢	٢١	٦٢
١٩٦٠ - ١٩٦٩	٣	٤	١٣	٨	١٣	١٥	٥٦
١٩٧٠ - ١٩٧٩	٣	٥	١٨	٩	١٤	٢١	٧٠
١٩٨٠ - ١٩٩٢	٥	٨	١١	٢٦	٣٢	٣٢	١١٤
المجموع	٢٣	٢٠	٤٦	٥٨	٧٥	١١٧	٣٢٩

ويشير الجدول السابع الذى يتناول موضوعات الرسائل وتخصصاتها العلمية ، إلى أن اقتصاد الإنتاج الزراعى يحتل - خلال جميع الفترات - المكانة الأولى (أى ٣/٤ الرسائل التى تمت مناقشتها قبل ١٩٤٠ ، وما يتراوح بين ١/٤ و١/٣ من الرسائل التى تمت مناقشتها خلال الفترتين التاليتين ، واتسمت أعداد هذه الرسائل باستقرار نسبى). وكانت فترة (١٩٤٠-١٩٦٠) تمثل الذروة بالنسبة للجغرافيا الإقليمية ، أما بالنسبة للدراسات التى تناولت التنمية والتخطيط الزراعى فكانت ذروتها فى الفترة التى امتدت بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٠ ، وبالنسبة للتحليل الاقتصادى للتبادل الزراعى والاستهلاك فكانت ذروتها خلال الفترة التى تلت ١٩٨٠. ونلاحظ تزايدا منتظما فى عدد الأبحاث التى تناولت التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، وإن ظلت الزيادة متواضعة للغاية طوال القرن العشرين ، وازدادت كذلك - بصفة منتظمة - الدراسات السوسيو-أنثروبولوجية المتعلقة بالريف ، فأصبح عدد هذه الأخيرة مساويا ، فى الثمانينات ، لعدد الرسائل التى تناولت اقتصاديات الإنتاج. ويمكننا ، بالتالى ، الإشارة إلى وجود تعايش بين الاهتمام بالجانب الاقتصادى "économisme" (يمكننا القول الاهتمام بالتحليل الاقتصادى الكلى ""macro économisme") ، بل والاهتمام بالاقتصاد القياسى "économétrisme") من جانب ونمو الأبحاث الميدانية التى

تعكس بداية الاهتمام بالانثروبولوجيا الاقتصادية للمجتمعات الريفية والتى يدور عدد منها حول بعض مظاهر المجتمع الريفى فى مصر ، من جانب آخر، وهى المظاهر التى ظلت شبه مجهولة حتى ذلك الحين (مثل الغذاء ، الصحة ، النظافة ، تصور هذا المجتمع للجسد والمرض والجنس والخصوبة ، الخ ... وغالبا ما يتم ذلك تحت ضغط تزايد إحساس الجهات المختلفة بضرورة التوصل إلى معرفة أفضل من أجل إنجاز عمل يتسم بقدر أكبر من الفاعلية) .

ويشير الجدول الثامن إلى أن تحليل الإنتاج الزراعى يحتل مكانا هاما - فى ثلاث دول من الدول الأربع التى يتناولها بحثنا - مقارنة بالموضوعات الأخرى التى قمنا برصدها (إذ تصل نسبة الرسائل التى تمت مناقشتها فى فرنسا وبريطانيا والمانيا والتى تناولت تحليل الإنتاج الزراعى ، إلى نصف مجموع الرسائل تقريبا). والولايات المتحدة هى البلد الوحيد الذى نجد فيه أن عدد الرسائل التى تناولت هذا الموضوع ، أقل من عدد الرسائل التى تندرج فى إطار دراسة سوسيو-أنثروبولوجية للريف (تمثل هذه الرسائل الأخيرة اكثر من ثلث الرسائل التى تمت مناقشتها فى هذه الدولة بخصوص الزراعة والمجتمع الريفى المصرى ، وتمثل كذلك نصف الرسائل ، التى تمت مناقشتها ، فى المجالين الأخيرين ، فى جميع الدول التى تناولها بحثنا). ويمكننا القول ، بالتالى ، إن الدراسات الأنثروبولوجية التى أشرنا إليها توا ، كانت موضع اهتمام خاص فى الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى أن الجانب "التطبيقى" فى هذه الدراسات لم يكن غائبا (فى الدراسات الأنثروبولوجية التى تناولت محددات الخصوبة بوجه خاص).

نلاحظ كذلك أن ألمانيا تتمتع بتفوق كمى فى مجال الرسائل التى تم إنجازها فى مجال اقتصاد الإنتاج الزراعى ، والحال كذلك بالنسبة للرسائل التى تناولت التنمية والتخطيط الزراعى (١٨ رسالة من الـ ٤٦ رسالة التى تناولت هذه الموضوعات ، ويمثل ذلك ما يقرب من ربع الرسائل التى تمت مناقشتها فى المانيا الشرقية سابقا).

وينعكس اهتمام أمريكا بالتجارة الدولية فى المجال الزراعى ، وبالمجال الغذائى ، على وجه الخصوص ، كما تنعكس المشاكل التى تواجهها مصر (أو التى تطرحها مصر) فى مجال "الأمن الغذائى" ، فى

المكانة التى تحتلها الدراسات ، المتعلقة بهذه الموضوعات ، فى الولايات المتحدة (علينا ، مع ذلك ، الإشارة إلى أن نسبة هذه الموضوعات فى الولايات المتحدة تمثل ٢٠ ٪ من الرسائل التى تمت مناقشتها فى هذه الدولة ، وهذه النسبة ليست أكبر كثيرا من نسبة نفس هذه الموضوعات فى الرسائل التى تمت مناقشتها فى المانيا وفى بريطانيا ، والتى بلغت ١٨ ٪). ويأتى ، أخيرا ، موقع فرنسا فى الصف الأول فيما يخص الرسائل التى تناولت الدراسة فيها تاريخ الريف المصرى (نصف عدد الرسائل التى تمت مناقشتها فى هذا البلد) ، كما سجلت بريطانيا رقما قياسيا فى مجال الرسائل التى تناولت دراسة الجغرافيا الإقليمية (ونجد ، ضمن أصحاب هذه الرسائل ، جمال حمدان "عملاق" الجغرافيا المصرية).

الجدول رقم ٨

توزيع الموضوعات حسب الدول

الموضوع / الدولة	١	٢	٦	٣	٤	٥	المجموع
فرنسا	٩	٤	٥	٢٦	٨	١٦	٦٨
انجلترا	٦	١٤	٧	٢٥	١٥	١٦	٨٣
المانيا	٣	٣	١٨	٣٩	١٤	٦	١٠٥
الولايات المتحدة	٢	٢	١٦	٢٧	٢١	٣٧	٨٣
المجموع	٢٠	٢٣	٤٦	١١٧	٥٨	٧٥	٣٣٩

إذا كانت قراءة سريعة وشاملة للجدول الثامن تعطى انطباعا بوجود "ارتباط" جيد بين بروز موضوعات معينة ، وبين الدولة التى تمت مناقشتها فيها ، وإذا كان هناك ، إلى جانب ذلك ، ارتباط جزئى بين موضوعات البحث والاهتمامات التى تتسم بها الفترة التى تمت فيها صياغتها (انظر الجدول السابع : التخطيط والتنمية خلال الستينات والسبعينات على سبيل المثال) ، فإن نسبة الطلبة المصريين المرتفعة للغاية ، تجعل من الصعب جدا تحليل العلاقات المحتملة بين الأصل القومى والموضوعات العامة فى البحث (١٣).

ولا يستطيع هذا البحث التطرق لمزيد من التفاصيل - رغم ما تحتوى عليه من دلالة كبيرة - فيما يخص الوزن النسبى للموضوعات التى تم رصدها ، وفيما يتعلق بتنوعها ، والتكرار الشديد لبعض الأبحاث (أوعلى الأقل ما توحى به عناوينها) ، والثغرات ، التى تبدو "صارخة" إلى حد كبير ، فقد تستدعى دراسة جادة لمثل هذه النقاط - أى دراسة تسمح بإعطاء فكرة "حقيقية عن الأبحاث" المتعلقة بالريف المصرى والزراعة فيه - قيام مجموعة بمثل هذه المهمة ، التى يفترض تحقيقها ، أولا ، تيسير الحصول على الرسائل. وبالطبع ، فقد تم طبع بعض هذه الرسائل (١٤) بعد إعادة كتابتها كليا أو جزئيا (١٥) ، ولكن تقييما سريعا لنسبة الرسائل المطبوعة (ونحن نعلم أن مثل هذا التقييم لا يخلو من الخطأ ، نظرا لقصور معرفتنا ، إلى حد كبير ، بعدد الرسائل التى تم نشرها فى المانيا) يشير إلى أن عددها لا يتجاوز ١٠ ٪ (١٦) (بل إننا نجد أنه يتم ، فى كثير من الأحيان وخاصة فى المانيا ، نشر هذه الرسائل فى إطار سلاسل كتب متخصصة للغاية وتابعة لجامعة من الجامعات). هذا بالإضافة إلى ظاهرة أخرى تسترعى الانتباه ، وهى أن معظم الرسائل التى تم نشرها ، قام بإعدادها طلاب ينتمون أصلا إلى الدولة التى تمت بها المناقشة (وقد سبق لنا الإشارة إلى أن نسبة هؤلاء فى عدد اصحاب الرسائل ، التى تطرق لها بحثنا ، لا تتجاوز الربع).

وفى الختام ، تجدر الإشارة ، مرة ثانية ، إلى أن بحثنا لم يتناول سوى الرسائل التى تمت مناقشتها فى الأربع دول الغربية التى افترضنا أنه يوجد بها أكبر عدد من الرسائل التى تمت مناقشتها عن مصر ، خارج مصر ذاتها (ومن المحبذ ، بالتالى ، أن يتم رصد الرسائل التى تمت مناقشتها فى دول شرق أوروبا سابقا - و لم يدرج منها ، فى هذا البحث ، سوى المانيا الشرقية - والدول الأوروبية الأخرى ، وخصوصا دول البحر المتوسط) ، كل ذلك إلى جانب أن معظم الأبحاث الجامعية المتعلقة بالموضوعات التى تهمنا ، تمت مناقشتها ، بطبيعة الحال ، فى مصر ذاتها (سواء كان ذلك فى اطار رسائل الماجستير أو الدكتوراه) (١٧) باللغة العربية (وإن لم يكن بالعربية وحدها).

لقد قمنا بتصنيف ال ٣٣٩ رسالة التى تم رصدها ، تحت عدة أبواب وفروع. ونشير كذلك إلى أن نفس الرسالة قد تندرج فى إطار أبواب مختلفة (وهذا ، يفسر ورود أكثر من ٥٠٠ عنوان - فى القائمة التى نقدمها فيما يلى - بدلا من ٣٣٩ عنوان).

١- التاريخ الريفى :

١-١ الحقبة البيزنطية والعربية "الكلاسيكية" (من القرن السابع إلى القرن الخامس عشر).

١-٢ الحقبة العثمانية (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)

١-٣ القرن التاسع عشر.

١-٤ القرن العشرين.

٢- الجغرافيا الريفية والدراسات الاقليمية

٢-١ الدلتا (الوجه البحرى).

٢-٢ الصعيد (وجه قبلى).

٢-٣ الواحات والصحارى.

٢-٤ الأراضى الجديدة.

٣- الاقتصاد الزراعى

٣-١ الإحصاء الزراعى.

٣-٢ صور شاملة للاقتصاد الزراعى (القرن العشرين).

٣-٣ الإنتاج الزراعى.

٣-٤ تجارة المنتجات الزراعية.

٣-٥ استهلاك الغذاء والطلب عليه.

٤- التنمية الزراعية والتخطيط الزراعى والسياسة الزراعية

٤-١ التنمية الزراعية والتخطيط الزراعى.

٤-٢ السياسات الزراعية ، الدولة والزراعة.

٥- علم الاجتماع الريفى والانثروبولوجيا الريفية

٥-١ دراسات شاملة للمجتمع الريفى.

٥-٢ دراسات لبعض قضايا المجتمع الريفى.

× نشرت هذه الدراسة البيبليوغرافية فى العدد ١٢/١٣ (٩٢/٩٣) من مجلة Egypte-Monde Arabe

الهوامش

١- انظر :

IRETON François : "Agriculture et société rurale égyptienne : essai de bibliographie" (1980 - 1er septembre 1986) (1er partie), *Bulletin du CEDEJ*, 19, 1er sem. 1986, p. 213-260.

يتكون الجزء الأول ، من ناحية ، من المقالات الأساسية التى نشرت فى الصحافة الأسبوعية – فى الأهرام الاقتصادى بوجه خاص – ومن ناحية أخرى من المقالات التى نشرت باللغة العربية واللغات الأوروبية فى مجلات عالمية مختلفة (سوف نقوم ، فى عدد قادم من اعداد مجل *Egypte-Monde Arabe* بنشر إضافات إلى قائمة المراجع التى أشرنا إليها فى السطور السابقة بالنسبة لنفس الفترة ، وللفترة التى تقع بين عامى ١٩٨٧ و١٩٩٣).

أما الجزء الثانى من هذا العمل :

IRETON François : "Agriculture et société rurale égyptienne : essai de bibliographie" (2e partie), *Bulletin du CEDEJ*, 21, 1er sem. 1987, p. 221-246.

فهو يتعلق بالتقارير وأوراق العمل التى نشرت خلال الفترة التى تقع بين عامى ١٩٨٠ و١٩٨٧ (بالنسبة لهذا الجزء كذلك ، سوف ننشر ، فى وقت لاحق ، إضافات خاصة به وبالفترة التالية التى تقع بين عامى ١٩٨٧و١٩٩٣).

٢- نظرا لأسباب سوف نعرضها فى الهامشين الخامس والسادس ، فقد قمنا بإضافة الرسائل التى تمت مناقشتها فى النمسا وفى سويسرا وفى كندا.

٣- وقد قمنا بترجمة جميع عناوين الرسائل إلى اللغة العربية.

٤- إذ تتعرض بعض الرسائل التى يتناولها هذا البحث ، لدراسة مقارنة على المستوى الدولى بخصوص نقطة بعينها ، ويدل عنوانها على أنها تتعرض لمسائل تخص مصر ودول أخرى من الشرق الأوسط ، أو من آسيا (حيث أن بعض المناطق الاسيوية – وبوجه خاص وادى ودلتا كل من الجانج والهندوس وكذلك جزيرة جاوة – لديها عدد أكبر من النقاط المشتركة مع الريف المصرى عن المناطق الاخرى من العالم العربى ، – فضلا عن السهول العراقية لنهرى دجلة والفرات –

فيما يخص إطارها الطبيعى والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لزراعتها وسكانها)

اضفنا كذلك إلى قائمة المراجع هذه ، بعض الرسائل التى تتناول مظاهر مختلفة للزراعات فى الشرق الأوسط ، وكانت الفهارس الجغرافية التى قمنا بالاطلاع عليها ، هى وحدها التى سمحت لنا بمعرفة أن هذه الرسائل تناولت القطر المصرى.

٥- بالنسبة للولايات المتحدة اطلعنا على :

a) *Dissertation abstracts*, Ann Arbor, Mich / annuel

(حتى الجزء الخاص بعام ١٩٩١)

b) University Microfilms International, *Research on Economics, a catalogue of Doctoral Dissertation 1989-1991*. Ann Arbor, Mich, UMI's Dissertation Information. Service, August 1991.

بالنسبة لبريطانيا اطلعنا على :

ا) بخصوص الرسائل التى تمت مناقشتها قبل ١٩٥٠ :

R. BILBOUL and F. L. KENT (eds), *Retrospective index to theses of Great Britain and Ireland 1716-1950*, London, 1975.

ب) بخصوص الرسائل التى تمت مناقشتها بعد ١٩٥٠ :

ASLIB : *Index to theses accepted for higher degrees by the universities of Great Britain and Ireland and the Council for National Academic Awards*, London (annuel)

(توقف اطلاعنا فى هذا المرجع عند المجلد الخاص بعام ١٩٩١ ، ولم نعثر فيه على اى اشارة تخص ايرلندا)

وبالنسبة لالمانيا اطلعنا على :

Jahresverzeichnis der deutschen Hochschuls chriften.

(حتى الجزء الخاص بعام ١٩٨٩)

وفيما يخص فرنسا فحيث أن الكتالوجات التالية :

"Catalogues des thèses de doctorat soutenues dans les universités françaises"

لا يوجد بها فهرست يرتب الرسائل حسب الاعلام الجغرافية المذكورة فى عناوينها ، فقد اضطرنا ذلك إلى التخلى عن فكرة القيام بجرد كامل للرسائل المدرجة فى هذه الكتالوجات المبوبة حسب الجامعات وفروع العلوم. واكتفينا برصد أدراج الفهرس التى ترتب الرسائل وفقا لموضوعها فى مكتبة كوجاس Bibliothèque de Cujas

(Paris) فانصب بحثنا على الادراج الخاصة بالقانون وبالعلوم الاقتصادية (حيث أن أدراج الفهرس في هذه المكتبة تحتوى على البيانات الخاصة بجميع الرسائل التي تمت مناقشتها ، في هذين التخصصين ، منذ نهاية القرن التاسع عشر في باريس وفي الاقاليم. فهي تتضمن نسبة كبيرة للغاية من الرسائل التي يرجح انها تتعلق بموضوعات قائمة المراجع التي نقدمها هنا ، رغم أنه لم يتم إجراء أي مراجعة فعلية في هذا الشأن فيما يخص السنوات التي سبقت عام ١٩٧٣ ، الذي يعتبر بداية قائمة مراجع THESAM

٦- اطلعنا بالنسبة للولايات المتحدة على :

a) G.D. SELIM (ed.) *American Doctoral Dissertation on the Arab World, 1883-1974* (second edition) Washington, Library of Congress, 1976 ;
b) *Idem*, first supplement (1975-1981), Library of Congress, 1983 ;
c) *Idem*, second supplement (August 1981 - December 1987), Library of Congress, 1989 ;

وتقدم المراجع السابقة قائمة برسائل الدكتوراه التي تمت مناقشتها في الولايات المتحدة وفي كندا (مع ذلك ، لم نعثر في هذه المراجع على أية رسالة تمت مناقشتها في كندا تتناول الموضوعات التي ينصب عليها بحثنا ، وسمح لنا مصدر اخر ، بالعثور على رسالة واحدة نوقشت في هذا البلد وتتعلق بموضوع بحثنا).

اطلعنا بالنسبة لبريطانيا على :

P. SLUGETT (ed.) *Theses on Islam, the Middle East and North-West Africa 1880-1978, accepted by universities in the United Kingdom and Ireland*, Mansell Publishing Limited, London, 1983.

هذا بالإضافة إلى اعتمادنا على المرجع التالي في تجميع عناوين رسائل الماجستير وبحوث البكالوريوس التي تم تحضيرها في الولايات المتحدة وبريطانيا ، خلال الفترة السابقة لعام ١٩٥٥ :

Lyman H. COULT : *An Annotated Research Bibliography of Studies in Arabic, English and French of the Fellah of the Egyptian Nile (1798-1955)*, The University of Miami Press, Coral Gables, Florida, 1958.

واطلعنا بالنسبة لالمانيا على :

K. SCHWATZ, *Der vordere Orient in den Hochschulschriften Deutschlands, Osterreichs und der Schweiz ; eine Bibliographie von Dissertationen und Habilitationsschriften, 1885-1978*

(Islamkundliche Materialem, Band 5), Freiburg in Brisga, Klaus Schwarz Verlag 1980.

(ويحتوى المرجع الأخير على الرسائل التى تمت مناقشتها فى النمسا وسويسرا كذلك).

واطلعنا بالنسبة لفرنسا على :

J. QUILES, *Le Monde arabe et musulman au miroir de l'université française, Répertoire des thèses en Sciences de l'Homme et de la Société (1973-1987), THESAM III, Machrek*, Travaux et documents de l'IREMAM no 12, Aix-en-Provence, 1991.

هذا بالإضافة إلى عثورنا على بعض الإشارات إلى أبحاث دبلوم الدراسات المتعمقة (DEA) ودبلوم الدراسات العليا المتخصصة (DESS) فى المرجع التالى :

T. RUF, *Histoire contemporaine de l'agriculture égyptienne*, Paris, ORSTOM, Collection "Etudes et thèses", 1988.

٧- نظرا لنوعية القوائم التى أمكننا الاطلاع عليها (انظر الهوامش رقم ٥ و٦) فإن قائمة الرسائل التى نقدمها ، فيما يخص الولايات المتحدة وبريطانيا ، شبه كاملة بالنسبة للتخصصات العلمية فى مجموعها منذ "البدء" وحتى عام ١٩٩١ (وإن كانت لا تحتوى سوى على عنوان رسالة واحدة بالنسبة لكندا و أيرلندا). والحال كذلك بالنسبة لالمانيا (أو بالنسبة "للالمانيتين" الشرقية والغربية) حتى عام ١٩٨٩ ، وبالنسبة للنمسا وسويسرا حتى ١٩٧٨. ومن المفارقات ، أن القائمة الخاصة بالرسائل التى تمت مناقشتها فى فرنسا ، ليست شبه كاملة ، فى جميع التخصصات التى تهمنا ، إلا خلال الفترة التى تقع بين عامى ١٩٧٣ و١٩٨٧ ، أما القائمة الخاصة بالفترة السابقة لعام ١٩٧٣ فلم تغط بصفة شبه كاملة الرسائل التى نوقشت خلالها ، سوى فيما يتعلق بالقانون والعلوم الاقتصادية. ومع ذلك ، فقد أمكننا أن نضيف إلى قائمة الرسائل التى تمت مناقشتها بعد التواريخ النهائية التى أشرنا إليها فى السطور السابقة ، وكان اعتمادنا فى ذلك على معلوماتنا الشخصية (أو على ما سمعناه من بيانات) عن هذه الاعمال او اصحابها.

٨- إذا كان بإمكاننا التوصل إلى حصر العدد شبه الكامل للرسائل التي تمت مناقشتها فى فرنسا ، فمن المرجح أن تصل إلى عدد يفوق عدد الرسائل التى تمت مناقشتها فى ألمانيا.

٩- حسب القوائم التى ذكرناها فى الهامش رقم ٥.

١٠- وقد يعترض البعض قائلا أن مثل هذه المقارنة تحتوى على قسط من الاقحام ، مستندين فى اعتراضهم هذا على أن معدل زيادة عدد الرسائل التى تمت مناقشتها فى مجال العلوم الاجتماعية والتى تم "تطبيقها" على العالم العربى - الإسلامى ، ليس بالضرورة نفسه فى الولايات المتحدة وفى الدول الأوروبية الأخرى التى تناولها هذا البحث ، وإذا أخذنا الرسائل التى تمت مناقشتها ، فى الولايات المتحدة وحدها ، فيما يخص الموضوعات المرتبطة بالريف المصرى ، فإن المتوسط بالنسبة للمرحلتين اللتين نتحدث عنهما هو : ٠,٦ رسالة سنويا بالنسبة للمرحلة التى تقع بين عامى ١٨٨٣ و١٩٧٤ ، و٤ رسائل سنويا بالنسبة للمرحلة التى تقع بين عامى ١٩٨١ و١٩٨٧ (وكان عددها بالنسبة لهاتين المرحلتين ٥٣ و٢٨ على التوالى) ، أى أن عدد الرسائل التى تم مناقشتها سنويا تضاعف ٦,٦ مرة (وهذا الرقم الأخير لا يختلف كثيرا عن معدل تضاعف الرسائل فى الدول الأوروبية االتى يتناولها بحثنا ، والذى بلغ ٥,٥ مرة. ويتضاءل قدر الفارق بين هذين الرقمين الاخيرين إذا أخذنا فى الاعتبار أنه لم يتم مناقشة اية رسالة فى الولايات المتحدة ، قبل عام ١٩٤٠ ، فيما يتعلق بالموضوعات التى تهمنا : وبالتالى ، كان معدل زيادة عدد الرسائل ١,٥ سنويا بالنسبة للفترة التى تمتد بين عامى ١٩٤٠ و١٩٧٤ ، ولم تتضاعف بأكثر من ٢,٧ مرة).

١١- إذا كان عدد الطلبة القادمين من الدول العربية أكبر بكثير فى الولايات المتحدة عن الدول الأوروبية التى يتناولها بحثنا ، فإن معدل نمو عدد الرسائل قائم على نفس الاساس.

١٢- إن المنهج الذى لجأنا إليه فى هذا البحث ليس دقيقا بالقدر الكافى ، فقد افترضنا ، بالنسبة لكل دولة ، أن أصل جميع أصحاب الرسائل الذين يحملون أسما عربيا ، مصرى ، وأن جميع الآخرين ينتمون أصلا الى الدولة التى تمت بها المناقشة (وبالتالى ، ليست النتائج التى توصلنا إليها سوى نتائج تقريبية ، وخصوصا فيما يتعلق بالرسائل التى تتناول دول أخرى إلى جانب مصر - ومثل هذه الرسائل عددها ضئيل - لأن هناك احتمال كبير أن يرجع أصل صاحب

الرسالة إلى إحدى الدول التى يتناولها البحث ، سواء كانت عربية ام لا ، هذا بالإضافة إلى أننا نأخذ فى الأعتبار هنا الدولة التى ينتمى إليها صاحب الرسالة أصلا ، دون أن نأخذ فى الاعتبار الجنسية الحالية ، وذلك لوجود احتمال أن يأخذ بعض الطلبة المصريين جنسية الدولة التى ناقشوا فيها رسائلهم ، وأخيرا لا يوجد ما يسمح لنا بتاكيد أن كل اسم غير عربى ، ينتمى بالضرورة إلى الدولة التى تمت بها المناقشة).

١٣- إن الخانة الوحيدة التى "تلفت النظر" فى جدول يجمع بين هاتين المعلومتين (لم ندرج هذا الجدول فى هذا البحث) ، هى الخانة التى تلتقى فيها السوسيو-انثروبولوجية الريفية والاصل "الامريكى" : فإننا نجد ١٤ رسالة من بين ٣٥ رسالة ناقشها طلبة ذوى أصل أمريكى ، تندرج فى إطار هذا التخصص الأخير الذى لا يمثل سوى ٢٢ ٪ من مجموع الـ ٣٢٩ رسالة التى قمنا بحصرها. وقد يدعونا ذلك إلى طرح التساؤل التالى : هل يعنى ذلك وجود "انجذاب" خاص نحو الانثروبولوجيا بين الطلبة الامريكيين الذين يهتمون بالشئون الريفية فى مصر ؟ إذا أخذنا فى الاعتبار أن ٣٥ ٪ من الرسائل التى تمت مناقشتها فى الولايات المتحدة والتى تتناول مصر من الناحية الزراعية و/أو الناحية الريفية ، تندرج فى إطار الانثروبولوجيا ، فإن الإجابة على هذا التساؤل ، بالنفى القاطع.

١٤- علينا أن نذكر كذلك أن بعض الرسائل ، وبوجه خاص الرسائل التى نوقشت فى الولايات المتحدة ، نشر أجزاء منها فى صورة مقالات متناثرة فى المجلات العلمية المختلفة.

١٥- من الطرائف التى ترد فى هذا الصدد ، والتى يسعدنا إدراجها هنا ، هذه الحالة - وهى غير نمطية بتاتا - التى تم فيها "إعادة صياغة" للرسالة وإعادة استخدام المعطيات المتوفرة بها ، والتى تعتبر غير نمطية كذلك من حيث الطريق الذى انتهجه صاحبها فى مساره الذاتى وفى المنهج الذى اختاره. ونقصد بذلك الرسالة التى بدأها - فى قرية صغيرة اسمها اللطايفة بدلتا النيل جنوب شرق الاسكندرية - فى عام ١٩٨٠ ، طالب هندى متخصص فى علم الانثروبولوجيا (وأصله بنغالى) وكان تسجيل بحثه فى إطار تحضير

رسالة دكتوراه فى علم الانثربولوجيا الاجتماعية فى جامعة أكسفورد ، وأصبح هذا الطالب فيما بعد روائى مشهور ، واسمه أميتاف غوش Amitav Ghosh .

ونوقشت هذه الرسالة ، فى عام ١٩٨٢ ، تحت عنوان تقليدى للغاية وهو :

Kinship in relation to economic and social organization in an Egyptian village community.

لكنه استغل "معطيات" رسالته بطريقة اقل تقليدية فى صياغة رواية تتسم فى نفس الوقت بطابع تاريخى و"اتجاه معاصر" ، وعنوان هذه الرواية :

In an antique land, Ravi Dayal, New Delhi, 1992, 383 p.

انظر العرض الذى قدمه بريتى سنغ Preti Singh لهذه الرواية فى جريدة :

Al-Ahram Weekly, 4-10 february 1993.

إن بنية هذه الرواية "بنية مقارنة" قائمة على صوتين وعلى زمنين وعلى أماكن عديدة. فنحن نسمع صوت تاجر تونسى يهودى مسافر إلى الهند فى عام ١١٣٠ ، مرورا بمصر ، وصوت عالم هندى متخصص فى الانثروبولوجيا متجولا فى الريف المصرى خلال ثمانينات قرننا هذا ، وقد استرعى انتباهه أوجه الشبه والاختلاف العميقة التى تميز وتربط بين هاتين الارضين - الارض التى تستقبل "الدكتور الهندى" وارض البنغال التى ينتمى اليها اصلا هذا الدكتور - اللتين يجمع بينهما ان كل منهما دلتا لها ثقافة عريقة وتلقت تثقيف مكثف ، كما تتسم كل منهما بكثافة سكانية مرتفعة للغاية وبـ "فلاحة الحدائق". وسبق أن تطرق أميتاف غوش لمصر ، فى احدى كتبه السابقة An Infidel in Egypt وهذا الكاتب معروف حاليا فى فرنسا نظرا لترجمة كتابه :

The circle of Reason, Hamisch Hamilton, Londres, 1986.

وعنوان ترجمته باللغة الفرنسية :

Les Feux du Bengale, Seuil, 1990 et id., coll. Points Roman, 1992.

وروح هذا الكتاب قريبة ، فى كثير من الاحيان ، من روح جارسيا

ماركيز فى روايته *Cienanos de soledad* (مئة عام من العزلة) أو أجواء ياشر كمال Yachar Kamal فى *Inje Memed*.

ونشير إلى جانب ذلك إلى أن اميتاف غوش كتب مقالا ممتعا بعنوان :

"The relation of envoy in an egyptian village", *Ethnology*, vol. 22, no 3, p. 211-224.

١٦- تأتى الرسائل التى تمت مناقشتها فى فرنسا فى المرتبة الأخيرة ، فيما يخص نسبة نشرها ، وذلك إذا استثنينا رسائل القانون والعلوم الاقتصادية التى كانت تنشر إجباريا حتى الاربعينات من هذا القرن.

١٧- وبما أن القيام بحصر للرسائل التى تمت مناقشتها فى دول أوروبية أخرى يطرح مشاكل عديدة عملية ولغوية (باستثناء إيطاليا وبلجيكا وأسبانيا) فإننا ننوى ، فى عدد مقبل من أعداد مجلة Egypte-Monde Arabe تقديم رصد لرسائل الماجيستير والدكتوراه التى تمت مناقشتها فى جامعات مصر المختلفة حول الزراعة و المجتمع الريفى المصرى.

١- التاريخ الريفي

١-١ الحقبة البيزنطية و العربية "الكلاسيكية" (من القرن السابع الى القرن الخامس عشر)

WEHEBA A.F.M.M., *The agriculture of Egypt during the Arab period (642-1517)*. M.A./ Univ. College/ London/ G.B./ 1952.

الزراعة في مصر خلال الحقبة العربية (٦٤٢ – ١٥١٧).

MÜLLER-WODARG D., *Die Landwirtschaft Ägyptens in der frühen 'Abbâsidenzeit 750-969 n. Chr/132-358 d.H*. Dissert./ Hambourg Univ./ Hamburg/ D./ 1953.

الزراعة في مصر في العصر العباسي (٧٥٠م-٩٦٩م/١٣٢هـ – ٣٥٨ هـ).

GASCOU J., *La possession du sol, la cité et l'Etat à l'époque protobyzantine et particulièrement en Egypte. Recherches sur l'histoire des structures agraires, de la fiscalité et des institutions aux Ve,VIe,VIIe siècles* Th. 3ème C. C./ Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1975.

ملكية الأرض، المدينة و الدولة في الحقبة البيزنطية و في مصر بوجه خاص. دراسات حول تاريخ البنى الزراعية، و المؤسسات و المسائل المتعلقة بالضرائب خلال القرون الخامس و السادس و السابع.

ELFAKIR A., *Disettes et famines en Egypte aux XIVe et XVe siècles*. Th. 3ème C./ Univ. de Toulouse II/ Toulouse/ F./ 1983.

القحط و المجاعة في مصر خلال القرنين الرابع عشر و الخامس عشر.

BAKFALOUNI T., *Les effets démographiques des épidémies, des guerres et des disettes au Proche-Orient du VIIe au XIXe siècle*. Th. 3ème C./ EHESS/ Paris/ F./ 1984.

الآثار الديموغرافية للأوبئة و الحروب و القحط في الشرق الأوسط، في فترة ما بين القرنين السابع و التاسع عشر.

١-٢ الحقبة العثمانية (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)

AL SINGABI T., *L'Egypte à la fin du XVIIIe, les modes de production, la formation sociale et leur crise*. DESS Sc. éco./ Univ. de Montpellier/ Montpellier/ F./ 1976.

مصر في نهاية القرن الثامن عشر، أنماط الإنتاج، التكوين الاجتماعي و الأزمة التي واجهتها.

BAKFALOUNI T., *Les effets démographiques des épidémies, des guerres et des disettes au Proche-Orient du VIIe au XIXe siècle*. Th. 3ème C./ EHESS/ Paris/ F./ 1984.

الآثار الديموغرافية للأوبئة و الحروب و القحط في الشرق الأوسط، في فترة ما بين القرنين السابع و التاسع عشر.

CUNO K.M., *Landholding, society and economy in rural Egypt, 1740-1850 : a case study of Al Daqhaliyya Province*. Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles, CA./ U.S.A./ 1985.

ملكية الأرض و المجتمع و الاقتصاد في الريف المصري (١٧٤٠ – ١٨٥٠) : دراسة حالة محافظة الدقهلية.

١-٣ القرن التاسع عشر

GALI K., *Essai sur l'agriculture de l'Egypte*. Th. de l'Institut agricole de Beauvais/ Beauvais/ F./ 1889.

دراسة عن الزراعة فى مصر.

THOMAS G.H., *Changing values in egyptian agriculture from 1800 to the present time*. M.A./ Birkbeck College/ London/ G.B./ 1939.

القيم المتغيرة فى الزراعة المصرية، منذ عام ١٨٠٠ وحتى الآن.

SADEK D.A., *The historical geography of Giza province*. M.A./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1948.

الجغرافيا التاريخية لمديرية الجيزة.

RIVLIN H.A., *The agricultural policy of Muhammad 'Ali in Egypt*. Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1954.

سياسة محمد على الزراعية فى مصر.

OWEN E.R.J., *Cotton production and the development of the economy in 19th. century Egypt (1821-1914)*. Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1966.

إنتاج القطن و تطور الاقتصاد فى مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٢١ – ١٩١٤).

SIMONS P., *Die Entwicklung des Anbaus sowie die Verbreitung und Bedeutung der Nutzpflanzen in der Kulturlandschaft der ägypt. Nilstromoase von 1800 bis zur Gegenwart, eine agargeographische Untersuchung*. Dissert./ Köln Univ./ Köln/ D./ 1967.

تنمية الزراعة مكانة التوسع فى زراعة النباتات المفيدة فى الزراعة، فى واحة نهر النيل، و دلالته (من عام ١٨٠٠ حتى اليوم)، بحث فى الجغرافيا الزراعية.

ATTIA M., *L'Egypte, ressources et population vues à travers les rapports de productions au cours de la première moitié du XIXe siècle*. DESS Sc.éco/ Univ. de Montpellier/ Montpellier/ F./ 1977.

دراسة لموارد مصر و سكانها، من خلال تقارير الإنتاج التى صدرت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

RUF T., *L'agriculture égyptienne ; essai d'analyse du développement depuis la fin du XVIIIe*. DEA/ IEDES/ Paris/ F./ 1980.

الزراعة المصرية، محاولة لدراسة التنمية منذ نهاية القرن الثامن عشر.

ALLEAUME G., *Les provinces de Giza et de Beni Suef dans les "Khitat" de 'Ali Pacha Mubarak : introduction, traduction et essai d'interprétation*. Th. 3ème C./ Univ. d'Aix-Marseille I/ Aix-en-Provence/ F./ 1981.

مديريتا الجيزة و بنى سويف فى "خطط" على باشا مبارك : مدخل، و ترجمة و محاولة للتفسير.

ATTIA M., *L'Egypte, ressources et population à travers ses rapports de production de la deuxième moitié du XIXe siècle à la première guerre mondiale*. Th. 3ème C./ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F./ 1981.

دراسة لموارد مصر و سكانها من خلال تقارير الإنتاج التى صدرت ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر و حتى الحرب العالمية الأولى.

TUCKER J.E., *Women and the family in Egypt, 1800-1860 : a study in changing roles and status*. Ph.D./ Harvard Univ./ Cambridge, MA./ U.S.A./ 1981.

المرأة و الأسرة فى مصر (١٨٠٠ – ١٨٦٠) : دراسة عن الأدوار المتغيرة و المكانة.

YACCOB A.R.B., *The evolution of land tenure and the agrarian economy in 19th. and early 20th. century Egypt.* M.Litt./ St Andrews Univ./ St Andrews/ Scotland, G.B./ 1982.

تطور ملكية الأرض و الاقتصاد الزراعي في مصر خلال القرن التاسع عشر، و أوائل القرن العشرين.

MOSTAFA Y., *La formation historique de la dépendance de l'Egypte (1820-1930) ; essai d'interprétation à partir du surplus agricole.* Th. Etat/ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F./ 1983.

التكوين التاريخي للتبعية في مصر (١٨٢٠ – ١٩٣٠) محاولة للتفسير على ضوء الفائض الزراعي.

RUF T., *La formation agraire égyptienne de la fin du XVIIIe siècle à nos jours : analyse du fonctionnement des exploitations dans le nord du Delta et en Moyenne-Egypte.* Th. 3ème C./ Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1983.

التكوين الزراعي في مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر و حتى الوقت الراهن : تحليل سير العمل في الأراضي المزروعة في شمال الدلتا و مصر الوسطى.

CUNO K.M., *Landholding, society and economy in rural Egypt, 1740-1850 : a case study of Al Daqhaliyya Province.* Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles, CA./ U.S.A./ 1985.

ملكية الأرض و المجتمع و الاقتصاد في الريف المصري (١٧٤٠ – ١٨٥٠) : دراسة حالة محافظة الدقهلية.

١–٤ القرن العشرين

GIRARD H., *Présent et avenir agricole de la Basse-Egypte ; un domaine dans le Delta.* Thèse/ Inst. Agricole de Beauvais/ Beauvais/ F./ 1901.

حاضر و مستقبل الزراعة في الوجه البحري (عزبة في الدلتا).

EBERLI H., *Die Veränderungen im Anbau der ägypt. Nahrungspflanzen, darg. im Zusammenhang mit der Zunahme der ägypt. Bevölkerung, dem Wandel im Ägypt. Bewässerungssystem und in der Landwirtshaft seit Ende des 19.J.* Dissert./ Zürich Univ./ Zürich/ S./ 1939.

التحولات التي طرأت على زراعة الأغذية في مصر، و علاقتها بزيادة السكان و تغير نظام الري و الزراعة منذ نهاية القرن التاسع عشر.

SELIM H.K., *Post war changes in the agricultural geography of Egypt.* M.A./ Liverpool Univ./ Liverpool/ G.B./ 1939.

التغيرات التي طرأت على الجغرافيا الزراعية في فترة ما بعد الحرب، في مصر.

AMIN G.al-D.A., *The food problem and economic development in Egypt since 1935.* Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1962.

مشكلة الغذاء و التنمية الاقتصادية في مصر منذ عام ١٩٣٥.

SHAFIK M., *Der Zustand der ägyptischen Landwirtschaft vor und nach der Revolution von 1952 unter bes. Berücksichtigung der Stellung der Fellachen .* Dissert./ Graz Univ./ Graz/ Ö./ 1963.

دراسة الزراعة في مصر قبل و بعد ثورة ١٩٥٢، من زاوية وضع الفلاحين بصفة خاصة.

SCHITA A.R.M., *Die Änderung der Agrarstruktur in Ägypten in den letzten 50 Jahren).* Dissert./ Graz Univ./ Graz/ Ö./ 1965.

تغيير البنية الزراعية فى مصر خلال الخمسين عاما الماضية.

EMBABI F.M.S., *Population changes in the Nile Delta, 1927-1960.* M.Litt./ Bristol Univ./ Bristol/ G.B./ 1968.

التغيرات السكانية فى دلتا النيل (١٩٢٧ – ١٩٦٠).

KAZZIHA W., *The evolution of the political elite (1907-1921) : a case study of the role of the large landowners in politic.* Ph.D./ S.O.A.S./ London/ G.B./ 1971.

تطور النخبة السياسية (١٩٠٧ – ١٩٢١) : دراسة حالة عن دور كبار ملاك الأراضى فى السياسة.

MOSTAFA Y., *La formation historique de la dépendance de l'Egypte (1820-1930) ; essai d'interprétation à partir du surplus agricole.* Th. Etat/ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F./ 1983.

التكوين التاريخى للتبعية فى مصر (١٩٢٠ – ١٩٣٠) : محاولة للتفسير على ضوء الفائض الزراعى.

RUF T., *La formation agraire égyptienne de la fin du XVIIIe siècle à nos jours : analyse du fonctionnement des exploitations dans le nord du Delta et en Moyenne-Egypte.* Th. 3ème C./ Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1983.

التكوين الزراعى المصرى من أواخر القرن الثامن عشر حتى الوقت الراهن : تحليل لسير العمل فى الأراضى الزراعية فى شمال الدلتا و مصر الوسطى.

٢- الجغرافيا الريفية و دراسات الاقاليم

٢-١ الدلتا (الوجه البحرى)

GIRARD H., *Présent et avenir agricole de la Basse-Egypte; un grand domaine dans le Delta.* Thèse/ Institut agricole de Beauvais/ Beauvais/ F./ 1901.

حاضر و مستقبل الزراعة فى الدلتا (عزبة فى الدلتا).

AMMAR A.M., *The people of Sharqiyya ; their racial history, serology, physical caracters, demography and conditions of life.* Ph.D./ Manchester University/ Manchester/ G.B./ 1940.

سكان الشرقية : تاريخهم العرقى و المصلى و سماتهم الفسيولوجية و الديموغرافية و أوضاعهم الحياتية.

RASHIDI Z.R.G., *Land reclamation in the Nile Delta ; its geographical background and significance.* M.A./ Leeds Univ./ Leeds/ G.B./ 1940.

الإصلاح الزراعى فى دلتا النيل، خلفيته الجغرافية و دلالاته.

SAAD L., *A geographical study of Minufiyya province : the physical character and the human reponse.* Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1950.

دراسة جغرافية لمديرية المنوفية : السمات الفسيولوجية و الإستجابة الإنسانية.

HAMDAN G.M., *The population of the Nile Mid Delta, past and present : a study in dialectical integration in regional economy.* Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1953.

سكان وسط دلتا النيل، فى الماضى و الحاضر : دراسة حول الاندماج الجدلى فى الاقتصاد الاقليمى.

NASR N. al-S., *Markaz Ashmoun : a study in agricultural geography.* Ph.D./ Liverpool Univ./ Liverpool/ G.B./ 1954.

مركز أشمون : دراسة في الجغرافيا الزراعية.

AL DANASOURI G.E., *Qalyubiyya Province of lower Egypt.* Ph.D./ Durham Univ./ Durham/ G.B./ 1955.

مديرية القليوبية بالوجه البحرى.

WEHEBA A.F.M.M., *The economic and social geography of Eastern Maryut, Egypt.* Ph.D./ University College/ London/ G.B./ 1956.

الجغرافيا الاقتصادية و الاجتماعية لشرق مريوط، بمصر.

EMBABI F.M.S., *Population changes in the Nile Delta, 1927-1960.* M.Litt./ Bristol Univ./ Bristol/ G.B./ 1968.

التغيرات السكانية فى دلتا النيل (١٩٢٧ – ١٩٦٠).

MENZEL G., *Die Organisation, Leitung und Planung staatlicher Landwirtschaftsbetriebe in den Neulandgebieten der ARÄ unter bes. Berücks. des Agrarsektors Mariut, 1976.* Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D./ 1976.

تنظيم الأراضى الزراعية التابعة للدولة و إدارتها و تخطيطها فى مناطق الأراضى الجديدة فى الجمهورية العربية المتحدة (دراسة حالة لقطاع مريوط الزراعى).

RUF T., *La formation agraire égyptienne de la fin du XVIIIe siècle à nos jours : analyse du fonctionnement des exploitations dans le nord du Delta et en Moyenne-Egypte.* Th. 3ème C./ Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1983.

التكوين الزراعى المصرى منذ أواخر القرن الثامن عشر و حتى الوقت الراهن : تحليل سير العمل فى الاراضى المزروعة فى شمال الدلتا و مصر الوسطى.

CUNO K.M., *Landholding, society and economy in rural Egypt, 1740-1850 : a case study of Al Daqhaliyya Province.* Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles, CA./ U.S.A./ 1985.

ملكية الأرض و المجتمع و الاقتصاد فى الريف المصرى (١٧٤٠ – ١٨٥٠) : دراسة حالة محافظة الدقهلية.

FANCHETTE S., *Le Delta du Nil : densités de population et urbanisation des campagnes.* Th. géo. (nouv.rég)./ Univ. Paris VIII/ St Denis/ F./ 1992.

دلتا النيل : كثافة السكان و تحضر الريف.

٢-٢ الصعيد (مصر الوسطى و الوجه القبلى)

SADEK D.A., *The historical geography of Giza province.* M.A./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1948.

الجغرافيا التاريخية لمديرية الجيزة.

EZZ M.S.A.E., *The northern part of Aswan Province.* Ph.D./ Durham Univ./ Durham/ G.B./ 1953.

الجزء الشمالى من مديرية أسوان.

HAMMOUDA I.S., *Regional development of the Aswan region of Egypt, with special reference to the Aswan High Dam.* Ph.D./ St. Andrews Univ. / St Andrews / Scotland, G.B./ 1973.

التطور الإقليمى لمحافظة اسوان بمصر، مع إشارة خاصة للسد العالى.

SERIEYS G., *La nouvelle Nubie. Etude géographique*. Th. 3ème C./ Univ. de Montpellier III/ Montpellier/ F./ 1974.

النوبة الجديدة، دراسة جغرافية.

EL ATTAR M., *Les Nubiens d'Egypte : un exemple de changement social.* Th. 3ème C. / Univ. de Caen/ Caen/ F./ 1980.

نوبيو مصر : نموذج للتغيير الاجتماعي.

ALLEAUME G., *Les provinces de Giza et de Beni Suef dans les "Khitat" de 'Ali Pacha Mubarak : introduction, traduction et essai d'interprétation.* Th. 3ème C./ Univ. d'Aix-Marseille I/ Aix-en-Provence/ F./ 1981.

مديريتا الجيزة و بنى سويف فى "خطط" على باشا مبارك : مدخل و ترجمة و محاولة للتفسير.

RUF T., *La formation agraire égyptienne de la fin du XVIIIe siècle à nos jours : analyse du fonctionnement des exploitations dans le nord du Delta et en Moyenne-Egypte.* Th. 3ème C./ Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1983.

التكوين الزراعى المصرى منذ أواخر القرن الثامن عشر و حتى الوقت الراهن : تحليل سير العمل فى الاراضى المزروعة فى شمال الدلتا و مصر الوسطى.

BREWER D.J., *Cultural and environmental change in the Fayyum, Egypt: an investigation based on faunal remains.* Ph.D./ Univ. of Tennessee/ Knoxville, TN./ U.S.A./ 1986.

التغيير الثقافى و البيئى فى الفيوم، بمصر : استقصاء قائم على الحفريات الحيوانية.

MOHAMMED E. Abd al-A., *Entwurf einer Entwicklungsstrategie für das Niltal Ägyptens : dargestellt am Beispiel des Provinz Asyut* . Dissert./ Technische Univ./ Berlin/ D./ 1989.

محاولة رسم استراتيجية للتنمية فى وادى النيل (حالة محافظة أسيوط).

٢-٣ الواحات والصحارى

MITWALLI M.M., *A geographical study of the Egyptian oases.* Ph.D./ Liverpool Univ./ Liverpool/ G.B./ 1938.

دراسة جغرافية للواحات المصرية.

ABOU ZAYD A.M., *The Great Oasis : a study of the social institutions of Al Kharga, an egyptian oasis of the Western Desert.* Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1957.

الواحة الكبرى : دراسة للمؤسسات الاجتماعية فى الخارجة (واحة مصرية بالصحراء الغربية).

SETEHA M.M.A., *Recent economic development in the eastern desert of Egypt, U.A.R. : a study in economic geography.* Ph.D./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1966.

النمو الاقتصادى الحديث فى صحراء مصر الشرقية (الجمهورية العربية المتحدة) : دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية.

AL SAYAD M.T., *Entwicklungsmöglichkeiten des Siedlungsstruktur in ländlichen Räumen Ägyptens unter Berücksichtigung des Fremdenverkers, dargestellt am Beispiel der Region Marsa Matruh* . Dissert./ Tech. Hochschule, Fak. f. Bauwesen/ Aachen/ D./ 1979.

إمكانيات تنمية بنية المنشآت الإنسانية فى الريف المصرى، من زاوية علاقتها بالسياحة (حالة محافظة مرسى مطروح).

٢-٤ الأراضى الجديدة :
(٢.١.٢.٣.٣ الإصلاح الزراعى و الاراضى الجديدة)

٣- الاقتصاد الزراعى فى مصر

٣-١ الإحصاء الزراعى

HINDY M.K., *Application of some sampling techniques to improve the collection of agricultural data in Egypt.* Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WIS./ U.S.A./ 1957.

تطبيق بعض العينات التقنية لتحسين مجموعة البيانات الزراعية فى مصر.

BADR M.I., *Developing statistical methods and systems of the agricultural sector in Egypt as a part of planning for general economic development.* Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WIS./ U.S.A./ 1960.

مناهج إحصائية و نظم متطورة فى القطاع الزراعى فى مصر كجزء من التخطيط التنمية الاقتصادية العامة.

٣-٢ صور شاملة للاقتصاد الزراعى (القرن العشرين)

NAHAS Y., *Situation économique et sociale du fellah égyptien.* Th. Dr./ Univ. de Paris/ Paris/ F./ 1901.

حالة الفلاح المصرى من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية.

EL NAGGAR M.S., *Essai sur le fellah et le travail manuel en Egypte.* Th. Dr. Eco./ Univ. de Lyon/ Lyon/ F./ 1913.

دراسة عن الفلاح و العمل اليدوى فى مصر.

HEIKAL I.S., *Die Landwirtschaft in Ägypten* . Dissert./ Berlin Univ./ Berlin/ D./ 1926.

الزراعة فى مصر.

OAF M.N., *Allgemeine Grundlagen und Betriebsorganizationen der ägyptischen Landwirtschaft* . Dissert./ Frankfurt Univ./ Frankfurt/ D./ 1927.

الزراعة المصرية : ملامح عامة، سير العمل، و التنظيم.

KAUFMANN A., *Ewiges Stromland ; Land und Mensch in Ägypten.* Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1929.

القطر النهرى الأزلى، الأرض و الإنسان فى مصر.

FARID I.A., *The introduction of perennial irrigation in Egypt and its effects on the rural economy and population problems of the country.* Ph.D./ University College/ London/ G.B./ 1937.

إدخال الرى الدائم فى مصر و أثره على الاقتصاد الريفى و المشاكل السكانية للبلاد.

EBERLI H., *Die Veränderungen im Anbau der ägypt. Nahrungspflanzen, darg. im Zusammenhang mit der Zunahme der ägypt. Bevölkerung, dem Wandel im ägypt. Bewässerungssystem und in der Landwirtshaft seit Ende des 19.J.* Dissert./ Zürich Univ./ Zürich/ S./ 1939.

التحولات التى طرأت على زراعة الاغذية فى مصر، و ارتباطها بزيادة السكان و تغيير نظام الرى و الزراعة منذ نهاية القرن التاسع عشر.

AL ZALAKI M.M.M., *An analysis of the organization of Egyptian agriculture and of its influence on national economic and social institutions.* Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA./ U.S.A./ 1941.

تحليل لتنظيم الزراعة المصرية و أثره فى الاقتصاد القومى و المؤسسات الاجتماعية.

HALPAP P., *Struktur, Leistung und Entwicklung der ägyptischen Landwirtschaft*. Dissert./ Berliner Univ./ Berlin/ D./ 1958.

الزراعة المصرية : بنيتها، أداؤها وتنميتها.

EL BEBLAWI H., *L'inter-relation agriculture-industrie et le développement économique en Egypte.* Th. Etat/ * / * / F./ 1964.

التنمية الاقتصادية فى مصر و العلاقة بين الزراعة و الصناعة.

GRIENIG H., *Zur Agrarumgestaltung in einigen Ländern des nahen und mittleren Ostens, unter besonderer Berücksichtigung der VAR (Ägypten).* Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D./ 1966.

دراسة عن التحولات الزراعية فى بعض دول الشرق الأدنى و الشرق الأوسط، و فى الجمهورية العربية المتحدة بوجه خاص.

MOHIE EL DIN Y.A., *Egyptian agriculture ; a case of arrested development.* Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WIS./ U.S.A./ 1966.

الزراعة المصرية : حالة نمو محتجز.

RUF T., SURDON C., *Contribution à l'étude du système agraire de l'Egypte indépendante ; le développement agricole égyptien depuis la fin du XVIIIe siècle.* Mém. DAA/ INAPG/ Paris/ F./ 1979.

مساهمة فى دراسة النظام الزراعى فى مصر المستقلة، التنمية الزراعية المصرية منذ نهاية القرن الثامن عشر.

LAVERGNE M., *L'agriculture égyptienne dix ans après l'achèvement du Haut-Barrage d'Aswan.* Th. 3ème C./ Univ. de Paris VII/ Paris / F./ 1980.

الزراعة المصرية بعد عشر سنوات من بناء السد العالى.

EL-GUNDY M., *L'agriculture et l'économie dualiste : aspects théoriques et application au cas égyptien.* Th. Etat/ Univ. Aix-Marseille III/ Aix-en-Provence/ F./ 1983.

الزراعة و الاقتصاد الثنائى : الابعاد النظرية و التطبيق على الحالة المصرية .

DE SAINTE MARIE Ch., *Les agricultures égyptiennes.* Th. 3ème C./ IEDES, Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1987.

الزراعات المصرية.

LOFGREN H.L., *A quadratic programming study of Egyptian agriculture.* Ph.D./ Univ. of Texas/ Austin, TX./ U.S.A./ 1990.

دراسة تربيعية البرمجة للزراعة المصرية .

٣.٢ الإنتاج الزراعى

٢-٣-١ الإنتاج الزراعى، دراسات عامة

SEDKY A., *L'agriculture égyptienne ; la production.* Th.Dr.Eco./ Sorbonne/ Paris/ F./ 1958.

الزراعة المصرية، الإنتاج.

OMAR N., *Etude du surplus agricole en R.A.U (1952-1967)*. Th. Eco./ * / * / F./ 1970.

دراسة الفائض الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة.

MAKARY S.R., *The possibility of increasing agricultural productivity in Egypt*. Ph.D./ Leicester Univ./ Leicester/ G.B./ 1979.

إمكانية زيادة الإنتاجية الزراعية فى مصر.

ABOU SAAD M., *Beitrag zu quantitativen Analyse von pflänzlicher Produktion und Agrarpreisen in der ARA mit Hilfe eines prozessanalystischen Modellansatzes*. Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1980.

مساهمة فى التحليل الكمى للإنتاج النباتى و أسعار المنتجات الزراعية فى الجمهورية العربية المتحدة (نموذج تحليل ديناميكى).

SHENG T.S., *A risk-goal programming approach to whole farm analysis of small-scale farms in developing countries (the case of Abu Raia area in Kafr el Shaykh, Egypt)*. Ph.D./ Colorado State Univ./ Fort Collins, CO./ U.S.A./ 1982.

تطبيق منهج المخاطرة بالهدف للتحليل الكلى للمزرعة، على المزارع الصغيرة فى البلدان النامية (حالة منطقة أبو ريا بكفر الشيخ).

CHIAO Y.S., *Frontier production function approaches for measuring efficency of Egyptian farmers*. Ph.D./ Univ. of California/ Davis, CA./ U.S.A./ 1985.

مناهج وظيفة الإنتاج التخومى لقياس كفاءة الفلاحين المصريين.

SADEK A.M., *Supply response in egyptian agriculture (1969-1978)*. Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1985.

الوفاء بالحاجة فى الزراعة المصرية (١٩٦٩ - ١٩٧٨).

٣-٣-٢ المنتجات الزراعية

٣-٣-٢-١ التوزيع الجغرافى للمحاصيل الزراعية

SELIM H.K., *Post war changes in the agricultural geography of Egypt*. M.A./ Liverpool Univ./ Liverpool/ G.B./ 1939.

التغيرات التى طرأت على الجغرافيا الزراعية، فى فترة ما بعد الحرب، فى مصر.

SIMONS P., *Die Entwicklung des Anbaus sowie die Verbreitung und Bedeutung des Nutzpflanzen in der Kulturlandschaft der ägypten Nilstromoase von 1800 bis zur Gegenwart, eine agargeographische Untersuchung*. Dissert./ Köln Univ./ Köln/ D./ 1967.

تنمية الزراعة، مكانة التوسع فى زراعة النباتات المفيدة فى الزراعة، فى واحة نهر النيل، و دلالاته (من عام ١٨٠٠ حتى اليوم)، بحث فى الجغرافيا الزراعية.

DE SAINTE MARIE Ch., *Les agricultures égyptiennes*. Th. 3ème C./ IEDES, Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1987.

الزراعات المصرية.

٣-٣-٢-٢ الزراعات المختلفة

٣-٣-٢-٢-١ القطن

ZOHNI A., *Le coton égyptien, son importance dans la vie économique, son rôle dans la vie sociale*. Th.Dr./ Univ. de Lyon/ Lyon/ 1921.

القطن المصرى، أهميته فى الحياة الاقتصادية، و دوره فى الحياة الاجتماعية.

MANSOUR M.S., *Baumwollanbau oder Kornanbau in Ägypten ?* Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1924.

زراعة القطن أم زراعة القمح، فى مصر ؟

BAUMANN E., *Untersuchungen an ägyptischen Baumwollsorten versiedener Ernten.* Dissert./ Technische Hochschule/ Zürich/ S./ 1927.

أبحاث حول أنواع القطن فى المواسم المختلفة.

TEMPLETON J., *The perennial cultivation of cotton with special reference to the cultivation of ratoons in Egypt.* D.Sc./ Edinburgh Univ./ Edinburgh/ G.B./ 1927.

الزراعة الدائمة للقطن مع إشارة خاصة لزراعة الجاذر، مصر.

FIKRY A., *The wilt desease of egyptian cotton caused by various species of fusarium.* Ph.D./ Cambridge Univ./ Cambridge/ G.B./ 1931.

داء الذوى فى القطن المصرى الناتج عن استخدام عدد من أنواع الفوزاريوم .

ABOU STEIT H., *La politique cotonnière de l'Egypte.* Th.Dr.Eco./ Univ. de Paris / Paris / F./ 1932.

سياسة مصر القطنية.

LINDNER Ph.Fr., *Über Wirtschaftswandlungen in Ägypten, an Beispielen von Zuckerrohr, Weizen und Baumwolle.* Dissert./ Wien Univ./ Wien/ Ö./ 1937.

التغيرات الاقتصادية التى طرأت على مصر (زراعة قصب السكر و القمح و القطن).

HAFEZ M.A.R., *The Alexandria cotton market.* M.A./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1938.

بورصة القطن بالاسكندرية.

EMAN A., *L'industrie cotonnière en Egypte.* Th.Sc.Eco./ Ecole de droit du Caire-Université de Paris / Le Caire-Paris / F./ 1942.

صناعة القطن فى مصر.

AHMED A.M., *Cotton production with special reference to Egypt.* M.Sc./ London External Degree/ London/ G.B./ 1946.

إنتاج القطن مع إشارة خاصة إلى مصر.

HALLETT E., *Cotton finance and its relation to the currency and credit system of Egypt.* Ph.D./ London External Degree/ London/ G.B./ 1946.

تمويل القطن و علاقته بالعملة و نظام الائتمان فى مصر.

SHABANA Z.M., *Competitive situation of Egyptian cotton in the American market.* Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WIS./ U.S.A./ 1951.

الموقف التنافسى للقطن المصرى فى السوق الأمريكية.

AHMED E.E.D.H., *Prices and government controls in the marketing of egyptian cotton.* Ph.D./ Bristol Univ./ Bristol/ G.B./ 1954.

الأسعار و الضوابط الحكومية فى تسويق القطن المصرى.

MEZ Th., *Der Markt ägyptischer Baumwolle unter besonderer Berücksichtigung seiner Struktur.* Dissert./ Freiburg Univ./ Feiburg/ S./ 1954.

دراسة سوق القطن المصرى، مع التركيز على بنيته.

HASSAN Sh.A., *Möglichkeiten zur Verbesserung der ägyptischen Geflügelwirtschaft, unter bes. Berücksichtigung der Verwendung von Baumwollsaatmelh.* Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1955.

إمكانيات تحسين تربية الدواجن فى مصر، عن طريق استخدام دقيق بذرة القطن بصفة خاصة.

GABALI F.Y., *Le marché international du coton égyptien*. Th.Dr.Eco./ * / * / F./ 1956.

السوق الدولي للقطن المصري.

RADI M.A.K., *The structure of the cotton market in Egypt.* M.Sc. (Eco)/ London School of Economics/ London/ G.B./ 1957.

بنية سوق القطن في مصر.

AL-DIN S.S.N., *A statistical analysis of some aspects of cotton production and marketing, with special reference to U.S.A. and Egypt.* Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1959.

تحليل إحصائي لبعض جوانب إنتاج القطن و تسويقه، مع إشارة للولايات المتحدة و مصر.

SHAYAL S.E.M., *An econometric study of price formation and demand for egyptian cotton.* Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1961.

دراسة اقتصادية قياسية لتكوين السعر و الطلب على القطن المصري.

OWEN E.R.J., *Cotton production and the development of the economy in 19th. century Egypt (1821-1914).* Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1966.

إنتاج القطن و تنمية الاقتصاد في مصر في القرن التاسع عشر (١٨٢٠ – ١٩١٤).

JACOB M., *Pilzliche Erkrankungen der Baumwollkeimlinge in Ägypten.* Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1967.

الامراض الفطرية في رشيم القطن المصري.

KHEIR EL DIN H.A.A., *Quadratic programming approach to the problem of optimal use and pricing of cotton in Egypt.* Ph.D. / Massachusetts Inst. of Techn./ Cambridge, MA./ U.S.A./ 1968.

مدخل برمجة تربيعي لمشكلة الاستخدام الأقصى و تسعير القطن في مصر.

MEKKY S.I., *A comparative study of the health of women employed in the english and egyptian cotton industries.* Ph.D./ School of Hyg. & Tropical Med./ London/ G.B./ 1968.

دراسة مقارنة لصحة المرأة العاملة في صناعة القطن الانجليزية و المصرية.

MOUSSA A.R.A., *The manufacturing of cotton for export in the U.A.R. (Egypt).* Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1968.

تصنيع القطن بهدف التصدير في الجمهورية العربية المتحدة (مصر).

MANSOUR A.H., *Economical and statistical analysis of raw cotton exports under bilateral trade and payments agreements in Egypt in the period 1948-1964.* Ph.D./ Saint Andrews Univ. / St Andrews / Scotland, G.B./ 1971.

تحليل اقتصادي إحصائي لصادرات القطن الخام في نظام التجارة الثنائي و اتفاقيات الدفع في مصر، خلال الفترة من ١٩٤٨ – ١٩٦٤.

ABOUL ELA N., *The development of raw cotton and cotton textiles in Egypt, with special reference to the period since 1972.* M.Sc.Eco./ W.Swansea Univ./ G.B./ 1975.

تنمية القطن الخام و نسج القطن في مصر، مع إشارة خاصة للفترة منذ ١٩٧٢.

ISSA F.M., *Cotton in the egyptian economy, with special reference to the land allocation problem (1952-1974).* Ph.D./ Sussex Univ./ G.B./ 1980.

القطن في الاقتصاد المصري، مع إشارة خاصة إلى مشكلة توزيع الارض(١٩٥٢–١٩٧٤).

MOSTAFA D.M., *Die Ausnutzung komparativer Vorteile in Entwicklungsländern, untersucht am Beispiel des Aussenhandels Ägyptens mit Baumwolle und Baumwollerzeugnissen* . Dissert./ Hochschule für Ökonomie/ Berlin/ D./ 1983.

استغلال المزايا المقارنة في الدول ذات الاقتصاد المخطط (تصدير القطن المصري و مشتقاته).

MOUKHTARI F.L., *Government intervention, price manipulation and agricultural productivity : a comparative analysis of wheat and cotton productivity in Iraq and Egypt*. Ph.D./ Univ. of Delaware/ Newark, DE./ U.S.A./ 1983.

التدخل الحكومي و التلاعب في الأسعار، و الإنتاجية الزراعية، تحليل مقارن لإنتاجية القمح و القطن في العراق و مصر.

ODHIAMBO M.O., *Production risk and decision making : testing alternative econometric models with evidence from Egyptian cotton production*. Ph.D./ Univ. of California/ Davis, CA./ U.S.A./ 1983.

مخاطرة الإنتاج و صنع القرار : اختبار أنماط اقتصاد قياسي بديلة مع شواهد من إنتاج القطن المصري.

MANSOUYR M.S.al-D., *An economic analysis of the world market for Egyptian cotton*. Ph.D./ Oregon State Univ./ Cornvallis, OR./ U.S.A./ 1984.

زراعة القطن ام زراعة القمح، في مصر ؟

BEIGHLEY D.H., *Short-branch and cluster habit inheritance in crosses of upland and Egyptian cotton*. Ph.D./ New Mexico State Univ./ Las Cruces, NM./ U.S.A./ 1986.

الشعب القصيرة و ميراث البنية الجماعية في تقاطعات الأرض العليا، و القطن المصري.

٣-٣-٢-٢-٢- الحبوب، القمح

MANSOUR M. S., Baumwollanbau oder Kornanbau in Agypten ? Dissert./ Bonn/ D./ 1924.

زراعة القطن ام زراعة القمح، في مصر ؟

LINDNER Ph.Fr., *Über Wirtschaftswandlungen in Ägypten, an Beispielen von Zuckerrohr, Weizen und Baumwolle* . Dissert./ Wien Univ./ Wien/ Ö./ 1937.

التغيرات الاقتصادية التي طرأت على مصر (زراعة قصب السكر و القمح و القطن).

AYAD M.A.Gh., *Correlated inheritance of reaction to stem rust and other caracters in crosses between Egyptian varieties of weath*. Ph.D./ Univ. of Minnesota/ Minneapolis, MIN./ USA./ 1949.

ميراث رد الفعل المترابط في مواجهة صدأ السيقان و أعراض أخرى، في ظل تنوع المناخ بمصر.

MOUKHTARI F.L., *Government intervention, price manipulation and agricultural productivity : a comparative analysis of wheat and cotton productivity in Iran and Egypt*. Ph.D./ Univ. of Delaware/ Newark, DE./ U.S.A./ 1983.

التدخل الحكومي و التلاعب في الأسعار، و الإنتاجية الزراعية : تحليل مقارن لإنتاجية القمح و القطن في ايران و مصر.

TARYAL A.R.M., *Die Verwendung hochertragreicher Getreidesorten (Weizen, Mais und Reis) und ihr Beitrag zur Verbesserung der Nahrungsmittelversorgung in der ARÄ*. Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1983.

استخدام أنواع الحبوب ذات العائد المرتفع (القمح، الذرة، و الارز) و مساهمتها في تحسين التموين الغذائي في مصر.

ALSAFFY M.T.al-A., *Demand for wheat and rice in selected Arab countries : the current situation and projections to year 2000*. Ph.D./ Washington State Univ./ Pullman, WA./ U.S.A./ 1985.

الطلب على القمح و الأرز في بلاد عربية مختارة : الموقف الحالي، التوقعات حتى عام ٢٠٠٠.

NAGA S.A.A.al-D., *Getreideversorgung in Ägypten in den Jahren 1980 bis 1990* Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1985.

إمداد مصر بالحبوب خلال فترة (١٩٨٠ – ١٩٩٠).

٣-٣-٢-٢-٣ قصب السكر

LINDNER Ph.Fr., *Über Wirtschaftswandlungen in Ägypten, an Beispielen von Zuckerrohr, Weizen und Baumwolle.* Dissert./ Wien Univ./ Wien/ Ö./ 1937.

التغيرات الاقتصادية التى طرأت على مصر (زراعة قصب السكر و القمح و القطن).

SCHWEIL S.F., *Untersuchungen über den Nachweis der Erschöpfung von Zuckerrohrmelassen unter besonderer Berücksichtigung ägyptische Zuckerrohrmelassen*. Dissert./ Humboldt Univ./ Berlin/ D./ 1976.

دراسة إمكانية استخراج أكبر قدر ممكن من العسل الاسود من قصب السكر (حالة قصب السكر المصرى).

٣-٣-٢-٢-٤ الأرز

SALEH O. al-S., *Der Weltmarkt der Reis und seine Bedeutung für die ägyptische Reiswirtschaft*. Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1979.

السوق العالمى للأرز، دلالته بالنسبه لاقتصاد الأرز فى مصر.

RIZQ B.A., *A study of some aspect of the marketing of rice with special reference to Egypt.* Ph.D./ Univ. of Wales/ Aberystwyth/ G.B./ 1980.

دراسة لبعض جوانب تسويق الأرز مع إشارة خاصة لمصر.

PEUPLE R., RICHARD G., *L'agriculture dans la zone rizicole du Delta du Nil (Egypte).* Mem. de DAA/ INAPG/ Paris/ F./ 1983.

الزراعة فى منطقة زراعة الأرز فى دلتا النيل (مصر).

AL-SAFFY M.T.al-A., *Demand for wheat and rice in selected Arab Countries : the current situation and projections to year 2000.* Ph.D./ Washington State Univ./ Pullman, WA./ U.S.A./ 1985.

الطلب على القمح و الأرز فى بلاد عربية مختارة : الموقف الحالى، و التوقعات حتى عام ٢٠٠٠.

BURKART H.A., *Untersuchungen zur selektiven Entkieselung ägyptischer Reisstrohablaugen*. Dissert./ Hamburg Univ./ Hamburg/ D./ 1987.

أبحاث خاصة بعمليات تنقية سيقان الأرز المصرى من الحصى بواسطة الغسيل.

٣-٣-٢-٢-٥ النباتات الزيتية

AL SHERIF E., *Zur Dignostik von Blättern und Blattmehlen einiger wirtshaftlich wichtiger Ölpflanzen der ARÄ*. Dissert./ Hamburg Univ./ Hamburg/ D./ 1977.

دراسة تشخيص بعض أوراق النباتات الزيتية الهامة اقتصاديا، و دقيق الورق.

٣-٣-٢-٢-٦ الموالح

GARNICK D.H., *Middle Eastern citrus industries and their markets.* Ph.D./ Dropsie College/ Philadelphia, PA./ U.S.A./ 1958.

صناعات الموالح الشرق أوسطية و أسواقها.

٣-٣-٢-٢-٧ الأبصال

ABDALLAH H.H., *Marketing of desydrated onions with special reference to Egypt.* M.Sc./ New Castle upon Tyme Univ./New Castle u. Tyne/ G.B./ 1975.

تسويق الأبصال المجففة مع إشارة خاصة لمصر.

ABDEL HALIM S.A., *Untertuchungen über Zwiebelproduktion und Preisgestaltung in der ARÄ unter Berücksichtigung der Weltmarktsituation.* Dissert./ Halle Univ./ Halle/ D./ 1980.

أبحاث حول إنتاج البصل و تركيب الأسعار فى الجمهورية العربية المتحدة، بالمقارنة مع الموقف فى السوق العالمية.

٣-٣-٢-٢-٨ الطباق

ABOU AL FETOUH M.F., *A quantitative study of the tobacco industry in Egypt, with particular reference to the E.T.C. farm.* Ph.D./ Lancaster Univ./ Lancaster/ G.B./ 1976.

دراسة كمية لصناعة الدخان فى مصر، مع إشارة خاصة إلى الشركة الشرقية للدخان.

٣-٣-٢-٢-٩ الدواجن

HASSAN Sh.A., *Möglichkeiten zur Verbesserung der ägyptischen Geflügelwirtschaft; unter bes. Berücks. der Verwendung von Baumwollsaatmehl.* Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1955.

إمكانية تحسين تربية الدواجن فى مصر، عن طريق استخدام دقيق بذرة القطن بصفة خاصة.

٣-٣-٢-٢-١٠ تربية المواشى

BAUER H., *Die Tierzucht in Ägypten* . Dissert./ Berlin Univ./ Berlin/ D./ 1940.

تربية المواشى فى مصر.

SIRRY I., *A study of the methods followed in the development and improvment of dairy herds of cattle with special reference to the sub-trapical countries (EGYPT).* Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1943.

دراسة الطرق المتبعة فى تطوير و تحسين قطعان ماشية الألبان، مع إشارة خاصة إلى البلدان شبه الاستوائية (مصر).

FARMER Ch.M., *The potential role of livestock in a nuclear-powered agro-industrial complex in the UAR.* Ph.D./ Univ. of Tennesse/ Knoxville, TE./ U.S.A./ 1969.

الدور المحتمل للماشية فى المجمع الزراعى - الصناعى الذى يعمل بالطاقة النووية فى الجمهورية العربية المتحدة.

RAGAB A.al-M., *Die viehwirtschaftliche Ressourcen der Arabischen Republik Ägyptens und Möglichkeiten einer verstärkten volkswirtshaftlichen Nutzung* . Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D./ 1978.

موارد الجمهورية العربية المتحدة من المواشى و إمكانيات تدعيم استخدامها الاقتصادى.

ABOU RAS R.B., *Angebots-und Nachfrageanalyse für Rind-und Büffelfleisch in Ägypten von 1969-1979* . Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1979.

تحليل العرض و الطلب على اللحوم البقرى و الجاموسى فى مصر فى الفترة ما بين ١٩٦٩ - ١٩٧٩.

RADWAN A.A., *Bedingungen, Funktionen und Entwickelungsmöglichkeiten der tierischen Produktion in Ägypten.* Dissert./ Georg-Augustus Univ./ Göttingen/ D./ 1987.

شروط تنمية الإنتاج الحيوانى فى مصر، وظائفه و إمكانياته.

٣-٣-٢-٢-١١ العلف

GROSSE R.A., *Optimale Planung der Mischfutterindustrie in Ägypten ; e. Beitrag zur Anwendung quantitativen Planungsmethoden in zentral gelenkten Wirtschaftsbereichen* . Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1980.

التخطيط الامثل لصناعة العلف الخليط فى مصر، مساهمة فى تقييم مناهج التخطيط الكمى فى القطاعات الاقتصادية الخاضعة لإدارة مركزية.

LEGEL S., *Untersuchungen zur Verbesserung der Futterproduktion und Fütterung von Wiederkäuern in Gebieten mit aridem und semiaridem Klima, dargestellt am Beispiel Syriens und Ägyptens*.. Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D./ 1980

دراسات من أجل تحسين إنتاج العلف و غذاء الحيوانات المجترة فى المناطق ذات المناخ الجاف أو شبه الجاف (حالتا سوريا و مصر)

٣-٣-٢-٢-١٢ منتجات الألبان

FAHMI A. H., *Studies in Kareish cheese*, Ph. D. / Reading Un./Reading / G. B. /1951.

دراسات عن الجبن القريش.

٣-٣-٢-٢-١٣ الصيد

DREILING E., *Marjut-Fischer im nordwestlichen Nildelta* . Dissert./ Wien Univ./ Wien/ Ö./ 1962.

الصيادون فى بحيرة مريوط، فى الشمال الغربى لدلتا النيل.

AL JERIAN A.A., *The production factors of a traditional Red Sea fishery and its bioeconomics*. Ph.D./ Univ. of Michigan/ Ann Arbor, MI./ U.S.A./ 1985.

العوامل المؤثرة فى إنتاج صيد البحر الاحمر التقليدى، واقتصادياته البيولوجية.

BASIOUNY al-S., *Entwicklungsmöglichkeitenn der Fischwirtschaft in Ägypten : eine empirische Analyse* . Dissert./ Inst.f.landwirtsch. Betriebs- & Arbeitsleh., Christian Albrecht Univ./ Kiel/ D./ 1987.

إمكانيات تنمية اقتصاد السمك فى مصر : دراسة تجريبية.

٣-٣-٢-٢-١٤ الأخشاب

IMAM M. al-S., *Probleme der ägyptischen Forst- und Holz- wirtschaft* . Dissert./ Freiburg Univ./ Freiburg/ D./ 1960.

مشاكل اقتصاد الغابات و الخشب فى مصر.

٣-٢-٣ وسائل الإنتاج الزراعى

٣-٢-٣-١ الأرض

٣-٢-٣-١-١ خصوبة الأراضى

GRACIE D.S., *Studies on the fertility of egyptian soils.* D.Sc./ Edinburgh Univ./ Edinburgh/ G.B./ 1950.

دراسات حول خصوبة التربة المصرية.

HASSAN F.M.H., *Böden des ägypten Niltals und ihre Charakterisierung durch das Rissbild* Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1967.

دراسة لأراضى وادى النيل المصرى و خصائصها وفقا لنمط تشققاتها.

NOURELDIN N., *Die Böden Ägyptens, ihre Klassifikation und ihre Nutzung.* Dissert./ Freiburg Univ./ Freiburg/ D./ 1968.

استصلاح الأراضى، تصنيفها و استخدامها.

٣-٢-٣-١-٢ استصلاح الأراضى و الأراضى الجديدة

RASHIDI Z.R.G., *Land reclamation in the Northern Delta ; its geographical background and significance.* M.A./ Leeds Univ./ Leeds/ G.B./ 1940.

استصلاح الأراضى فى شمال الدلتا، خلفيته الجغرافية و دلالاته.

KANDIL S.A.Y., *An investigation of the adaptation to altered domestic conditions of immigrants families in the Tahrir province of the U.A.R..* M.Ph./ Queen Mary College/ London/ G.B./ 1969.

استقصاء حول تكيف الأسر المهجرة إلى مديرية التحرير مع الظروف المنزلية المتغيرة، الجمهورية العربية المتحدة.

AL MENSHAWI M., *Analyse und Entwicklungsmöglichkeiten von Bewässerungsbetrieben, auf Neuland, untersucht am Biespiel des Abis-Projekts, Ägypten.* Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1974.

تحليل تنمية البنية الأساسية فى رى الأراضى الجديدة و دراسة إمكانيتها (حالة مشروع أبيس بمصر).

MENZEL G., *Die Organisation, Leitung und Planung staatlicher Landwirtschaftsbetriebe in den Neulandgebieten der ARÄ unter bes. Berücks. des Agrarsektors Mariut,* Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D./ 1976.

تنظيم الأراضى التابعة للدولة و ادارتها و تخطيطها فى مناطق الاراضى الجديدة فى الجمهورية العربية المتحدة (دراسة حالة لقطاع مريوط الزراعى).

AL SIBAI K.B., *An economic and operationnal study of the possibilities for limited mechanization on farms within the reclamed lands of the Nile Delta in Egypt.* Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1978.

دراسة اقتصادية و عملية لإمكانيات الميكنة المحدودة لبعض الأراضى المستصلحة بدلتا النيل فى مصر.

SHADI M., *La stratégie du développement rural dans les nouvelles terres en Egypte.* Th. Etat/ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F./ 1982.

استراتيجية التنمية الريفية فى الأراضى الجديدة فى مصر.

TOMICH Th.P., *Private land reclamation in Egypt : studies of feasibility and adaptative behavior.* Ph.D./ Stanford Univ./ Stanford, CA./ U.S.A./ 1984.

استصلاح الاراضى الخاص فى مصر : دراسات فى الجدوى و السلوك التكييفى.

SHALABY M.T., *Problem in adaptation and behavioural change in new rural settlements : a case study in Kharga Oasis, Egypt.* Ph.D./ Nottingham Univ./ Nottingham/ G.B./ 1986.

مشكلة التكيف و التغير السلوكي فى مناطق التوطين الزراعية الجديدة : دراسة حالة على واحة الخارجة، مصر.

٣-٣-٢-١-٣ استخدام الأراضى و توزيعها

IBRAHIM A.B.M., *Planning of rural land use in the Nile Delta, with special reference to the effect of modern techniques.* Ph.D./ Durham Univ./ Durham/ G.B./ 1960.

تخطيط استخدام الأرض الريفية فى دلتا النيل، مع إشارة خاصة لأثر التقنيات الحديثة.

HEGAZI M., *Rural settlement and land use planning in Faqus district of Egypt.* Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1969.

الاستقرار الريفى و تخطيط استخدام الأرض فى منطقة فاقوس بمصر.

ASADI F.A.M., *Socio-economic and political institutional factors influencing the land use pattern in Egypt.* Ph.D./ The Univ. of Michigan/ Ann Arbor, MI. / U.S.A./ 1970.

العوامل المؤسساتية السوسيو-اقتصادية و السياسية المؤثرة على نمط استخدام الأرض فى مصر.

RADWAN T.A.A., *Rural settlement and land use planning in muhafazat El Qalyubiyya of the egyptian Nile Delta.* Ph.D./ Wales Univ./ Aberystwyth/ G.B./ 1976.

الاستقرار الريفى و تخطيط استخدام الأرض بمحافظة القليوبية بدلتا النيل المصرية.

ISSA F.M., *Cotton in the egyptian economy, with special reference to the land allocation problem (1952-1974).* Ph.D./ Sussex Univ./ G.B./ 1980.

القطن فى الاقتصاد المصرى، مع إشارة خاصة لمشكلة توزيع الأراض (١٩٥٢ - ١٩٧٤).

KESHEN K.S., *The impact of partial market pricing on land and water allocation in Egypt.* Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1983.

أثر التسعير الجزئى للسوق على حصص الأرض و المياه فى مصر.

٣-٣-٣-٢ المياه

٣-٣-٢-٣-١ النيل

HASSAN H.I., *The waters of the Nile.* Ph.D./ University College/ London/ G.B./ 1958.

مياه النيل.

KLERRU W.A., *The Nile waters question : political aspects of the utilization of the Nile waters.* Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles, CA./ U.S.A./ 1962.

مسالة مياه النيل : الجوانب السياسية لاستغلال مياه النيل.

HOSNI S.M., *Legal problems of the development of the River Nile.* Ph.D./ New York Univ./ New York, N.Y./ U.S.A./ 1957.

المشاكل القانونية لتجهيزات مجرى النيل.

AL SHIBINI F.Z., *Optimization models for the Nile water resources systems.* Ph.D./ Southampton Univ./ Southampton/ G.B./ 1976.

أنماط الحد الأقصى للاستفادة من نظم مصادر مياه النيل.

MOHAMED O.M.A., *The international regime of the River Nile.* Ph.D./ Univ. of Southern California/ Los Angeles, CA./ U.S.A./ 1983.

النظام الدولى لنهر النيل.

AYEB H., *Géopolitique d'un grand axe fluvial : le Nil (géopolitique des grands travaux d'aménagement de la Vallée du Nil : Egypte, Soudan).* Th. Géo. (nouv. rég)./ Univ. Paris VIII/ St Denis/ 1991.

الجغرافيا السياسية لمحور نهرى كبير : النيل (الجغرافيا السياسية للأعمال الكبرى التى ترمى إلى تجهيز وادى النيل : مصر و السودان).

٣-٣-٣-٢-٢ السد العالى

HENERI W., *Untersuchung über den weiteren Ausbau der elektrischen Energieversorgung in Ägypten, unter bes. Berücks. der Kraftwerke am Aswan-Hochdamm und an des Kattara-Senke.* Dissert./ Dresden Univ./ Dresden/ D./ 1962.

بحث حول توسيع نطاق إمداد مصر بالطاقة الكهربائية فى المستقبل (حالة محطة السد العالى و محطة منخفض القطارة).

KANDEEL A.F.M., *The "surplus" approach for project appraisal (an implication to the Aswan High Dam).* Ph.D./ Univ. of Southern California/ Los Angeles, CA./ U.S.A./ 1966.

منهج "الفائض" فى تقييم المشروع (تطبيق على السد العالى).

RABIE M.A., *The impact of the Aswan High Dam on the economic development of the UAR.* Ph.D./ Univ. of Houston/ Houston, TX./ U.S.A./ 1970.

أثر السد العالى على التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة.

NIAZY W.C., *The economics of public projects in less developed countries : a case study of the Aswan Dam.* Ph.D./ Univ. of Pennsylvania/ Philadelphia, PA./ U.S.A./ 1971.

اقتصاديات المشروعات العامة فى البلاد الأقل نموا : دراسة حول سد أسوان.

SHIBL Y.A., *The Aswan High Dam : benefit and cost analysis.* Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles, CA./ U.S.A./ 1971.

السد العالى : تحليل للتكلفة و العائد.

HAMMOUDA I.S., *Regional development of the Aswan region of Egypt, with special reference to the Aswan High Dam.* Ph.D./ St. Andrews Univ./ St Andrews / Scotland, G.B./ 1973.

التنمية الاقليمية لأسوان بمصر، مع إشارة خاصة للسد العالى.

KISHAR H.A., *Die Auswirkungen des Aswan-Hochdammes auf die ägyptische Landwirtschaft* Dissert./ Innsbruck Univ./ Innsbruck/ S./ 1975.

تاثير السد العالى على الزراعة المصرية.

SAKR M. & LUCIA M.C., *Les déplacements de population provoqués par la mise en eau du Haut-Barrage d'Aswan.* Th. 3ème C./ Univ. de Paris X/ Nanterre/ F./ 1975.

انتقال السكان الناجم عن تشغيل السد العالى.

BRAHIM A.I., *Le Haut-Barrage d'Assouan ; analyse des effets socio-économiques d'un aménagement agricole.* DESS Sc. éco./ Univ. de Montpellier/ Montpellier/ F./ 1977.

السد العالى : تحليل الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لتنظيم زراعى.

WHITTINGTON D., *Water management in Egypt : a case study of the Aswan High Dam.* Ph.D./ Univ. of Texas/ Austin, TX./ U.S.A./ 1980.

إدارة المياه فى مصر : دراسة حالة السد العالى.

SMITH S.E., *Application of remote sensing techniques to the study of the impacts of the Aswan High Dam.* Ph.D./ Univ. of Michigan/ Ann Arbor, MI./ U.S.A./ 1982.

تطبيق تقنيات الاستشعار عن بعد لدراسة تاثيرات السد العالى.

٣-٣-٢-٣-٢ نظم الرى

RICHTER K., *Die Grundzüge der Bewässerung Ägypten's.* Dissert./ Technische Hochschule/ Dresden/ D./ 1914.

السمات الأساسية للرى فى مصر.

MOHSEN M., *L'irrigation au Soudan anglo-égyptien et en Egypte.* Th. Et. (géo)./ Univ. de Lyon/ Lyon/ 1928.

الرى فى السودان الانجلو-مصرى، و مصر .

FARID I.A., *The introduction of perennial irrigation in Egypt and its effects on the rural economy and population problems of the country.* Ph.D./ University College/ London/ G.B./ 1937.

إدخال الرى الدائم فى مصر و أثره على الاقتصاد الريفى و المشاكل السكانية للبلاد.

EBERLI H., *Die Veränderungen im Anbau der Ägypt. Nahrungspflanzen, darg. im Zusammenhang mit der Zunahme der Ägypt. Bevölkerung, dem Wandel im Ägypt. Bewässerungssystem & in der Landwirtshaft seit Ende des 19.J..* Dissert./ Zürich Univ./ Zürich/ D./ 1939.

التحولات التى طرات على زراعة الأغذية فى مصر، و علاقتها بزيادة السكان و تغير نظام الرى و الزراعة منذ نهاية القرن التاسع عشر.

INDIA M.E.A.A., *Irrigation in modern Egypt : a study in economic geography.* Ph.D./ University College/ London/ G.B./ 1956.

الرى فى مصر الحديثة : دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية.

AL MENSHAWI M., *Analyse und Entwicklungsmöglichkeiten von Bewässerungsbetrieben auf Neuland, untersucht am Biespiel des Abis-Projekts, Ägypten.* Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1974.

تحليل تنمية البنى التحتية للرى فى الأراضى الجديدة و إمكانيتها (حالة مشروع أبيس فى مصر)

KHAFAGI A.A.A.H., *The operation and economics of irrigation development in Egypt.* M.Phil./ Southampton Univ./ Southampton/ G.B./ 1975.

تنمية عملية الرى و اقتصادياته فى مصر.

AL KAZAZ N., *Möglichkeiten der Einkommenssteigerung in der Landschaft Ägyptens durch optimale regionale u. saisonale Verteilung des Wassers und Steigerung der Arbeitsproductivität, e.lineare Programmierungsmodell*. Dissert./ Kiel Univ./ Kiel/ D./ 1979.

إمكانيات زيادة عوائد الريف المصرى بتوزيع للمياه يتسم بقدر أكبر من الفاعلية وفق الاقاليم و الموسم، و زيادة إنتاجية العمل، نموذج خطى للبرمجة.

BOWEN R.L., *Allocative efficiency and equity in charging for irrigation water : a case study in Egypt.* Ph.D./ Colorado State Univ./ Fort Collins, CO./ U.S.A./ 1982.

كفاءة و عدالة توزيع مياه الرى : دراسة حالة بمصر.

KESHEN K.S., *The impact of partial market pricing on land and water allocation in Egypt.* Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1983.

أثر التسعير الجزئى للسوق على حصص الأرض و المياه فى مصر.

WEIDNER-READ B.L., *Water, women, health and housing : a case study of rural reconstruction in Egypt.* Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT./ U.S.A./ 1983.

المياه، و النساء و الصحة و الإسكان : دراسة حالة لتعمير الريف فى مصر.

BELASCO D.B., *Adoption of community water systems : an area study in three villages in Muhâfaza Kafr ash-Shaykh.* Ph.D./ Univ. of Denver/ Denver, CO./ U.S.A./ 1991.

تبنى نظم مياه جماعية : دراسة ثلاث قرى بمحافظة كفر الشيخ.

ANTONIUS R., *Irrigation et pouvoir social en Egypte.* Th. socio./ Univ. du Québec/ Montréal/ C./ 1991.

الرى و النفوذ الاجتماعى فى مصر.

٣-٣-٣ المدخلات الزراعية (السماد)

ISMAIL M.M., *The economics of the chemical fertiliser industry in United Arab Republic.* Ph.D./ University College/ London/ G.B./ 1966.

اقتصاديات صناعة المخصبات الكيماوية فى الجمهورية العربية المتحدة.

ABDEL SAYED B.M., *The potential use of fertilizer for the intensification and development of agriculture in the UAR.* Ph.D./ New York Univ./ New York, N.Y./ U.S.A./ 1967.

الاستخدامات المحتملة للسماد لتكثيف و تطوير الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة.

ABOU BAKR M.A. al-L., *Untersuchungen über die Abfallwirtschaft in Alexandria im Hinblick auf eine Verwertung der festen Siedlungsabfälle unter besonderer Berücksichtigung der ägyptischen Landwirtschaft.* Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1979.

دراسة اقتصاديات الفضلات فى الاسكندرية : الفضلات الصلبة فى المدن و استخدامها فى الزراعة المصرية.

٣-٣-٤ وسائل العمل الزراعى

٣-٣-٤-١ التكنولوجيا

AL YAMANI A.T.A.A., *The process of technological advance in Egyptian agriculture : lessons from the U.S. experience.* Ph.D./ Univ. of Minnesota/ Minneapolis, MIN./ U.S.A./ 1965.

مسيرة التقدم التكنولوجى فى الزراعة المصرية : دروس من الولايات المتحدة.

٣-٣-٤-٢ الميكنة

SAAB G., *Motorisation de l'agriculture et production agricole en Egypte.* Th. Dr. Sc.Eco./ * / * / F./ 1958.

ميكنة الزراعة و الإنتاج الزراعى فى مصر.

AL SIBAI K.B., *An economic and operationnal study of the possibilities for limited mechanization on farms within the reclamed lands of the Nile Delta in Egypt.* Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1978.

دراسة اقتصادية و عملية لإمكانية إدخال الميكنة المحدودة على مزارع بالأراضى المستصلحة فى دلتا النيل بمصر.

BREMER J.A., *Alternative for mechanization : public cooperative and the private sector in Egypt's agriculture.* Ph.D./ Harvard Univ./ Cambridge, MA./ U.S.A./ 1982.

بديل الميكنة : القطاع التعاونى العام و القطاع الخاص فى الزراعة المصرية.

KERR J.M., *Economic and institutionnal determinants of agricultural mechanization in Egypt.* Ph.D./ Stanford Univ./ Stanford, CA./ U.S.A./ 1990.

المحددات الاقتصادية و المؤسسية للميكنة الزراعية فى مصر.

٣-٣-٣-٣-٤-٣ الاستثمارات

AL SHAFIE M.A., *Population pressures on land and the problem of capital accumulation in Egypt.* Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WIS./ U.S.A./ 1951.

الضغوط السكانية على الأرض و مشكلة تراكم رأس المال فى مصر.

MOHIE AL-DIN A.M.E.M.A., *Agricultural investment and employment in Egypt since 1935.* Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1967.

الاستثمار الزراعى و التوظيف فى مصر منذ ١٩٣٥.

RADWAN S.M., *Capital formation in Egyptian industry and agriculture, 1882-1967.* Ph.D./ S.O.A.S./ London/ G.B./ 1973.

تكوين رأس المال فى الصناعة و الزراعة المصرية، ١٨٨٢-١٩٦٧.

BAROUDI E.G., *Export crop production and investment in a traditionnal agricultural system : an analysis of the egyptian case and its implications.* B.Litt./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1974.

إنتاج حاصلات التصدير و الاستثمار فى نظام زراعى تقليدى : تحليل للحالة المصرية و دلالتها.

٣-٣-٤-٤ الابتكار والمشورة والإرشاد الزراعى :

ABDOU A.al-Gh.T., *Zum effektiven System der Agitation, Agrarpropaganda und Agrarberatung für dei ökonomisch-gesellschaftlich-kulturelle Bewusstseinentwicklung auf dem Lande in der VAR* Dissert./ Humboldt Univ./ Berlin/ D./ 1970.

نظام فعال للتعبئة و الدعاية و الارشاد الزراعى من أجل تنمية الوعى الاقتصادى و الاجتماعى و الثقافى فى الريف المصرى.

NOURY M.M., *The impact of the individual and rural community variables on the adoption of new farm practices in rural Egypt.* Ph.D./ Iowa State Univ. of Sc.& Tech./ Ames, IO./ USA./ 1973.

أثر تنوع الجماعة الفردية و الزراعية على تبنى ممارسات زراعية جديدة فى ريف مصر.

ABD AL MAQSOUD B.M., *Social and psychological aspects of innovation among egyptian farmers.* Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1977.

المظاهر الاجتماعية و النفسية للأبتكار بين الفلاحين المصريين.

AZMY S.M., *Probleme der Beratung bei der Förderung von Diffuzionprozessen in der Landwirtschaft Ägyptens ; empirische Untersuchungen im District Tanta, al Gharbiyya Provinz*. Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1980.

مشاكل تعميم الإرشاد الزراعى فى الريف المصرى (دراسات تجريبية فى طنطا، محافظة الغربية).

REDA A., *Situationanalyse über Bestimmunggründe der bauerlischen Partizipation an Entwicklungsaktivitäten und Konsequenzen für die landwirtschaftliche Beratung, untersucht in einer Dorfregion Mittel Ägyptens*. Dissert./ Technische Univ./ Berlin/ D./ 1985.

تحليل العوامل المؤثرة على مساهمة الفلاحين فى أعمال التنمية و النتائج التى تترتب على ذلك (دراسة حالة لمنطقة ريفية فى مصر الوسطى).

٣-٢-٣-٥ قوة العمل الزراعى

٣-٢-٣-٥-١ العمال / البطالة فى المجال الزراعى

MOHIE AL-DIN A.M.E.M.A., *Agricultural investment and employment in Egypt since 1935*. Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1967.

الاستثمار الزراعى و التوظيف فى مصر منذ ١٩٣٥.

ARAMAN I., *A model to develop egyptian agriculture to solve the problem of unemployment and low per capita income in egyptian agriculture*. Ph.D./ Wales Univ./ G.B./ 1976.

نموذج لتطوير الزراعة المصرية من أجل حل مشكلة البطالة و الدخل الفردى المنخفض فى الزراعة المصرية.

٣-٢-٣-٥-٢ إنتاجية العمل الزراعى

GHONEIM Sh., *Prüfung von Methoden zur Beurteilung der Arbeitsproduktivität in den sozialistischen Landwirtschaftsbetrieben der DDR und Auswahl geeigneter Methoden für die Landwirtschaft in der VAR*. Dissert./ Rostock Univ./Rostock/ D./ 1971.

دراسة مناهج تقييم إنتاجية العمل فى الأراضى الزراعية الاشتراكية فى جمهورية ألمانيا الديموقراطية، و اختيار المناهج الملائمة للزراعة المصرية.

AL KAZAZ N., *Möglichkeiten der Einkommenssteigerung in der Landschaft Ägyptens durch optimale regionale u. saisonale Verteilung des Wassers und Steigerung der Arbeitsproductivität, e.lineare Programmierungsmodell.* Dissert./ Kiel Univ./ Kiel/ D./ 1979.

إمكانيات زيادة عوائد الريف المصرى بتوزيع للمياه يتسم بقدر أكبر من الفاعلية وفق المناطق و الموسم و زيادة إنتاجية العمل، نموذج خطى للبرمجة.

MOUKHTARI F.L., *Government intervention, price manipulation and agricultural productivity : a comparative analysis of wheat and cotton productivity in Iran and Egypt*. Ph.D./ Univ. of Delaware/ Newark, DE./ U.S.A./ 1983.

التدخل الحكومى، و التلاعب بالأسعار و الإنتاجية الزراعية : تحليل مقارن لإنتاجية القمح و القطن فى ايران و مصر.

CHIAO Y.S., *Frontier production function approaches for measuring efficency of Egyptian farmers*. Ph.D./ Univ. of California/ Davis, CA./ U.S.A./ 1985.

مناهج وظيفة الإنتاج التخومى لقياس كفاءة الفلاحين المصريين.

RICE K.S., *The allocation, dietary intake and productivity in a schistosomiasis stressed Egyptian village*. Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT./ U.S.A/ 1985.

الحصة الغذائية و سوء التغذية و الإنتاجية في قرية مصرية تعاني من البلهارسيا.

٣-٣-٣-٥-٣ إعداد و تأهيل اليد العاملة.

ABDEL AZIZ A.H.F., *Socio-cultural problems and the role of agricultural education in the UAR*. Ph.D./ Univ. of Illinois/ Urbana, Il./ U.S.A./ 1962.

المشكلات السوسيو-ثقافية و دور التعليم الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة.

٣-٣-٤ علاقات الإنتاج في الزراعة

٣-٣-٤-١ البنية الزراعية والمسالة الزراعية

EL RIFAI H.A., *La question agraire en Egypte*. Th.Dr.Eco./ Sorbonne/ Paris/ F./ 1919.

المسالة الزراعية في مصر.

SHAFIK M., *Der Zustand der ägyptischen Landwirtschaft vor und nach der Revolution von 1952 unter bes. Berücksichtigung der Stellung der Fellahen*. Dissert./ Graz Univ./ Graz/ Ö./ 1963.

دراسة وضع الزراعة في مصر قبل و بعد ثورة ١٩٥٢، و خاصة من زاوية وضع الفلاحين.

SCHITA A.R.M., *Änderung der Agrarstruktur in Ägypten in den letzten 50 Jahren*. Dissert./ Graz Univ./ Graz/ Ö./ 1965.

تغير البنية الزراعية في مصر خلال الخمسين عاما الماضية.

ABDEL RAOUF M.M., *Die Agrarfrage und ihre Lösung in der VAR, die Rolle des Staates bei der Planung und Leitung der Landwirtschaft zur Lösung der Agrarfrage*. Dissert./ Hochschule für Ökonomie/ Berlin/ D./ 1971.

المسالة الزراعية و حلها في الجمهورية العربية المتحدة، دور الدولة في التخطيط للقطاع الزراعي و إدارته من أجل حل المسالة الزراعية.

HAIKAL A.F., *Stand und Probleme der ökonomischen und sozialen Struktur der Landwirtschaft in der Phase der sozialistischen Orientirung von 1961-1971 in Ägypten*. Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D./ 1981.

حالة البنية الاقتصادية و الاجتماعية في الريف المصري و مشاكلها خلال مرحلة التوجيه الاشتراكي في فترة ما بين عامي ١٩٦١-١٩٧١.

ABDEL GHANI M., *La crise de la structure agraire en Egypte*. Th. 3ème C./ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F./ 1982.

أزمة البنية الزراعية في مصر.

٣-٣-٤-٢ الإصلاح الزراعي

GHONEMY M.R., *Resource use and income in the Egyptian agriculture before and after the land reform under economic development aspects*. Ph.D./ North Carolina State Univ./ Raleigh, N.C./ U.S.A./ 1954.

استغلال الموارد و الدخل في الزراعة المصرية قبل و بعد الإصلاح الزراعي، في ظل ابعاد التنمية.

MORAD A.A., *The 1952 agrarian reform law of Egypt, its limitations and expectations*. Ph.D./ Univ. of Maryland/ College park, MD./ U.S.A./ 1954.

قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ بمصر، الحدود و التوقعات.

KHALIL S., *Grundeigentum und Landreform in Ägypten..* Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1959.

الملكية العقارية و الإصلاح الزراعى في مصر.

ABDEL SAMIE H.M., *Agrarreform und Massnahmen zur landwirtschaftlichen Entwicklung der Vereinigten Arabischen Republik und des Iraks.* Dissert./ Kiel Univ./ Kiel/ D./ 1960.

الإصلاح الزراعى و الاجراءات الخاصة بالتنمية الزراعية فى مصر و العراق.

GADALLA M.S.S., *Land reform in relation to social development of the farm population in Egypt.* Ph.D./ Univ. of Missouri / Columbia, MO./ USA./ 1960.

الإصلاح الزراعى و علاقته بالتنمية الاجتماعية لسكان الريف فى مصر.

WÖRZ J.G.F., *Die genossenshafliche Produktionförderung in Ägypten als Folgeerscheinungen der Agrarreform und als neues Element der genossenshaflichen Entwicklung.* Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1966.

توسيع الإنتاج فى إطار تعاونى فى مصر، باعتباره ظاهرة مرتبطة بالإصلاح الزراعى و عنصرا جديدا فى تنمية التعاون الزراعى.

ATTA A.M.O., *Agrarian Reform in Egypt since independance (1952-1965).* Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1970.

الإصلاح الزراعى فى مصر منذ الاستقلال (١٩٥٢-١٩٦٥).

OWEIS J.S., *The impact of land reform on Egyptian agriculture (1952-1965).* Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT./U.S.A./ 1970.

أثر الإصلاح الزراعى على الزراعة المصرية (١٩٥٢-١٩٦٥).

KHAIK M.A., *Agrarian Reform in Egypt : a field study of the Agrarian Reform in two typical areas during the period 1953-1963.* Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1971.

الإصلاح الزراعى فى مصر : دراسة ميدانية للإصلاح الزراعى فى منطقتين نموذجيتين خلال الفترة١٩٥٣-١٩٦٣.

ARAFA N., *Die sozialen und ökonomischen Folgen der Agrarreform in Ägypten. Ergebnisse einer Feldforschung an ehemaligen Landlosen in vier Ägyptens Dörfern* . Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1972.

الاثار الاجتماعية و الاقتصادية للإصلاح الزراعى فى مصر، نتائج دراسة ميدانية اجريت على الفلاحين المعدمين المستفيدين من الاصلاح الزراعى فى أربع قرى مصرية.

ABDULLATIF T., *Ziele, Prozesse und Auswirkungen der Agrarreform in Kuba, Ägypten und der Volksrepublik China, eine Untersuchung auf der Basis des Tuma'schen Ansatzes zu einer Agrarreformtheorie* . Dissert./ Göttingen Univ./ Göttingen/ D./ 1973.

هدف و آلية و أثار الإصلاح الزراعى فى كوبا، و مصر و جمهورية الصين الشعبية، دراسة قائمة على إسهام توما Touma فى نظرية الإصلاح الزراعى.

FATHY A., *Der Beitrag der Landwirtshaft und der Agrarreform zur socio-ökonomischen Entwicklung des ländlichen Ägyptens.* Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1975.

نبذة إجمالية عن التاريخ الاقتصادى و السياسى لملكية الأرض فى مصر.

٣-٣-٤-٣ علاقات الملكية

ABDEL LATIF F., *La loi des cinq feddans ou l'insaisissabilité de la petite propriété foncière en Egypte.* Th.Dr.Eco./ Sorbonne/ Paris/ F./ 1914.

قانون الخمس افدنة او عدم الحجز على الملكية الصغيرة فى مصر.

GABRA S., *Esquisse de l'histoire économique et politique de la propriété foncière en Egypte.* Th.Dr.Eco./ Univ. de Bordeau/ Bordeau/ F./ 1919.

نبذة إجمالية عن التاريخ الاقتصادى و السياسى لملكية الأراضى فى مصر.

SALEH M., *La petite propriété rurale en Egypte.* Th.Dr.Eco./ Univ. de Grenoble/ Grenoble / F./ 1922.

الملكية الصغيرة فى الريف المصرى.

NEUVILLE J., *La structure économique de la propriété foncière en Egypte.* Th.Dr.Eco./ Univ. de Paris/ Paris / F./ 1948.

البنية الاقتصادية لملكية الأراضى فى مصر.

KHALIL S., *Grundeigentum und Landreform in Ägypten..* Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1959.

ملكية الأراضى و الإصلاح الزراعى فى مصر.

GASCOU J., *La possession du sol, la cité et l'Etat à l'époque protobyzantine et particulièrement en Egypte. Recherches sur l'histoire des structures agraires, de la fiscalité et des institutions aux Ve, VIe, VIIe siècles.* Th. 3ème C./ Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1975.

ملكية الارض، المدينة و الدولة فى الحقبة البيزنطية و فى مصر بوجه خاص. دراسات حول تاريخ البنى الزراعية، و المؤسسات و المسائل المتعلقة بالضرائب خلال القرون الخامس و السادس و السابع.

٣-٣-٤-٤ أنماط ملكية الأراضى و الاستثمار الزراعى

DAWOOD H.A., *Economic aspects of land tenure in Egypt.* Ph.D./ Michigan State College/ East Lansing, MI./ USA./ 1950.

الجوانب الاقتصادية لملكية الأراضى فى مصر .

GHONEMY M.R., *A study and analysis of farm tenancy in Egypt.* M.A./ Univ. of Tennessee/ U.S.A./1951.

دراسة و تحليل لإيجار الأراضى الزراعية فى مصر.

AL HALFAWI M.S., *Land tenure in Egypt.* B.Litt./ Lincoln College/ Oxford/ G.B./ 1953.

ملكية الأراضى فى مصر.

YACCOB A.R.B., *The evolution of land tenure and the agrarian economy in 19th. and early 20th. century Egypt.* M.Litt./ St Andrews Univ./ Univ. / G.B./ 1982.

تطور ملكية الأراضى و الاقتصاد الزراعى فى القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين فى مصر.

CUNO K.M., *Landholding, society and economy in rural Egypt, 1740-1850 : a case study of Al Daqhaliyya Province.* Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles, CA./ U.S.A/ 1985.

الملكية و المجتمع و الاقتصاد فى الريف المصرى (١٧٤٠-١٨٥٠) : دراسة حالة لمديرية الدقهلية.

٣-٣-٤-٥ بنية الأراضى الزراعية وحجمها وسير العمل فيها

SAFFA S., *L'exploitation économique et agricole d'un domaine rural en Egypte*. Th.Dr.Eco./ Univ. de Paris / Paris / F./ 1948.

الاستغلال الاقتصادى و الزراعى لعزبة فى الريف المصرى.

SELIM I., *General relationship between the size of the farm and rural life with reference to the Lower Nile Vallee region and the southeastern region of the United States*. M.A./ Univ. of North Carolina/ U.S.A./ 1948.

العلاقة العامة بين حجم المزرعة و الحياة الريفية مع الإشارة إلى منطقة وادى النيل بالوجه البحرى و المنطقة الجنوبية الشرقية من الولايات المتحدة.

SHENG T.S., *A risk-goal programming approach to whole farm analysis of small-scale farms in developing countries (the case of Abu Raia area in Kafr el Shaykh, Egypt*. Ph.D./ Colorado State Univ./ Fort Collins, CO./ U.S.A./ 1982.

تطبيق منهج المخاطرة بالهدف للتحليل الكلى للمزرعة على المزارع الصغيرة فى البلدان النامية (حالة منطقة أبو ريا بكفر الشيخ).

HARDY I., GRAINDORGE M., *Etude des systèmes de production paysans dans un village égyptien du Delta*. Mém. DAA/ INAPG/ Paris/ F./ 1982.

دراسة نظم الإنتاج الفلاحية فى قرية مصرية فى الدلتا.

NASR M., *Betriebliches Produktionverhalten im Rahmen des ägyptischen Systems der staatlichen Anbauplanung in der Lanwirtschaft*. Dissert./ Göttingen Univ./ Göttingen/ D./ 1983.

ممارسات الإنتاج فى الأراضى الزراعية فى إطار النظام المصرى لتخطيط الدولة للزراعة.

ODHIAMBO M.O., *Production risk and decision making : testing alternative econometric models with evidence from Egyptian cotton production*. Ph.D./ Univ. of California/ Davis, CA./ U.S.A/ 1983.

مخاطرة الإنتاج و صنع القرار : اختبار أنماط اقتصاد قياسى بديلة، مع شواهد من إنتاج القطن المصرى.

RUF T., *La formation agraire égyptienne de la fin du XVIIIe siècle à nos jours : analyse du fonctionnement des exploitations dans le nord du Delta et en Moyenne-Egypte*. Th. 3ème C./ Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1983.

التكوين الزراعى المصرى منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى الوقت الراهن : تحليل سير العمل فى الاراضى المزروعة فى شمال الدلتا و مصر الوسطى.

GLAVANIS K.R.G., *Non capitalist relation and the small peasant household in rural Egypt*. Ph.D./ Hull Univ./ Hull/ G.B./ 1984.

العلاقة اللارأسمالية و الأسرة الصغيرة فى ريف مصر.

DE SAINTE MARIE Ch., *Les agricultures égyptiennes*. Th. 3ème C./ IEDES, Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1987.

الزراعات المصرية.

ROUCHDY M., *Peasants and merchants in Batra. The processus of economic diversification in an Egyptian village*. Ph.D./ Univ. of Durham/ Durham/ G.B./ 1990.

الفلاحون و التجار فى بطره، عملية التنوع الاقتصادى فى قرية مصرية.

٣-٣-٤-٦ عوائد الأراضي الزراعية

GHONEMY M.R., *Resource use and income in the Egyptian agriculture before and after the land reform under economic development aspects.* Ph.D./ North Carolina State Univ./ Raleigh, N.C./ U.S.A./ 1954.

استخدام الموارد و الدخل فى الزراعة المصرية قبل و بعد الإصلاح الزراعى فى ظل ابعاد التنمية الاقتصادية.

AL KAZAZ N., *Möglichkeiten der Einkommenssteigerung in der Landschaft Ägyptens durch optimale regionale u. saisonale Verteilung des Wassers und Steigerung der Arbeitsproductivität, e.lineare Programmierungsmodell*. Dissert./ Kiel Univ./ Kiel/ D./ 1979.

إمكانيات زيادة عوائد الريف المصرى بتوزيع للمياه يتسم بقدر أكبر من الفاعلية اقليميا و موسميا، و زيادة إنتاجية العمل، نموذج خطى للبرمجة.

ARAMAN I., *A model to develop egyptian agriculture to solve the problem of unemployment and low per capita income in egyptian agriculture.* Ph.D./ Wales Univ./ G.B./ 1976.

نموذج لتطوير الزراعة المصرية من أجل حل مشكلة البطالة و الدخل الفردى المنخفض فى الزراعة المصرية.

HUSSEIN A.F.M., *Die Steuerpolitik in der Landwirtschaft zur Erhöhung der Akkumulation und als Mittel der Umverteilung der Agrareinkommens in Entwicklungsländern am Beispiel Ägyptens.* . Dissert./ Hochschule für Ökonomie/ Berlin/ D./ 1984.

السياسة الضريبية و تطبيقها على الزراعة من أجل زيادة التراكم، باعتبارها وسيلة لإعادة توزيع عوائد الزراعة في الدول النامية : دراسة حالة مصر.

HAIDER M.I., *The impact of Egyptian agricultural policies on farm income and resource use.* Ph.D./ Colorado State Univ./ Fort Collins, CO./ U.S.A./ 1982.

أثر السياسات الزراعية المصرية على دخل المزرعة و استغلال الموارد.

٣-٣-٤-٧ النظام التعاونى

SOLIMAN M., *Création et avenir des syndicats agricoles en Egypte.* Th. Dr./ Univ. de Paris/ Paris/ F./ 1923.

تأسيس النقابات الزراعية فى مصر و مستقبلها.

AHMED T., *Die Entwicklung des landwirtschaftlichen Genossenschaftswesens in Ägypten, verglichen mit anderen Ländern alter islamischer Kultur.* Dissert./ Jena Univ./ Jena/ D./ 1924.

تطور التعاون الزراعي في مصر بالمقارنة مع دول أخرى ذات ثقافة إسلامية عريقة.

MIDHAT A., *La coopération agricole en Egypte.* Th. dr./ Univ. de Dijon/ Dijon/ 1926.

التعاون الزراعى فى مصر.

HAMOUDA Kh.A.Gh., *Economic aspects of the application of cooperative farming in Egypt.* Ph.D./ Univ. of Minnesota/ Minneapolis, MIN./ U.S.A./ 1956.

الابعاد الاقتصادية لتطبيق التعاون الزراعى فى مصر.

MURALT J. von, *Entwicklung und Struktur des Genossenschaftswesens in Ägypten, unter bes. Berücks. der landwirtschaftlichen Genossenschaften.* Dissert./ Marburg Univ./ Marburg/ D./ 1964.

تنمية القطاع التعاونى فى مصر و بنيته، و خاصة فى المجال الزراعى.

WÖRZ J.G.F., *Die genossenshafliche Produktionförderung in Ägypten als Folgeerscheinungen der Agrarreform und als neues Element der genossenshaflichen Entwicklung.* Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1966.

توسيع الإنتاج فى إطار تعاونى فى مصر، باعتباره ظاهرة مرتبطة بالإصلاح الزراعى و عنصرا جديدا فى تنمية التعاون الزراعى.

AL SHAGI AL-SH., *Förderung der Landwirtshaft unterentwickelter Länder durch genossenshaftliche Agrarproduktion, dargestellt am Beispiel Ägyptens.* Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1968.

تطور الزراعة فى الدول النامية، بفضل الإنتاج الزراعى التعاونى (حالة مصر).

AGAMI S., *Organisation und Funktion der landwirtschaftlichen Genossenschaften in Ägypten.* Dissert./ Graz Univ./ Graz/ Ö./ 1973.

تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر و سير العمل فيها.

MITTWALLY S.H., *Entwicklungsstand und Perspektiven des landwirtschaftlichen Genossenschaftswesens in Ägypten* . Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D./ 1977.

وضع التعاونيات الزراعية فى مصر، نموها و افاقها.

BREMER J.A., *Alternative for mechanization : public cooperative and the private sector in Egypt's agriculture.* Ph.D./ Harvard Univ./ Cambridge, MA./ U.S.A./ 1982.

بديل الميكنة : القطاع التعاونى العام و القطاع الخاص فى الزراعة المصرية.

AL HAYDARY A.R., *Der Einfluss der ländlichen Genossenschaftstypen in Ägypten auf die Bildung und Ausbildung ihrer Mitglieder.* Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1983.

تاثير أنماط الجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف المصرى على ثقافة أعضائها و تكوينهم.

SAKR M.K., *Ägyptens Landwirtschaftsgenossenschaften : Entwicklung, Struktur und ökonomische Bedeutung für das Entwicklungsprozess* . Dissert./ Frei Univ./ Berlin/ D./ 1985.

الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر : نموها، بنيتها و دلالتها الاقتصادية فى إطار عملية التنمية.

SAYED M.K., *Der Einfluss landwirtschaftlicher Genossenschaften auf die Ernährungssituation ihrer Mitglieder ; empiriche Erhebungen im Bezirk Samanud und in der Provinz Nord Tahrir, Ägypten.* Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1986.

تاثير الجمعيات التعاونية المصرية على حالة الغذاء بالنسبة لاعضائها فى دراسة امبريقية فى منطقة سمنود و شمال مديرية التحرير.

٣-٢-٤-٨ الائتمان العقارى و الزراعى

MOHAMMED I.A., *L'organisation du crédit foncier en Egypte ; la société du crédit foncier égyptien.* Th. dr./ Univ. de Paris/ Paris/ 1924.

تنظيم الائتمان العقارى فى مصر : هيئة الائتمان العقارى المصرية.

ZANNIS J., *Le crédit agricole en Egypte.* Th. Dr. Sc.Eco./ Univ. Paris/ Paris/ F./ 1936.

الإئتمان الزراعى فى مصر.

٣-٤ تجارة المنتجات الزراعية

٣-٤-١ الأسعار الزراعية

LEGRAND F., *Les fluctuations de prix et les crises de 1907 et 1908 en Egypte*. Th. dr./ Univ. de Nancy/ Nancy/ 1909.

تذبذبات الأسعار و أزمات عامى ١٩٠٧ و ١٩٠٨ فى مصر.

THOMAS G.H., *Changing values in egyptian agriculture from 1800 to the present time*. M.A./ Birkbeck College/ London/ G.B./ 1939.

القيم المتغيرة فى الزراعة المصرية من ١٨٠٠ وحتى الوقت الراهن.

SHAYAL S.E.M., *An econometric study of price formation and demand for egyptian cotton*. Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1961.

دراسة اقتصادية قياسية لتكوين السعر و الطلب على القطن المصرى.

KHEIR EL DIN H.A.A., *Quadratic programming approach to the problem of optimal use and pricing of cotton in Egypt*. Ph.D./ Massachusetts Inst. of Techn./ Cambridge, MA./ U.S.A./ 1968.

مدخل برمجة تربيعى لمشكلة الاستخدام الأقصى و تسعير القطن فى مصر.

ABDEL HALIM S.A., *Untertuchungen über Zwiebelproduktion und Preisgestaltung in der ARÄ unter Berücksichtigung der Weltmarktsituation*. Dissert./ Halle Univ./ Halle/ D./ 1980.

أبحاث حول إنتاج البصل و تركيب الأسعار فى جمهورية مصر العربية بالمقارنة مع الموقف فى السوق العالمية.

ABOU SAAD M., *Beitrag zu quantitativen Analyse von pflänzlicher Produktion und Agrarpreisen in der ARÄ mit Hilfe eines prozessanalystischen Modellansatzes*. Dissert. / Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1980.

مساهمة فى التحليل الكمى لإنتاج المحاصيل و الأسعار الزراعية فى الجمهورية العربية المتحدة (نموذج تحليل ديناميكى).

DETHIER J.J., *The political economy of food price in Egypt*. Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA./ U.S.A./ 1985.

الاقتصاد السياسى لأسعار الغذاء فى مصر.

٣-٤-٢ سوق الحاصلات الزراعية

٣-٤-٢-١ توسع الاقتصاد التجارى الزراعى

ROUCHDY M.; *Peasants and merchants in Batra. The processus of economic diversification in an Egyptian village*. Ph.D./ Univ. of Durham/ Durham/ G.B./ 1990.

الفلاحون و التجار فى بطره عملية التنوع الاقتصادى فى قرية مصرية.

٣-٤-٢-٢- سوق القطن

HAFEZ M.A.R., *The Alexandria cotton market*. M.A./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1938.

سوق القطن بالاسكندرية.

MEZ Th., *Der Markt ägyptischer Baumwolle unter besonderer Berücksichtigung seiner Struktur*. Dissert./ Freiburg Univ./ Feiburg/ S./ 1954.

دراسة سوق القطن المصرى، مع التركيز على بنيته.

GABALI F.Y., *Le marché international du coton égyptien.* Th.Dr. Sc.Eco./ * / * / F./ 1956.

السوق الدولى للقطن المصرى.

RADI M.A.K., *The structure of the cotton market in Egypt.* M.Sc.(Eco)/ London School of Economics/ London/ G.B./ 1957.

بنية سوق القطن فى مصر.

AL-DIN S.S.N., *A statistical analysis of some aspects of cotton production and marketing, with special reference to U.S.A. and Egypt.* Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1959.

تحليل إحصائى لبعض جوانب إنتاج القطن و تسويقه، مع إشارة للولايات المتحدة و مصر.

MOUSSA A.R.A., *The manufacturing of cotton for export in the U.A.R. (Egypt).* Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1968.

تصنيع القطن بهدف التصدير فى الجمهورية العربية المتحدة (مصر).

MANSOUR A.H., *Economical and statistical analysis of raw cotton exports under bilateral trade and payments agreements in Egypt in the period 1948-1964.* Ph.D./ Saint Andrews Univ./ St Andrew / G.B./ 1971.

تحليل اقتصادى إحصائى لصادرات القطن الخام فى ظل التجارة الثنائية و اتفاقيات الدفع فى مصر، خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٦٤.

AL ABASSY H., *Zur Entwicklung des Absatzes landwirtschaftlicher Erzeugnisse in Ägypten, insbesondere dargestellt am Beispiel des Absatzes von Baumwolle* Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D./ 1972.

تنمية منافذ توزيع المنتجات الزراعية فى مصر، مع التركيز على دراسة القطن.

MOSTAFA D.M., *Die Ausnutzung komparativer Vorteile in Entwicklungsländern, untersucht am Beispiel des Aussenhandels Ägyptens mit Baumwolle und Baumwollerzeugnissen* . Dissert./ Hochschule für Ökonomie/ Berlin/ D./ 1983.

استغلال المزايا المقارنة فى الدول ذات الاقتصاد المخطط (تصدير القطن المصرى و مشتقاته)

٣-٤-٢-٣ سوق الحاصلات الزراعية الاخرى

MOHAMMED M.al-S., *The structure and function of agricultural export trade in the Egyptian economy.* Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA./ U.S.A./ 1944.

بنية و وظيفة تجارة الصادرات الزراعية فى الاقتصاد المصرى.

HAJJAR N.G., *Intraregional trade in the Arab Near East with emphasis on the products of agriculture.* Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA./ U.S.A./ 1959.

التجارة الإقليمية فى الشرق الأدنى العربى مع التركيز على المنتجات الزراعية.

BAROUDI E.G., *Export crop production and investment in a traditionnal agricultural system : an analysis of the egyptian case and its implications.* B.Litt./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1974.

إنتاج محاصيل التصدير و استثمارها فى نظام زراعى تقليدى : تحليل للحالة المصرية و آثارها.

RANDAQ H., *Die agrarwirtchaftliche Entwicklungen im Irak und in Ägypten : eine vergleichende Analyse unter besonderer Berücksichtigung der landwirtschaftlichen Märkte* . Dissert./ Erlangen Nürnberg Univ./ Nürnberg/ D./ 1974.

التنمية الزراعية فى العراق و مصر : دراسة مقارنة مع التركيز على الأسواق الزراعية.

RIZQ B.A., *A study of some aspect of the marketing of rice with special reference to Egypt.* Ph.D./ Univ. of Wales/ Aberystwyth/ G.B./ 1980.

دراسة لبعض جوانب تسويق الأرز مع إشارة خاصة إلى مصر

AL-MALLAH G., *Die volkswirtschaftliche Bedeutung des Agraraussenhandels in Ägypten : Analyse und Zukunftsaussichten* ‹ Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1981.

الدلالة السياسية و الاقتصادية للتجارة الخارجية فى الزراعة بمصر : تحليل و أفاق المستقبل

SAHEH H.M., *Strukturelle Veränderungen der ägyptischen Zahlungsbilanz : Entwicklung, Probleme, Ursachen und Möglichkeiten ihrer Verbesserung, dargestellt unter Berücksichtigung der Role des Agrarsektors.* Dissert./ Hochschule für Ökonomie/ Berlin/ D./ 1983.

التغيرات البنائية فى ميزان المدفوعات المصرى، نموه، و مشاكله و عوامل تحسينه و إمكانياته مع ابراز دور القطاع الزراعى

٣-٥ استهلاك الغذاء و الطلب الغذائى

٣-٥-١ الطلب على الغذاء

٣-٥-١-١ الضغط الديموغرافى و الطلب على الغذاء

REDA Kh.S., *Food and the Egyptian population.* Ph.D./ Havard University/ Cambridge, MA./ U.S.A./ 1947.

الغذاء و السكان فى مصر.

LOESCH H., *Ernährung und Bevölkerung in der Entwicklung der ägyptischen Wirtshaft, eine Untersuchung der gegenwartigen Bedingungen der wirtschaftlichen Wachstum Ägyptens* . Dissert./ München Univ./ München/ D./ 1966.

الغذاء و السكان و تنمية الاقتصاد المصرى، دراسة عن الظروف الحالية للنمو الاقتصادى فى مصر.

AL ESSAWY F.M., *Population and food resources in Menoufiyya, Egypt.* Ph.D./ Durham Univ./ Durham/ G.B./ 1985.

السكان و مصادر الغذاء فى المنوفية، مصر.

٣-٥-١-٢ تحليل الطلب و نماذج الاستهلاك الغذائى

HASSAN R.A.R., *An analysis of the demand for food in Egypt.* Ph.D./ Michigan State Univ./ East Lansing, MI./ U.S.A./ 1969.

تحليل الطلب على الغذاء فى مصر.

MUSTAFA Kh., *Le modèle de consommation alimentaire en Egypte rurale (1952-1974).* DESS Sc.éco./ Univ.de Montpellier/ Montpellier/ F./ 1977.

نمط الاستهلاك الغذائى فى الريف المصرى (١٩٥٢-١٩٧٤).

ABOU RAS R.B., *Angebots-und Nachfrageanalyse für Rind-und Büffelfleisch in Ägypten von 1969-1979* . Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1979.

تحليل العرض و الطلب على اللحم البقرى و الجاموسى فى مصر فى الفترة ما بين ١٩٦٩ - ١٩٧٩.

ALDERMAN H.H., *Allocation of goods through non-price mechanisms : implications of rationing and waiting times in Egypt.* Ph.D./ Harvard Univ./ Cambridge, MA./ U.S.A./ 1984.

حصص السلع عبر آليات اللاسعر : آثار أزمنة الجراية و الخدمة فى مصر.

ALSAFFY M.T. al-A., *Demand for wheat and rice in selected Arab countries : the current situation and projections to year 2000.* Ph.D./ Washington State Univ./ Pullman, WA./ U.S.A./ 1985.

الطلب على القمح و الأرز فى بلدان عربية مختارة : الموقف الحالى و التوقعات حتى عام ٢٠٠٠.

٣-٥-٢ الموقف الغذائى والتموين

٣-٥-٢-١ المنتجات الزراعية قليلة التجهيز

AMIN G. al-D.A., *The food problem and economic development in Egypt since 1935.* Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1964.

مشكلة الغذاء و النمو الاقتصادى فى مصر منذ عام ١٩٣٥.

KUHL B.E., *Lebensmittelkontrole in Ägypten im Vergleich zu Sudan, Tunisien und Bundesrepublik Deutschland* . Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1982.

التحكم فى المنتجات الغذائية فى مصر بالمقارنة مع الأوضاع فى السودان و تونس و ألمانيا الغربية.

ELFAKIR A., *Disettes et famines en Egypte aux XIVe et XVe siècles.* Th. 3ème C./ Univ. de Toulouse II/ Toulouse/ F./ 1983.

القحط و المجاعات فى مصر خلال القرنين الرابع و الخامس عشر.

TARYAL A.R.M., *Die Verwendung hochertragreicher Getreidesorten (Weizen, Mais und Reis) und ihr Beitrag zur Verbesserung der Nahrungsmittelversorgung in der ARÄ.* Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1983.

استخدام أنواع من الحبوب وفيرة المحصول (القمح، الذرة و الأرز) و مساهمتها فى تحسين الإمدادات الغذائية فى مصر.

BAKFALOUNI T., *Les effets démographiques des épidémies, des guerres et des disettes au Proche-Orient du VIIe au XIXe siècle.* Th. 3ème C./ EHESS/ Paris/ F./ 1984.

الاثار الديموغرافية للأوبئة و الحروب و القحط فى الشرق الأوسط فيما بين القرنين السابع و التاسع عشر.

RICE K.S., *The allocation, dietary intake and productivity in a schistosomiasis stressed Egyptian village.* Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT./ U.S.A./ 1985.

الحصة الغذائية و سوء التغذية و الإنتاجية فى قرية مصرية تعانى من دودة البلهارسيا.

NAGA S.A.A.al-D., *Getreideversorgung in Ägypten in den Jahren 1980 bis 1990* . Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1985.

إمدادات الحبوب فى مصر خلال فترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠.

SAYED M.K., *Der Einfluss landwirtschaftlicher Genossenschaften auf die Ernährungssituation ihrer Mitglieder ; empiriche Erhebungen im Bezirk Samanud und in der Provinz Nord Tahrir, Ägypten.* Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1986.

تأثير الجمعيات الزراعية على المستوى الغذائى لأعضائها، دراسة امبريقية فى منطقة سمنود و فى شمال إقليم مديرية التحرير.

٣-٥-٢-٢ منتجات الصناعات الغذائية الزراعية

AFIFI A.A., *Technological and economic study for the promotion and development of food industies in Egypt.* Ph.D./ Univ. of Massachussets/ Amherst, MA./ U.S.A./ 1949.

دراسة تكنولوجية و اقتصادية لنشأة و تطور الصناعات الغذائية في مصر.

GARNICK D.H., *Middle Eastern citrus industries and their markets.* Ph.D./ Dropsie College/ Philadelphia, PA./ U.S.A./ 1958.

صناعة الموالح الشرق أوسطية و أسواقها.

ELKURDI M.K., *Stratégie d'exportations des entreprises égyptiennes de conserves alimentaires.* Th. 3ème C./ Univ. Paris IX/ Paris/ F/ 1978.

استراتيجية التصدير في شركات الأغذية المحفوظة المصرية.

٣-٥-٣ التبعية الغذائية و الأمن والمساعدات الغذائية

٣-٥-٣-١ التبعية الغذائية

CICEKDAG M.A., *The dependance of Middle-Eastern countries on foreign food.* Ph.D./ Univ. of California/ Santa Barbara, CA./ U.S.A./ 1980.

اعتماد بلدان الشرق الأوسط على الغذاء الأجنبي.

ABDEL FATTAH MOSTAFA Kh., *La dépendance alimentaire de l'Egypte (1952-1977).* Th. Etat/ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F./ 1983.

التبعية الغذائية في مصر (١٩٥٢-١٩٧٧).

٣-٥-٣-٢ الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

EMARAH R. al-S. *Potential self-sufficiency in major Egyptian crops : necessary production and price policies as estimated by an econometric model.* Ph.D./ Iowa Sta. Univ. of Sc. & Tech./ Ames, IO./ U.S.A./ 1982.

إمكانية الاكتفاء الذاتي في الحاصلات المصرية الرئيسية : الإنتاج الضروري و سياسات التسعير، مقدرة حسب نموذج الاقتصاد القياسي.

HASHEM A.al-R.M., *Egyptian food system development : simulation of alternative strategic plans for Egyptian food security.* Ph.D./ Kansas State Univ./ Manhattan, KS./ U.S.A./ 1986.

تنمية النظام الغذائي المصري : نموذج الخطط الاستراتيجية البديلة للأمن الغذائي المصري.

RAMADAN B.I., *Food security in the Arab world : its signifiance and means of attainment.* Ph.D./ Cornell Univ./ Ithaca, N.Y./ U.S.A/ 1986.

الأمن الغذائي في العالم العربي : دلالته و وسائل تحقيقه.

EL BATRAN M.M., *The impact of alternative policies on the food gap for strategic crops in Egypt.* Ph.D./ Colorado State Univ./ Fort Collins, CO./ U.S.A./ 1989.

أثر السياسات البديلة على الفجوة الغذائية بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية في مصر.

٣-٥-٣-٢-١ المساعدات الغذائية

FAULKNER C.P., *The economic effects of United States Public Law 480 in the UAR.* Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT./ U.S.A./ 1969.

الآثار الاقتصادية للقانون العام الامريكي رقم ٤٨٠ في الجمهورية العربية المتحدة.

٤- التنمية الزراعية
والتخطيط الزراعى والسياسة الزراعية

٤-١ التخطيط الزراعى و التنمية

٤-١-١ على المستوى القومى

GHONEMY M.R., *Resource use and income in the Egyptian agriculture before and after the land reform under economic development aspects.* Ph.D./ North Carolina State Univ./ Raleigh, N.C./ U.S.A./ 1954.

استغلال الموارد و الدخل فى الزراعة المصرية قبل و بعد الإصلاح الزراعى فى ظل ابعاد التنمية.

ABDEL SAMIE H.M., *Agrarreform und Massnahmen zur landwirtschaftlichen Entwicklung der Vereinigten Arabischen Republik und des Iraks.* Dissert./ Kiel Univ./ Kiel/ D./ 1960.

الإصلاح الزراعى و الإجراءات الخاصة بالتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية و العراق.

BASHEER A.M., *Approaches to the economic development of agriculture in Egypt.* Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WIS./ U.S.A./ 1961.

مداخل للتنمية الاقتصادية للزراعة فى مصر.

AMIN G.al-D.A., *The food problem and economic development in Egypt since 1935.* Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1962.

مشكلة الغذاء و النمو الاقتصادى فى مصر منذ ١٩٣٥.

EL BEBLAWI H., *L'inter-relation agriculture-industrie et le développement économique en Egypte.* Th. Etat/ * / * / F./ 1964.

العلاقة بين الزراعة و الصناعة و التنمية الاقتصادية فى مصر.

ZAKI M.A.H., *Economic development in the UAR and the role of the agricultural sector.* Ph.D./ Ohio State University/ Athens, OH./ U.S.A./ 1965.

التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة و دور القطاع الزراعى.

AL DEEMY M.S.M., *Economic aspects of agricultural growth and development in the U.A.R. Egypt.* M.Sc./ Aberdeen Univ./ Aberdeen/ G.B./ 1966.

المظاهر الاقتصادية للنمو الزراعى و التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة، مصر.

ABDEL SAYED B.M., *The potential use of fertilizer for the intensification and development of agriculture in the UAR.* Ph.D./ New York Univ./ New York, N.Y./ U.S.A./ 1967.

إمكانية استخدام السماد فى تكثيف و تنمية الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة.

ABOULELA H., *Wirtschaftplan der V.A.R. in der 2. Hälfte des 20 Jahrhunderts unter Berücksichtigung der Landwirtschaft* (. Dissert./ Graz Univ./ Graz/ Ö./ 1968.

التخطيط الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة خلال النصف الثانى من القرن العشرين، و خاصة فى المجال الزراعى.

AL SHAGI al-Sh., *Förderung der Landwirtshaft unterentwickelter Länder durch genossenshaftliche Agrarproduktion, dargestellt am Beispiel Ägyptens.* Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1968.

تطور الزراعة فى الدول المتخلفة، و فضل الإنتاج الزراعى التعاونى فى ذلك (حالة مصر).

DIRAZ H.A.M., *Taxation and agricultural development in the UAR.* Ph.D./ Univ. of Pennsylvania/ Philadelphia,. PA./ U.S.A./ 1968.

الضرائب و التنمية الزراعية فى الجمهورية العربية المتحدة.

RABIE M.A., *The impact of the Aswan High Dam on the economic development of the UAR.* Ph.D./ Univ. of Huston/ Houston, TX./ U.S.A./ 1970.

أثر السد العالى على التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة .

ABDEL RAOUF M.M., *Die Agrarfrage und ihre Lösung in der VAR, die Rolle des Staates bei der Planung und Leitung der Landwirtschaft zur Lösung der Agrarfrage.* Dissert./ Hochschule für Öconomie/ Berlin/ D./ 1971.

المسألة الزراعية و حلها فى الجمهورية العربية المتحدة، و دور الدولة فى التخطيط للقطاع الزراعى و إدارته من أجل حل المسألة الزراعية.

RANDAQ H., *Die agrarwirtchaftliche Entwicklungen im Irak und in Ägypten : eine vergleichende Analyse unter besonderer Berücksichtigung der landwirtschaftlichen Märkte .* Dissert./ Erlangen Nürnberg Univ./ Nürnberg/ D./ 1974.

التنمية الزراعية فى العراق و مصر : دراسة مقارنة مع التركيز على الأسواق الزراعية.

FATHY A., *Der Beitrag der Landwirtshaft und der Agrarreform zur socio-ökonomischen Entwicklung des ländlichen Ägyptens‹* Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1975.

مساهمة الزراعة و الإصلاح الزراعى فى التنمية الاجتماعية و الاقتصادية فى الريف المصرى.

EL ROUBY R., *Population, allocation des ressources humaines et développement rural : le modèle égyptien.* Th. Etat/ Univ. de Rennes I/ Rennes/ F./ 1980.

السكان و توزيع الموارد البشرية و التنمية الريفية : النموذج المصرى.

EL SEIDY A., *Essai sur les aspects démo-économiques et le développement agricole dans la formation du capital en Egypte.* Th. Etat/ Univ. de Nancy II/ Nancy/ F./ 1983.

دراسة الجوانب الديموغرافية و الاقتصادية و التنمية الزراعية فى تكوين رأس المال فى مصر.

MOSTAFA Y., *La formation historique de la dépendance de l'Egypte(1820-1930) ; essai d'interprétation à partir du surplus agricole.* Th. Etat/ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F./ 1983.

التكوين التاريخى للتبعية فى مصر (١٨٢٠ – ١٩٣٠) : محاولة للتفسير على ضوء الفائض الزراعى.

ARAMAN I., *A model to develop egyptian agriculture to solve the problem of unemployment and low per capita income in egyptian agriculture.* Ph.D./ Wales Univ./ G.B./ 1976.

نموذج لتطوير الزراعة المصرية و حل مشكلة البطالة و الدخل الفردى المنخفض فى الزراعة المصرية.

REDA A., *Situationanalyse über Bestimmunggründe der bauerlischen Partizipation an Entwicklungsaktivitäten und Konsequenzen für die landwirtschaftliche Beratung, untersucht in einer Dorfregion Mittel Ägyptens.* Dissert./ Technische Univ./ Berlin/ D./ 1985.

تحليل العوامل المؤثرة على مساهمة الفلاحين فى أعمال التنمية و النتائج التى تترتب على ذلك (دراسة حالة لمنطقة ريفية فى مصر الوسطى).

LAKOUCHA R., *Développement économique et surplus agricole. Application au cas égyptien (1960-1980).* Th. Etat/ Univ. d'Aix-Marseille III/ Aix-en-Provence/ F./ 1986.

التنمية الاقتصادية و الفائض الزراعى، تطبيق على الحالة المصرية (١٩٦٠–١٩٨٠).

BUDDE A., *Ägyptens Landwirtschaft im Entwicklungsprozess : eine kritische Analyse .* Dissert./ Inst. für rurale Entwicklung, Georg-Augustus Univ./ Göttingen/ D./ 1987.

الزراعة المصرية من خلال آلية تنميتها : تحليل نقدى.

٤-١-٢ على المستوى الاقليمى والمحلى

NASSOUHY M.G.E., *Local autonomy under national planning : the Egyptian experience.* Ph.D./ Univ. of Southern California/ Los Angeles, CA. /U.S.A./ 1965.

التسيير الذاتى المحلى فى إطار التخطيط القومى : التجربة المصرية.

SETEHA M.M.A., *Recent economic development in the eastern desert of Egypt, U.A.R. : a study in economic geography.* Ph.D./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1966.

التنمية الاقتصادية الحالية فى صحراء مصر الشرقية، الجمهورية العربية المتحدة: دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية.

HAMMOUDA I.S., *Regional development of the Aswan region of Egypt, with special reference to the Aswan High Dam.* Ph.D./ St. Andrews Univ. / St Andrews / Scotland, G.B./ 1973.

التنمية الاقليمية لأسوان بمصر، مع إشارة خاصة للسد العالى.

NABIH M.E.S., *Consideration for a regional development strategy in Egypt.* M.Sc./ Strathclyde Univ./ Strathclyde/ G.B./ 1977.

اعتبارات استراتيجية التنمية الاقليمية فى مصر.

IBRAHIM SH.M.A., *Die Rolle der demokratishen Wirtschaftsplanung bei der Verwirklichung der Annäherung zwischen fortgeschrittenen und zurückgebliebenen Gebieten in Ägypten.* Dissert./ Halle Univ./ Halle/.D./ 1979.

دور التخطيط الاقتصادى الديموقراطى فى تقليل الفجوة بين الاقاليم المصرية المتقدمة والمتخلفة.

SHADI M., *La stratégie du développement rural dans les nouvelles terres en Egypte.* Th. Etat/ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F./ 1982.

استراتيجية التنمية الريفية فى الأراضى الجديدة فى مصر.

KASHWA M.I., *Ökonomische Aspekte der Regionalplanung und Vorschläge für die Entwicklungsplanung Ägyptens* ، Dissert./ Hannover Univ./ Hannover/ D./ 1984.

المظاهر الاقتصادية للتخطيط الاقليمى و اقتراحات من أجل التخطيط للتنمية فى مصر.

MOHAMMED E.Abd al-A., *Entwurf einer Entwicklungsstrategie für das Niltal Ägyptens : dargestellt am Beispiel des Provinz Asyut* . Dissert./ Technische Univ./ Berlin/ D./ 1989.

نموذج لاستراتيجية التنمية فى وادى النيل بمصر (حالة محافظة أسيوط).

٤-٢ السياسات الزراعية، الدولة والزراعة

٤-٢-١ تحليلات شاملة

ABDOU A.al-Gh.T., *Zum effektiven System der Agitation, Agrarpropaganda und Agrarberatung für dei ökonomisch-gesellschaftlich-kulturelle Bewusstseinentwicklung auf dem Lande in der VAR*، Dissert./ Humboldt Univ./ Berlin/ D./ 1970.

نظام فعال للتعبئة و الدعاية و الارشاد الزراعى من أجل تنمية الوعى الاقتصادى و الاجتماعى و الثقافى فى الريف المصرى.

ABDEL RAOUF M.M., *Die Agrarfrage und ihre Lösung in der VAR, die Rolle des Staates bei der Planung und Leitung der Landwirtschaft zur Lösung der Agrarfrage.* Dissert./ Hochschule für Ökonomie/ Berlin/ D./ 1971.

المسالة الزراعية و حلها في الجمهورية العربية المتحدة، دور الدولة في التخطيط للقطاع الزراعي و إدارته من أجل حل المسالة الزراعية.

KHALIL E.S., *Die Agrarpolitik Ägyptens seit der Revolution von 1952 unter besonderer Berücksichtigung der Auswirkungen des arabischen Sozialismus.* Dissert./ Heidelberg Univ./ Heidelberg/ D./ 1973.

سياسة مصر الزراعية منذ ١٩٥٢، و أثر الاشتراكية العربية بوجه خاص.

HAIDER M.I., *The impact of Egyptian agricultural policies on farm income and resource use.* Ph.D./ Colorado State Univ./ Fort Collins, CO./ U.S.A./ 1982.

أثر السياسات الزراعية المصرية على دخل المزرعة و استغلال الموارد.

NASR M., *Betriebliches Produktionverhalten im Rahmen des ägyptischen Systems der staatlichen Anbauplanung in der Lanwirtschaft* . Dissert./ Göttingen Univ./ Göttingen/ D./ 1983.

ممارسات الإنتاج في الأراضي الزراعية في إطار نظام الدولة المصرية لتخطيط الزراعة.

ESFAHANI H.S., *A system-wide analysis of the impact of policy on agricultural performance in Egypt.* Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA./ U.S.A./ 1984.

تحليل شامل لأثر السياسات على الاداء الزراعي في مصر.

MOURSI A.al-F., *Government intervention and the impact on agriculture : the case of Egypt.* Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA./ U.S.A./ 1986.

تدخل الحكومة و أثره في الزراعة : حالة مصر.

EL BATRAN M.M., *The impact of alternative policies on the food gap for strategic crops in Egypt.* Ph.D./ Colorado State Univ./ Fort Collins, CO./ U.S.A./ 1989.

تاثير السياسات البديلة على الفجوة الغذائية في المحاصيل الاستراتيجية.

FANCHETTE S.; *Le Delta du Nil : densités de population et urbanisation des campagnes.* Th. géo. (nouv.rég)./ Univ. Paris VIII/ St Denis/ F./ 1992.

دلتا النيل : الكثافة السكانية و تحضر الريف.

٤-٢-٢ السياسة الضريبية

EL SAID M., *Les impôts fonciers en Egypte.* Th.Dr.Eco./ Univ. de Dijon / Dijon / F./ 1921.

الضرائب العقارية في مصر.

DIRAZ H.A.M., *Taxation and agricultural development in the UAR.* Ph.D./ Univ. of Pennsylvania/ Philadelphia, PA./ U.S.A./ 1968.

الضرائب و التنمية الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة.

٤-٢-٣ سياسة الأسعار الزراعية

AL-KAISSOUNI A.M., *Monetary policy in agricultural raw material producing countries, with special reference to Egypt.* Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1942.

سياسة الأسعار في البلاد المنتجة للمواد الخام الزراعية، مع إشارة خاصة لمصر.

AHMED E.E.D.H., *Prices and government controls in the marketing of egyptian cotton.* Ph.D./ Bristol Univ./ Bristol/ G.B./ 1954.

الأسعار و تحكم الحكومة فى سوق القطن المصرى.

EMARAH R.al-S., *Potential self-sufficiency in major Egyptian crops : necessary production and price policies as estimated by an econometric model.* Ph.D./ Iowa Sta. Univ. of Sc. & Tech./ Ames, IO./ U.S.A./ 1982.

إمكانية الاكتفاء الذاتى فى المحاصيل المصرية، الرئيسية : الإنتاج الضرورى و سياسات الأسعار مقدرة حسب نموذج للإقتصاد القياسى.

MOUKHTARI F.L., *Government intervention, price manipulation and agricultural productivity : acomparative analysis of wheat and cotton productivity in Iran and Egypt.* Ph.D./ Univ. of Delaware/ Newark, DE./ U.S.A./ 1983.

تدخل الحكومة، التلاعب بالأسعار و الإنتاجية الزراعية : تحليل مقارن لإنتاجية القمح و القطن فى إيران و مصر.

DETHIER J.J., *The political economy of food price in Egypt.* Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley,CA./ U.S.A./1985.

الاقتصاد السياسى للاسعار و الغذاء فى مصر.

٤-٢-٤ سياسة دعم الإنتاج

HILL P., *Government aid to the cultivator in Egypt.* M.Com./ Birmingham Univ./ Birmingham/ G.B./ 1933.

الدعم الحكومى للمزارعين فى مصر.

٥- علم الاجتماع الريفى والانثروبولوجيا الريفية

٥-١ دراسات شاملة للمجتمع الريفى

٥-١-١ صورة عامة للريف المصرى

NAHAS Y., *Situation économique et sociale du fellah égyptien.* Th. Dr./ Univ. de Paris/ Paris/ 1901.

الوضع الاقتصادى و الاجتماعى للفلاح المصرى.

RASHIDI Z.R.G., *The Egyptian village.* B.A./ Leeds Univ./ Leeds/ 1924.

القرية المصرية.

AYROUT H., *Moeurs et coutumes des fellahs, études sur le milieu et la vie des paysans d'Egypte.* Th. Géo/ Univ. de Lyon/ Lyon / F./ 1938.

عادات و تقاليد الفلاحين، دراسات عن بيئة الفلاحين المصريين و حياتهم.

REDA Kh. S., *The under-privileged of Egypt ; twelve million farmers.* M.A./ Univ. of Wisconsin/ U.S.A./ 1942.

معدمو مصر، ١٢ مليون فلاح.

EL ABD S., *The Egyptian village.* M.A./ Univ. of North Carolina/ U.S.A./ 1946.

القرية المصرية.

SELIM I., *General relationship between the size of the farm and rural life with reference to the Lower Nile Vallee region and the southeastern region of the United States.* M.A./ Univ. of North Carolina/ U.S.A./ 1948.

العلاقة العامة بين مساحة المزرعة و الحياة الريفية مع إشارة إلى منطقة وادى النيل فى الوجه البحرى و المنطقة الجنوبية الشرقية من الولايات المتحدة المريكية.

SELIM I., *Planned rural community for the Nile Vallee.* Ph.D./ Univ. of North Carolina/ U.S.A./ 1950.

مجتمع ريفي مخطط لوادي النيل.

MORCOS F.N., *The Egyptian village.* Ph.D./ Illinois Institut of Techn./ Chicago, IL./ U.S.A./ 1958.

القرية المصرية.

ISSAC S.B., *A sociological study of the egyptian countryside.* Ph.D./ Wales Univ./ Aberystwyth/ G.B./ 1960.

مجتمع ريفي مخطط لوادي النيل.

EL DEEB Z., *Notre image — "La sortie au jour". Continuité des gestes, des techniques et des traditions des paysans égyptiens de la Vallée du Nil, de l'époque pharaonique à nos jours.* Th. Etat/ Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1987.

صورتنا – "استقبال النهار" استمرارية الأداء و التقنيات و التقاليد عند الفلاحين المصريين في وادي النيل منذ عهد الفراعنة وحتى اليوم.

٥-١-٢ اقترابات مونوغرافية

ABOU ZAYD A.M., *The Great Oasis : a study of the social institutions of Al Kharga, an egyptian oasis of the Western Desert.* Ph.D./ Oxford University/ Oxford/ G.B./ 1957.

الواحة الكبرى : دراسة للمؤسسات الاجتماعية للخارجة (واحة مصرية في الصحراء الغربية).

DREILING E., *Marjut-Fischer im nordwestlichen Nildelta..* Dissert./ Wien Univ./ Wien/ Ö./ 1962.

صيادو بحيرة مريوط في شمال غرب دلتا النيل.

FAKHOURY H.I., *Kafr el-Helow : an Egyptian village in transition.* Ph.D./ Michigan State Univ./ East Lansing, MI./ U.S.A./ 1969.

كفر الحلو : قرية مصرية في مرحلة الانتقال.

BRISSAUD Ph., *Les ateliers de potiers de la région de Louqsor.* Th. 3ème C./ Univ. Paris V/ Paris/ F./ 1975.

ورش الفخرانية في منطقة الاقصر.

ABOUKORAH Kh., *Industrialisation et changement social. L'exemple de quatre villages de la République Arabe d'Egypte.* Th. Etat/ Univ. de Paris V/ Paris/ F./ 1979.

التصنيع و التغيير الاجتماعي (دراسة لأربع قرى في جمهورية مصر العربية).

HENEIN N.H., *Un village en Haute-Egypte, Mari Girgis.* Th. 3ème C./ Univ. Aix-Marseille I/ Aix-en-Provence/ F./ 1979.

قرية في صعيد مصر، مار جرجس.

EL ATTAR M., *Les Nubiens d'Egypte : un exemple de changement social.* Th. 3ème C./ Univ. de Caen/ Caen/ F./ 1980.

نوبيو مصر : نموذج للتغيير الاجتماعي.

GHOSH A., *Kinship in relation to economic and social organization in an egyptian village community.* Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1982.

صلة القرابة و علاقتها بالتنظيم الاقتصادي و الاجتماعي في قرية مصرية.

CUNO K.M., *Landholding, society and economy in rural Egypt, 1740-1850 : a case study of Al Daqhaliyya Province.* Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles/ U.S.A./ 1985.

ملكية الأرض و المجتمع و الاقتصاد في الريف المصري (١٧٤٠-١٨٥٠) : دراسة حالة لمديرية الدقهلية.

DREJER F.J., *From "nega'" (camp) to "'izba" (village) : continuity and change among the Awlâd 'Ali of Egypt's western desert.* Ph.D./ Northwestern Univ./ Evanston, IL./ U.S.A./ 1985.

من النجع إلى العزبة : الاستمرارية و التغيير بين أولاد على بصحراء مصر الغربية.

HIVERNEL J., *Balât, étude éthnologique d'un village égyptien de l'oasis de Dakhla.* Th. 3ème C./ Univ. d'Aix-Marseille/ Aix-en-Provence/ F./ 1985.

بلاط : دراسة اثنولوجية لقرية مصرية فى واحة الداخلة.

٥-٢ دراسات لبعض قضايا المجتمع الريفى

٥-٢-١ التشكل الاجتماعى

٥-٢-١-١ توزيع الأرض فى القرى والإسكان الريفى

HASSID S.Y., *Rural housing reconstruction in Egypt.* Ph.D./ Harvard Univ./ Cambridge, MA./ U.S.A./ 1956.

تعمير الإسكان الريفى فى مصر.

ABOU HAMADA K.M., *An approch to village planning and design in the UAR.* Ph.D./ Columbia Univ./ New York, N.Y./ U.S.A./ 1963.

مدخل لتخطيط و تصميم القرية فى الجمهورية العربية المتحدة.

ZAHRAN M.M., *New settlements and environmental harmony : rehousing the Nubians in Egypt.* Ph.D./ Princeton Univ./ Princeton, N.J./ U.S.A./ 1965.

المناطق الجديدة و الانسجام البيئى : إعادة تسكين النوبيين فى مصر.

KHOURI-HADDAD Y.P., *Architecture and climate in rural Egypt.* Ph.D./ Columbia Univ./ New York, N.Y./ U.S.A./ 1966.

العمارة و المناخ فى ريف مصر.

FAHIM H.M., *The ressetlement of Egyptian Nubian : a case study in development change.* Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA./ U.S.A./ 1968.

إعادة توطين النوبيين المصريين : دراسة حالة فى التغيير التنموى.

HEGAZI M., *Rural settlement and land use planning in Faqus district of Egypt.* Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1969.

التوطين الريفى و التخطيط لاستغلال الأرض فى منطقة فاقوس بمصر.

AL-ALFI M.H., *Zur Industrialisierung der ägyptischen Fellahenhauses : Analyse, Nutzungsuntersuchung und Vorfertigungsmöglichkeiten.* Dissert./ Hochschule für Archit. u. Bauwesen/ Weimar/ D./ 1972.

تصنيع إنتاج البيت الريفى فى مصر : تحليل و دراسة لاستخدامة و إمكانيات تطبيقه.

MORCOS K.R., *The impact of migration on rural and urban settlement patterns in Egypt.* Ph.D./ Queen's Elizabeth Univ./ Belfast/ G.B./ 1975.

أثر الهجرة على أنماط التوطين الريفى و الحضرى بمصر.

RADWAN T.A.A., *Rural settlement and land use planning in muhafazat El Qalyubiyya of the egyptian Nile Delta.* Ph.D./ Wales Univ./ Aberystwyth/ G.B./ 1976.

التوطين الريفى و تخطيط استغلال الارض فى محافظة القليوبية بدلتا النيل المصرية.

AL-EMBABY A.I., *Ländliche Bau und Siedlungsformen in den Dörfern des Aswan Gebietes, Süd Ägyptens.* Dissert./ München Techn. Univ./ München/ D./ 1979.

تعمير الريف و أشكال التوطين فى قرى منطقة أسوان، جنوب مصر.

AL SAYAD M.T., *Entwicklungsmöglichkeiten des Siedlungsstruktur in ländlichen Räumen Ägyptens unter Berücksichtigung des Fremdenverkers, dargestellt am Beispiel der Region Marsa Matruh*. Dissert./ Techn. Hochschule, Fak. f. Bauwesen/ Aachen/ D./ 1979.

إمكانيات تنمية بنية المنشآت الإنسانية فى الريف المصرى، من زاوية علاقتها بالسياحة (حالة محافظة مرسى مطروح).

CASTEL G., *Matériaux pour une étude de l'architecture rurale et désertique en Egypte*. Th. 3ème C./ Univ. de Lyon II/ Lyon/ F./ 1979.

معطيات لدراسة العمارة الريفية و الصحراوية فى مصر.

ELKADDI I.M., *Typological production in architecture : the underlying principles in modern mass housing (Gourna, Egypt)*. Ph.D./ Univ. of Pennsylvania/ Philadelphia, PA./ U.S.A./ 1983.

الإنتاج النمطى فى العمارة : مبادىء أساسية فى الأسكان الجماهيرى الحديث (القرنة، مصر).

WEIDNER-READ B.L., *Water, women, health and housing : a case study of rural reconstruction in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT./ U.S.A./ 1983.

المياه، و النساء و الصحة و الإسكان : دراسة حالة لتعمير الريف فى مصر.

DREJER F.J., *From "nega'" (camp) to "'izba" (village) : continuity and change among the Awlâd 'Ali of Egypt's western desert*. Ph.D./ Northwestern Univ./ Evanston, IL./ U.S.A./ 1985.

من النجع إلى العزبة : الاستمرارية و التغيير بين أولاد على بصحراء مصر الغربية.

٥-٢-١-٢ سكان الريف : الكثافة، الحركة الطبيعية، والخصوبة، و تحديد النسل و التحضر

FARID I.A., *The introduction of perennial irrigation in Egypt and its effects on the rural economy and population problems of the country*. Ph.D./ University College/ London/ G.B./ 1937.

إدخال الرى الدائم فى مصر و اثره على الاقتصاد الريفى و مشكلات السكان.

AL SHAFIE M.A., *Population pressures on land and the problem of capital accumulation in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WI. / U.S.A./ 1951.

الضغوط السكانية على الأرض و مشكلة تراكم رأس المال فى مصر.

HAMDAN G.M., *The population of the Nile Mid Delta, past and present : a study in dialectical integration in regional economy*. Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1953.

سكان وسط دلتا النيل فى الماضى و الحاضر : دراسة جدلية التكامل الاقليمى.

EMBABI F.M.S., *Population changes in the Nile Delta, 1927-1960*. M.Litt./ Bristol Univ./ Bristol/ G.B./ 1968.

التغيرات السكانية فى دلتا النيل، ١٩٢٧-١٩٦٠.

KAKAFI L.H., *Age at mariage and cumulative fertility in rural Egypt*. Ph.D./ Duke Univ./ Durham, N.C. /U.S.A./ 1983.

سن الزواج و تزايد الخصوبة فى ريف مصر.

BAKFALOUNI T., *Les effets démographiques des épidémies, des guerres et des disettes au Proche-Orient du VIIe au XIXe siècle*. Th. 3ème C./ EHESS/ Paris/ F./ 1984.

الاثار الديموغرافية للأوبئة و الحروب و القحط فى الشرق الاوسط فيما بين القرنين السابع و التاسع عشر.

OSMAN M., *Evaluation of the population and development program's impact on family planning in rural Egypt*. Ph.D./ Cornell Univ./ Ithaca, N.Y./ U.S.A./ 1984.

تقييم أثر برنامج السكان و التنمية على تنظيم الأسرة فى ريف مصر.

AL-ESSAWY F.M., *Population and food resources in Menoufiyya, Egypt*. Ph.D./ Durham Univ./ Durham/ G.B./ 1985.

السكان و الموارد الغذائية فى المنوفية، مصر.

FANCHETTE S., *Le Delta du Nil : densités de population et urbanisation des campagnes*.Th. géo. (nouv.rég) / Univ. Paris VIII/ St Denis/ F./ 1992.

دلتا النيل : الكثافة السكانية و تحضر الريف.

٥-٢-١-٣- الهجرة الريفية و هجرة الايدى العاملة للخارج

HENUFA N., *Die Bevölkerungsbewegung in Ägypten und ihre Bedeutung für die Volkswirtschaft*. Dissert./ Graz Univ./ Graz/ O./ 1968.

انتقال السكان فى مصر و دلالته السياسية و الاقتصادية.

MORCOS K.R., *The impact of migration on rural and urban settlement patterns in Egypt*. Ph.D./ Queen's Elizabeth Univ./ Belfast/ G.B./ 1975.

أثر الهجرة على أنماط التوطين الريفى و الحضرى بمصر.

SAKR M. & LUCIA M.C., *Les déplacements de population provoqués par la mise en eau du Haut-Barrage d'Aswan*. Th. 3ème C./ Univ. Paris X/ Nanterre/ F./ 1975.

نقل السكان الناجم عن تشغيل السد العالى.

RIHAN I., *Démographie et exode rural en Egypte*. Th. Etat/ Univ. Paris XII/ Paris/ F./ 1981.

الديموغرافيا و الهجرة الريفية فى مصر.

SOHL C.F., *Egyptian migrant peasants in Irak : a case study of the settlement community in Khalsa*. Ph.D./ Redford College/ London/ G.B./ 1984.

فلاحو مصر المهاجرين إلى العراق : دراسة حالة لمجتمع التوطين فى الخالصة.

EL-GAMMAL A., *Analyse de la migration de la main-d'oeuvre égyptienne*. Th. Etat/ * / * / F./ 1985.

تحليل لهجرة الأيدى العاملة المصرية.

KALLAN J.E., *The assimilation of internal migrants to large cities in the Third World : a comparative study*. Ph.D./ Univ. of North Carolina/ Chapel Hill, N.C./ U.S.A./ 1986.

استيعاب الهجرات الداخلية إلى المدن الكبرى بالعالم الثالث : دراسة مقارنة.

TOTH J.F., *Migrant workers in the Egyptian Delta*. Ph.D./ State Univ. of New York/ Binghamton, N.Y./ U.S.A./ 1987.

عمال التراحيل فى الدلتا المصرية.

MOHIE ED DIN M.M., *Peasant migration from an egyptian village to the oil producing countries ; its causes and consequences*. Ph.D./ Univ. of North Caroline/ U.S.A. /1987.

هجرة الفلاح من القرية المصرية إلى البلاد المنتجة للبترول، اسبابها و نتائجها.

٥-٢-٢ البنية والتنظيم الاجتماعى

٥-٢-٢-١ القرابة والبنية الاسرية

WILLIAMS N.V., *Factory employment and family relationships in an Egyptian village*. Ph.D./ The Univ. of Michigan/ Ann Arbor, MI./ U.S.A./ 1964.

العمل بالمصنع و العلاقات الاسرية فى قرية مصرية

GHOSH A., *Kinship in relation to economic and social organization in an egyptian village community.* Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1982.

صلة القرابة و علاقتها بالتنظيم الاقتصادى و الاجتماعى فى قرية مصرية.

٥-٢-٢-٢ المرأة الريفية (دورها، وضعها، ظروف حياتها)

MEKKI S.I., *A comparative study of the health of women employed in the english and egyptian cotton industries.* Ph.D./ School of Hyg. & Tropical Med./ London/ G.B./ 1968.

دراسة مقارنة لصحة النساء العاملات فى صناعة القطن الانجليزية و المصرية.

PEGURIER J., *La vie relationnelle de la femme égyptienne en milieu rural.* Th. 3ème C./ Univ. de Paris VII/ Paris/ F./ 1978.

علاقات المرأة المصرية فى البيئة الريفية.

WASSEF M., *L'image de la femme à la campagne dans le cinéma égyptien des années soixante.* Th. 3ème C./ EHESS/ Paris/ F./ 1982.

صورة المرأة الريفية فى السينما المصرية خلال الستينات.

WEIDNER-READ B.L., *Water, women, health and housing : a case study of rural reconstruction in Egypt.* Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT./ U.S.A./ 1983.

المياه، و النساء و الصحة و الإسكان : دراسة حالة لتعمير الريف فى مصر.

BRINK J.H., *The effect of education and employment on the status of rural Egyptian women.* Ph.D./ Univ. of Pittsburgh/ Pittsburgh, PA./ U.S.A./ 1985.

أثر التعليم و التوظيف على وضع النساء فى الريف المصرى.

JENNINGS A.M., *Power and inluence : women's associations in an Egyptian Nubian village.* Ph.D./ Univ. of California/ Riverside, CA./ U.S.A./ 1985.

السلطة و النفوذ : جمعيات المرأة فى قرية نوبية مصرية.

ABAZA M., *Women between economic liberalization and social deprivation : a case study in rural Egypt.* M.Arts/ Durham Univ./ Durham/ G.B./ 1986.

المرأة بين التحرر الاقتصادى و الحرمان الاجتماعى : دراسة حالة فى ريف مصر.

AL MOGHAZI D.A., *Women's role in rural Egypt : a case study of an egyptian village (al Khelala, Daqahliyya.* Ph.D./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1987.

دور المرأة فى ريف مصر : دراسة حالة لقرية مصرية (الخلالة، دقهلية).

٥-٢-٢-٣ الصحة والخدمات الاجتماعية

AHMED A.F., *The rural social centers in Egypt.* M.A./ Univ. of Tennessee/ U.S.A./ 1950.

المراكز الاجتماعية الريفية فى مصر.

MEKKI S.I., *A comparative study of the health of women employed in the english and egyptian cotton industries.* Ph.D./ School of Hyg. & Tropical Med./ London/ G.B./ 1968.

دراسة مقارنة لصحة النساء العاملات فى صناعة القطن الانجليزية و المصرية.

ABDELGABER T., *Allocation spatiale des ressources du système de santé égyptien.* Th. 3ème C./ Univ. d'Aix-Marseille II/ Aix-en-Provence/ F./ 1982.

نظام توزيع الخدمات الصحية المصرى.

WEIDNER-READ B.L., *Water, women, health and housing : a case study of rural reconstruction in Egypt.* Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT./ U.S.A./ 1983.

المياه، و النساء و الصحة و الإسكان : دراسة حالة للتعمير فى مصر .

AFIFI Z.E.M., *The determinants of growth of infants in an Egyptian village.* Ph.D./ Harvard Univ./ Cambridge, MA./ U.S.A./ 1984.

محددات نمو الطفولة فى قرية مصرية.

RICE K.S., *The allocation, dietary intake and productivity in a schistosomiasis stressed Egyptian village.* Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT./ U.S.A./ 1985.

الحصة الغذائية و سوء التغذية و الإنتاجية فى قرية مصرية تعانى من دودة البلهارسيا.

WRIGHT Ch.E., *Feasibility of correlating incidence of diarrhea with characteristics of rural Egyptian households by means of an environmental survey.* Ph.D./ Health Sc.Center, Univ. of Texas/ Houston, TX./ U.S.A./ 1985.

العلاقة المحتملة بين الاصابة بالإسهال و نمط الإسكان الريفى المصرى من خلال بحث بيئى.

RABIE M.K., *Rural service provision and key settlement policy in Egypt's village clusters.* Ph.D./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1985.

توفير الخدمات الريفية و سياسة التوطين فى التجمعات الريفية المصرية.

SULLIVAN P.S., *A study of illness and reservoirs associated with "Giardia lamblia" in rural Egypt.* Ph.D./ Health Sc.Center, Univ. of Texas/ Houston, TX./ U.S.A./ 1986.

دراسة لمرض "جيارديا لامبليا" "Giardia Lamblia" و الاحتياطات الخاصة به فى مصر.

BELASCO D.B., *Adoption of community water systems : an area study in three villages in Muhâfaza Kafr ash-Shaykh.* Ph.D./ Univ. of Denver/ Denver, CO./ U.S.A./ 1991.

تبنى نظم المياه الجماعية : دراسة منطقة لثلاث من قرى محافظة كفر الشيخ.

٥-٢-٢-٤ التنمية الريفية

AHMED A.F., *A proposed experiment in community change by the people of a selected Egyptian village.* Ph.D./ Vanderbilt Univ./ Nashville, TE./ U.S.A./ 1952.

تجربة مقترحة فى تغيير المجتمع من جانب سكان قرية مصرية مختارة.

SELIM I.M., *Planned rural community for the Nile Valley.* Ph.D./ Univ. of North Carolina/ Chapel Hill, N.C./ U.S.A./ 1952.

مجتمع ريفى مخطط لوادى النيل.

GADALLA M.S.S., *Land reform in relation to social development of the farm population in Egypt.* Ph.D./ Univ. of Missouri/ Columbia, MO./ U.S.A./ 1960.

الاصلاح الزراعى و علاقته بالتنمية الاجتماعية لسكان المزرعة فى مصر.

AL SHINNAWY M.A., *Communauty development and local government in the developing nations : a study based on the experience of the UAR, India and Pakistan.* Ph.D./ New York Univ./ New York, N.Y./ U.S.A./ 1964.

التنمية المجتمعية و الحكم المحلى فى الامم النامية : دراسة قائمة على تجارب الجمهورية العربية المتحدة و الهند و باكستان.

FAHIM H.M., *The ressetlement of Egyptian Nubian : a case study in development change.* Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA./ U.S.A./ 1968.

إعادة توطين النوبيين المصريين : دراسة حالة فى التغير التنموى.

AL ZOGHBIY S.M., *Community development as a function of the gap between social classes : a case study of the UAR.* Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WI./ U.S.A./ 1970.

تنمية الجماعة و الفجوة بين الطبقات الاجتماعية : دراسة حالة للجمهورية العربية المتحدة.

NOURY M.M., *The impact of the individual and rural community variables on the adoption of new farm practices in rural Egypt*. Ph.D./ Iowa State Univ. of Sc.& Tech./ Ames, IO./ U.S.A./ 1973.

أثر المتغيرات الفردية و الجماعية الريفية على تبنى ممارسات زراعية جديدة فى ريف مصر.

٥-٢-٥ الإدارة والنفوذ المحلى

AL SHINNAWY M.A., *Communauty development and local government in the developing nations : a study based on the experience of the UAR, India and Pakistan*. Ph.D./ New York Univ./ New York, N.Y./ U.S.A./ 1964.

التنمية المجتمعية و الحكم المحلى فى الأمم النامية : دراسة حالة قائمة على تجارب الجمهورية العربية المتحدة و الهند و باكستان.

MAYFIELD J.B., *The institutions and politics of rural Egypt : their implication for political legitimization*. Ph.D./ Univ. of Texas/ Austin, TX./ U.S.A./ 1968.

المؤسسات و السياسة فى ريف مصر : دلالتها بالنسبة للشرعية السياسية.

AL ASSAM M.H.M., *A comparative analysis of local administration in Egypt and Sudan*. Ph.D./ Wales (UWIST)/ G.B./ 1977.

تحليل مقارن للإدارة المحلية فى مصر و السودان.

OMAR I.A.A., *Participation and efficency in local government reform (Egypt and Nigeria)*. Ph.D./ Birmingham Univ./ Birmingham/ G.B./ 1977.

المشاركة و الكفاءة فى إصلاح الحكم المحلى (مصر و نيجيريا).

٥-٢-٦- الفلاحون و السياسة

HEGAZI A.M., *Bauernbewegungen in Ägypten : drei Fallstudien zur Analyse der Beteiligung der ägyptischen Bauern an den nationalen und sozialen Bewegungen* Dissert./ Bielefeld Univ./ Bielefeld/ D./ 1983.

الحركات القروية فى مصر : دراسة ثلاث حالات لتحليل مشاركة الفلاحين المصريين فى الحركات الاجتماعية و القومية.

BROWN N.J., *Peasants against the state : the political activity of the Egyptian peasantry, 1882-1952*. Ph.D./ Princeton Univ./ Princeton, N.J./ U.S.A./ 1987.

الفلاحون ضد الدولة : النشاط السياسى للفلاحين المصريين، ١٨٨٢-١٩٥٢.

٥-٣ الثقافة والتصورات

٥-٣-١ التربية والتنشئة والتعليم والتكوين

AMMAR H.M., *A study of growing up in an egyptian village community (Silwa, Province of Aswan*. Ph.D./ Institute of Education/ London/ G.B./ 1952.

التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية (سلوة، محافظة أسوان).

METAWEH I.E., *Improvement of rural teacher education in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Minnesota/ Minneapolis, MIN./ USA./ 1954.

تحسين حالة مدرس القرية فى مصر.

AL MARSAFY M.A., *The training of primary school teachers for egyptian rural areas*. Ph.D./ Wales Univ./ Cardiff/ G.B./ 1979.

تدريب مدرّسى المدارس الابتدائية فى المناطق الريفية المصرية.

SAMI M.M., *A comparative study of basic athletic skills among rural and urban area pupils in egyptian primary school.* M.Educ./ Wales Univ./ Cardiff/ G.B./ 1979.

دراسة مقارنة فى المهارات الرياضية الأساسية بين تلاميذ منطقة ريفية و أخرى حضرية فى مدرسة ابتدائية مصرية.

AL HAYDARY A.R., *Der Einfluss der ländlichen Genossenschaftstypen in Ägypten auf die Bildung und Ausbildung ihrer Mitglieder.* Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1983.

تأثير أنماط الجمعيات التعاونية الريفية فى مصر على ثقافة أعضائها و تكوينهم.

٥-٢-٣-٢ الاتصال ووسائله

ARAFA M.M.A., *Communication structure and social structure in an Egyptian village.* Ph.D./ Univ. of Virginia/ Charlottesville, VA./ U.S.A./ 1986.

بنية وسائل الاتصال و البنية الاجتماعية فى قرية مصرية .

ELGINDI I.A., *Rural radio in Egypt : its promise and performance.* Ph.D./ Florida State Univ./ Tallahassee, FL./ U.S.A./ 1986.

الإذاعة الريفية فى مصر : أداؤها و آفاقها.

٥-٢-٣-٣ الالسنية وعلم اللهجات

DOSS M., *Le dialecte sa'idi de la région de Menya.* Th. 3ème C./ Univ. de Paris III/ Paris/ F./ 1981.

اللهجة الصعيدية فى منطقة المنيا.

٥-٢-٣-٤ الدين

GAFFNEY P.D., *"Shaykh", "khutba", and "masjid" : the role of the local Islamic preacher in Upper Egypt.* Ph.D./ Univ. of Chicago/ Chicago, IL./ U.S.A./ 1982.

الشيخ و الخطبة و المسجد : دور الوعاظ الإسلاميين المحليين فى صعيد مصر.

I.S.B.N. 977-5122-02-3
Dépôt légal 4642/1990

Maison Galaxy pour l'Edition et l'Impression
41, rue Abdel Sattar - Pyramides - Guizeh
Tél. 5858587 - Télécopie : 5820932



